تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية لساويرس بن المقفع
وأهميته لدراسة التاريخ القومى

من بين المصادر التى يعتمد عليها الباحثون فى تاريخ مصر الإسلامية فى العصور الوسطى ، كتب أرخها كتاب ومؤرخون مسيحيون من مصر ، أو غيرها من البلدان ، مثل سعيد بن بطريق ، البطرك الملكانى فى مصر والمعروف باسم أوتيخا صاحب كتاب « التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق » (ت ٣٢٨ هـ = ٩٤٠م) ، ويحيى بن سعيد الانطاكى (ت ٤٥٨ هـ = ١٠٦٦م) صاحب «التاريخ» أو «صلة كتاب سعيد بن بطريق » ، وابن مماتى (ت٦٠٦هـ= ١٢٠٩م) صاحب كتاب « قوانين الدواوين » وابن العبرى (أبوالفرج بن هرون الملطى) (ت ٦٨٥ هـ/١٢٨٦م) صاحب كتاب « تاريخ مختصر الدول » ، وابن العميد المعروف بالمكين (ت ٦٧٢ هـ/١٢٧٣—١٢٧٤م) صاحب كتاب « تاريخ المسلمين » .

*

أما صاحبنا ساويرس بن المقفع فقلما يعرفه العلماء والطلاب الباحثون فى تاريخنا الوسيط . ولعل ذلك يرجع إلى أن ساويرس أرخ لبطاركة الكنيسة ، فظن الباحثون ـ خطأ ـ أن تاريخ البطاركة والكنيسة المصرية لا يرتبط بتاريخ مصر .

ولم يترجم لساويرس أحد من أصحاب كتب التراجم المعروفة وإنما نعرف عنه مما كتب هو عن نفسه ، ومما كتب عنه فى الكتاب المنسوب إليه وهو كتاب « سير الآباء البطاركة » أو « تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية » .

وقد كان ساويرس أسقفاً للأشمونين التى تقع بين المنيا وأسيوط فى الوجه القبلى . ويحدثنا عنه الأنبا ميخائيل أسقف مدينة تنيس فى زمن الخليفة الفاطمى المعز لدين الله ، وأحد الذين كتبوا فى تاريخ الكنيسة المصرية فى الكتاب المنسوب إلى ساويرس ، فيقول : « وكان من جملة الأساقفة أسقف قديس فاضل على كرسى الأشمونين يسمى سويرس ويعرف بابن المقفع . وكان كاتباً ثم صار أسقفاً ، وأعطاه الرب نعمة وقوة فى اللسان العربى إلى أن كتب كتباً كثيرة وميامر(١) ومجادلات(٢) .

وكذلك يعطينا الأنبا ميخائيل قائمة بمؤلفات ساويرس تصل إلى العشرين بالإضافة إلى المقالات والمواعظ والتفاسير .

*

والظاهر أن كل ما كتبه ساويرس كان يتصل بالناحية الدينية ، أى شرح العقيدة الأرثوذكسية والانتصار لها ، مثل كتاب « طب الغم وشفا الحزن » وكتاب « التبليغ رد على اليهود » وكتاب « الرد على سعيد بن بطريق » وكتاب « التوحيد » وكتاب « الاتحاد » وكتاب اختلاف الفرق » وكتاب « السير »(٣) ولعل الكتاب الأخير هو سير الآباء البطاركة الذى بين أيدينا الآن . أما بقية الكتب فلا نعرف عنها شيئاً .

ونحن لا نعرف سنة وفاة ساويرس ولكن يتضح لنا مما كتب فى سير الآباء البطاركة أنه عاش حتى زمن الخليفة الفاطمى المعز لدين الله أى فى النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى وفى أواخر القرن العاشر الميلادى .

---

(١) ميامر جمع ميمرا وهى كلمة ليست عربية معناها مواعظ .

(٢) ساويرس : تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية . المجلد الثانى . الجزء الثانى ص ٩٢ (مطبوعات جمعية الآثار القبطية) .

(٣) أنظر ساويرس : تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية . المجلد الثانى . الجزء الثانى ص ١٠٩ — ١١٠ (نشر جمعية الآثار القبطية) .

مصـادر كتاب ساويرس

وقد جمع ساويرس معلوماته وأخباره مما وجده فى الأديرة المختلفة مثل دير القديس أبى مقار ودير نهيا ودير وادى هبيب (أو وادى النطرون) وغيرها من الديارات ، ومما وجـده فى أيدى النصارى . ويذكر ساويرس أنه أضاف إلى معلومات الأوائل ما عرفه هو من سير من شاهدهم من الآباء البطاركة .

ويتضح مما كتبه ساويرس أن اللغة العربية كانت هى السائدة فى ديار مصر فى عصره (أى فى القرن الرابع الهجرى والعاشر الميلادى) وأن غالبية المسيحيين فى مصر أصبحوا يجهلون اللغة القبطية التى كانت اللغة القوميـة للمصريين حين فتح العرب أرض مصر ، وكذلك اللغة اليونانية التى كانت اللغة الرسمية منذ عهد البطالسة ، والتى كتب بها الإنجيل ، الشهيد مارى مرقس الأنجيلى الحوارى أول بطرك للاسكندرية . ويذكر ساويرس أنه لاقى مشقة كبيرة فى ترجمة الوثائق القبطية واليونانية إلى العربيـة وأنه استعان ببعض المسيحيين ممن كان لهم دراية باللسان القبطى أو اليونانى .

وقد أتم كتاب ساويرس من أتى بعده من الـكتاب والأساقفة . ولـكن الـكتاب ينسب إلى ساويرس . ولعل ذلك يرجع إلى أن ساويرس كان أول من تـكبد جمع السير والوقوف عليها وترجمتها .

*

من الذى نشر كتاب ساويرس ؟

وقد نشر المستشرق إفتس B. Evetts كتاب ساويرس بعنوان « سير الآباء البطاركة » أو « تاريخ بطاركة الـكنيسة القبطية فى الاسكندرية » ضمن مجموعة Patrologia Orientalis أى كتابات « آباء الـكنيسة فى الشرق »

وذلك فى الجزء الأول من هذه المجموعة الذى نشر فى باريس ١٩٠٧ م ، والجزء الخامس ، باريس ١٩١٠ م ، والجزء العاشر ، باريس ١٩١٥ م .

واعتمد Evetts على مخطوط هذا الكتاب الموجود فى المكتبة الأهلية فى باريس وقابله على مخطوط لندن والفاتيكان .

راعى افتس مقابلة النص العربى بترجمة انجليزية فى كل صفحة . كما عنى عناية كبيرة بالحواشى والتعليقات .

وتولت جمعية الآثار القبطية ، مشكورة ، نشر الأجزاء الباقية من هذا الكتاب بمعاونة الأستاذ يسى عبد المسيح أمين مكتبة المتحف القبطى سابقاً والأستاذ برمستر Burmester مدرس اللغات القديمة بجامعة الاسكندرية سابقاً والدكتور عزيز سوريال عطية أستاذ تاريخ العصور الوسطى بجامعة الاسكندرية سابقا.

ونشرت الجمعية القبطية هذا الكتاب بعنوان « تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية المعروف بسير البيعة المقدسة » . واعتمد الناشرون على مخطوطة محفوظة بالمتحف القبطى ، وعلى مخطوطة ثانية محفوظة بمكتبة الدار البطريركية القبطية .

ونشرت الجمعية القبطية المجلد الثانى ، الجزء الأول فى القاهرة ١٩٤٣ م ثم ظهر المجلد الثانى ، الجزء الثانى فى القاهرة ١٩٤٨ م ، ونشر أخيراً المجلد الثانى الجزء الثالث فى القاهرة ١٩٥٩ م . وقد نشر لكل جزء ترجمة انجليزية على حدة . والملاحظ أن الترجمة الإنجليزية فيها عناية بالحواشى والتفسيرات المختلفة أكثر من النص العربى المنشور ولكنها دون ما نشر على يد افتس .

منهج كتاب ساويرس :

يعتبر كتاب ساويرس من نوع كتب التراجم المعروفة فى التاريخ الإسلامى . ولكنه خاص بتراجم البطاركة فى مصر من أيام ظهور المسيحية فيها زمن

الإمبراطور الرومانى أغسطس قيصر . وقد وصل مانشر من هذه التراجم إلى بداية حكم الخليفة الفاطمى الآمر بأحكام الله سنة ١٩٠٢ م أو ٤٩٦ هـ .

ويبدو من هذه التراجم التى صنفها وجمعها ساويرس ، أنها كانت بمثابة تقويم أو روزنامة للكنيسة المصرية . وأنها كانت تعتمد على المشاهدات والاتصال بأبطال الحوادث ، أو كتابة الأخبار المتواردة حينذاك ، فهى أشبه شىء « بالمذكرات » أو « اليوميات » . ولا نتبين من كتابتها الرجوع إلى مؤلفات سابقة أو معاصرة اللهم إلا فى النادر . فنرى ساويرس يستشهد أحياناً بسعيد ابن بطريق لتأكيد صحة بعض ما يكتبه من الأخبار (١).

*

ونلاحظ أنه منذ القرن السابع الميلادى (الأول الهجرى) — وخاصة منذ فتح العرب لمصر — يصبح تاريخ البطاركة أكثر اكتمالا وأعظم أهمية، إذ يدون الأخبار ويكتب التراجم كتبة معاصرون ، كما يبدأ فى هذا القرن السابع الميلادى تاريخ مصر فى العصور الوسطى الإسلامية .

ولا شك أن اطلاقنا كلمة العصور الوسطى فى التاريخ الإسلامى يهدف إلى الموازنة الزمنية فقط بينها وبين العصور الوسطى فى التاريخ الأوربى التى تمتد نحو عشرة قرون بين القرن الخامس الميلادى ، حين عمت الفوضى وساد الاضطراب بسبب غزوات البرابرة التى قضت على الدولة الرومانية، وبين فاتحة القرن السادس عشر الميلادى حين كانت النهضة الأوربية قد توطدت أركانها ، وقطعت أوربا شوطاً بعيداً فى استرجاع ما فقدته فى ميادين الحضارة منذ سقوط الأمبراطورية الرومانية .

أما تاريخنا الإسلامى فلا يقسم إلى عصور قديمة وعصور وسطى وعصور

---

(١) سير الآباء البطاركة ص ١٩١ (P.O.T.I.) .

حديثة ، وإن كان بعض المؤرخين يطلقون إسم « العصور الوسطى الإسلامية » على الحقبة من التاريخ الإسلامى المقابلة للعصور الوسطى الأوربية ، أى على الزمن الواقع بين قيام الإسلام فى بداية القرن السابع الميلادى وامتداد سلطان الدولة العثمانية على جزء كبير من ديار الإسلام فى القرن السادس عشر . ويدمج أولئك الباحثون تاريخ الإسلام بعد هذه الحقبة فى تاريخ العصور الحديثة .

*

ويهدف ساويرس من تراجم البطاركة وسيرهم إلى غرض دينى بحت وهو تمجيد الدين المسيحى والإشادة بالمذهب الأرثوذكسى أو — كما يسميه ساويرس — الأمانة المستقيمة ، وبيان جهاد البطاركة فى سبيل حمل أمانتهم .

فهذا الكتاب يختلف فى هدفه عن الكتب التاريخية العامة أو الخاصة ومع ذلك فهو يشترك معها جميعاً فى أن الدين كان يمتزج بالتاريخ امتزاجا شديداً . وهذه ظاهرة نلمسها فى تاريخ أوربا فى العصور الوسطى كما نلمسها فى التاريخ الإسلامى . ومن هنا نرى أن ساويرس وإن كان قد أرخ للبطاركة وللكنيسة القبطية فى العصر الإسلامى إلا أنه اشترك مع مؤرخى ديار الإسلام ومؤرخى العصور الوسطى الأوربية فى أنه مزج بين الدين والتاريخ .

*

كذلك نرى مؤرخ البطاركة يشترك مع مؤرخى ديار الإسلام ومؤرخى أوربا فى العصور الوسطى فى سرد الأساطير والقصص العجيبة والخوارق والكرامات . فيحدثنا مثلا عن الدموع التى تسيل من صور القديسين والشهداء ، والدم الذى يقطر من هذه الصور والأيدى التى تمتد خارجها . كما يكثر ساويرس من ذكر كرامات بعض البطاركة ورجال الدين المسيحيين مثل إعادة البصر لمن فقده وإعادة الحياة لمن غرق ، وإعادة الصحة لمن استعصى شفاؤه .

وليس هذا الكلام بمستغرب على ساويرس ، فان ساويرس يمثل عقلية العصور الوسطى ، إذ كان الاعتقاد بالخرافات والكرامات لا يقتصر على الطبقة العامة كما هو معروف للآن وإنما كان هذا الاعتقاد شائعاً بين مختلف طبقات الشعب ، بل أننا نرى أمير مصرفى أوائل القرن الرابع الهجرى والعاشر الميلادى ، محمد بن طغج الأخشيد ، يكرم رجلا من دمياط قيل أن يده كانت مقطوعة وأنه غاب عن البلد زماناً ثم عاد ويده صحيحة (١) .

ولعل الأكثار من الكلام على كرامات البطاركة ورجال الدين المسيحيين كان الغرض منه حث الأقباط على الاستمساك بدينهم والالتفاف حول كنيستهم وتقوية روحهم المعنوية فى أوقات المحن والشدائد .

*

كذلك نرى ساويرس — مثل غيره من مؤرخى العصور الوسطى — يعلل الأشياء فى الغالب تعليلا الهـيا سماويا فكل ما يحدث سببه رضا الله أو غضبه وسخطه ، ولا يحاول بعد ذلك تعليل الأشياء بالدرس والنقد والتمحيص . فيذكر مثلا أن الله كان يخذل جيوش الروم عندما فتح العرب مصر بسبب أمانتهم الفاسدة و بسبب عقيدتهم الخلقدونية (٢) . دون أن يحاول بيان أسباب انتصار العرب وخذلان الروم . وليست تلك العقلية ببعيدة عنا ، فعندما أرادت وزارة المعارف العمومية فى مستهل القرن العشرين إدخال مادتى الطبيعة والكيمياء فى الأزهر اعترض بعض رجاله على ذلك وقال أحدهم :

فمن يقل بالطبع أو بالعلة　　فذاك كفر عند أهل الملة

ثم أدخلت هاتان المادتان ضمن برامج الدراسة فى الأزهر الشريف بعنوان : « علم خواص الأشياء التى أودعها الله فى المخلوقات » .

---

(١) أنظر سيدة كاشف : مصر فى عصر الأخشيديين ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

(٢) أنظر ساويرس : سير الآباء البطاركة ص ٢٢٨ — ٢٢٩ ، ٤٩٣ (P.O.T.I.)

ورغم اتقان ساويرس للغة العربية وصعوبة فهمه للغة القبطية واليونانية ، إلا أننا نلاحظ فى كتابته أخطاء كثيرة فى النحو كما نلاحظ وجود كلمات دخيلة من القبطية واليونانية .

ونلاحظ أن مؤرخ البطاركة يكثر من الألفاظ الإسلامية الشائعة مثل كلمة المؤمنين ويعنى بهم الأرثذكسيين ، والمصاحف ويعنى بها المجلدات ، كذلك يطلق لفظ المصطفى على القديسين فيقول مثلا القديس مرقص الانجيلى المصطفى .

أهمية كتاب ساويرس فى تاريخ مصر الإسلامية :

يتعرض كتاب ساويرس — فى خلال تراجم البطاركة — لتاريخ العصور الوسطى الإسلامية فى فترة تقرب من خمسة القرون ، تلك الفترة من التاريخ الإسلامى التى شهدت ميلاد أمة ، واتساع فتوحات ، وتوحيد شعوب ، وقيام حضارة زاهرة خلفت للانسانية تراثاً مجيداً .

وطبيعى أن يركز ساويرس اهتمامه بمصر الإسلامية ، فيبين لنا كيف تم فتحها على يد العرب ، ثم كيف كانت معاملة الفاتحين العرب للأقباط من النواحى الدينية والمالية والاجتماعية والإدارية .

كذلك يفصل ساويرس الكلام على الأحداث الهامة السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى العصر الذى اصطلحنا على تسميته «عصر الولاة » وهو الذي يبدأ بفتح العرب لمصر وينتهى بقدوم أحمد بن طولون إليها وتأسيسه الدولة الطولونية فيها . ويبين ساويرس انتقال مصر من التبعية للخلافة إلى الاستقلال الذاتى أيام الدولتين الطولونية والاخشيدية ، ثم قيام الخلافة الفاطمية فى مصر التى نافست الخلافة العباسية فى بغداد لفترة من الزمن . كذلك يبين ساويرس علاقة البطاركة المصريين بولاة مصر وأمرائها وخلفائها

من ناحية ، ثم علاقة هؤلاء البطاركة بالنوبة والحبشة وشمال افريقية والشام من ناحية أخرى .

*

ولا يغفل ساويرس الكلام على علاقة المسلمين فى مصر باخوانهم المسيحيين ، وعلى الكنائس التى بنيت أو جددت فى العصر الإسلامى ، وعلى تسامح الولاة والأمراء والخلفاء ، مع المسيحيين فى مصر ، وعلى تشدد البعض منهم.

كذلك يتضح لنا من كتابات ساويرس أن حكام مصر الإسلامية كانوا يتخذون الأصدقاء من بين أهل البلاد الأقباط ، ومن الرهبان والبطاركة ، ورجال الدين للسيحيين عامة .

*

وقد أشار ساويرس فى تاريخه إلى الرخاء فى مصر فى معظم الأحيان ، كما فصل الكلام عن القحط والوباء والمجاعات فى بعض السنين ، بل إن ساويرس يهتم بهذه الظواهر التى ترد فى حوليات الكنيسة المصرية أكثر من اهتمام سائر المؤرخين بها ، وينفرد بذكر بعض المجاعات التى يرد ذكرها لدى غيره من المؤرخين المصريين .

ولاشك أن ساويرس يشترك مع بقية المؤرخين فى ذكر كافة الأحداث الهامة ، مع العناية بشئون مصر على غرار المؤرخين المصريين مسلمين كانوا أومسيحيين . لكنه يمتاز عليهم جميعاً بأن كتابه له قيمة الحوليات ، والمذكرات ، والمصادر المعاصرة ، فى وقت نتلمس فيه المصادر المعاصرة للفتح العربى فى مصر وما بعد الفتح بحوالى قرنين ونصف من الزمان فلا نكاد نجدها اللهم الا بعض الأوراق البردية ، وكتاب « التاريخ » للمؤرخ المسيحى حنا أسقف نقيوس(١)، الذى توفى فى أواخر القرن الأول الهجرى (السابع الميلادى) .

---

(١) نقيوس : قرية ابشادى الآن — مركز تلا بالمنوفية .

وقد وضع حنا النقيوسى كتابه فى تاريخ مصر باللغة القبطية ، وجاء فيه ذكر الحوادث التى وقعت زمن الفتح العربى لمصر . وقد ترجم هذا الكتاب إلى اليونانية والعربية ، ثم قام أحد القساوسة المصريين بترجمة النسخة العربية إلى اللغة الأثيوبية . ولم يبق مما كتبه هذا المؤرخ المصرى سوى النسخة الأثيوبية التى نشرها الدكتور M. H. Zotenberg مع ترجمة فرنسية لها .

أما أقدم مؤرخ مصرى نعرفه بعد ذلك فهو ابن عبد الحكم صاحب كتاب « فتوح مصر وأخبارها » والمتوفى سنة ٢٥٧ هـ (٨٧٠ — ٨٧١ م) .

*

ومما يزيد فى قيمة كتاب ساويرس أنه يبين منذ فتح العرب لمصر وجهة نظر المسيحيين والرهبان المصريين نحو الحكومات الإسلامية ، ونحو إخوانهم من المصريين المسلمين .

ولا يهمنا الآن الحديث فيما اشترك فيه ساويرس مع بقية مؤرخى الخلافة ومؤرخى مصر الاسلامية ، وإنما يهمنا الكلام فى حديثنا هذا على بعض ما انفرد ساويرس بالكتابة فيه أو توضيحه .

ولعل من أهم الأمور التى انفرد ساويرس ببيانها أو توضيحها بحكم تأريخه للبطاركة والكنيسة وللأقباط ، ما كتبه عن مركز المسيحيين فى مصر الاسلامية من الناحية الاجتماعية ، ومدى تمتعهم بالحرية الدينية ، وقيامهم بشعائرهم ، والاحتفال بأعيادهم ، وبناء أو تجديد كنائسهم ، وعلاقة المسيحيين بإخوانهم المسلمين فى مصر وفى غيرها من البلدان ، وموقفهم من الحكومات الاسلامية المتعاقبة فى مصر الاسلامية .

*

كذلك أفاض ساويرس فى حديثه عن انتشار الاسلام فى مصر ، بل

إنه فى بعض الأحيان يعطينـا أرقاماً بعدد الذين تحولوا إلى الدين الإسلامى فى ظروف معينة .

*

إذا قرأنا ساويرس سوف نخرج بأن العرب حين جاءوا لفتح مصر عمدوا إلى التفاهم مع الأقبـاط ، أهل البـلاد الأصليين . أما حربهم فـكانت موجهة ضد البيزنطيين المسيطرين على مصر حينذاك .

وكانت أول حسنة من حسنات العرب نحو أهل البلاد بعد فتحها ، أن أعطى عمرو بن العاص بطل فتح مصر ، الأمان للأب بنيامين بطرك الأقباط الذى كان مختفياً بالصعيد منذ قدوم قيرس ، أو المقوقس ، والياً على مصر من قبل الأمبراطور البيزنطى هرقل .

وقد طرب أهل مصر جميعاً لعودة راعيهم بعد غيبة دامت ثلاثة عشر عاماً . وبالغ عمرو بن العاص ، قائد العرب فى مصر وبطل فتحها ، فى الحفاوة به ، وأعطاه الحرية ليشرف على الـكنائس ويرعى الأقباط .

ولا نستبعد أن يكون الأقباط قد وقفوا من وراء راعيهم ، يشدون أزر العرب حين أغار البيزنطيون أو الروم على الأسكندرية يريدون استرجاع مصر بعد أن فتحها العرب بثلاث سنوات .

وقد أكد ساويرس أن الحـكومة الإسلامية منذ البداية ، انتصرت للأقباط الأرثوذكس أو اليعاقبة على أعدائهم فى المذهب وهم الملـكانيين .

وكما اعتبر الأقباط أن الملـكانيين هم أتباع الملك البيزنطى ، وأنهم ليسوا أعداءهم فى المذهب الدينى فقط وإنما أعداءهم فى القومية ، كذلك آزر العرب الأرثوذكس باعتبارهم أصحاب البلاد ، واعتبروا الملـكانيين سنداً لأعدائهم الروم(١) .

---

(١) أنظر ساويرس : تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية ج٢ ص ٧٨ (الجمعية القبطية) .

ويذكر ساويرس أن الملكانيين فى العصر الإسلامى فى مصر ، لم يتمتعوا بالحرية الدينية إلا فى فترات وتحت ظروف معينة .

*

ولم تتدخل الحكومات الاسلامية فى الشعائر الدينية عند أهل الذمة ، بل كان بعض الأمراء والخلفاء يحضر مواكبهم وأعيادهم .

أما أبناء مصر من المسلمين فكانوا لا يجدون غضاضة فى الاشتراك مع الأقباط فى تلك الاحتفالات .

*

ولم تكن للدولة الإسلامية سياسة ثابتة بشأن بناء الكنائس والأديرة فكانت تسمح للمسيحيين فى معظم الأحيان ببناء كنائس جديدة ، وكانت تمنعهم فى بعض الأحيان حتى من إصلاح الكنائس القديمة .

*

كذلك يبين لنا ساويرس أن الأقباط شغلوا كثيراً من الوظائف فى العصر الإسلامى ، وخاصة الوظائف المالية . ويورد ساويرس فى مناسبات مختلفة أسماء كثير من كبار الموظفين الأقباط .

*

ويشيد ساويرس بتسامح الخلفاء الفاطميين اللهم إلا عهد الحاكم بأمر الله الذى كان يمتاز بالتقلب مع جميع المذاهب . بل ان ساويرس يذكر أنه فى العصر الفاطمى أصبح « جميع مقدمى المملكة والناظرين فى دواوينها وتدبير أمورها كلهم نصارى(١) » .

---

(١) ساويرس : المجلد الثانى — الجزء الثالث ص ١٧٣ (نشر الجمعية القبطية) .

ويذكر ساويرس أن الحكام المسلمين لم يتدخلوا فى شئون الأقباط الدينية إلا فى النادر حينما يطلب منهم فض النزاع بين الأساقفة ، وذلك حرصاً على الأمن العام .

كذلك لم يعرف عن حكام مصر أنهم عارضوا فى تعيين أحد البطاركة بعد أن يتم انتخابه بوساطة الأساقفة إلا إذا اختلف الأساقفة فيما بينهم (١).

ويؤكد ساويرس أن الدين لم يفرق بين المصريين فى الشعور بأنهم أبناء وطن واحد .

*

أما عن انتشار الإسلام فى مصر منذ أواخر عصر الولاة ،فيتضح لنا مما كتبه ساويرس أن العامل المالى من أهم العوامل التى حولت أغلبية الأقباط إلى الدين الإسلامى وطبيعى أننا لا نشك فى كتابات ساويرس فى هذا الصدد ، إذ أن ساويرس لم يكن ليغفل الكلام على أى اضطهاد يصيب الأقباط لتحويلهم إلى الدين الإسلامى بالقوة .

*

ويتضح من كتابات ساويرس أن الرهبان كانوا يبغضون الحكومة الإسلامية لأنهم كانوا يفلتون فى البداية من دفع الجزية إلى أن بدأ والى مصر عبد العزيز ابن مروان (٦٥ — ٨٦ هـ = ٦٨٤ — ٧٠٥ م) سنة فرض الجزية عليهم .

والمعروف أن الرهبنة كانت منتشرة حينذاك فى مصر . فالرهبانية نتيجة طبيعية للتعاليم المسيحية الأولى . وقد ساعد على انتشارها ما وقع للمصريين من ظلم واضطهاد زمن البيزنطيين ، ففضل الكثيرون أن يعيشوا فى عزلة عن العالم منفردين أو جماعات فى أديرة ولما كان الراهب لا يملك شيئاً ويعيش فى عزلة

---

(١) ساويرس : ص ٢١ — ٢٤ (P.O.T.V.)

عن العالم ، لذا لم تفرض عليه أى ضريبة . على أن الأديرة التى كانت تزداد كثرة على مر الأيام ، ما لبث أن وقف عليها أملاك كثيرة ، وما لبثت أن احتوت الجوهرات والأموال والنفائس . لكن الحكومة فى عهد الرومان والبيزنطيين أعفت الأديرة والرهبان من الضرائب .

ولما فتح العرب مصر حافظوا على هذا التقليد . وما لبث العرب أن فطنوا إلى أن الأديرة أصبحت تملك ثروات ضخمة وإلى أن كثيراً من الأقباط لجئوا إليها كى يتخلصوا من الضرائب .

ولذا نرى والى مصر عبد العزيز بن مروان — وأخ الخليفة عبد الملك بن مروان — يأمر بإحصاء الرهبان وفرض الجزية عليهم . كما أنه ألزم الأساقفة بأن يؤدوا قدراً معيناً من المال سنوياً بالإضافة إلى خراج أملاكهم .

*

ويذكر ساويرس فى مناسبات مختلفة أن التشريعات المالية الخاصة بالأقباط أو الأساقفة أو الرهبان أو البطرك كانت تصدر بتحريض من الأقباط ورجال الدين المسيحيين أنفسهم .

وكانت الحكومة الإسلامية تفرض أشد العقاب على الرهبان أو رجال الدين الفارين من الضرائب ، كما كانت تتشدد فى جمع الجزية من الأقباط .

ويبين ساويرس أن كثيراً من الأقباط أسلموا ليتخلصوا من الجزية والضرائب المفروضة عليهم ، كما يذكر أن الأقباط الذين بقوا على دينهم قاموا بمقاومة سلبية ضد الحكومة ، تنطوى على الهروب من مكان إلى مكان ، وهجر الأراضى الزراعية ، وذلك منذ خلافة الوليد بن عبد الملك الأموى (٨٦ — ٩٦ هـ = ٧٠٥ — ٧١٤ م) وفى أثناء ولاية أخيه عبد الله بن عبد الملك (٨٦ — ٩٠ هـ) .

سكن والى مصر أمر بوسم الغرباء الذين وجدوا فى الأقاليم المختلفة ، على أيديهم وجباههم وأرسلهم إلى أماكن مختلفة(١) .

واستمرت حركة الهروب فى ولاية قرة بن شريك الذى أتى بعد عبد الله بن عبد الملك (٩٠ — ٩٦ هـ) . وتشدد قرة فى قمع تلك الحركة والقضاء عليها .

*

ونلاحظ أن حركة الهروب لم تكن جديدة فى التاريخ المصرى فكثيراً ما كان الفلاحون يهجرون قراهم فى العصر البيزنطى فراراً من دفع الضرائب .

وقد اتخذت حركة الهروب فى عهد قرة بن شريك شكلا واسعاً . فيذكر ساويرس أن أسرات بأكملها كانت تهرب من مكان إلى مكان فراراً من دفع الضرائب . واضطر قرة إزاء هذا إلى إنشاء هيئة خاصة لوقف تلك الحركة و إعادة كل شخص إلى موضعه . وظل قرة يقاوم تلك الحركة بنشاط إلى أن توفى سنة ٩٦ هـ = ٧١٤ م .

ويؤيد كلام ساويرس ما استخلصناه من الأوراق البردية العربية واليونانية التى ترجع إلى عهد هذا الوالى(٢) .

وبعد وفاة قرة والخليفة الوليد ، ولى خراج مصر أسامة بن زيد التنوخى فى خلافة سليمان بن عبد الملك .

وقد تشدد أسامة بن زيد فى طلب الجزية والخراج . وأسلم الكثيرون فى أيامه كى يتخلصوا من الأعباء المالية ، ولكن حركة الهرب استمرت ، من جانب الذين أثقلت كاهلهم الأعباء المالية ولم يرغبوا فى اعتناق الدين الاسلامى .

وقد أمر أسامة ألا يأوى أحد ، غريباً فى الكنائس أو الفنادق أو السواحل .

---

(١) ساويرس ص ٥٦ . . . (P.O.T.V.)

(٢) أنظر مثلا ، Grohmann: Arabic Papyri. vol. III. p. 24, Bell: Translations of the Greek Aphrodito Papyri (Der Islam, Band II.) pp. 270, 274-275.

ويذكر ساويرس أنه لشدة الخوف من أسامة بن زيد طرد الناس من كان عندهم من الغرباء أو المار بين(١) .

ولكي لا يتمكن أحد من الهروب من منطقة إلى أخرى عملت سجلات للأهالي أشبه بالبطاقات الشخصية اليوم . فألزم كل شخص يريد الانتقال من جهة إلى أخرى في أنحاء القطر ، أو يريد ركوب سفينة أو النزول منها ، أن يحمل معه سجله . أما من فقد سجله أو أتلفه فقد ألزمه الوالي بالحصول على سجل آخر مقابل دفع خمسة دنانير(٢) .

والواقع أن ساويرس هو المؤرخ الوحيد الذي كتب وفصل لنا الكلام على حركة الهروب ، تلك الحركة التي تنطوي على مقاومة الأقباط لحكومة العرب مقاومة سلبية بعدما أصبح الالتجاء إلى الأديرة ، لا يعفيهم من الالتزامات المالية منذ خلافة عبد الملك بن مروان وولاية أخيه عبد العزيز على مصر .

*

وكان المفروض أن من يسلم يعفى من الجزية . والظاهر أن نفراً كان قد أسلم حتى زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز (٩٩ — ١٠١ هـ = ٧١٧ — ٧١٩م) بدليل أن حيان بن سريج متولى خراج مصر كتب إلى عمر بن عبد العزيز يقول : « أما بعد فان الاسلام قد أضر بالجزية . . . » وكان هذا الوالي يرى أن تبقى الجزية على من يسلم . ولكن الخليفة أرسل إليه رداً شديداً يقول فيه : « فضع الجزية عمن أسلم ، قبح الله رأيك ! ! فان الله إنما بعث محمداً صلى الله عليه وسلم « هادياً ولم يبعثه جابياً . . »(٣)

(١) ساويرس ص ٦٨ ... (P.O.T.V.)

(٢) ساويرس ص ٧٠ (P.O.T.V.)

(٣) ابن عبد الحكم : فتوح مصر (طبعة توري) ص ١٥٦ ، المقريزي الخطط ج ١ ص ٧٨ (ط . بولاق) .

ولكن سياسة أخذ الجزية ممن يسلم كانت قد بدأت على يد الحجاج بن يوسف الثقفى والى العراق من قبل الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٥ — ٨٦ هـ = ٦٨٤ — ٧٠٥ م) وذلك حتى لا يؤثر اعتناق الدين الاسلامى فى ميزانية الدولة .

أما عبد العزيز بن مروان والى مصر من قبل الخليفة عبد الملك بن مروان فانه لم يقدم على تنفيذ تلك الخطوة ، وإن كان من المحتمل أن هذه السياسة كانت قد بدأت فى مصر قبل خلافة عمر بن عبد العزيز بدليل أن إعفاء من يسلم من الجزية كان يترتب عليه إسلام الكثيرين . كذلك لم تستمر سياسة عمر بن عبد العزيز فى الخلافة الاسلامية عامة وفى مصر خاصة بعد وفاته والتى تنطوى على إعفاء من يسلم من الجزية .

فيذكر ساويرس مثلا أنه فى خلافة مروان بن محمد ، أعلن والى مصر حفص بن الوليد (١٢٧ — ١٢٨ = ٧٤٥ — ٧٤٦ م) إعفاء كل من يسلم من الجزية ، فاعتنق نحو أربعة وعشرين ألفاً من الأقباط الدين الإسلامى (١) .

كذلك يذكر ساويرس أن الخليفة العباسى الأول أبا العباس عبد الله السفاح قرر أن يعفى من الجزية كل من يعتنق الدين الإسلامى ويقيم شعائره ، فتخلى كثير من المسيحيين ، أغنياء كانوا أو فقراء ، عن دينهم واعتنقوا الدين الإسلامى بسبب فداحة الجزية والأعباء الملقاة عليهم (٢) .

*

ومما لا نشك فيه أن الأمثلة التى يوردها ساويرس ، والتى تبين أن الأقباط الأغنياء ضجوا من الجزية والضرائب كما ضج الفقراء ، تظهر أن الجزية كانت المورد الرئيسى للمال الذى تعنى به الحكومة الإسلامية ، وأنها كانت أمراً ثقيلا، ولم تكن بالضريبة الهينة وإلا لما حملت الكثيرين على التخلى عن دينهم .

---

(١) ساويرس ص ١١٦ — ١١٧ ... (P.O.T.V.)

(٢) ساويرس ص ١٨٩ — ١٩٠ ... (P.O.T.V.)

وتؤكد كتابات ساويرس أن الحكومة الإسلامية فى مصر لم تحدد الجزية على أهل الذمة بعد الفتح ، وإنما اكتفت بفرضها وتركت تقديرها للظروف . وهذا يذكرنا برواية كتبها أقدم مؤرخ مصرى مسلم وهو ابن عبد الحكم ، إذ يقول أن أحد أصحاب الكور الأقباط (والكورة لفظ مشتق من اليونانية ومعناه قسم من أقسام مصر) قدم على عمرو بن العاص فقال له : « أخبرنا ما على أحدنا من الجزية .. » . فقال عمرو وهو يشير إلى ركن الكنيسة : « لو أعطيتنى من الأرض إلى السقف ما أخبرتك ما عليك . إنما أنتم خزانة لنا إن كثر علينا كثر عليكم ، وإن خفف عنا خففنا عنكم (١) » .

على أن الأقباط بدءوا منذ سنة ١٠٧ هـ (٧٢٥ م) فى التخلى عن مقاومتهم السلبية وأخذوا يقاومون حكومة العرب مقاومة إيجابية وذلك بالقيام بالثورات العلنية ضد الحكومة .

والمعروف أن العرب تركوا للمصريين أراضيهم ، وأمنوهم عليها وفرضوا عليها الخراج . ولم تكن أرض مصر فى بداية الفتح العربى لها أرض خراج فحسب — أى أرض تفرض عليها الضريبة العقارية — وإنما نشأ فيها أرض العشر ، اما قطيعة منحت لبعض المسلمين ، أو أرض حصلوا عليها من الحكومة أو الأقباط بطريق الشراء ، أو أرض موات (٢) احتلوها .

ونلاحظ أن الأراضى التى كانت ملكا خاصاً للاباطرة أو التى هرب أهلها أو هلكوا زمن الفتح العربى ، آلت إلى حكومة العرب فى مصر . وقد زادت تلك الأراضى زيادة كبيرة أثناء الحكم العربى نفسه بما أضيف إليها من الموات أو الأرض المهجورة .

وكانت الأراضى التى يمتلكها المسلمون فى بداية الفتح العربى لمصر ، لايدفعون

---

(١) ابن عبد الحكم : فتوح مصر (طبعة تورى) ص ١٥٣ — ١٥٤ .

(٢) الموات بعكس العامر من الأرض أى الأرض المهجورة التى تحتاج إلى تعمير وإصلاح .

عنها خراجاً وإنما كانوا يدفعون عنها العشر زكاة ، كما يزكى المسلم عن أنواع الأموال الأخرى . ومن الوجهة النظرية كان القبطى الذى يعتنق الاسلام تصبح أرضه عشرية

ولا شك فى أن ذلك حدث طويلا ، ثم رأت الحكومة أن فى هذا جل الخطر على مالية البلاد ، فأصبح نوع الضريبة متصلا بالأرض نفسها ، وأصبح القبطى إذا اعتنق الاسلام لا تعفى أرضه من الخراج .

والواقع أن هذه العملية يمكن الدفاع عنها من وجهة النظر المالية والاقتصادية ، لأن دخل الحكومة وماليتها يجب أن يكونا مستقلين إلى حد كبير عن الظروف الخاصة غير المنظورة كاعتناق الأشخاص الدين الاسلامى ، مما يصعب على الحكومة تقدير أثره فى ماليتها . بل ان هذه القاعدة لم تلبث أن طبقت على العرب أنفسهم بحيث أنهم إذا اشتروا أرضاً عليها خراج ظلوا يدفعون هذا الخراج الواجب عليها ولم تصبح هذه الأرض عشرية .

*

وحين بدأ الأقباط يثورون ضد حكومة العرب بسبب مطالبها المالية المجحفة، وجدوا فى العرب الذين زاد عددهم فى مصر وأصبحوا يملكون أراضى خراجية ، شريكا لهم فى تلك الثورات . ولهذا نرى سائر مؤرخى مصر الاسلامية يشتركون مع ساويرس فى ذكر تلك الثورات بل يفصلون الكلام أحياناً فيما لا يفصل فيه مؤرخ البطاركة .

وقد تعددت ثورات الأقباط مع ثورات العرب وشملت الوجهين البحرى والقبلى . وكان أعنف هذه الثورات تلك التى كان يقوم بها أهل البشمور أو البشرود ، وهى المنطقة الرملية الساحلية بين فرعى دمياط ورشيد .

*

ولم يزل الأقباط يقومون بالثورة بعد الأخرى طوال القرن الثانى الهجرى

والثامن الميلادى ، وكانت حكومة العرب تقابل القوة بالقوة ، وتشددت فى إصلاح الأرض الموات وفى مراقبة الزراعة والهجرة .

*

وكان يتبع اخماد تلك الثورات فى العادة تحول عدد كبير من الأقباط إلى الدين الإسلامى .

وكان آخر تلك الثورات وأعظمها تلك التى انتهت فى بداية القرن الثالث الهجرى (٢١٧ ﻫ) والتاسع الميلادى (٨٣٢ م) بمجىء الخليفة المأمون وإخضاعه للثائرين والتى كان من نتائجها أن أصبح المسلمون أغلبية فى القطر المصرى .

*

ويخبرنا ساويرس أن الخليفة المأمون صحب معه إلى مصر البطرك ديونوسيوس بطرك انطاكية(١) وأنه استعان به وبيطرك الأقباط الأنبا يوساب ، لإخماد ثورة البشموريين باللين والمفاوضة ، ولما لم ينفع اللين سير إليهم قائده الأفشين لمحاربتهم ، ثم سار إليهم بنفسه وقضى على حركتهم .

*

ويتضح لنا مما كتبه ساويرس أن الشعور الوطنى كان ضعيفاً بين المصريين آنذاك ، فلم يكن فى ثورات الأقباط ضد حكومة العرب عنصر وطنى ، بل كانت كلها بسبب الضرائب ، أما لحمل الحكومة على تخفيفها وعدم اتباع القسوة فى جبايتها ، واما للهرب من دفعها . ولعل ضعف هذا الشعور الوطنى كان أكبر عون للعرب للقضاء على حركات الأقباط .

---

(١) ساويرس ص ٤٩٢ ... (P.O.T.X.)

ويؤكد سلبية الشعب المصرى حينئذ ما نعرفه من أن أهل البلاد لم يشتركوا فى الحركات السياسية والدينية التى قامت فى الخلافة ، والتى اشترك فيها الجند العربى فى مصر والأجناد الأخرى الذين أتوا إليها فى عهد الدولة العباسية ، مثل الثورة إلى انتهت بمقتل الخليفة عثمان بن عفان ، والنزاع بين على ومعاوية ، والخلاف بين الأمين والمأمون .

أما الأقباط فقد اشتركوا فقط فى معاونة العباسيين الذين كانوا قد نجحوا فى إسقاط الدولة الأموية فى المشرق والذين أتت جيوشهم وراء الخليفة الأموى مروان بن محمد فى مصر .

ولا يدعنا ساويرس نتلمس الأسباب التى دعت الأقباط إلى معاونة العباسيين فى مصر فيذكر أن العباسيين وعدوا الأقباط بتخفيف الجزية والخراج عنهم[1] .

*

والواقع أننا لا نجد مؤرخاً غير ساويرس يفسر لنا السبب الذى حمل أغلبية القبط على التحول إلى الدين الإسلامى . فساويرس يؤكد دائماً أن الهروب من الجزية ومن الضرائب كان أكبر عامل على انتشار الإسلام فى مصر .

وهو يزن دائماً الولاة والأمراء والخلفاء الفواطم بالميزان المالى ، ولهذا ترى مؤرخ البطاركة قد يحكم على أمير أو خليفة واحد حكمين على طرفى نقيض ، لأن هذا الأمير قد يكون رحيما بأهل الذمة فى وقت من الأوقات ، وقد يشتد فى جمع الضرائب والجزية فى وقت آخر ، ومثل ذلك كلام ساويرس على الخليفة عمر ابن عبد العزيز ، وهشام بن عبد الملك ، والخليفة المتوكل على الله العباسى وأمير مصر أحمد بن طولون .

---

(١) ساويرس ص ١٦٠ ، ١٦٧ — ١٧٠ ، ١٧٢ — ١٧٤ ، ١٨٧ — ١٨٨

*

وواضح من كتابات ساويرس أن الأساقفة والبطاركة ورجال الدين المسيحيين كان يفرض عليهم أموال كثيرة ، وكان رجال الدين يلجئون بدورهم إلى الشعب القبطى ليدفع هذه الأموال . وكانت أحسن فرصة للخلاص من كل هذه الأعباء الدخول فى الدين الإسلامى .

ومن الأمثلة الصارخة التى يبين فيها ساويرس إسلام الكثيرين بسبب الفقر وقلة ما معهم من المال ما حدث فى خلافة المنتصر العباسى (٢٤٧ — ٢٤٨ هـ — ٨٦١ — ٨٦٢ م) حينما ولى خراج مصر أحمد بن محمد بن المدبر ، إذ فرض هذا الوالى ضرائب باهظة على الكنيسة وعلى الأقباط عامة مما دفع الكثيرين إلى التحول إلى الاسلام .

*

والواقع أن مغالاة ابن المدبر فى ابتزاز الأموال من مصر لم تكن وقفاً على المسيحيين وإنما كانت عامة على أهل مصر كلهم كما يذكر ساويرس وسائر المؤرخين(١)

والمعروف أنه أنشىء فى العصر العباسى ديوان خاص للنظر فى شئون أهل الذمة سمى « ديوان الجوالى » وكان على رأسه موظف من كبار المسلمين .

*

ويحدثنا ساويرس عن شخصيات من رجال الدين الأقباط الذين خرجوا للشكوى فى مقر الخلافة العباسية من الأعباء المالية ، ومثل ذلك خروج أحد رجال الدين المسيحيين فى مصر واسمه ابراهيم إلى مقر الخلافة فى أيام الخليفة المعتز

---

(١) ساويرس — المجلد الثانى ج ١ ص ٢٧ — ٢٨ (نشر الجمعية القبطية) .

(٢٥٢ — ٢٥٥ هـ — ٨٦٦ — ٨٦٩ م) يشكوا تعسف ابن المدبر ، فكتب الخليفة سجلا بالتخفيف عن النصارى ، ثم أكد هذا السجل الخليفة المهتدى (٢٥٥ — ٢٥٦ هـ) الذى ولى بعد المعتز والذى أمر بأن يرد إلى النصارى ما اغتصب منهم من المنقولات والأراضى(١) .

*

وقد أتيح لأهل الذمة فى مصر وفى مختلف أنحاء الخلافة أن يتقلدوا وظائف مختلفة فى الدولة وأن يزداد نفوذهم حتى وصل بعضهم إلى الوظائف العليا فى الإدارة، كما وصل آخرون إلى أن يصبحوا الكتاب الرئيسيين والوزراء عند بعض الولاة والأمراء والخلفاء .

وكان هذا يؤدى فى بعض الأحيان إلى احتجاج الفقهاء وثورة الشعب للمطالبة بالحيلولة دون سيطرة أهل الذمة ، مما كان يستتبع اصدار تشريعات تحد من نشاط أهل الذمة وتبعدهم عن وظائف الحكومة وتلزمهم بالتزام زى يميزهم عن المسلمين .

ومن ذلك ماحدث فى عهد الخليفة الأموى عمر بن عبد العزيز الذى أمر بعزل أهل الذمة من مناصب الدولة الهامة ومنعهم من انشاء الكنائس أو المعابد الجديدة ومن لبس العمائم . وقد نسبت هذه الاجراءات خطأ إلى عمر بن الخطاب. ويحدثنا ساويرس عن عمر بن عبد العزيز بأنه كان يفعل خيراً عظيما أمام الناس ، ويفعل السوء أمام الله ، إذ أمر باعفاء الأساقفة والكنائس من الخراج ، وعمر المدن التى خربت ، وأبطل الجبايات (معناها الضرائب المستحدثة) فعاش الأقباط فى أمن وهدوء ، ولكنه مالبث أن أرسل كتابا يأمر فيه الأقباط بالتخلى عن أعمالهم فى الدولة ماداموا على دينهم ، أما من يريد منهم الاحتفاظ بعمله

---

(١) ساويرس — المجلد الثانى ج ١ ص ٣٢ — ٣٣ (نشر الجمعية القبطية) .

فليكن على دين محمد ، ولهذا سلم الأقباط ما بيدهم من الوظائف والأعمال إلى المسلمين(١).

كذلك يذكر ساويرس أن الخليفة المتوكل على الله العباسى (٢٣٢ — ٢٤٧ هـ = ٨٤٧ — ٨٦١ م) أمر بهدم الكنائس وأن يتميز المسيحيون واليهود فى لباسهم عن المسلمين كما أمر أن يشغل الوظائف المسلمون فقط . ويذكر ساويرس أن كثيرين أسلموا حينئذ اما لحاجتهم وفقرهم ، واما رغبة منهم فى الإبقاء على مناصبهم(٢).

والواقع أن مؤرخى الخلافة ومؤرخى مصر الإسلامية يشتركون مع ساويرس فى تفصيل اضطهاد المتوكل لأهل الذمة .

*

لكن من الملاحظ أن التشريعات التى كانت تصدر ضد أهل الذمة ، لم تكن تنفذ كاملة ، وكان أثرها يخف كثيراً إلى أن تقوم تشريعات جديدة لتأكيدها .

ولعل أبلغ مثل لذلك أن ساويرس نفسه يعود فيمتدح المتوكل مدحاً كثيراً ، فيقول أنه فى أواخر أيام المتوكل استقامت أمور النصارى وأسبغت عليهم النعم العظيمة(٣).

*

ويظهر أيضاً مما كتبه ساويرس أن التميز بين المسلمين وأهل الذمة فى الزى ، لم يكن المقصود منه دائما الحط من شأنهم أو تحقيرهم ، فقد أمر الوزير الفاطمى

---

(١) ساويرس : ص ٧١ — ٧٢ P.O.T.V)

(٢) ساويرس : المجلد الثانى ج ١ ص ٤ (نشر الجمعية القبطية) .

(٣) ساويرس : المجلد الثانى ج ١ ص ١١ (نشر الجمعية القبطية) .

بدر الجمالى ، بأن يميز بين المسلمين والنصارى ، وبين النصارى واليهود فى اللباس. وكان ذلك بناء على مشورة مستخرج الجوالى (أى القائم بشئون الجزية)[١].

ولا يتطرق إلينا الشك فى أن هذا التمييز فى أثناء الخلافة الفاطمية المتسامحة ، وفى عهد وزير عرف بالتسامح الشديد، وبناء على مشورة المشرف على جمع الجزية، لايتطرق إلينا الشك فى أن هذا التمييز كان لتيسر جمع الجزية المقررة على النصارى واليهود فى مصر .

المساجلات الدينية :

ونعرف مما كتبه ساويرس أنه كانت هناك مساجلات دينية فى بلاط الخليفة الفاطمى المعز لدين الله (٣٦٢ — ٣٦٥ هـ = ٩٧٣ — ٩٧٥ م) للمناظرة والتحدث فى الأديان السماوية الثلاثة والمفاضلة بينها . وكان ساويرس نفسه ممن جادل شيوخ المسلمين واليهود فى بلاط المعز[٢] .

*

ويشبه هذا ما وصل إلينا من رسائل ونصوص فى الدفاع عن الإسلام وأخرى فى الدفاع عن النصرانية تشهد بأن مناقشات دينية كانت تدور فى البلاط العباسى ، يسمح فيها لأعلام المسيحيين بعرض محاسن النصرانية ، ويتكلم أعلام المسلمين ، أو يكتبون فى الرد عليهم وبيان محاسن الإسلام .

ومن ذلك ، الدفاع الذى ألقاه تيموثاوس بطرك النساطرة (سنة ١٦٤ هـ = ٧٨١ م) أمام الخليفة المهدى .

ومنها رسالة كتبها عبد المسيح بن اسحاق الكندى تضم مساجلة قامت فى بلاط المأمون سنة (٢٠٤ هـ = ٨١٩ م) فى المقابلة بين محاسن الإسلام والنصرانية.

---

(١) ساويرس : المجلد الثانى ج ٣ ص ٢١٨ (نشر الجمعية القبطية) .
(٢) ساويرس : المجلد الثانى ج ٢ ص ٩٢ — ٩٤ (نشر الجمعية القبطية) .

وكتب على الطبرى المتوفى سنة ٢٥٠ هـ (٨٥٤ — ٨٥٥ م) كتاباً فى الدفاع عن الدين الإسلامى وشرح حقائقه سماه « كتاب الدين والدولة » .

The Book of Religion and State, edited and translated by A. Mingana, Manchester 1922-1923

وأشار المؤلف فى هذا الكتاب إشارات كثيرة إلى الكتاب المقدس ،ولعله اعتمد فى ذلك على نص التوراة السريانى أو على ترجمة عربية قديمة .

والواقع أن أقساماً من التوراة كانت قد نقلت إلى العربية فى نهاية القرن الأول الهجرى (السابع الميلادى) عن السريانية أو اليونانية . ولكن أول ترجمة عربية هامة للتوراه كانت على يد سعيد الفيومى المصرى فى النصف الأول من القرن الرابع الهجرى (النصف الأول من القرن العاشر الميلادى) ولا تزال معتمدة عند اليهود المتكلمين بالعربية إلى اليوم .

ولا ريب فى أن هذه الترجمات مكنت بعض علماء المسلمين من مناقشة النصارى ومن بين أولئك العلماء الجاحظ .

والواقع أن العلاقة كانت طيبة فى معظم الأحيان بين المسلمين وأهل الذمة وأن التسامح الدينى الذى قام فى الامبراطورية الإسلامية لم تكن تعرفه أوربا فى العصور الوسطى بل أنها لم تعرفه إلا بعد الثورة الفرنسية .

الاسكندرية :

ونلاحظ أن ساويرس يعنى بالتأريخ للاسكندرية عناية خاصة . وليس هذا بمستغرب فالاسكندرية كانت مقراً لبطركية الأقباط . ولذا نراه يسميها فى معظم الأحيان المدينة العظمى .

*

ويذكر ساويرس أن الاسكندرية كانت تعرف باسم مدينة قيسرون ويقول

أيضاً أنها تسمى باللغة العبرانية مدينة آمون[١].

ويؤكد ساويرس فى مناسبات مختلفة ما نستشفه من سائر المصادر بأن الاسكندرية كانت منذ العهد اليونانى حتى عصر الأخشيديين تعتبر فى معظم الأحيان جزءاً مستقلا عن مصر حتى فى القضاء[٢].

*

و بهذه المناسبة عندما وصل إلى الأمير أحمد بن طولون ، تقليد بولاية جميع أعمال مصر من الخليفة العباسى ، يذكر ساويرس أن هـذا الأمر كان بخلاف ما جرت به العادة فانه لم يكن بين والى الاسكندرية ووالى مصر معاملة ولا خطاباً بل كانوا يتهادون الهدايا فيما بينهما وكانوا من تحت سلطان واحد[٣] .

كذلك يحدثنا ساويرس عن أهمية الاسكندرية التجارية وأنها احتفظت بتلك الأهمية بعد فتح العرب لها فظلت ميناءاً تجارياً هاماً تأتيها التجارة براً و بحراً[٤].

*

ولم يفت ساويرس أن يتكلم عن تحسين مدينة الاسكندرية . فالمعروف أن الروم كثيراً ما أغاروا فى العصر الاسلامى على الاسكندرية أو غيرها من الثغور . وقد أغار الروم على دمياط وسواحل مصر فى خلافة المتوكل على الله العباسى (٢٣٨ هـ / ٨٥٢م) وحين كان عنبسة بن اسحق واليها عليها . و يظهر أن غزو الروم فى تلك المرة كان وقعه شديداً ، ولذا نرى الخليفـة المتوكل ينفق الأموال

---

(١) ساويرس : ص ١٠٥ — ١٠٦ (P.O.T.I.) .
(٢) قارن سيدة إسماعيل كاشف : مصر فى عصر الأخشيديين ص ٢١٩ .
(٣) ساويرس : المجلد الثانى ج ١ ص ٥٩ (نشر الجمعية القبطية) .
(٤) ساويرس : المجلد الثانى ج١ص ٥٣ (نشر الجمعية القبطية) .

فى بناء الأسوار والحصون فى تنيس ودمياط والاسكندرية وجميع الأعمال بالبرلس ورشيد وغيرها ، ونعرف من مؤرخ البطاركة أن هذه الأعمال تمت فى عهد خليفة عنبسة بن اسحق فى مصر وهو الوالى التركى يزيد بن عبد الله[١] (٢٤٢—٢٥٣هـ = ٨٥٦ — ٨٦٧م)

*

ويثنى ساويرس على الخليفة المتوكل ثناءاً كثيراً لأنه أمر بتوصيل القناة التى تجلب ماء النيل إلى داخل الاسكندرية . وكان الماء العذب لا يصل قبل ذلك إلى الاسكندرية إلا وقت الفيضان . وبعد حفر هذا الخليج أصبحت المراكب الكبار تصل إلى داخل المدينة وكثرت المراكب والتجار فى الاسكندرية كما زرع الناس الكروم والبساتين على جانبى القناة[٢] .

*

ويحدثنا ساويرس عن ثائر من سكان الاسكندرية من بنى مدلج قام بثورة فى أواخر عصر الولاة فى الوجه البحرى وانضم إليه جماعة كبيرة مقاتلة من أصحابه، ومن العربان ، وأخذوا يهاجمون عمال الخراج ويأخذون ما لديهم من أموال . ويذكر أنه لما زادت جماعته ، حاصر مدينة الاسكندرية ، ولكنه لم يستطع فتحها بأى وجه من الوجوه ، وذلك لوقوف حصونها حجر عثرة فى سبيل ذلك ، ولعدم وجود آلات لدك الحصون لدى الثوار ، ومع ذلك فأنهم حاصروها ومنعوا الميرة من الوصول إليها عن طريق البحر والبحيرة . ويذكر ساويرس أنه لما طال حصار الاسكندرية اجتمع رؤساؤها وتشاوروا مع واليها واتفقوا على احاطتها بسور كبير حولها . وقد اشترك فى بناء هذا السور أهل الاسكندرية ، إذ بنى كل صاحب دار أو أرض حائطاً أمامه ووصله إلى حائط جاره ، وبذلك أصبح للاسكندرية

---

(١) ساويرس : المجلد الثانى ج ١ ص ١٠ (نشر الجمعية القبطية) .

(٢) ساويرس : المجلد الثانى ج ١ ص ١٠ ، ١١ (نشر الجمعية القبطية) .

سور حولها وجعلوا له أبواباً ، ولم يكن يفتح إلا باب واحد فى المرة الواحدة وبذلك تحصنت الاسكندرية وأمن أهلها الأعداء .

ولما وصل والى مصر مزاحم بن خاقان (٢٥٣ — ٢٥٤ هـ = ٨٦٧ — ٨٦٨م) استطاع أن يشتت هؤلاء الثوار الذين كانوا قد اتخذوا مراكز لهم بين بنا وأبوصير فى الوجه البحرى فأعمل فيهم القتل بالسيف وأغرق آخرين وانهزم من بقى منهم فى الجبال بالصعيد(١) .

اللواتيون والشـدة العظمى

ومن الأمور التى يوضحها ساويرس وتساعدنا على فهم الوضع الحقيقى للأمور ما يذكره عن الشدة العظمى التى حدثت أيام الخليفة المستنصر بالله الفاطمى .

فقد ذكر المؤرخون المصريون مثل ابن ميسر ، والمقريزى ، وأبى المحاسن ابن تغرى بردى ، أن الشدة العظمى كان سببها انخفاض ماء النيل وانتشـار الوباء فى مصر حتى انعدمت الغلات من أرض مصر وأكل الناس البغال والحمير والميتة ثم أكل بعضهم بعضاً .

ولـكن مؤرخ البطاركة يبين بوضوح أثر القلاقل والفتن فى إيجاد هذه الشدة ، فقد عمت الفوضى والحروب بين الجند وخاصة بين السودانية والأتراك ، فكانت القاهرة فى يد الجنـد الترك ، وكان الصعيد فى يد الجند السودانيـة ، وكانت الاسكندرية وجزء كبير من الدلتا فى يد فريق آخر من الجند التركية تسـاعدهم قبائل قيس ولواتة . و يبين ساويرس تسلط اللواتيين ، وهى قبائل بربرية الأصل ، على الريف ويذكر أنهم ملـكوا أسفل الأرض أى الوجه البحرى ، وأصبحوا يزرعونه كما يريدون بلا خراج ولم يهتموا بحفر الترع أو عمل الجسور وانفردوا

---

(١) ساويرس : المجلد الثانى ج ١ ص ٣٩ — ٤٤ (بشر الجمعية القبطية) .

بالزراعة دون غيرهم وامتنعوا عن بيع الغلات ، وكانت النتيجة أن رزئت مصر بفترة مجاعة قاربت من سبع سنين عرفت بالشدة العظمى (٤٥٩ — ٤٦٥ هـ = ١٠٦٦ — ١٠٨٢م) .

*

وقد استطاع بدر الجمالى والى عكا الذى استدعاه الخليفة المستنصر لتولى الوزارة فى مصر ، أن يقبض على ناصية الحال فيهـا فأباد اللواتيين من الريف ، وسار إلى الصعيد ففتحه ثم عاد إلى مصر وأقام بها ورتب الأمور فيهـا كما كانت عليه فى السابق .

ويذكر ساويرس أن أميراً عرف بكنز الدولة كان قد ملك الصعيد الأعلى فلما وصل بدر الجمالى إلى مصر هرب كنز الدولة إلى النوبة فأرسل بدر الجمالى رسولا إلى ملك النوبة كى يسلم له كنز الدولة . وقد سلمه الملك لرسول بدر الجمالى الذى قتله وصلبه عنـد باب الحديد الذى يحدد ساويرس موقعه فيما بين القـاهرة المعزية ، وبين مصر أى الفسطاط أو مصر القديمة(١) .

فكرة الحروب الصليبية

وحين يحدثنا ساويرس عن الصليبيين وقدومهم إلى الشرق لا يعتبر أن هذه الحروب حرب بين المسيحية والاسلام . وإنما ينظر إلى الصليبيين كغزاة أعداء للشرق . ويعلق على امتلاكهم لبيت المقدس بأن الأقبـاط واليعاقبة سوف لا يستطيعون الحج لاختلافهم والصليبيين فى المذهب الدينى(١) .

---

(١) أنظر عن الشدة العظمى : ساويرس المجلد الثانى ج ٢ ص ٢٠٣ — ٢٠٥ (نشر الجمعية القبطية) .

(٢) ساويرس : المجلد الثانى ج ٢ ص ٢٤٩ (نشر الجمعية القبطية) .

هذه فكرة مجملة عن ساويرس ومنهجه فى الكتابة وأهم ماجاء فى كتابه مما يوضح تاريخنا القومى .

ولاشك أن المجال واسع للمؤرخين والجغرافيين واللغويين لدراسة كتاب تاريخ البطاركة وللاستفادة منه .

سيدة اسماعيل كاشف

التصوير الإسلامي في الأندلس

استمر الحكم الإسلامي في الأندلس زهاء ثمانية قرون شهدت خلالها البلاد تقدماً وازدهاراً في مختلف نواحي الحضارة والفنون . وأنتج لنا الفنانون المسلمون هناك روائع من التحف والطرف لا تقل ذوقاً وجمالا عما صنعه أخوانهم في المشرق بل أنهم فاقوهم في بعض الصناعات وأشهرها جميعاً التحف العاجية التي تعد مفخرة لفن عصر الخلافة الأموية بالأندلس والتي لا نجد لها مثيلا في الشرق.

وذاع تصوير المخطوطات والرسم على الجدران حتى رأى ابن خلدون في ذلك نوعاً من تقليد المغلوب للغالب فقال « . . . كما هو في الأندلس لهذا العهد مع أمم الجلالقة فإنك تجدهم يتشبهون بهم في ملابسهم وشاراتهم والكثير من عوائدهم وأحوالهم حتى في رسم التماثيل في الجدران والمصانع والبيوت حتى لقد يستشعر من ذلك الناظر بعين الحكمة أنه من علامات الاستيلاء (١) » .

هذا وتصادفنا إشارات في الكتب العربية والأسبانية على السواء عن بعض الكتب المصورة ومنها ما جاء في كتاب الضبي عند ترجمته للوزير الشاعر حسان بن مالك ابن أبي عبدة المتوفى عام ٤٢٠ هـ . ١٠٢٩ م من أنه ألف للمنصور ابن أبي عامر كتاباً سماه كتاب ربيعة وعقيل فيقول « . . . وخرج من عنده وعمل هذا الكتاب وفرغ منه تأليفاً ونسخاً وتصويراً . ويضيف أنه قام بعمل هذا كله في أسبوع واحد (٢) . وقد أشار المقري أيضاً إلى هذا (٣).

ويحدثنا ابن حزم المتوفى عام ٤٥٦ هـ — ١٠٦٤ م في كتابه طوق الحمامة

---

(١) ابن خلدون : المقدمة ص ١٤ .
(٢) الضبي : بغية الملتمس في رجال أهل الأندلس ص ٢٥٥ .
(٣) المقري : نفح الطيب جـ ٢ ص ٣٦٩ .

فيقول «... قلنا أنك لقليل الرأى مصاب البصيرة إذ تحب من لم تره قط ولا خلق ولا هو فى الدنيا ولو عشقت صورة من صور الحمام لكنت عندى أعذر (١) .

وقد ورد أن مكتبة ابن فرجون بغرناطة كانت ملآنة بالكتب المصورة وأنه كان يقوم بنفسه بتصويرها (٢) وهذا ثانى اسم نصادفه لمن قاموا بتصوير كتب بالأندلس .

أما المصادر الأسبانية فيذكر لنا أحدها أن مكتبة جود يول أسقف مدينة طليطلة فى القرن ١٣ م كانت تشتمل على كتب عربية مصورة ومذهبة (٣) . وفى مصدر آخر من القرن ١٠ هـ — ١٦ م ذكر لرسوم حائطية فى جنة العريف يمثل أحدها بعض ملوك بنى نصر ويمثل الآخر المعارك الحربية التى دارت بينهم وبين المسيحيين (٤) .

ومما لا شك فيه أن كتباً أخرى مصورة ورسوماً جدارية مختلفة كانت موجودة بالأندلس لا تذكرها المراجع التى بين أيدينا . ومما يؤسف له حقاً أن يضيع هذا التراث الفنى فلا يصل إلينا منه إلا عدد قليل جداً لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة . وقد تضافرت ظروف الدهر وأحداث الزمان فعدت على هذه المخطوطات والرسوم الجدارية وأتلفتها . من ذلك الفتن والثورات التى كانت تنشب بين حين وآخر بين المسلمين فى أسبانيا ؛ ونحن نعرف ما تسببه هذه الفتن من خراب ودمار . ومنها الحرائق التى تندلع فى المدن فتتلف الكثير من المخطوطات . وما أصاب مكتبة الحكم على أيدى الفقهاء فى عهد المنصور بن أبى عامر ليس بغائب عن

---

(١) ابن حزم : طوق الحمامة ص ١٩ .

(٢) Julian Ribera : Bibliofolos y Bibliotecas en la España Musulmana (Disertaciones y Opusculus p 216) وترجم إلى العربية هذا البحث : جمال محمد محرز : المكتبات وهواة الكتب فى أسبانيا الإسلامية ، مجلة معهد المخطوطات العربية . المجلد الرابع عام ١٩٥٨ والمجلد الخامس عام ١٩٥٩ .

(٣) Millás : Traducciones Orientales P 17.

(٤) Pérez de Hita : Gueirras civiles de Granda P516

الأذهان . غير أن أهم هذه الأسباب جميعاً ، وهو ما أدى إلى ضياع الجزء الأكبر من هذا التراث العظيم ، هو سياسة الاضطهاد التى سار عليها الأسبان بعد القضاء على الحكم الإسلامى فى هذه البلاد بتحريض من رجال الدين ، فأحرقت كتب المسلمين ، حتى ليقال إن الحريق الذى أقيم فى باب الرملة بغرناطة بعد خروج المسلمين منها ألتهم ما يقرب من مليونين من المخطوطات العربية (١) .

ولقيت الرسوم الجدارية نفس مصير صور المخطوطات فإن سوء العناية بالمبانى والهدم والتخريب أخفى معالمها أو محاها من الوجود . ولم ينج منها إلا عدد يسير أنقذه من الدمار استخدام المبانى لأغراض دينية أو اتخاذه مساكن للملوك وعلية القوم ولذلك لم يصل إلينا من الرسوم الجدارية إلا أمثلة قليلة تعتبر أقدم من صور المخطوطات .

وأول هذه الرسوم ذلك الرسم الذى عثر عليه عام ١٩١٢م على أحد جدران مدينة الزهراء أثناء عملية الكشف والتنقيب عن آثارها ، وهو يمثل وجه سيدة من النوع المستدير الذى يطلق عليه الوجه القمرى (شكل ١) .

ونلاحظ أن رسم الوجه على هذا النحو كان شائعاً فى الشرق وقتذاك ، فنجده فى رسوم سامرا فى قصر الجوسق الخاقانى (٢) وفى مصر فى رسوم الحمام الفاطمى المحفوظة بمتحف الفن الإسلامى بالقاهرة والتى عثر عليها بجهة أبى السعود بمصر القديمة (٣) وعلى ورقة من العصر الفاطمى محفوظة بمتحف الفن الإسلامى (٤) . وكان هذا الأسلوب فى رسم الوجه موجوداً بمصر على الخزف الطولونى (٥) ولو أنه

---

(١) أنظر خوليان ريبريا المرجع السابق ص ٢٢٥ ، جمال محمد محرز ، المكتبات وهواة الكتب . مجلة معهد المخطوطات جـ ٤ ص ٧٧ .

(٢) زكى محمد حسن : التصوير عند العرب لوحة ٦ .

(٣) زكى محمد حسن : كنوز الفاطميين لوحة ٣ ، ٤ ، ٥ .

(٤) المصدر السابق : لوحة ١ .

(٥) زكى محمد حسن : الفن الإسلامى فى مصر لوحة ٢٧ ، ٢٨ .

أقل جودة وإتقاناً من العصر الفاطمى كما نجده بعد ذلك العصر على بعض قطع من الزجاج المملوكى ؟.

فممن أخذ الأندلسيون هذا الأسلوب ؟ هل أخذوه عن العراق أم مصر ؟ والذى نراه هو أن مصر هى التى كان لها الفضل فى نقل هذا الأسلوب إلى الأندلس إذ كان شديد التأثر بالأساليب الفنية التى كانت سائدة فى مصر وقتذاك . وليس أدل على ذلك من التشابه العظيم بين المنسوجات الفاطمية والمنسوجات الأندلسية من العصر الأموى . وأوضح مثال لذلك مئزر هشام المحفوظ بالأكاديمية الملكية للدراسات التاريخية بمدريد (شكل ٢) فهو صناعة وزخرفة يتبع تماماً الأسلوب الفاطمى ولولا النص المنسوج فيه لما تردد أحـــد فى نسبته إلى مصر فنقرأ : «بسم الله الرحمن الرحيم البركة من الله واليمن والدوام للخليفة الإمام عبد الله هشام المؤيد بالله أمير المؤمنين » . وكان حكم هشام بين ٩٧٦ — ١٠٠٩م .

ومن مظاهر الاتصال الفنى الوثيق غير هذا التحف المعدنية والتحف المصنوعة من البللور الصخرى . وقد جاء فى أحد المصادر العربية أن أحد مهندسى مدينة الزهراء كان مصرياً من أهل الإسكندرية واسمه على بن جعفر (١).

ويجدر بنا أن نشير إلى أن المسلمين فى الأندلس رسموا أيضاً السحنة السامية فنجد الوجه المستطيل والأنف الأقنى ومن ذلك رسوم بعض الرجال على قنينة من الفخار محفوظة بمتحف الآثار بقرطبة .

هذا كل ما وصل إلينا من العهد الأموى وينتهى عهد ملوك الطوائف والمرابطين والموحـــدين دون أن تصل إلينا رسوم جدارية اللهم إلا بعض رسوم هندسية . .

وتعد الرسوم الجدارية من العهد الغرناطى بالبرطل ، أهم ما وصل إلينا من

---

(١) المقرى : نفح الطيب جـ ١ ص ٣٧٢ .

هذه الرسوم (١) وقد عثر عليها عام ١٩٠٨ م عقب إزالة طبقة من الملاط بالحجرة العليا من المنزل الملاصق لبرج السيدات القائم شرق بهو السباع . وحالة الرسوم سيئة للغاية إذ أصابها تلف شديد أزال معظم ألوانها ، وطمست بعض أجزائها من أثر الدخان الذى تراكم عليها بسبب وضع موقد بالحجرة فى وقت ما ، ومن جراء عمليات التجديد المتكررة فى طبقة الملاط . ولم يبق من هذه الرسوم إلا ما يزين الجدار الشرقى والجدار الغربى وجزء ضئيل جداً بالجدار الشرقى .

ورسوم هذه الحجرة من نوع التمبل Temple وقوام هذه الطريقة هو أن تذاب الألوان فى محلول صمغى أو فى زلال البيض وترسم الموضوعات بهذا المحلول على السطح الجاف وهى تخالف طريقة الفرسك التى رسم بها وجه السيدة بمدينة الزهراء إذ تذاب الألوان فى محلول جيرى وترسم الموضوعات بهذا المحلول على طبقة من الملاط قبل أن تجف تماماً وعندما تجف هذه الطبقة تكتسب الرسوم بريقاً ولمعاناً فضلا عن التماسك .

وقد حددت الرسوم أولا بالقلم الأسود أو الأحمر ، ثم لونت بعد ذلك المساحات المحصورة بين هذه الحدود . أما الألوان فهى الأبيض والأحمر والبنفسجى والأخضر والأصفر والأسود والأزرق والذهبى .

أما الموضوعات التى تمثلها هذه الرسوم فقد وزعت على أشرطة أربعة يحدها من أعلا اطار مزين بأوراق نباتية ومن أسفل اطار به رسوم هندسية وآخر به كتابات كوفية تشمل جملا دعائية مثل : اليمن الدائم — العز القائم — البركة . وتمثل الموضوعات جنوداً ممتطين صهوات الجياد وأسرى ورجال داخل خيام وسيدات فى هوادج على جمال ومناظر طرب وخيولا وجمالا وبغالا وقطعاناً من البقر مع حراسها أشكال (٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨) .

---

(١) راجع عن هذه الرسوم : جمال محرز : الرسوم الجدارية الإسلامية فى البرطل بالحمراء ص ١٥ و ٣٧ .

وقد اتبع المصور نظاماً واحداً فى توزيع هذه الصور والموضوعات فرسم مناظر الصيد فى الشريط العلوى والخيام والجنود والأسرى والماشية فى الشريطين الثانى والثالث ومناظر الطرب فى الشريط الرابع .

وتدل هذه الرسوم على مقدار عناية الفنان وحرصه على اظهار التفاصيل الدقيقة كزخرفة الأعلام والسروج والخيام والعناصر الزخرفية الأخرى على بنيقات العقود وغير ذلك . والحق أن هذه الرسوم أقرب ما تكون إلى صور المخطوطات .

وقد ساعدنا تشابه عناصرها الزخرفية بالعناصر الزخرفية فى قصر الحمراء ، على نسبتها إلى القرن ١٤ م .

وترجع إلى هذا القرن أيضاً صور مخطوطة رياض و بياض المحفوظة بالفاتيكان(١) وتحكى هذه المخطوطة قصة حب نشأ بين شباب من أسرة كريمة فى دمشق اسمه بياض ساح فى البلاد وقابل فتاة تسمى رياض على شاطىء نهر اسمه طرطر .

وتحتوى هذه المخطوطة على ١٤ صورة تمثل حوادث هذه القصة والأماكن التى شهدت وقائعها . . . والناظر إلى هذه الصور يشعر لأول وهلة أنها تمت بصلة إلى التصوير الإسلامى فى المشرق من القرن ١٣ - ١٤ م فهى لا تختلف عنه من حيث الأسلوب (شكل ٩). فالصور كما هى العادة لا يفصلها عن المتن هامش ما ، ولا نجد خلفية لها أو أرضية وتخضع لأسلوب الشفافية فى رسم العمائر والتهذيب أو البعد عن الطبيعة وعدم احترام قواعد المنظور ، وكل هذه المميزات نجدها فى تصوير المدرسة العربية التى ازدهرت فى العراق والشام ومصر . . . غير أن هناك اختلافاً

---

(١) مراجع Torres Balbás : Miniaturas hispanomusulmanas مجلة الأندلس جـ ١٥ : عدد ٢ ص ١٩٦ وما بعدها .

واضحاً بين ما رسم فى الأندلس و بين ما رسم فى شرق العالم الإسلامى ، و يتمثل هذا فى العمائر (شكل ١٠) فالعمائر فى الأولى أندلسية الطابع وكذلك نلاحظ إختلافاً بين سحن الأشخاص فى صور مخطوطة بياض ورياض عن مثيلاتها فى المشرق فضلا عن أنها لا تتأثر بالأسلوب المغولى فى رسم العين أو الذقن أو الشارب..

ومن الواضح أن الذى حفظ الأندلس من وقوعها تحت التأثير المغولى هو بعد موقعها الجغرافى عن البلاد التى خضعت للحكم المغولى أو التى كانت مجاورة لأملاك هذه الامبراطورية ، فسهل بذلك عليها أن تتأثر بما سار فى بلاد هذه الامبراطورية من أساليب فنية .

وما أن انتهى الحكم الإسلامى فى الأندلس بسقوط غرناطة عام ١٤٩٢ م فى أيدى ايزابلا وفرناندو حتى أخذ الطابع الإسلامى يتلاشى شيئاً فشيئاً نتيجة التعصب الأعمى والاضطهاد الدينى الذى تعرض له من بقى من المسلمين بالأندلس مما دعاهم إلى الهجرة منها جماعات أو الارتداد عن الإسلام واعتناق المسيحية ولو فى الظاهر .. .. وقد أدى ذلك إلى غلبة التقاليد الغربية فى نهاية الأمر واختفاء الأساليب الإسلامية .

وصور مخطوطة سلوان المطاع فى عدوان الأتباع لابن ظفر الصقلى المتوفى عام ٥٦٥ هـ — ١١٦٩ م على أحد الأقوال ، مثل من أمثلة غلبة التقاليد الغربية على التقاليد الإسلامية (شكل ١١) . . وقد ألف ابن ظفر كتابه هذا معارضاً كتاب كليلة ودمنة . وبهذه المخطوطة ٤٧ صورة يشغل بعضها مساحة الصحيفة و يشغل البعض الآخر نصف الصحيفة .. وهى توضح موضوعات إسلامية وأخرى مسيحية .. وتدلنا الملابس العسكرية للجنود وكذا نسر شارل الخامس ، على أن الصور ترجع إلى النصف الأول من القرن ١٦ م وأنها من عمل أحد المصورين المدجنين الذين وقعوا تحت تأثير الأساليب الفنية الغربية ..... وتختلف صورة هذه المخطوطة عن صور مخطوطة رياض و بياض وغيرها من صور المخطوطات الإسلامية اختلافاً واضحاً (شكل ١٢) يتمثل

فى التلوين واستخدام قواعد المنظور والضوء والظل الأمر الذى لانجده فى التصوير الإسلامى إلا بعد تأثر المصورين المسلمين بالغرب كما تدلنا على ذلك الصور الإسلامية التى ترجع إلى القرن ١٧ ، ١٨ م فى الهند وإيران . . ويرجع اختلاف أسلوب التلوين إلى استخدام الألوان المائية فى حين أن المسلمين استخدموا الألوان المعدنية وفضلوها عن الأولى لأنها تعطيهم دائماً ألواناً أساسية ولا تمتزج الألوان بعضها ببعض مكونة لوناً ثانوياً فمثلا إذا وضع لون مائى أزرق على لون آخر أصفر فنتج عنهما لون أخضر ولكن فى الألوان المعدنية يظل الأزرق أزرقاً دون أن يمتزج بما تحته من لون أصفر .

أما عن قواعد المنظور وعدم استخدامها فى الصور الإسلامية فان ذلك لايدل على جهل المصور المسلم بهذه القواعد لأننا نراه يستخدمها فى بعض وحدات الصورة مثل الموائد ودرجات السلم .

ولقد ورث المصور المسلم أسلوب رسم الصور ببعدين أثنين عما سبقه من فنون ، وجد هذا الأسلوب فى التصوير قبل ظهور الإسلام كما يستدل على ذلك من بعض الرسوم الحائطية فى مدينة دورا حيث نجد الأسلوبين معا ونعنى الصور ذات البعدين والصور ذات الأبعاد الثلاثة .

ولقد جاء هذا الميل الفنى من الهضبة الايرانية وذاع فى التصوير البيزنطى وكل ما يمكن أن يقال فى هذا الصدد بالنسبة للتصوير الإسلامى هو أن موقف الإسلام من التصوير قد دفع هذا الميل إلى الأمام وعجل بانتشاره . .

ومما تجدر الاشارة إليه فى هذا المقام هو أن كثيراً من المصورين الأوربيين فى العصور الوسطى عند تزيينهم المخطوطات بالصور لم يحترموا قواعد المنظور فى رسم وحدات صورهم .

ولكن الأمر الذى يدعو إلى الاهتمام هو احترام قواعد المنظور فى أوربا بعد عصر النهضة وعدم احترامها فى التصوير الاسلامى ، والذى نستطيع أن نقوله

فى هذا الشأن هو أن المصور المسلم أهمل هذه القواعد عن عمد وفضل بدلا عنها منظور عين الطائر فى رسم صوره . . ولعله رأى أن تسجيل المرئيات من زاوية بعينها فيه تخليد لهذه الأشياء مع أنها تتغير بتغير الزاوية التى ينظر إليها منها ولعل هذا ما دعاه إلى عدم التقيد بقواعد المنظور .

كذلك لم يتقيد بقواعد الضوء والظل فنجد بعض المناظر الليلية ساطعة الألوان كأنها فى وضح النهار مع رسم بعض المشاعل والشموع الموقدة للدلالة على الليل ، ولعل نفس الفكرة التى دعته إلى عدم استخدام قواعد المنظور ونعنى التغير والتبدل هى التى جعلت صوره خالية من الضوء والظل .. ومما تحسن الاشارة إليه فى هذا الصدد ، أن رو بنز رسم مرة صورة ظل الأشجار فيها فى اتجاه وظل الأشخاص فى اتجاه آخر وهذا لا يحدث فى وقت واحد .

هذا وقد استطاع المصورون المسلمون أن يؤثروا فى أخوانهم المسيحيين فنجد فى مخطوطة مستعربة من القرن ٢٠ رسوم أشخاص اسلاميين فى مظهرهم وملبسهم ولقد استمر نشـاط المصورين المسلمين فى أسبانيا حتى بعد زوال الحكم الاسلامى عنها جنباً إلى جنب مع نشاط المصورين المسيحيين ، يدلنا على ذلك رسوم جدارية تظهر فيها التقاليد الاسلامية بجانب التقاليد المسيحية ، وتذكر لنا المصادر الأسبانية اسم أحد هؤلاء المدجنين ويدعى المنستير وقد ارتد هذا عن الاسلام عام ١٤٦٠ م واشترك فى رسم صورة قوطية الطراز بكتدرائية طليطلة . .

الدوبيت السوداني

وقيمته من الناحية التاريخية

التعريف بالدوبيت السوداني

يسمونه فى السودان الدوباي ، كما يعبرون عنه باسم الشعر القومى ؛ وهو ضرب من الشعر الشعبي الدارج المنظوم بأوزان الزجل المعروفة وخاصة وزن « الدوبيت » وهو وزن شائع فى السودان الشرقى والأوسط وبعض جهات الغرب . والدوبيت من حيث أصوله الأولى ، عربى خالص فى وزنه وإن كان يحمل اسما فارسيا وبعض طرائق الدوبيت الفارسى ؛ فلفظ دو بيت معناه « بيتان » بالفارسية ، وقد استحدث فى الأدب العربى نقلا عن الفارسية وشاع فى الأقطار العربية .

والشعر الشعبى الدارج فى السودان قديم قدم دخول العرب فى تلك الأقطار ومعهم لهجاتهم العربية ، فصاغوا آدابا محلية تغنوا فيها بالبطولات من شهامة وشجاعة وكرم ، فهو بنوع خاص « شعر بطولة »(١) وعلى هذا الأساس فالدوباى أو الدوبيت ، السودانى جزء من نتاج الفكر العربى فى السودان على مدى قرون طويلة اتخذوا منه الوسيلة الأولى للتعبير عن وجدانهم .

ووحدة القصيدة من الدوباى هى « الرباعية » غالبا ، وتتكون من أربعة أشطر لها قافية واحدة . وهذه الأشطر الأربعة تؤلف فى الحقيقة بيتين اثنين . وهذا ينطبق على معنى كلمة « دوبيت » . وهذان البيتان يكونان فى القصيدة

(١) عابدين : الثقافة العربية فى السودان ص ١٧٣ .

وحدة مستقله . بحيث يستطيع الشاعر أن ينوع القافية فى القصيدة الواحدة ولا يجوز ذلك فى الرباعية الواحدة [illegible]

وليس الدوبيت السوذانى أو الدوباى ، من حيث الوزن ، إلا رجزاً عربياً قديماً ، يختلط أحياناً بوزن الكامل ، و يسبق تفعيلات كل شطر منه مقطع زائد أو مقطعان(١). وقد تطول القصيدة الواحدة من الدوباى حتى تبلغ فى جملتها عدة رباعيات .

وهذا اللون من الأدب السهل المنظوم يناسب العربى حداء الإبل فى هجرته من موطنه الأصلى إلى أوطانه الجديدة وفى تجواله بهذه الأوطان ، فأوزانه طيعة وألفاظه دارجة ومعانيه تملأ نفس العربى و يفيض بها خاطره و ينطلق بها لسانه فى يسر ترتاح إليه نفسه . فضلا عن أن أوزان الرجز بينها و بين وقع أقدام الجمل توافق موسيقى يجعل أوزانه من أنسب أوزان الشعر للبدو خلال رحلاتهم الطويلة فى بطن الصحراء على ظهور الإبل :

— ٢ —

أغراض الدوباى

.. قلنا إن هذا الشعر فى أساسه يمثل شعر البطولة العربية التى تتجلى فى الشجاعة والشهامة والكرم والمروءة ، وفيه كثير من الغزل ، لأن الغزل كان فى الحقيقة مظهراً من مظاهر هذه البطولة . والملاحظ أن الغزل فى الجاهلية كان يتجلى ملازماً للشعر البطولى بحيث لا تنظم قصيدة فى الغزل لباعث الغزل وحده و إنما باعتباره وسيلة إلى غاية . وعلى هذا النحو جرى شعر السوذان الشعبى لا سيما

---

(١) العروضيون العرب يسمون الزيادة فى أوزانهم (خزما) والخزم عندهم يكون من حرف إلى أربعة .

وقد حافظت القبائل العربية فى هجراتها الأولى على كثير من مظاهر التراث الجاهلى القديم .

ثم تطورت أحوال هذه القبائل بالتدريج وتشابكت مصالحها واتفقت كلمتها حيناً واختلفت أحياناً فتعددت تبعاً لذلك الأغراض التى يقصدها الشاعر من الدوباى . ولكن أيا كان الغرض فإن الشعر الشعبى الدارج فى السودان كان ولا يزال موضوعاً للغناء والترنيم ، ومن عادة السودانيين أنهم لا يتذاكرون الشعر الشعبى إلا موقعاً منغماً، سواء أكان غزلا أو هجاء أو مدحا أو تحريضا أو استرحاما أو رثاء ، وذلك لما للموسيقى والغناء من أثر كبير فى تحريك العواطف وإحياء النفوس الخامدة ونزع الأحزان وتخفيف الآلام(١) .

وفيما يلى عرض سريع لأهم الأغراض التى يتناولها الدوباى :

أ) غناء النم أو النميم .

يغنيه المسافرون على ظهور الإبل لحثها على السير قدماً إلى الحبيب ، ففيه حنين وفيه شوق . وقد دلت التجارب على أن الحيوانات — وخاصة الإبل والخيل — تطرب لسماع الغناء والألحان . وذلك أمر مشاهد عند عرب السودان فإذا سارت قافلة وشعرت بشىء من الإجهاد تغنى فيها مغن بأشعار الدوباى فتتحرك مشاعر المسافرين وهممهم وتنشط الإبل فتطوى البوادى طياً .

ب) غناء المطرق :

للدفاع عن عرض أو تحمس لحرب أو شكوى من الفراق أو بكاء على فقيد أو مدح لفرد ، ويقرنون غناءهم بضربات موقعة يقرعون « أى يطرقون » بها وجه الأرض بعصا صغيرة يمسك بها المغنى . والغناء بهذا الشعر هو « غناء المطرق » مخصص بالملوك وأكابر القوم .

(١) محمد عبد الرحيم : نفثات اليراع فى الأدب والتاريخ والاجتماع ص ٧ ، ١٢ ، نعوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ج ١ ص ١١٦ .

جـ) المدائح النبوية

وإذا كان الغرضان السابقان يمثلان اتجاهاً جاهلياً ، فثمة موضوع إسلامى يتمثل فى مدح النبى صلى الله عليه وسلم ، ويجرى فيه الشعراء والمداح على نحو مدائحهم القديمة للملوك والكبراء مع احداث التغييرات اللازمة التى لا بد منها لتناسب مقام النبى العربى والروح الإسلامى الجديد .

د) أناشيد صوفية وأذكار

وكما أخذت المدائح النبوية النهج الذى كانت تنهجه قصائد المديح العربية القديمة فى العصر الجاهلى بعد تطويرها فكذلك استحدثت مدائح فى الأولياء والصالحين على نسق المدائح النبوية .

هـ) الرثاء

قد يغنى الشاعر أحياناً رثاءه للملك أو لكبير القوم ؛ وثمة نوع شعبى من الرثاء وهو نياحة النساء على الموتى بشعر الرثاء وذلك شائع فى السودان ، إذ تصيح النساء وتنتحبن وتحثين التراب على رءوسهن وتلطخن وجوههن بالسجم — أى السناج أو الهباب — والرماد . ويخرجن لعمل مناحة . وتأخذ النادبات النحاس للضرب عليه أو يأخذون قرعة يابسة فيضعنها فى طست فيه ماء وبجانبه طست آخر لا ماء فيه فيضربن على الطستين ضرباً محزناً ويشرعن فى ندب الميت وتعداد مناقبه ، وفى أثناء ذلك ترقص الحزانى بالسيوف والعصى ويصحن صيحات مزعجة.

و) غناء الدلوكة

وللنساء دور مهم فى غناء الشعر الشعبى فى السودان : ففى غناء « الدلوكة » يقوم النساء بصحبة « الدربكة » أو الطبلة بغناء مدائح تدور غالباً حول فضائل الممدوح من جمال أو كرم أو فروسية ، وقد تأخذ أسلوب الهجاء فى ذم الجبن والبخل والعجز وهى أشد ما يستثير انتباههم من رذائل المذموم . وفى غرب السودان يطلقون على المرأة التى تغنى بالمدح أو الهجاء اسم « الحكامة » ،

وتغرب البقارة فى دارفور يخافون ألسنة النساء ويتجنبون شرها . والرجل الذى يظفر بمدحهن له يسمونه « كلب الحكامة » وهو يفخر بهذه التسمية . وقد انتقلت هذه العادة الشائعة لدى البقارة إلى بوادي السودان (١).

ز) أغانى البرامكة

والبرامكة طائفة هجرتها إلى السودان حديثة نسبياً ، قدمت إلى غرب السودان مهاجرة من مصر فى أواخر القرن التاسع عشر . وربما كانوا من الطائفة التى عرفت فى مصر بهذا الاسم وكانت تحترف الغناء والرقص وأبعدوا إلى صعيد مصر بأمر محمد على . وهم يرجعون نسبهم إلى البرامكة الذين اشتهروا بالكرم أيام الدولة العباسية الأولى . ومعظم هؤلاء البرامكة يقيم بين عرب البقارة ولهم طقوس خاصة فى مجالسهم (٢).

ح) الشعر الشعبي الصوفى « السكرين » .

ومن الظواهر الاجتماعية التى شاعت فى السودان على عهد الفونج ، انتشار الطرق الصوفية بشكل ملحوظ . وأصبح السواد الأعظم من السودانيين من المريدين الذين ينتسبون إلى طريقة أو أخرى من هذه الطرق . وبدأت البطولة الشعبية فى الشعر تتخذ لها مظهراً آخر تتغنى به فى شخصية « شيخ الطريقة » . هل هناك علاقة بين البطولة العربية القديمة ممثلة فى الشجاعة والفروسية والحب والكرم ، وبين صفات الشيخ الصوفى من تعبد وتواضع وتقشف ومسالمة ؟ الواقع أن أدب البطولة الشعبي عند ما التقى برجال الصوفية فى هذا العصر أخذ يتمثلهم بطريقته ، وصارت تعجبه فيهم صفات تمت إلى البطولة الحربية والخلقية القديمة بسبب فمدح فيهم الكرم والمروءة ، بل تصورهم أحياناً على أنهم أبطال

---

(١) Hillelson : Sudan Arabic Texts. PP. 123-124

(٢) عابدين : الثقافة العربية فى السودان ص ١٨٠ .

لهم ميادين حرب وقتال ، وفيهم فروسية وشجاعة ثم مزج الشاعر الشعبي هذا كله بصفات إسلامية صوفية فدعا وابتهل ، وتمنى نعيم الجنة وتبرك بالشيخ .

ومهما يكن من أمر فقد كانت هنالك مشابهة قوية بين المدائح النبوية الشعبية التي عرفت من قبل على أيدى المداحين، و بين مدائح الشيخ الصوفي التي ظهرت فى عصر الفونج ؛ غير أنهم صاروا يتغنون بهذه المدائح ليس على صورة مطابقة للغناء القديم ، بل طبقا للغناء الصوفى الذى يسمونه « الـكرير » .

ويصف ناشر « كتاب الطبقات » الـكرير بقوله « الـكرير ذكر أهل الطرق بالأصوات العالية ، وهم يرونه حسنا يثابون عليه ، والعلماء يجعلونه من البدع المحرمة ، والله أعلم بالصواب ، فقد عمله قوم صالحون ، وتركه قوم صالحون ، والنوبة التى يضربون عليها أمرها مشكل »(١) .

وكثيراً ما يقترن الرقص والغناء بحالات الجذب التى يشعر بها الصوفية ، كما حدث للشيخ اسماعيل صاحب الربابة وهو أحد صوفية الفونج ، كانت له حالات جذب « أول ماتقوم عليه الحالة يمشى فى حوشه ويحضر البنات والعرايس والعرسان للرقيص ويضرب الربابة كل ضربة لها نغمة يفيق منها المجنون وتذهل منها العقول وتطرب لها الحيوانات والجمادات حتى أن الربابة يضعونها فى الشمس أول ما تسمع صوته تضرب على نغمته من غير أن يضربها أحد ... »(٢)

ومن أمثلة الشعر الشعبي الصوفى ما قالته إحـدى النساء فى مدح الشيخ شرف الدين العركى من مشايخ المتصوفة القادرية فى عصر الفونج متوسـلة إليه بقولها (٣) :

---

(١) ود ضيف الله : كتاب الطبقات فى خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء فى السودان هامش ص ٩٩ .

(٢) أنظر ترجمة الشيخ فى كتاب الطبقات ص ٢٧ — ٢٩ .

(٣) أنظر ترجمة الشيخ فى كتاب الطبقات ص ٩٨ — ١٠٠ .

شرف الدين أنا بالله وبيك يا لماس الشباك بأيديك
من خلانى نعلاتا فى رجليك كل يوم أتبرك بيك
يا شجرة وقت الله أداك لا نيلا سقاك ولا مطراً جاك
ولد عركى كل يوم يغشاك سوالك ورقا ظلالك

والشاعرة هنا تصف الشيخ بالكرم وتتصوره « بطلا » دينياً ، واتباع الشيخ يقولون مثل هذا الشعر فى « الكريز » . ومعنى الدوباى السابق ابتهال الشاعرة إلى الشيخ شرف الدين العركى الذى تشرف بلمس شباك قبر النبى وأنها لا حول لها ولا قوة إلا بالله وبجاه الشيخ . ثم تقول أن فيض كراماته جعلها فى طاعته كما لو كانت نعلا فى رجليه ، تتبرك به كل يوم . ثم تشير إلى إحدى كراماته وفيوضه الربانية وهى الشجرة التى كان يغشاها كل يوم فيجلس تحتها للتحدث إلى مريديه فانها اخضرت وأورقت لحينها وظللت الناس دون غيرها مما يجاورها من الأشجار وذلك رغم انعدام المطر ودون أن تصل إليها مياه النيل .

وكثير من الأشعار الصوفية تدل على أن صاحبها ومن جرت هذه الأشعار على لسانهم بعد ذلك كانوا يتصورون شيخهم بطلا حربياً يخوض المعارك ، ويستخدم الأسلحة المعروفة عندهم ، غير أن جنوده جند الله ونصرته من عند الله ، لما بينه وبين الله من أسرار (١) .

ولم يقتصر الدوباى الصوفى على ما كان يغنيه المريدون لشيوخهم يمدحون به الشيوخ أو يتوسلون به إليهم وإنما قام بعض هؤلاء الأشياخ بقرض الدوباى فظهرت فيه النزعة الصوفية الممتزجة بالواقعية المستمدة من صميم الحياة والمجتمع السودانى ، ومن أمثال ذلك بعض قصائد وأشعار الشيخ فرح ولد تكتوك الذى قال عند صاحب كتاب الطبقات أنه « كان شاعراً ماهراً وكلامه مطرب جاذب

Sudan Notes and Records : vol I. P. 182 (1918.) (١)

القلوب وله كلام فى الزهد والتوحيد والأدب وخساسة الدنيا ... »[١] وقد خصه هليلسون بالدراسة مشيرا إلى بعض نبؤاته[٢].

٨ — أشعار البطولة الحربية

وفى غير هذه البطولات التى لبست ثوبا صوفيا نجد البطولات الحربية والاجتماعية والأشعار التى قيلت باللغة الدارجة فى وصف الوقائع والأفراد وامتداح الشجاعة والكرم ... وخير مثال لها تلك الأشعار التى أثرت عن قبائل الشكرية سكان البطانة حين تغنوا فى رواياتهم بذكر أيامهم واخبار جدهم شاع الدين كبير أسرة أبى سن مع ذكر علاقاتهم بالسلطنة السنارية فى ذلك الحين[٣].

— ٣ —

شعراء الدوباى

وقد حرص ملوك السودان وأكابر القوم على أن يختص كل منهم بشاعر ينظم له الدوباى فى المدح والفخر والحماسة ، وهو الذى ينظم الدوباى ويغنيه غناء المطرق وكان يطلق على مثل هذا الشاعر اسم « اللبيب أو الغناى أو الانقيب » . وقريب من ذلك الغناء الذى يسميه عرب البقارة فى الغرب « جرداق » حيث يقوم الشاعر ويسمونه « الجرداق أو البوشنى » بامتطاء صهوة الخيل ثم يتغنى وهو على ظهر جواده بمدح أهل الكرم والشجاعة . وقد يتغزل أيضا وهو يمتدح الكبراء من أفراد القبيلة .

وكان الدوباى الذى يقرضه هؤلاء ويغنونه فى مناسباته المختلفة بضاعة نافقة

---

(١) ود ضيف الله : كتاب الطبقات . . . ص ١٤٦ .

(٢) Hillelson: Sudan Arabic.Texts; (Profecies and sayings of Shaykh Farah Wad Taktok. P 156).

(٣) المصدر السابق : ص ٢٨ .

يتلقاها عنهم آخرون يعرفون باسم « الزمال » وهم المداحون ، يطوفون البلاد اثنين اثنين أو أكثر وبأيديهم « الطارات » ينشدون تلك القصائد فى الأفراح وبيوت الكبراء فيجمع الناس حولهم حلقة . ثم يأخذ أحدهم طاراً يعرف باسم « الأم » ويأخذ الآخر طاراً أصغر يعرف باسم « الشتم » ، بعد ذلك يشرع حامل « الأم » بالغناء مبتدئاً بالشيلة — أى اللازمة — فيعيدها جمهور المستمعين فى أثره ، وهو يكررها حتى يحفظوها . ثم يشرع فى القصيدة فيلقيها بنغمته هو وحامل « الشتم » بيتاً بيتاً على ضرب الطار ، والحضور يعيدون « الشيلة » بعد كل بيت وهكذا إلى أن تنتهى القصيدة . . . . ولا ينخرط فى هذا السلك إلا أصحاب الصوت الجميل وهم فى الغالب حسان الصورة ، نظيفو الثياب (١) .

نصيب النساء من نظم الدوباى وغنائه .

وكان للسودانيات نصيب موفور فى هذا الميدان ، لمعت منهن أسماء كشاعرات مجيدات ، وكثيراً ما كن يتولين الكرير فى حلقات الذكر .

وممن اشتهرن فى عصر الفونج الشاعرة « شغبة » أشار إليها ساندرز فى مقاله عن قبيله البشاريين ، وقرر أنها من المرغومات وأنها معروفة بين أفراد قبيلتها بأنها صاحبة أشهر أغانى القبيلة التى سجلت المعارك بين المرغومات والبطاحين .

ويرجع تاريخ شغبه إلى القرن الثامن عشر إذ تشير فى أشعارها إلى شخصيات عاشت فى هذا القرن (٢) .

من شعرها تخاطب ابنها حسيناً ، وكان لا يزال يافعاً ، وتحرضه على الثأر لأخيه « نائل » الذى قتله البطاحون فى إحدى غاراتهم قولها :

---

(١) نعوم شقير : تاريخ السودان . ج — ١ ص ١١٨ ، هليلسون ص ١٢٤ ، عابدين ص١٧٧ .

(٢) Sudan Notes and Records. vol. XVI R 1933) Sandars.

يا حسين أنا لا أمك وأنت ماك ولدى   بطنك كرشت غى البنات ناسى
ودقنك حمست جلدك خرش ما فى   لاك مضروب بالسيف نكد فى
متين يا حسين أشوف لوحك معلق   لا حسين كتل ولا حسين مفلق

تقول الشاعرة : يا حسين إننى لست أمك ما دمت قد استسلمت إلى الراحة وغدوت بطيناً ، ناسياً ما تجره النساء من الغواية . إنك لم تعد صغيراً فقد نبتت لحيتك ورغم ذلك فلا زال جلدك أملساً لا خدوش فيه ، ليتنى أراك مجروحاً فنضمد جراحك ، متى يا حسين تترك اللوح وتنتهى من التعليم لتنهض إلى خوض غمار القتال حتى يقال إنك رحت شهيداً أو عشت بطلا (١).

وفى أيام الحكم المصرى السابق للمهدية ظهرت الشاعرة « أم مسيمس » وهى تنسب إلى قبيلة المسلمية الذين يعيشون فى الجزيرة وأدركت شطراً من عهد المهدية . وقد سجلت هذه الشاعرة بأشعارها أيام القبيلة فى ذلك ، كما سجلت الوقائع بين جنود محمد على والملك نمر(٢).

أما فى أيام المهدية فقد اشتهرت « بنت المكاوى » وفاضت قريحتها بأشعار من الدوباى تتغنى فيها ببطولة المهدى والتحريض على حرب الأتراك (٣).

وغير هؤلاء كثيرات وإنما سقنا هذه الأسماء على سبيل التمثيل لا الحصر .

— ٤ —

جمع الدوباى ودراسته

والدوبيت السودانى وهو الدوباى أو الشعر القومى كما يسميه السودانيون شعر دارج نابع من صميم الحياة السودانية فهو فى الواقع ثروة قومية نفيسةولكنها

---

(١) عابدين : الثقافة العربية فى السودان . . . ص ١٨٥ .
(٢) نعوم : تاريخ السودان . . . ج ٣ ص ٨٨ .
(٣) سنورد نماذج من أشعار هاتين الشاعرتين فى كلامنا عن القيمة التاريخية للدوباى .

مبعثرة ، ولا زالت هذه الثروة تتراكم منذ دخول العرب فى تلك البلاد دون أن يعنى أحد بجمعها أو تدوينها حتى تسكون منها تراث ضخم عملاق فى انتظار من يجمعه ويصنفه ويدرسه فيستخرج منه نتائج شتى فى مختلف فنون اللغة والتاريخ والجغرافية والاجتماع .

وقد لمست هذه الناحية بعض جهود فردية كان لها فضل الريادة وشق الطريق لدراسات شتى . وقد مرت هذه الجهود والدراسات الآتية :

أ) مرحلة الملاحظة والتجميع غير المقصود

الرحالة : وذلك عندما لفتت أشعار الدوباى اسماع الرحالة الذين مروا بالسودان فنجد مثلا الرحالة العثمانى أوليا شلبى الذى زار السودان ١٦٧٢ وقابل سلطان الفونج فى سنار ، وفى بلاط السلطان سمع أغنية شعبية تتضمن الفاظاً شائعة لدى سكان الجزء الغربى من أرتريا . وقد سجلها أوليا شلبى فى قصته(١) .

والرحالة بوركهارت الذى قام برحلات فى بلاد النوبة والسودان بين عامى ١٨١٢ ، ١٨١٧ فقد جاء فى كلامه عن الأغانى الشعبية عند مختلف القبائل العربية فى السودان قوله « على أن هناك ضربا من الغناء تشترك فيه هذه الشعوب جميعها ، ألا وهو «الحداء» : غناء يسوقون به الابل فى مسيرها ليلا على الأخص. والحداء أحب ضروب الغناء إلى البدو فى الصحرى العربية ، وقد سمعته على ضفاف الفرات كما سمعته على ضفاف العطبرة(٢) » .

ومن بعده جاء عمر التونسى فذكر لنا نوادر ونماذج من الاشعار الصوفية التى كانت تنشد فى حلقات الذكر باللهجة العربيـة الدارجة وخاصة فى دارفور .

---

(١) الرحلة مدونة باللغة التركية ولكن القسم الخاص بالسودان والحبشة ترجم فيما بعد إلى اللغة العربية والأغنية المشار إليها موجودة بالجزء العاشر من الرحلة ص ٨٩٦ .

(٢) Burckhardt: Travels In Nubia وقد قامت الجمعية المصرية للدراسات التاريخية أخيراً بنشر ترجمة عربية له بعنوان : رحلات بوركهارت فى بلاد النوبة والسوان (ص٢٧٥) .

المؤرخون المعاصرون

ومن مؤرخى السودان الذين اهتموا بايراد الكثير من أشعار الدوباى الفقيه العالم محمد ضيف الله بن محمد الجعلى الفضلى (١١٣٩ — ١٢٢٤ هـ) المعروف بود ضيف الله ، صاحب « كتاب الطبقات فى خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء فى السودان » وهو نوع من مصنفات السير والتراجم للعلماء والمشايخ الذين اشتهروا فى عصر الفونج منذ منتصف القرن السادس عشر . وهذا الكتاب غنى بالدوباى الذى قيل فى شأن مشايخ الطرق أو نظمها بعض المشايخ والعلماء والصالحين .

ب) مرحلة التجميع والدراسة

وفى مطلع القرن العشرين بدأت المرحلة الثانية وهى تجمع بين تجميع الدوبيت ودراسته وتتمثل فى كتاب نعوم شقير عن تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته . وفضلا عما جاء فى هذا الكتاب من أشعار الدوبيت فقد حوت بعض أجزائه وخاصة الجزء الأول منه ملاحظات قيمة عن أهداف الشعر الدارج والأغراض التى قيل فيها ، مع محاولة لا بأس بها لتصنيف هذه الأغراض . كما ذكر وصفا للمنشدين والمداحين والأسماء التى تطلق عليهم مما يزيد فى معلوماتنا كثيراً عن هذا الموضوع .

جـ) مرحلة الدراسة العامة

وهى مرحلة تقوم فى أساسها على دراسة هذا اللون من التراث القومى أكثر مما تقوم على جمعه وتمحيصه وهدفها الأساسى الدراسة اللغوية القائمة على مناهج البحث الجديد . وتتمثل هذه المرحلة فى الدراسات التى قام بها ماك وكراوفورد وماكايكل وهليلسون وغيرهم فى المجلة التى كانت تنشرها حكومة السودان باسم « السودان فى رسائل ومدونات Sudan Notes and Records » ويرمز إليها بحروفه .S.N.R كما تضاف إلى ذلك الفصول التى كتبها الأستاذ محمد

عبد الرحيم أحد أدباء السودان خاصة بهذا الموضوع فى الجزء الأول من كتابه « نفثات اليراع فى الأدب والتاريخ والاجتماع » الذى نشره بالخرطوم فى عام ١٩٣٠. وفى الصفحات الخمسين الأولى قام المؤلف بدراسة لا بأس بها لما سماه « الغناء السودانى » أو « الدوباى » وكان يستشهد فى هذه الدراسة بنماذج مختارة من أشعار الدوبيت السودانى فيستعرضها و يحللها تحليلا واضحاً . والشعر السياسى يندرج فى نظره تحت باب الغناء « لأن الشعر عندهم — أى عند السودانيين — أياً كان غرض يصلح للتغنى به ، بل لا يمكن أن يكون إلا كذلك لأنهم لا يتذاكرونه إلا موقعاً منغماً سواء أكان غزلا أو هجاء أو مدحاً أو تحريضاً أو استرحاماً أو رثاء أو غير ذلك ... » وهو إذ يقول « الشعر » فإنما يقصد الشعر السودانى القومى لا الشعر العربى الفصيح(١) .

كما وجدت محاولات مبعثرة لهذا النوع من الدراسة نشرها بعض أدباء السودان فى بعض الصحف كالصراحة والنهضة . ورغم ما وصلت إليه هذه الدراسات من نتائج ، فقد تركت المجال للدراسات الأكاديمية المنهجية .

وفى عام ١٩٥٣ قام الدكتور عبد المجيد عابدين بدراسة للشعر الشعبى الدارج فى السودان . ولم يكتف بدراسة هذا اللون من الأدب الشعبى وإنما توسع بحيث تناول فى بحثه دراسة الاتجاهات الرئيسية التى أتجه إليها الشعر العربى فى السودان منذ بداية الدوباى كشعر شعبى دارج حتى وصل إلى مرتبة الشعر التجديدى الفصيح .

د — مرحلة الدراسة المتخصصة

واتجهت الدراسة بعد ذلك نحو الاهتمام بأحد شعراء الدوباى وتركيز الجهود عليه كما فعل الأستاذ المبارك ابراهيم والدكتور عبد المجيد عابدين فى كتابهما المنشور عام ١٩٥٧ عن « الحاردلو شاعر البطانة » . وقد اختار المؤلفان الشاعر

---

(١) محمد عبد الرحيم : نفثات اليراع . . . ج ١ ص ١٣ .

الحار دلو لأنه يمثل فى نظرهما ، رغم حسبه ونسبه ، الشعراء القوميين الشعبيين . وقد حاول المؤلفان جمع ما أمكن جمعه من أشعار الحار دلو وصنفاها وقاما بدراستها دراسة أكاديمية ، بعد أن مهدا لذلك بدراسة موضوعيـة لبيئة الشاعر ونشأته وشخصيته باعتبارها نتيجة تفاعل تلك العوامل السابقة مع احداث عصره .

— ٥ —

اقتصار الدراسات السابقة على الناحية اللغوية

ويلاحظ أن هذه الدراسات السابقة جميعها قد اتجهت نحو الدراسة اللغوية ولم تمس الجوانب الأخرى التى يمكن أن تجد فى هذه الأشعار الشعبية مواد خام صالحة للكتابة فى تاريخ السودان وأحواله الاجتماعية إلى غير ذلك من الجوانب الهامة .

وبدأ بعض الكتاب السودانيين يطالبون بدراسة أوسع وأعمق لهذه الأشعار القومية ، دراسة لا تقتصر على الجوانب اللغوية ، وإنما تمتد إلى آفاق أوسع من هذه بكثير فتشمل التاريخ والاجتماع ، كما تشمل صميم الحياة فى البيئة السودانية والخلق السودانى الذى تعبر عنه هذه الأشعار .

ومن هذه الصيحات ما كتبه أخيراً أحد الأدباء السودانيين تحت عنوان « الفولكلور السودانى » قال « لقد حمل كثير من أدبائنا ومؤرخينا مناقشة أو بحث الأدب الشعبي « الفولكلور » حتى أصبح المتطلع إلى ما كتبه أدباؤنا يجزم بأننا مقصرون فى حق تاريخ بلادنا ، وبعيدون عن ثقافات أجدادنا ، بل ويظن البعض أنه لا أدب لنا ولا تاريخ يميزنا ويعكس تلك الحياة التى عاشها آباؤنا وأجدادنا والتى يعتز بها كل سودانى ويهمه أن يرى كتاباً يدعمونها ويحافظون على هذا التراث القومى الصاعد (١) » .

---

(١) حامد التاج حامد « الشايقى » مقال بعنوان « الفولكلور السودانى » من أدب الشايقية نشرته مجلة اتحاد جامعة القاهرة ، فرع الخرطوم فى عدد مارس ١٩٦٠ ص ٢٢ .

— ٦ —

العناصر التاريخية فى الدوباى

إن فى تاريخ كثير من الأمم عناصر شتى استوحاها المؤرخ من فنونها الشعبية ، ومن أدبها سواء أكان أدب الخاصة أو أدب العامة .

وفى تاريخ مصر بالذات أمثلة كثيرة للشعر الشعبى الدارج ، ولعل خير مثال لهذا النوع من الشعر ما كان يرويه «شعراء الربابة» عن «سيرة أبى زيد الهلالى» ثم تلك القصص التى جمعت بين الشعر والنثر ويقصها « المحدثون » عن سيرة الظاهر بيبرس ثم « العناترة » الذين كانوا يروون قصة عنتر أو سيرة ذى الهمة وسيف بن ذى يزن وغيرهم . كما نجد قدراً كبيراً من هذا النوع فى تاريخ الجبرتى ، وهى تمس نواحى كثيرة : منها النواحى السياسية ومنها الاجتماعية ومنها الدينية. وكان الجبرتى فى بعض تراجمه يستشهد بنماذج من الدوبيت والشعر الشعبى الدارج قيلت فى مناسبات مختلفة .

وما قيل عن الأدب الشعبى لدى الأمم الأخرى يمكن أن يقال بشأن « الدوباى » السودانى ، باعتباره لوناً من ألوان الفنون الشعبية فى السودان .

وسوف نشير فيما يلى إلى بعض النواحى التى يمكن أن يفيد منها المؤرخ فى دراسته لهذا اللون من نتاج الفكر السودانى .

١ — سد ثغرات فى تاريخ السودان

فالقرون السابقة لعصر الفونج ، وعنصر الفونج نفسه ، بها من الثغرات مالا تملأه سوى المعلومات التى تمدنا بها أشعار الدوباى أو تلقى عليها شعاعاً من النور. ومن أمثلة ذلك النزاع بين قبيلتى البطاحين والشكرية. فعندما نهب أحد البطاحين إبلا مملوكة لقبائل الشكرية وفر بها إلى الشيخ ادريس ود التوم السعدابى رفض الشيخ أن يسلم الإبل ومن جاء بها إلى أصحابها مما حدا بالشكرية إلى استنفار

أبناء القبيلة واستعداء بعض الحلفاء على أعداءهم من قبيلة البطاحين ليكون للموقف خطره . عند ذلك أنشد غناى الملك نمر — حليف البطاحين — مستخفاً بهذه الجموع ، مستهيناً بها محرضاً الملك على استئصال شأفة الشكرية والقضاء عليهم فقال :

لمت جهنيــة بوادره وأم بادرية ومن ودا بفروع أهل السبب شكرية
خلينا من عربيا فراستها حليب رعية فوق فرع النمر ما باضت القمرية(١)

و بوادره وأم بادرية هاتان قبيلتان تقيمان فى القضارف . والشاعر يشير هنا إلى نسب الشكرية و إلى أنهم سيتسببون فى الحرب والقتال ثم يشير بكلمة النمر إلى معنيين أحدهما حقيقى والآخر مجازى ، فهو فى تحريض للملك نمر واستعدائه على الشكرية إنما يحذر هذه القبيلة وحلفائها من بطشه . ومن عادة النمر أن يربض بين فروع الشجر يتحين فريسة و يترصدها فإذا ما لاحت عن قرب انقض عليها وافترسها فمحال أن تبيض القمرية فى فرع النمر فتدفع بنفسها إلى مكمن الخطر . وهؤلاء الشكرية وحلفاؤهم يحاولون الآن أن يثبوا إلى النمــر فى مكمنه وهو ينصحهم بأن يرجعوا عما اعتزموا عليه ناجين بأعمارهم تاركين الإبل ثمنا للنجاة . ألا تدلنا هذه الأشعار على القبائل المشتركة فى القتال وتعطينا فكرة عن المقاييس التى تتبعها هذه القبائل فى إقامة العلاقات بينها ؟

وثمة دوبيت يعطينا تعليلاً جديداً للحريق التاريخى الذى أودى بحياة الأمير اسماعيل فى السودان واتهم بتدبيره الملك نمر ملك شندى . إذ يقال أن العلاقات بين الملك نمر وبين الملك المساعد كانت سيئة وأنه كاد أن يهزم فى حرب دارت بينهما قبل وصول الجيش المصرى وفكر فى أن يهرب إلى المجاذيب فى الدامر ، وشرع فى ذلك بالفعل لولا أن قادة جيشه اجتمعوا وتداولوا أمرهم واستقر رأيهم

---

(١) محمد عبد الرحيم : نفثات اليراع . . . ص ٣٤ .

على الاستعانة بالأنقيب النعيسان ليثير حماس الملك ويثنيه عن عزمه والعودة إلى محاربة الملك المساعد خوفاً من عار الهرب ، ودخل الأنقيب على نمر وكان مستلقياً على سريره وأنشده :

متمـدد تقـول سـوترية واريط لك قلبـــاً ينط الهربا
الميتـه ولمـات الـــتربة أفضـل من نقيع الغربة

*

ما شـفت أبوك يركب على المتويرى ينتر هنـا وحسه فى قوزبرى
أما أركب كاس وقل للخيول اندرى وأما أقعد فكى وود مرتضاك يفرى

فالغناى يقول : مالك أيها الملك جاثماً لاحراك لك كما لوكنت جبل استوريا (وهو جبل واقع غرب ميناء بور سودان) بينما قلبك يكاد يثب من صدرك خوفاً وهلعاً ! ! إن الموت فى ميدان الوغى خير ألف مرة من أن تعيش غريباً شريداً . إن هذا المسلك لا يليق بمجد أبيك وفروسية وشجاعته وصوته الجمهورى عندما كان يعتلى صهوة الجياد العالمية فيسمع صهيلها خارج مدينة شندى ، فهيا أيهاالملك إركب الخيول الأصيلة وتقدم مهيا جما وإلا فاقعد كالفقيه معلم العينيه تشرف على تعليم الصغار القراءة والكتابة .

ولم يلبث النعيسان أن خاطب الأرباب إدريس عم الملك غير منشدا :

إدريس يا عريس أضمرت بالرق إدريس مدقع الباشا أل ذخيرته تبق
شمـريا ولد لنحـاسك دق قدر الله بيطيح حتى أن بقيت فى حق

فالشاعر هنا يحرض إدريس ويشجعه ويغريه حتى يضرب النحاس (علامة الحرب) ويقابل العدو بدون اكتراث فالمقدور لك أو عليك واقع لامحالة حتى إن كنت فى علبة محكمة .

ونتيجة لهذه الأشعار تحركت همة نمر ودخل المعركة وانتصر وعاد إلى شندى

عاصمة بلاده بعد أن أحفظ عليه المساعد وصار الأخير يتربص الدوائر للثأر من نمر . فكان أن وبر الحريق الذى راح ضحيته اسماعيل أملا فى أن يتهم بذلك نمر وتدور عليه الدوائر(١) .

٢ — تصحيح بعض الأخطاء التاريخية

وفى بعض العصور التى ينذر فيها العثور على أدب مكتوب عند بعض الأمم كما هو الحال فى الإقاليم السودانية فى القرون القليلة السابقة لامتداد الحكم المصرى ، يعتمد المؤرخون فيما يعتمدون على ما يكون قد دونه بعض الرحالة الأجانب من حوادث وروايات . وكثيراً ما يتعرض هؤلاء الرحالة إلى الخطأ نتيجة لجلهم لغة البلاد أو لعوامل أخرى عديدة كما حدث للرحالة العثمانى أوليا شلبى الذى زار السودان والحبشة فى ١٦٧٢ م وتجول فى بلاد السلطنة السنارية وشهد القتال الذى انتهى باستقلال الشايقية عن الحلف السنارى وترك لنا وصفاً خيالياً للمعركة ولم يذكر شيئا عن تفصيلات القتال أكثر من أنها كانت حرباً بين هارديقان عابد نار وبربرستان — يقصد العبد اللاب — وأن القتال انتهى بهزيمة هارديقان أى الشايقين . وقد أثبتت الدراسات التاريخية خطأ ما ذكره أوليا شلبى وأن النصر كان فى جانب الشايقين . والفضل فى تصحيح هذا الرأى يرجع إلى دراسة الأشعار التى نظمتها عدالة والدة الشيخ عثمان سيددار الشايقيه عندما تقدمت على رأس الجيش تلهب صدور المقاتلين حماساً . ومما يؤكد هذا الرأى ما أشار إليه الرحالة الذين زاروا منطقة دنقله فى تلك الفترة من أن طرق التجارة السنارية تحولت بعيداً عن متناول يدالشايقيه وكانت القوافل تزود بحراسة قوية لحمايتها من تعدى هذه القبيلة(٢) .

---

(١) الشاطر بوصيلى عبد الجليل : معالم تاريخ سودان وادى النيل ص ١٣٤ — ١٣٥ — أنظر أيضاً نفثات اليراع ... ص ١٢ وهامش (١) من نفس الصفحة .

(٢) الشاطر بوصيلى : معالم تاريخ سودان وادى النيل . ص ٨٣ — ٨٥ .

٣ — توضيح هجرات بعض القبائل ودراسة المؤثرات المتبادلة بين السودان والبلاد المجاورة .

والمتتبع لأشعار الدوباى يلحظ اختلافا فى بعض الألفاظ فى القصيدة الواحدة من إقليم إلى إقليم وهى رغم اختلافها فى بعض الألفاظ فانما تتفق فى الجوهر مما يعطينا فكرة عن هجرات جزئية للقبيلة ، التى قيل بشأنها هذا الدوباى وماحدث فيه من تغيير نتيجة للبيئة الجديدة أو اختلاطها بقبيلة أخرى .

كما أن الدراسة المقارنة لبعض الأشعار والأغانى الشعبية تعطينا فكرة عن الآثار اللغوية المتبادلة بين السودان والإقاليم المجاورة ، فالأغنية الشعبية التى سمعها أوليا شلبى فى بلاد ملك سنار تتضمن ألفاظاً من اللغة السائدة فى الجزء الغربى من أرتريا مما يدل على أن الأدب الشعبى السودانى قد تأثر كثيراً فى مناطقه الشرقية بالأدب الشعبى لقبائل أثيوبيا وغيرها عن طريق الهجرات من جنوب غرب الجزيرة . وما قيل فى ذلك يمكن أن يقال عن المؤثرات الواردة من مصر شمالاً أو بورنو غرباً أو غير ذلك من الاقاليم . وهذا يعطينا فى آخر الأمر محصولا فيلولوجيا تاريخياً جغرافياً فضلا عن المعلومات اللغوية والاجتماعية .

٤ — الدوباى روايات معاصرة لأحداث مختلفة

وأشعار الدوباى لاتخرج عن كونها روايات معاصرة لشهود عيان ، عاصروا الأحداث وانفعلوا بها وآثروا فيها وعبروا عنها تعبيراً صادقا ؛ بل ربما كانت القوالب الشعرية التى يصاغ فيها الدوباى مقياساً أكثر دقة وحساسية فى التعبير عن الأحداث من الكلام العادى المنثور .

مثال ذلك ماقيل بشأن حادث وثيق الاتصال بالعلاقة بين مصر والأقاليم السودانية فى مطلع القرن التاسع عشر وهو الدوباى الذى نظمه الأنقيب فى مدح الملك نمر بعد حادث الحريق الذى أودعه بحياة الأمير اسماعيل .

الليـلة النمر أصبح حديثه ملوح وقارحه من لقاء الخيـل ما شوح
سيطك لى مصر شالو المسافر روح بيك اطمأنت المعزة الجلاد هن فرح

*

سمـوك النمر فوق النمورة مشيت حرقنض سمايمك لا من اضحيت
فى العجم والعرب نظيرك قط ما رأيت دبك الخيل يغز من حسك أن قحيت

*

الليلة النمر أصبح يلاعب فرعـه وفوق كفه اليمين مكتوبة قوله انقرعوا
من واديك يطير الغر يروح بمرعه بى رده القريب منع الرشايده يرعوا

إن من يقرأ هذا الدوباى أو من يسمعه يستشعر رهبة الموقف فى قوله «أصبح حديثه ملوح » أى بالإشارة والـكناية . وذلك بعد وقوع الحادث الرهيب إذ أن الظرف يقتضى الجد والحزم و بعد النظر ويقتضى أن يحتفظ الملك فى دخيلته بخططه وتدابيره وألا يطلع عليها قومه إلا بالإشارة والـكناية. وما دام الأمير الذى انقضى أمره هو ابن محمد على فسوف يدوى اسم الملك نمر فى أرجاء مصر ولـكنه ليثير الحفيظة ضده والرغبة فى الانتقام منه . غير أن هذا كله لا يهم ، فالمهم أن تأمن العذارى العطرات الأردان الطيبات الرائحة بعد ما ساورهن خوف وقلق .

والرباعية الثانية تضرب فى البلاغة بسهم وافر وفيها من التـكنية والسلاسة قدر كبير فاسم الممدوح « النمر » ولـكنه فاق النمور فى الجرأة والإقدام ، وهو كالأفعوان الذى ضاق بسمه واستشعر قوته حتى ضحى أى ظهر واستعلى فدل بهذا على أنه لا نظير له فى عرب أو عجم . وهو مهيب رهيب يخافه كل شىء حتى أن الخيل لتفزع وتجرى هرباً من صوته أن سعل لما فى سعاله من أرعاد وقوة . وقوله « يلاعب فرعه » معناها أنه يتهيأ لحركة أخرى وهى حركة حاسمة لأنه كتب على كفه عبارة « انقرعوا أى احذروا منه » (١).

---

(١) محمد عبد الرحيم : نفثات اليراع ... ص ٤٢ .

وبعد أن فر الملك نمر فى ليلة المؤامرة إلى الحبشة واستقر هناك أنشده أحد شعرائه قصيدة ذكر له فيها حال الذين أطاعوا الترك ووصف سوء مصيرهم محبذاً له خروجه عليهم ونجاته منهم إلى الحبشة ، قال :

يا الأرباب بحكى لك حكاية الطاعوا بانت عليهم العوجة ولى جناهم ضاعوا
الحى ما استتار والمات رقد بأوجاعو يأكلوا فيهم الترك ميتين ما جاعو

يقول : إصغ إلى أيها الملك فإنى سوف أقص عليك حكاية الذين أطاعوا الترك فقد أساءت حالهم وأصاب الضياع حتى أولادهم الصغار . ولم يسترح الميت منهم ولا الحى ، فمن مات رقد بأوجاعه ولم يثأر له أهله ، والحى مغلوب على أمره مستكين .

٥ — الدوباى يسجل ملامح المجتمع وما ينبض به العصر .

ومما يجعل للدوباى أهمية خاصة أنه يصور المجتمع الذى نبع منه تصويراً صادقاً ويسجل ما ينبض به العصر من شتى الأحاسيس .

فعندما تجمعت العوامل المختلفة التى مهدت للحركة المهدية وظهر المهدى يستجمع حوله من الأنصار ما مكن له من الجهد بدعوته وبث هذه الدعوة بين أفراد الأمة ، قامت إمرأة تدعى «بنت مكاوى» تحرض المهدى على الثورة قالت:

طبل العز ضرب هونيه فى البرزه غير طبل امكبان أنا ما بشوف عزه
إن طـال الوبر واسـيه بالجزه واما عم نيـل ما فرخت وزه

تقول بنت مكاوى ، والآن يا قوم لقد دق طبل العز مجلجلا داويا فى العراء ولست أرى أمجد ولا أجلب للعزة من طبل « امكبان » أى الثورة الدامية . ثم توجه إلى المهدى نصيحتها فى أسلوب مجازى واستدلت على ضرورة الثورة ما دام الأمر — فى نظرها — قد تعدى حدود الاحتمال ، بأن الوبر إن طال

فلا بد من جزه وإلا ساءت العاقبة وكذلك النيل أن قصر دون الحد ولم يفض على شطيه فلن يرجى للطير حياة ولا للاوز أفراخاً ؛ والنتيجة التى تريد أن تصل إليها هو أن أمر السودان كذلك ، فان لم تنشب فيه ثورة عارمة فمحال أن يظفر بما يتطلع إليه من حياة .

وقد علق صاحب نفثات اليراع على هذين البيتين بقوله « وأود أن يتنبه القارىء إلى خطر هذين البيتين الجريئين ، فقد قررا فى يوم من الأيام مصير أمة ، ومن عجب أن يكونا من وحى امرأة » (١) .

ويلاحظ أن موقف بعض القبائل من الحركة المهدية لم يكن مما يرضى المهدى أو تطمئن إليه نفسه ، ولا شك فى أن خير ما يصور لنا هذه الأحوال ، وخير ما يحلل لنا الأسباب التى أدت إلى سخط هؤلاء وتخلف بعض السودانيين عن السير فى ركب المهدية ما عبر عنه بعض شعراء الدوبيت من أن حكومة المهدية قد حالت بينهم وبين كثير مما كانوا يألفونه من عادات وأرغمتهم على السير وفق المنهج الدينى الذى رسمته لهم : فالصلوات والأوراد بدلا من الملاهى والمسكرات وحرمت رقص الدلوكة وشرب المريسة ومضغ التنباك ، كما أمرتهم بلبس المرقعات بدلا من غالى الثياب ؛ وبالاختصار التزام أوامر الدين وتجنب نواهيه ، والعمل المتصل على صبغ الحياة السودانية بصبغة فيها زهادة وخشونة ، فالله سبحانه وتعالى لا ينظر إلى صور الأشخاص وإنما ينظر إلى قلوبهم .

ولما شق على بعض السودانيين أن يحملوا بغتة على هذا المركب الخشن الذى لم يألفوه دون أن يبرموا به ويسخروا منه عبر شعراؤهم عن ذلك الموقف فى قصائدهم الدارجة وتغنى رجال الشايقية بأشعار يعلنون فيها سخطهم على المهدية وحفيظتهم على عمالها وخاصة محمد الخير عبد الله عامل المهدى على بربر ودنقله .

---

(١) محمد عبد الرحيم : نفثات اليراع ... ١٦ و ١٧ .

لا مريسى ولا طنبير ولا تمباك ولا سسنجير
ودا كله من مهديك الكبير وعقربا طقتك يا محمد الخير

وإذا كان شاعر الشايقية قد عبر فى تلك الأيام عن حسرته على الماضى المحبوب المرغوب وعن موجدته على الحاضر المبغوض فقد آثر شاعر آخر من قبيلة الكبابيش أن يهاجم المهدية عقيدة وحكومة وعمالا وأنصاراً فيسخر من زى رجالها وسيرتهم وتمسكهم بشعائر الدين والعمل على الترغيب فيه والدعوة إليه :

مقدم ناس لقيت أبو دقنا راخيها طاقيـة سعف بإيده شـافيها
وجبته مرقعة حتى الجلود فيها من دقش كبير صلاته بأديهـا
لا عارف ليها فقـه ولا جيها إن ذاكرك بالجنة تقول كان فيها

وهكذا يسخر الشاعر من أسلوبهم فى ارخاء اللحى ولبس غطاء الرأس المصنوع من الخوص وارتداء الجبب المرقعات ، ثم انه يعجب من انصرافهم إلى العبادة حتى ليبدأ الواحد منهم صلاته من الفجر دون أن يعرف أركان الصلاة ولا أصولها ، ثم هو يحدثك عن الدين و يرغبك فى الجنة و يصف لك ما فيها من النعيم كما لو كان مقيما فيها ثم عاد مبشراً ونذيراً . وهكذا يمضى الشاعر فى سخطه وعين السخط تبدى المساوىء وقد تجعل من الفضيلة رذيلة .

والحار دلو شاعر الشكرية يعبر لنا فى قصائده عن ألمه الممض للحدود التى رسمتها المهدية لحياة الناس وعن حقده الدفين على الخليفة عبد الله بعد أن أمر قبيلة الشكرية بمغادرة أوطانها وهاك بعض مقتطفات من شعره :

قدلن واتهكمن جان الزمان وقعن
نجيد فى الدلوق رقعن نفنت والزعل فقعن

فالحار دلو الشاعر الشاب الذى تربى فى العز وكان يلبس أفخر الثياب ويمشى الخيلاء والشباب ملء أهابه يقول : لم أكن أتوقع أن يكون هذا حالى مع الأيام

عندما اضطررت إلى لبس المرقعات ولست أملك سوى الكمد والقهر الذى ملك على نفسى .

لا عجب إذن إذا ضاق الشاعر بنفسه وتمنى لو هرب من المهدية إلى حيث لا سلطان لها وراح فى أشعاره يرسم خطة الفرار فيركب حماره ويشكمه حتى لا ينهق فيفتضح أمره وتحبط مساعيه ، والفرار فى نظره لا مندوحة عنه مادامت المدية ليس فيها ما يروق أو يعجب ؛ فقد لبس الجبب المرقعة فأرهقته بما فيها من ثقل وضايقته بما فيها من خشونة وبرم بما تضطره إليه من اصطناع الوقار «والعمم» أى العمائم لا خير فيها ، اللهم إلا إذا حصل بين من يلبسها و بين نده خصام فإن هذا الند يستطيع أن يخنق بها صاحبها وفى ذلك يقول :

من دار الأمير نرحل نشيل الغنقه ونشكم الحمير من الشهيق والنهقه
لبسنا الجبب(١) بقلنا وقرة وزنقه ولبسنا العمم بقت لنا سماحة الخنقه

إن هذه الأشعار تصور لنا حال قطاع من قطاعات المجتمع السودانى فى أواخر القرن التاسع عشر وهم فئة الساخطين على حكم المهدية ، الخارجين على تعاليمها الدينية وما استنته للأمة السودانية من شرائع كانت فى نظر القائمين بالحركة أنسب ما يكون للأمة فى حالتها الراهنة .

ولعل خير ما يصور لنا حال المجتمع السودانى فى السنوات التى تلت أزمة سنة ١٩٢٤ وسبقت عهد الاستقلال تلك الأشعار التى نظمها أحد الشعراء يشير فيها إلى انقلاب المعايير وتدهور القيم وروح التواكل والسلبية التى شابت الأمة قال :

انقلب الدهر كسر الرق بتمامه والصقر الكبير يزعق وخاطفه حمامه
التمساح غرق واحتاج له لى عوامه أنا شفت الأسد يجرى وتسكه نعامه

---

(١) الجبب المرقعة من شعارات المهدية وألوانها أربعة : الأبيض والأزرق والأحمر والأصفر وقد ذكر المهدى أن فى جسم الإنسان نظائر لهذه الألوان الأربعة .

فالشاعر هنا يسخر من أحوال المجتمع ويعرض أمامنا صوراً ضاحكة ساخرة لأوضاعه حتى لقد أصبح الصقر الكاسر فريسة للحمامة الوادعة تخطفه وتطير به وهو يستنجد ولا منجد ويستغيث ولا يغاث . أما التمساح ، صاحب الصولة فى الماء فقد عجز عن العوم والغوص وأشرف على الغرق وتمنى من ينجده ويعده بعائمة . والأسد ملك الغاب تخلى عن جرأته أمام النعامة رغم ما عرف عنها من الجبن . وكأن الشاعر يقول أن الأشياء نزعت طباعها وخصائصها واستبدلت بها نقائضها : فالقوة تحولت إلى ضعف والقدرة تحولت إلى عجز والشجاعة انقلبت إلى جبن؛ وهذه الأحوال كلها جعلت الشاعر يتحسر على الماضى وينعى على الزمن الذى يعيش فيه ويقول :

الناس الزمان اليوم صحيح ما فيش وصبحوا الناس عداد بس زى عداد الفيش

يقصد بذلك أن الناس الذين مضوا لم يبق منهم أحد فى مثل طباعهم وأخلاقهم أما هؤلاء الذين تراهم الآن فهم على كثرتهم ليسوا سوى « نمراً » وأرقاماً كأرقام « الفيش » فى لعبة « الدومينو » .

إن ما سقناه من أشعار لا يعدو أن يكون مثلا لما يمكن أن تتمخض عنه دراسة الدوباى من نتائج قيمة تجعل مهمة جمعه ودراسته من أوجب الواجبات . والواقع أن أشعار الدوباى — مثلها مثل الفنون الشعبية الأخرى — نابعة من ضمير الشعب السودانى ولهذا السبب يمكن اعتبارها نماذج طيبة للكشف عن ميول الشعب وآماله وآلامه ، يجد فيها المؤرخ وعالم الاجتماع ورجل السياسة — فضلا عن اللغوى — أجوبة شافية عن كثير مما يريد معرفته عن خصائص الأمة السودانية .

محمد رفعت رمضان

حقائق عن عبد الرحمن الجبرتى

مستمدة من وثائق المحكمة الشرعية

على الرغم من أن المؤرخ المصرى عبد الرحمن الجبرتى قد ألقى أضواء ساطعة على البيئة الخاصة والبيئة العلمية التى نشأ فيها عند ترجمته لوالده الشيخ حسن الجبرتى وفى مواضع متفرقة من تراجم شيوخ عصره ، إلا أنه لا يكاد يذكر شيئاً عن حياته بعد ذلك . فالجبرتى يختفى فى عجائب الآثار اختفاء يكاد يكون تاماً ، الأمر الذى يجعل الكتابة عن سيرته أمراً عسيراً للغاية . ويزيد من صعوبة هذا الأمر أن المعاصرين للجبرتى أو حتى القريبين منه لم يكتبوا عنه إلا فى القليل النادر(١) . ولذلك يبدو البحث والتنقيب فى وثائق المحكمة الشرعية حول أملاك وأوقاف الجبرتية من الأهمية بمكان فى هذا الشأن . والملاحظات التى يتضمنها هذا المقال حول حياة الجبرتى ، مستمدة من عدد من الوثائق الموجودة بدفترخانة المحكمة الشرعية بالقاهرة .

وقد نشرنا فقط خمس وثائق بالزونكوغراف فى آخر المقال مع محاولة مقابلة لقراءتها ، وهذه هى النصوص الأصلية لبعض الوثائق(٢) . أما الوثائق الأخرى التى لم ننشرها واكتفينا بالإشارة إلى أرقامها فى دفاتر المحكمة الشرعية ، فهى ليست الصور الأصلية بل منقولة فى هذه الدفاتر عن الأصل . والوثائق الأصلية التى عنينا بنشرها هنا هى : أولا — حجة بيع عبد الرحمن الجبرتى لمنزل والده (وهو المنزل المعروف ببيت الجبرتية بالصنادقية) عام ١٢٠١ هـ . وقد كتب على هامش الحجة ما يفيد أن عبد الرحمن الجبرتى قد استرده فى العام التالى أى فى سنة ١٢٠٢ هـ . ثانياً — والوثيقة الثانية حجة بيع نفس البيت على يد ورثة الجبرتى

---

(١) D. Ayalon, The historian Al - Jabarti and his background. Bulletin of the School of Oriental and African Studies. vol. XXIII. Part. 2. 1960. P. 245

(٢) هذه الوثائق الأصلية فى حوزة ورثة السيد موسى أبو النصر .

فى سنة ١٢٩٩ هـ . ثالثاً — والوثيقة الثالثة تشمل حجة شراء عبد الرحمن الجبرتى لمنزل آخر بالصنادقية فى سنة ١٢٣٣ هـ . رابعاً — والوثيقة الرابعة تشمل حجة الأيلولة الصادرة فى سنة ١٢٥٧ هـ. لورثة عبد الرحمن الجبرتى والخاصة بذلك البيت الذى اشتراه فى سنة ١٢٢٣ هـ . خامساً — والوثيقة الخامسة تشمل حجة بيع المنزل المذكور فى الوثيقة الرابعة على يد ورثة عبد الرحمن الجبرتى فى نفس السنة أى فى سنة ١٢٥٧ هـ .

أولا — سنة وفاة عبد الرحمن الجبرتى :

ذكر مترجمو عجائب الآثار إلى الفرنسية (١) — دون الإشارة إلى أى مرجع لقولهم — أن الشيخ عبد الرحمن الجبرتى قتل أثناء عودته من قصر محمد على فى شبرا فى ليلة ٢٧ رمضان سنة ١٢٣٧ هـ (٨ يونيو ١٨٢٢) ، وإن أنكروا أن ذلك قد حدث بايعاز من محمد على باشا . وأخذ عنهم هذه الرواية ، فيما يبدو ، المستشرق الانجليزى مكدونالد فى ترجمته للجبرتى فى دائرة المعارف الاسلامية (٢) ، كما أخذ بنفس الرواية فهرس دار الكتب المصرية ١٩٣٠ (٣) ولويس شيخو فى كتابه الأدب العربى فى القرن التاسع عشر (٤) .

ومن المؤكد أن هذا الزعم خاطىء من أساسه . فالمراجع المعاصرة تؤكد ، مستقلة عن بعضها البعض ، أن عبد الرحمن الجبرتى كان حياً بعد ذلك التاريخ . فقد ذكر الرحالة الإيطالى Giambatista Brocchi (٥) الذى زار مصر فى

---

(١) شفيق منصور بك ، عبد العزيز كحيل بك ، غبريال نيقولا كحيل بك ، اسكندر عمون أفندى .

Merveilles biographiques et historiques ou chroniques du cheikh Abdel Rahman El-Djabarti 1888—96. vol. I P. IX.

(٢) Ency. of Islam art. Djabarti

(٣) جـ ٥ ص ٢٦٢ — ٢٦٣ .

(٤) جـ ١ ص ٢١ طبعة بيروت ١٩٠٨ .

(٥) Giornale delle asservazioni fatte né viaggi in Egitto, nella Siria e nella Nubia — 5 vols. Bassano, A. Roberti. 1841—3. vol. I P. 151 D. Ayalon Ibid P. 247.

ديسمبر ١٨٢٢ ، في يومياته بتاريخ أول ديسمبر أي يوم زيارته لعبد الرحمن الجبرتي (١٦ ربيع أول ١٢٣٨ هـ) مايلي (زودني المسيو دروفتي[١] في الاسكندرية برسالة إلى عالم عربي هو عبد الرحمن الجبرتي وقال لي أنه ضليع في علم الهيئة ، فاعتمت أن زرته بصحبة الخواجة مسرة ترجمان القنصلية الفرنسية ، وكم كان دهشي عظيما حين وجدت هذا الفلكي أعمى . فسألته إذا كان لدى الفلكيين في مصر آلات يرصدون بها حركات الكواكب ؟ فقال إنه ليس لديهم شيء منها وأن الذين ينصرفون إلى هذا العلم قليلون وقد يكون لدى بعضهم بعض آلات مجلوبة من أوروبا . فسألته إذا كان في إمكانهم أن يعرفوا مواعيد الكسوف والخسوف ؟ فأجاب نفياً . فسألته أيضاً إذا كانوا يضعون التقاويم للجماهير ؟ فقال إن لديه بعضها ولكن ليس فيها تقويم خاص) إلى أن قال (على أني لم أرد إطالة الحديث مع هذا الشيخ الطيب الذي قيل لي عنه إنه أعلم بالتاريخ العربي المصري منه بعلم الفلك وأن له كتاباً موثوقاً به)[٢] — كذلك ذكر جورجي زيدان أنه وجد في مكتبة محمد بك عاصف في القاهرة مخطوطاً راجعه الجبرتي بنفسه وأتم مراجعته (أطال الله في عمره) بتاريخ السبت ١٤ ربيع الأول سنة ١٢٤٠ هـ (٦ نوفمبر ١٨٢٤)[٣] — ومن الروايات التي تنفي وفاة الجبرتي في سنة ١٢٣٧هـ ماذكره اسكندر كاردن A. cardin المترجم والمستشار بالقنصلية الفرنسية بالاسكندرية الذي ترجم الجزء الثالث من عجائب الآثار إلى الفرنسية ونشره في عام ١٨٣٥ م ، فقد قال في مقدمة ترجمته أنه علم من أسرة الجبرتي أن أحد أبناء الجبرتي قتل في ليلة من ليالي رمضان سنة ١٢٣٨ هـ وأن الجبرتي حزن عليه حتى فقد بصره ولم يعش طويلا بعد ذلك[٤] .

---

(١) قنصل فرنسا في مصر .

(٢) خليل شيبوب ، عبد الرحمن الجبرتي ، ص ١١٣ — ١١٤ .

(٣) تاريخ آداب اللغة العربية جـ ٤ ص ٢٨٤ .

(٤) Journal d'Abdarrahman Gabarti pendant l'occupation française en Egypte ... etc, Paris 1838 P. 3.

أما الذين حددوا تاريخاً آخرا لوفاة الجبرتى ففى مقدمتهم المستشرق الإنجليزى ادوارد وليم لين E. W. Lane فقد ذكر عند كلامه عن الجبرتى أنه توفى فى سنة ١٨٢٥م أو سنة ١٨٢٦م(١) (١٢٤٠–١٢٤١هـ) ، ولعل السبب فى تردد لين فى هذا التحديد يرجع إلى أنه وصل القاهرة يوم ٢ أكتوبر ١٨٢٥ م(٢) . كذلك يحدد الحضراوى فى كتابه (نزهة الفكر) الوفاة بسنة ١٢٤١هـ وذلك عند ترجمته لعبد الرحمن الجبرتى إذ يقول (ثم صنف جملة مصنفات منها تاريخه فى مصر وأمرائها ووقائعها وترجم فيهم لمن أدركهم من مشايخ وقته وسماه عجائب الآثار فى التراجم والأخبار وهو فى أربع مجلدات من ابتداء سنة ١١٠٠ إلى سنة ١١٣٧ . ثم عمى الشيخ المذكور فترك الكتابة فيه ثلاث سنوات إلى ١١٤٠ . هذا (ما) أخبرنى (به) أمين أفندى الحلوانى المدنى — وما زال فى عز وتمكين لمواظبته على الدروس بالأزهر فانتفع به الناس وكثرت تلامذته وبعد صيته إلى أن توفى سنة ١٢٤١ بمصر المحروسة ودفن بالمجاورين)(٣) .

غير أن وثائق المحكمة الشرعية تجعلنا نقطع بأن عبد الرحمن الجبرتى توفى فى عام ١٢٤٠هـ . وعلى وجه التحديد فيما بين غرة ربيع الثانى (٢٣ نوفمبر ١٨٢٤ م) و ٢٧ رمضان من سنة ١٢٤٩هـ (١٤ مايو ١٨٢٥) (٤) — ونحن نستند فى هذا التحديد على وثيقتين . الوثيقة الأولى تؤكد أن الجبرتى كان حياً حتى غرة ربيع الثانى من سنة ١٢٤٠هـ . تقول الوثيقة(٥) (بين يدى مولانا قايم مقام ، ادعى فخر الفضلا الكرام الشيخ محمد شهاب الدين القبانى بخط

---

(١) Manners and Customs of the Modern Egyptians. ed. Everyman's Library. P. 222

(٢) راجع ترجمة لين فى المقدمة التى كتبها S.L.Poole فى الجزء السادس من كتاب لين
D. Ayalon, Ibid P.P. 247 — 248 — Arabic — English Lexicon. P. VIII.

(٣) ج ٤ ص ٤٠٢ (مخطوط) تاريخ تيمور ١٨٧٠ — دار الكتب المصرية .

(٤) رجعت فى التحويل من التاريخ الهجرى إلى الميلادى إلى
Sir W. Haig, Comparative Tables of Muhammadan and Christian Dates, London 1932.

(٥) سجل مبايعات الباب سنة ١٢٤٠ — مسلسلة ٣٧٥ — مادة ٤٤٣ — ص ١٤٧ .

الجمالية ابن المرحوم الشيخ إسماعيل شهاب الدين وهو الوكيل الشرعى عن سيدنا ومولانا الامام العلامة الشيخ عبد الرحمن الجبرتى الحنفى ابن مولانا العلامة المغفور له الشيخ حسن الجبرتى الحنفى ابن المرحوم الشيخ إبراهيم وهو الناظر الشرعى يومئذ على وقف جدته لوالده المذكور . . . فى شأن ما سيذكر بين يدى مولانا أفندى المومى إليه) وفى آخر الوثيقة (تحريراً فى غرة ربيع الثانى سنة أربعين ومايتين وألف) . ولعل ما ورد فى هذه الوثيقة من توكيل الشيخ عبد الرحمن الجبرتى للشيخ محمد شهاب الدين القبانى يؤكد ما ذكره كل من كاردن وبروكى والحضراوى من أن الجبرتى كان قد فقد بصره فى الأيام الأخيرة من حياته . أما الوثيقة الثانية فهى إقرار لنظارة أبناء الجبرتى على بعض الأوقاف التى كان الشيخ عبد الرحمن ناظراً عليها ثم انتقلت نظارتها إلى أولاده من بعده ، وقد صدر هذا الاقرار فى ٢٧ رمضان من سنة ١٢٤٠ هـ . تقول الوثيقة (١) (قرر مولانا النايب المولىخلافه (المولى خلافه) بمعرفة واطلاع حضرة سيدنا ومولانا الأستاذ الأعظم والملاذ الأفخم . . . قرر مولانا أفندى المولىخلافة كلا من المكرم محفوظ وأخته لوالده الحرمة أمان المرأة ولدى المغفور له الشيخ عبد الرحمن الجبرتى نجل المغفور له العلامة الشيخ حسن الجبرتى الحنفى الأزهرى كان ، وولدى أخيهما المرحوم خليل أفندى نجل الشيخ عبد الرحمن الجبرتى المشار إليه هما المكرم محمد والمصونة فاطمة سوية بينهم فى النظر والتحدث على وقف كل من العارف بالله تعالى . . .) وفى آخر الوثيقة (تحريراً فى سابع عشرين رمضان سنة أربعين ومايتين وألف) .

وهكذا تقطع هاتان الوثيقتان بأن عبد الرحمن الجبرتى توفى فيما بين الأول من ربيع الثانى سنة ١٢٤٠ هـ والسابع والعشرين من رمضان من نفس السنة (٢٣ نوفمبر ١٨٢٤ — ١٤ مايو ١٨٢٥) وهذه الحقيقة يجب أن تضع حداً

(١) سنجل تقارير النظر (١٢٣٩ — ١٢٤٤) مسلسلة ٧٣ المادة ١٤٩ ص ٢٩ .

الآن للجدل الطويل حول سنة وفاة الجبرتي ، وإن كنا نأمل أن يصل الباحثون بمزيد من التنقيب في أوراق المحكمة الشرعية إلى تحديد يوم الوفاة .

وعلى ذكر سنة وفاة الجبرتي يحسن بنا هنا أن نذكر شيئا عن قبره لما تحمله القبور عادة من دلالة تشير إلى تاريخ وفاة ساكن القبر . فلا شك في أن عبد الرحمن الجبرتي مدفون بمقبرة الجبرتية المعروفة اليوم ، وهي ببستان العلماء بالمجاورين (ويسميه الجبرتي في ترجمته لمعاصريه « البستان » أو بستان المجاورين) . فلقد ذكر الحضراوي في ترجمته للجبرتي (ودفن بالمجاورين) (١) ، وإلى جانب ذلك فقد ذكر الجبرتي نفسه في ترجمته لوالده الشيخ حسن الجبرتي (ودفن عند أسلافه بتربة الصحراء بجوار الشمسي البابلي والخطيب الشربيني)(٢) ومقبرة الجبرتية المعروفة الآن تقع على بعد خطوات من قبر الخطيب الشربيني .

وتشتمل هذه المقبرة بوضعها الحالي ، أي بعد العمارة التي قامت بها وزارة الثقافة والإرشاد القومي في عام ١٩٥٨ باقتراح من العالم الأثري الكبير الأستاذ حسن عبد الوهاب ، على حوش مسقوف به قبران ، على أحدهما تركيبة على غرار تركيبات العصر العثماني المتأخر ، والآخر عليه تركيبة بسيطة قصد بها الإشارة إلى وجود قبر . وكان على الجانب الغربي من القبر صاحب التركيبة الكبيرة قطعة من الرخام نقشت عليها ستة أبيات عن الشيخ حسن الجبرتي . ولكن مما يؤسف له حقاً أن هذه اللوحة الرخامية قد انتزعت انتزاعاً من التركيبة (أنظر الصور المقابلة) ، عند بناء عمارة وزارة الثقافة في عام ١٩٥٨ ، ووضعت فوق باب الحوش من الخارج — ليس هذا فقط ، بل نقل الجانب الغربي(٣) من التركيبة إلى الجانب الشرقي للمقبرة على يسرة الداخل إلى الحوش من الباب الخارجي —

(١) جـ ٤ ص ٤٠٢ .
(٢) عجائب الآثار جـ ١ ص ٤١٠ . الطبعة الشرفية
(٣) لأن النقش كان يوضع فوق رأس ساكن القبر التي تكون دائماً في ناحية الغرب .

والأصل يجب أن تكون له حرمته دائماً . أما أبيات الدعاء للشيخ حسن الجبرتى والمنقوشة على اللوحة الرخامية فتقول :

يارب أمطر سحب الرضى على … رمس حوى رئيس كل مفتى
علامة الدنيا جمال أهلها … مبارك الذات حميد النعت
السيد الذى بنور هديه … بت ظلام الغى أى بت
هو الجبرتى الإمام حسن … كشاف هم من إليه يأتى
عليه من رب العباد رحمة … تحيطه من الجهات الست
ما وحد المؤمن ربه وما … أرخت بشرى لك ياجبرتى

وتاريخ الوفاة فى الشطر الثانى من البيت الأخير ابتداء من (بشرى)= ١١٨٨ هـ (١) .

وكان الأستاذ حسن عبد الوهاب قد كتب مقالا فى جريدة الأهرام(٢) ذكر فيه أنه يعتقد أن عبد الرحمن الجبرتى مدفون فى القبر الثانى الذى ليست عليه تركيبة كبيرة حيث أن والده مدفون فى القبر الأول الذى يحمل على أحد جانبيه الأبيات الشعرية السابقة — والحقيقة أنه ليس هنك مايدل على ذلك فالقبران يحويان الجبرتية حتى قبل الشيخ حسن كما هو واضح من قول المؤرخ فى ترجمته لأبيه (ودفن عند أسلافه بتربة الصحراء) .

---

(١) تحديد التاريخ على حساب الجمل : أبجد – هوز – حطى – كلمن – سعفص – قرشت – ثخذ – ضظغ .

أ = ١	ح = ٨	س = ٦٠	ت = ٤٠٠
ب = ٢	ط = ٩	ع = ٧٠	ث = ٥٠٠
جـ = ٣	ى = ١٠	ف = ٨٠	خ = ٦٠٠
د = ٤	ك = ٢٠	ص = ٥٠	ذ = ٧٠٠
هـ = ٥	ل = ٣٠	ق = ١٠٠	ض = ٨٠٠
و = ٦	م = ٤٠	ر = ٢٠٠	ظ = ٩٠٠
ز = ٧	ن = ٥٠	ش = ٣٠٠	غ = ١٠٠٠

(٢) الأهرام ـ ١٤ يوليو ١٩٤٤ .

والأرجح أن الشيخ عبد الرحمن دفن على أبيه فى نفس المقبرة (١) . أما لماذا لم يوجد نقش على المقبرة يفيد هذا المعنى ، فلعله يرجع إلى اكتفاء أبناء عبد الرحمن الجبرتى بتلك الإشارة السابقة إلى الشيخ حسن الجبرتى أولعله يرجع إلى الظروف الخاصة التى أحاطت بوفاة الشيخ عبد الرحمن وفى مقدمتها التفكك الواضح الذى حدث فى أسرة الجبرتى بعد وفاة المؤرخ والذى نلمسه بوضوح فى حجج بيع أملاكه بالصنادقية .

ثانياً — أسرة الجبرتى :

تضيف وثائق المحكمة الشرعية بعض المعلومات الجديدة بالنسبة لأسرة المؤرخ . فقد ذكر المؤرخ فى ترجمته لوالده الشيخ حسن الجبرتى أن جدته أم أبيه (الحاجة مريم بنت الشيخ العمدة الضابط محمد بن عمر المنزلى الانصارى) (٢) كان لها شأن كبير فى نشأة الشيخ حسن وهى التى أوقفت عليه أوقافاً كثيرة . والوثائق تذكرها باسم (المصونة الحاجة مريم خاتون بنت المرحوم شمس الدين المنزلى رئيس السادة الكتاب بمحكمة الصالحية النجمية) (٣) — كذلك يذكر الجبرتى فى ترجمته لوالده (وتزوج بنت رمضان جلبى بن يوسف المعروف بالخشاب تابع كور محمد وهم بيت مجد وثروة ببولاق) (٤) ولم يذكر الجبرتى اسم هذه الزوجة . ولكن الوثائق تذكر اسمها (صفية خاتون بنت المرحوم رمضان جلبى الشهير بالخشاب) (٥) .

---

(١) لقد كانت العادة فى البيوت الكبيرة أن يحتوى الحوش على ثلاثة مقابر إحداها للرجال والثانى للحريم والثالث للعبيد والاتباع . وقد علمت أنه كان هناك لحد عند المدخل عليه تركيبة فقيرة تشير إلى ذلك . أبلغنا هذا الأستاذ حسين محمد الجبرتى وهو ابن محمد يوسف العفيفى (المعروف بمحمد فرج الجبرتى) ابن السيدة توحيدة (فاطمة أم فرج) بنت الشيخ محفوظ ابن عبد الرحمن الجبرتى .

(٢) عجائب الآثار جـ ١ ص ٣٩٢ . الطبعة الشرقية

(٣) سجل مبايعات الباب سنة ١١٤٢ هـ . مسلسلة ٢١٠ — المادة ٨٨ ص ٣٨ .

(٤) جـ ١ ص ٣٩٥ .

(٥) سجل مبايعات الباب سنة ١١٦٢ — مسلسلة ٢٣٩ — المادة ٤٧٣ ص ٤٤٣ .

ولا بد أن يكون هذا هو زواجه الأول ، فقد ولد عبد الرحمن — حسب قوله — فى سنة ١١٦٧ هـ [١] — وقد ذكر الجبرتى فى ترجمته للشيخ عبد الله بن عبد الله ابن سلامة الادكاوى [٢] مانصه : (ولما زوجنى المرحوم الوالد فى سنة اثنتين وثمانين وألف كتب إليه مهنئاً ومؤرخاً قوله :

يا ماجـــداً أقـــواله وفعاله طاب بذكرك
يا كنز طـلاب المعـا رف جلهـا من در بحرك
يهنيك نجـلك عابد الـــرحمن زاد عـلا بفخرك
هنيتــــــه مليتــه متعته يا فــرد عصرك
زوجتــه بكر المحـا سن فانثنى يتلو لشكرك
أبقاهما الله الـكريـــم منعمين بطول عمرك
هـذا هناه محبك الـــداعى لـكم بسمو قدرك
والحـال قــد أرختـه شمس البها زفت لبدرك

وبيت التاريخ قوله (شمس البها زفت لبدرك —) ١١٨٢ هـ .

كذلك نعلم عن زوجة الجبرتى الثانية من ترجمته للشيخ على بن عبد الله الرومى الدرويش الذى زوج الجبرتى ربيبته عام ١١٩٥ هـ (وهى أم الولد خليل فتح الله عليه) [٣] . وشيبوب يعتقد أن الجبرتى لم يتزوج بعد ذلك . ولـكن الوثائق رقم (٢) ورقم (٤) ورقم (٥) تذكر السيدة شوق على أنها الزوجة الوحيدة التى عاشت بعد الجبرتى ، وهى ابنة الشيخ نصار نجم ، فهى إذا ليست ربيبة عبد الله درويش الرومى الزوجة الثانية . فهل هى الزوجة الأولى التى تزوجها الجبرتى عام ١١٨٢ هـ . لا يبدو ذلك ، فهى الزوجة الوحيدة التى عاشت بعد

---

(١) ذكر الجبرتى فى ترجمته لرضوان كتخدا الجلف (يقول جامعه أنى أدركت بقايا تلك الأيام وذلك أن مولدى كان فى سنة سبع وستين ومائة وألف) جـ ١ ص ٢٠٨ الطبعة الشرفية .

(٢) عجائب الآثار جـ ١ ص ٣٦٣ — ٣٦٤ الطبعة الشرفية .

(٣) عجائب الآثار جـ ٢ ص ٩٦ الطبعة الأميرية .

الجبرتى على الأقل لعام ١٢٦٠ هـ ، هذا إلى جانب أن أحد أبنائها من غير الجبرتى وهو حسين بن حموده رجب عاش حتى عام ١٢٩٩ هـ (الوثيقة ٢) واشترك فى بيع بيت الجبرتى القديم بالصنادقية بعد أن ورث أمه فى حصتها فى هذا المنزل . وكل هذا يرجح أنها ليست الزوجة الأولى ، وأغلب الظن أنها زوجة ثالثة — كما يرجح أنها تزوجت بحمودة رجب وأنجبت حسن وحسين بعد وفاة الجبرتى وهما المذكورين فى (الوثيقة ٢) وليس قبل زواجها من عبد الرحمن .

أما البنت الوحيدة التى عاشت بعده ، فهى أمان حسب ما تفيد الوثائق وهى ليست ابنة الزوجة شوق كما هو واضح . فهل هى أخت شقيقة لخليل ؟ ليس هناك ما يؤكد ذلك ؛ ولكن من المؤكد أنها لم تخلف من بعدها بدليل أن أخيها غير الشقيق محفوظ قد ورثها . (الوثيقة رقم ٢) .

أما محفوظ الذى يذكر كثيراً فى هذه الوثائق فمن الواضح أنه ابن الشيخ عبد الرحمن من السيدة شوق . ويبدو أنه كان أصغر سناً من أمان ، كما يبدو أنه كان مسئولا إلى حد كبير عن تبديد ثروة الأسرة . فهو الذى باع بيت والده الجديد بالصنادقية ، وحين باعت ابنته فاطمة (أم فرج) البيت القديم بالصنادقية لم تتسلم شيئاً لا هى ولا خليل خيرى بن محمد بن خليل الجبرتى لأن حصتهما كانت ديناً على محفوظ .

ثالثاً — عبد الرحمن الجبرتى :

لا تحمل هذه الوثائق توقيع الشيخ عبد الرحمن لأن حجج هذا العصر كانت تحمل توقيع الشهود فقط — وتشير إلى لقب للشيخ عبد الرحمن — لا نراه فى كتب التاريخ — وهو زين الدين . (الوثيقة رقم ٣) .

كما تشير هذه الوثائق إلى المؤرخ بقولها (مولانا العلامة الشيخ عبد الرحمن الشهير بالجبرتى ابن المغفور له الشيخ حسن أفندى الجبرتى الحنفى) . كما تشير إليه أيضاً بقولها (فخر الفضلا العظام عمدة البلغا الكرام فخر المدرسين الفخام

مفيد الطالبين بإفهام زين الشريعة والملة والدين مولانا العلامة الحبر البحر الفهامة عبد الرحمن الشهير بالجبرتى ابن خاتمة المحققين المندرج إلى أعلا عليين المغفور له العلامة الشيخ حسن أفندى الجبرتى الحنفى من أعيان أهل الافادة والتدريس بالجامع الأزهر هو حالا كوالده المذكور كان) (وثيقة رقم ٣) .

ولما كان هذا القول قد ورد فى وثيقة سنة ١٢٣٣ هـ (١٨١٨ م) فهو دليل على أن عبد الرحمن الجبرتى كان حتى ذلك الوقت وقبل وفاته بسبعة أعوام تقريباً يقوم بالتدريس فى الأزهر .

ولما كانت هذه الوثيقة هى حجة إتمام شراء الجبرتى لبيته الجديد بالصنادقية فهى دليل على أن الجبرتى حتى عام ١٢٣٣ هـ كان موسراً إلى حد ما ، فقد دفع ثمناً له ٩٩٠ ريالا مصرياً ، تبرع منها بثلاثمائة ريال (على سبيل الصلة والمعروف وقطعاً لمادة الخصام والنزاع) [1] ، وهى حقيقة تعكس طبيعة الجبرتى الهادئة الكريمة .

كذلك يستنتج مما جاء فى الوثيقة رقم (٢) ان الجبرتى تولى مشيخة رواق الجبرتية . فقد ذكرت الوثيقة ما يلى : (الشيخ عبد الرحمن الجبرتى الحنفى نجل المرحوم الشيخ حسن افندى الجبرتى الحنفى شيخ رواق السادة الجبرت بالرواق داخل الجامع الأزهر هو كوالده كان) [2] . ويلاحظ كذلك أن جميع الوثائق تشير إلى الشيخ حسن الجبرتى بقولها (حسن افندى الجبرتى) وهو لقب لم تطلقه هذه الوثائق على الشيخ عبد الرحمن ، وكان اللقب لا يطلق إلا على من تولى وظيفة القضاء أو الإفتاء .

رابعاً — بيتا الجبرتى بالصنادقية : —

المعتقد بين بحاث التاريخ أنه كان للشيخ عبد الرحمن بيت واحد بالصنادقية ،

---

(١) الوثيقة رقم (٣)
(٢) الوثيقة رقم (٢)

وصفه خليل شيبوب بقوله : (وتقع هـذه الدار إلى يمين السالك فى الخطة (الصنادقية) من جهة الأزهر على بعد خطوات من مدرسة السنانية قبل خان الجلابية)(١) . ومن المؤكد أن هذا المنزل هو الذى ورثه عبد الرحمن عن والده ، فقد ذكرته الوثيقة رقم (٢) بقولها (المعروف بانشاء وتجديد وسكن الشيخ حسن أفندى الجبرتى)(٢) . ونحن نعلم أن الشيخ عبد الرحمن كان قد رأى فى سنة ١١٩١ أن يهدم هذا الدار ليبنيها من جديد وأنه أتم ذلك فى سنة ١١٩٢ . فقد ذكر الجبرتى فى ترجمته للشيخ مصطفى بن أحمد المعروف بالصاوى مانصه (ولما عمر الفقير جامع هذه الشوارد داره التى بالصنادقية بالقرب من الأزهر فى سنة إحدى وتسعين ومائة وألف عمل المترجم أبياتاً وتاريخاً قمت بطراز مجلس العقـد الداخلى وهى(٣) :

خليلى هذا الروض فاحت زهوره ... ولاح على الأكوان حقا ظهوره
وزاد ثناء عبق الجو طيبـه ... فمنه عبير المسك طاب عبـوره
سما فى سماء الـكون فانتهج العـلا ... برفعتـه وازداد سراً سروره
ألم تر أجسام الوجـود تراقصت ... وجاء التهـانى باسمـات ثغوره
مكان على التقوى تأسس مجـده ... ومن سور التوفيق والهدى سوره
وفردوس عـدن فاح فوح نسيمـه ... وحفتـه ولدان النعيم وحـوره
ومجلس أنس كل مافيه مشرق ... ومقعد صدق قد تسامى حبوره
بنـاء يروق العين حسن جماله ... ورونقـه يشفى الصـدور صدوره
ومن مجد بانيه تزايد بهجـة ... وقلد من در المعـالى نحوره
عزيز بنى بيت المـكارم فانثنت ... تغنى به حمـداً ومدحاً طيـوره
وأحيا رسوم المجد والفخر والتقى ... وزانت بأعلام الـكمال سطـوره

(١) عبد الرحمن الجبرتى — ص ٤٣
(٢) الوثيقة رقم (١)
(٣) عجائب الآثار ، ج ٣ ص ٢٢٧ الطبعة الشرقية .

فلا زال فيه الفضل تسمو شموسه وتنمو على كل البدور بدوره
ودام به سعد السعود مؤرخا حمى العز بالمولى الجبرتى نوره
١١٩٢ هـ

وتحدد الوثيقة (١) مكان المنزل على النحو التالى (المكان الكائن بمصر المحروسة تجاه الجامع الأزهر بخط الخراطين(١) بالقرب من مدرسة السنانية المجاور لوكالة المرحوم الخواجا جمال الدين الذهبي شاه بندر التجار بمصر كان المعروف بخان النشارين(٢))(٣) — وتحدده الوثيقة رقم (٢) تحديداً أدق على النحو التالى (الحد القبلى ينتهى سفلا لطريق الشارع وفيه باب المكان والحانوت المذكورين وعلوا الشارع المرقوم وطوله عشرة أمتار وثلاثون سانتى متر والحد الغربى ينتهى سفلا وعلواً للوكالة المعروفة بوكالة القفاصين الجارية فى وقف المرحومة الست زينب البارودية بنت اسماعيل بن على ، والحد الشرقى ينتهى سفلا لحانوت وحاصل بوكالة النشارين الجاريين فى وقف السلطان أينال نظارة سعادة مولانا خديو مصر ، وعلواً ينتهى لوكالة النشارين المذكورة الجارية فى وقف السلطان انيال المذكور وطول كل من الحدين المذكورين اثنى عشر وخمسة وعشرون سانتى متر . والحد البحرى ينتهى سفلا وعلواً لوكالة النشارين المذكورة وطوله عشرة أمتار وعشرون سانتى متر ، فجملة مسطح أرض ذلك ماية واحدة وأربعة وعشرون مترا وخمسة وسبعون سانتى متر) (٤) .

أما بالنسبة لداخل هذا المنزل فيحسن أن ننقل هنا وصفه من الحجة المؤرخة فى ١٢٠١ هـ لأن ذلك البيت تم تعميره فى سنة ١١٩٢ هـ — تقول هذه الوثيقة فى وصف داخل المنزل (المشتمل . . . . على واجهة غربية(٥) بها حانوت وباب

(١) هو خط الصنادقية .
(٢) لاتزال بقايا هذه الوكالة موجودة حتى الآن .
(٣) الوثيقة رقم (١) .
(٤) الوثيقة رقم (٢)
(٥) غربية هنا هى القبلية لأنهم حتى ذلك الوقت كانوا يحددون البحرى بالنيل الذى يقع شرق الصنادقية .

مقنطر يدخل منه إلى حوش لطيف(١) سقف بعضه به منور و بير ماء معين وسلم يتوصل منه إلى أروقة مركبة على بعضها بعضاً مطلة على الشارع السالك علو الواجهة المذكورة ، وجميع خلو الطبقة التى من جملة الأربعة طباق الكائنة بالربع الذى علو خان النشارين بمصر المحروسة بخط الخراطين المذكور قريباً من الجامع الأزهر بالدور العلوى المجاورة لسكن عبد الرحيم الشامى المختلطة الطبقة المذكورة الآن بالمكان المذكور وصارت من جملة منافعه وحقوقه ، وما استجد بذلك من الأبنية بالصفة التى هو عليها الآن والمعلوم ذلك عندها(٢) شرعاً والجارى أصل الطبقة المذكورة فى وقف المرحوم أحمد بن السلطان اينال وخلو الطبقة المذكورة مع ملك المكان المذكورة فى تصرف وانتفاع الشيخ زين الدين عبد الرحمن الجبرتى(٣) .

وقد باع الجبرتى هذا البيت فى عام ١٢٠١ هـ بثمن قدره ١٢٣ ¼ ريالا أبوطاقة — ونحن نعلم أن الجبرتى استرد هذا المنزل فى العام التالى ، فقد كتب على هامش الوثيقة (صدر تقايل شرعى(٤) من الحاج محمد بن عبد الله محمود المذكور قرينه للشيخ عبد الرحمن الجبرتى المذكور قرينه فى كل ماهو مقيد قرينه بموجب حجة شرعية مسطرة من الصالحية النجمية بمصر مؤرخة فى تاسع عشر ربيع الثانى سنة اثنين ومايتين وألف سنة ١٢٠٢) كذلك ورد فى الوثيقة رقم (٢) أن ورثة الجبرتى قد باعوا هذا المنزل فى سنة ١٢٩٩ هـ بمبلغ قدره ١٤٠ جنيهاً ذهباً (٥) .

غير أن المؤرخين لا يذكرون شيئاً عن منزله الآخر بالصنادقية الذى كان ، كما يفهم من الوثائق ، فى مواجهة المنزل الأول الذى ورثه عن أبيه . ومن الواضح من الوثيقة رقم (٣) أن الجبرتى اشترى هذا المنزل الثانى بخط الصنادقية

---

(١) لطيف يقصد بها صغير .
(٢) البائع وهو عبد الرحمن الجبرتى
(٣) الوثيقة رقم (٢)
(٤) تقايل شرعى أى فسخ العقد شرعاً .
(٥) الوثيقة رقم (٢)

سنة ١٢٣٣ هـ . وتحدد الوثائق هذا المنزل على النحو التالى (المكان الكائن بمصر المحروسة بخط الخراطين قريباً من مدرسة السنانية والجامع الأزهر على يسرة السالك طالب للاشرفيه وسوق العطارين البلدى ، الجارى أصل ذلك فى وقف المرحوم جوهر القنقبای(١)) – ثم تصف هذه الوثائق داخل المنزل على النحو التالى (المشتمل . . . . على باب بالشارع الأعظم يمنة الطالب لمدرسة السنانية ، يدخل من الباب المذكور إلى دهليز به باب استثنى يدخل منه إلى حوش به يمنة قنطره سفلها معالم منظرة يقابلها واجهة البناء ، سفلها بير علو الدهليز – والقنطرة والسبيل المركب على القنطرة وحايط البير كامل علو ذلك من حقوق الغيرولم يكن داخلا فى عقد ذلك ، فيما بين المنظرة وواجهة البير باب يدخل منه إلى اسطبل علوه مقعد يتوصل إليه من سلم علو ذلك من حقوقه — و بالحوش يسرة الطالب للاسطبل باب يدخل منه إلى دهليز علوه من حقوق الغير ، بالدهليز باب يدخل منه إلى رحاب مفروش بالرخام القديم به باب يدخل منه إلى قاعة تحوى إيوانين ودور قاعة بها بابان أحدهما يدخل منه إلى مجاز به كرسى راحه وسلم يتوصل منه إلى أغانى والسطح العالى على ذلك وهو علو المقعد المذكور ، والباب الثانى يدخل منه إلى مطبخ تجاهه قاعة صغيرة وسلم يتوصل منه إلى طبقة و إلى سطح صغير وما لذلك من المنافع والمرافق والحقوق الداخلية فيه والخارجة عنه خلا العلو المرقوم فانه من حقوق الغير) .

ويلاحظ بالنسبة للوكالات المجاورة للبيتين ، إن وكالة النشارين هى نفسها وكالة السلطان أحمد بن اينال وهى على يسرة البيت القديم ، ووكالة القفاصين وهى على يمنة البيت القديم ومن المحتمل أنها هى أيضاً وكالة الجلابة التى وردت فى الوثيقة رقم (٣) .

دكتور محمد أنيس
أستاذ مساعد للتاريخ الحديث بكلية الآداب
جامعة القاهرة

---

(١) الوثيقة رقم (٣)

الوثيقة رقم (١)

١٤ رمضان سنة ١٢٠١

الأمر كما ذكر فيه(١)

ختم : توكلى على خالق عبده حسن

نمقه الفقير إليه عز شأنه حسن المولى خلافه (المولى خلافه) بمصر

المحروسة غفر له

١ هو أنه بمجلس الشرع الشريف الأنور بمحكمة الجامع الحاكمى بمصر المحروسة لدى سيدنا ومولانا فخر قضاة الإسلام وكمال ولاة

٢ الأنام الحاكم الشرعى الحنفى الموقع خطه الكريم أعلاه دام علاه آمين بحضرة كل من المكرم الحاج أحمد جمليان

٣ إبن المرحوم على والأمثل المكرم منلا مصطفى رضوان بن المرحوم يوسف اسلامبولى والسيد الشريف مصطفى

٤ انجرلى ابن المرحوم السيد صالح والشيخ محمد أحمد الرفاعى القبانى برأس خان الخليلى دام كمالهم آمين

٥ اشترى فخر أمثاله الكرام الحاج محمد بن عبد الله معتوق المرحوم السيد الشريف محمود ناظر الكسوة الشريفة كان

٦ بماله لنفسه من بايعه الشيخ الإمام الفاضل الهمام سليل العلما الكرام زين الدين عبد الرحمن الجبرتى الحنفى ابن المرحوم

---

(١) حرصت على أن تكون القراءة كما جاءت تماماً فى الأصل . ومن الملاحظ أن الأسلوب الذى كتبت به الوثائق جرى على إغفال الهمزات .

٧ العلامة الشيخ بدر الدين حسن الجبرتى الحنفى شيخ مشايخ
أهل الافادة والافتا والتدريس بالجامع الأزهر

٨ كان فباعه جميع المكان الكائن بمصر المحروسة تجاه الجامع
الأزهر بخط الخراطين بالقرب من مدرسة

٩ السنانية المجاور لوكالة المرحوم الخواجا جمال الدين الذهبى
شاه بندر التجار بمصر كان المعروف بخان النشارين(١)

١٠ المعروف المكان المذكور سابقاً بانشا وتجديد وسكن
المرحوم الشيخ حسن أفندى الجبرتى والد البائع المذكور

١١ المشتمل ذلك بدلالة حجة التبايع الشرعية المسطرة من
الصالحية النجمية بمصر المؤرخة فى حادى عشرين رمضان

١٢ سنة تسعين وماية وألف وحجة التقايل الشرعية المسطرة
من الباب العالى بمصر المؤرخة فى خامس عشرين

١٣ جماد أول سنة سبع وتسعين وماية وألف على واجهة
غربية بها حانوت وباب مقنطر يدخل منه إلى حوش

١٤ لطيف سقف بعضه به منور وبير ماء معين وسلم يتوصل
منه إلى أروقه مركبة على بعضها بعضاً مطلة على

١٥ الشارع السالك علو الواجهة المذكورة وجميع خلو الطبقة
التى من جملة الأربع طباق الكائنة

١٦ بالربع الذى علو خان النشارين بمصر المحروسة بخط
الخراطين المذكور قريباً من الجامع الأزهر بالدور العلوى

---

١ — هى وكالة السلطان احمد ابن اينال . راجع الخطط الجديدة جـ ٢ ص ٨٥ .

١٧ المجاور لسكن عبد الرحيم الشامى المختلطة الطبقة المـــــــذكورة
الآن بالمـــــكان المذكور وصارت من جمـــــــلة

١٨ منافعــه وحقـــوقه وما اســـــــتجد بذلك من الأبنية
بالصفة التى هو عليها الآن المعـــــــلوم ذلك عنــــدهما

١٩ شرعاً والجـارى أصـــــــــل الطبقة المـــــــذكورة فى
وقف المرحوم أحمـــــد ابن السلطان اينال وخـــلو الطبقة

٢٠ المذكورة مع ملك المـــــــــكان المذكور فى تصرف وانتفاع
الشيخ زين الدين عبد الرحمـــــــن الجبرتى البايع المذكور

٢١ ويده وحـــــوزه وتصرفه واختصاصه الشـــــــرعى بمفرده
إلى تاريخـه يشهد لــــه بذلك حجتى التبـــــــابع والتقايل

٢٢ المحـــــــــكى تاريخهما أعلاه وله ولاية بيع ذلك وقبض
ثمنه بالطـــــــريق الشرعى وبالتصـــــــادق على ذلك

٢٣ اشـــــترا (٠) صحيحاً شرعيـــــــاً وبيعاً بتاً لازماً ناجزاً محرراً
مرعياً انعقـــــــــد بينهما فى ذلك يوم تاريخه بايجـاب

٢٤ وقبـول شرعيين بثمن قـــــــــــدره عن ذلك من
الريالات الحجر الابى طاقة مايه ريال واحـــــــــــدة وثلاثة

٢٥ وعشرون ريالاً وربع ريال حجـــــــراً بطاقة ثمنـــــــاً
حالاً مقبوض ذلك من الحاج محمد محمود المشـــــــترى المذكور

٢٦ بيد الشيخ زين الدين عبد الرحمـن الجـــــــــبرتى البايع
المذكور قبضاً شرعيـــــــــــاً بتمام ذلك وكماله باعترافه بذلك

٢٧ لشهوده ومن ذكر أعلاه فى يوم تاريخه الاعـــــــــتراف
الشرعى ولم يتأخر له قبـــــــله من كامل ذلك ولا من بعضه

٢٨ مطالبة ولاشىء قل ولا جل واعـــــــترف المشترى المذكور
بتسلم ذلك وحيـــازته لنفسه التســـــــلم والحيازة

٢٩ الشرعيين بعـــد النظر والمعرفة والاحاطـة بذلك علماً
وخــبرة نافيتين للجهـــــالة شرعاً وبمقتضى ذلك

٣٠ صـــار الحاج محمد محمود المشـــترى المذكور يستحق
ملك كامل المكان وملك خلو الطبقـة المتداخـلة به المبتاعين

٣١ المذكورين اعلاه يتصرف فى ذلك لنفسه بمفرده خاصـة
بسـاير وجوه التصرفات الشرعيـــــــة دون

٣٢ البايع المذكور ودون كل أحـد ويقوم بما على ذلك
من الحكر لجهة وقف أصله المذكور حكم المعتـاد

٣٣ الجارى به العادة الصيرورة والاستحقـــــاق والتصرف
والقيـــــــام الشرعيـــــــات بالطـريق الشرعى

٣٤ للمقتضـى المشروح وتصـــــــــادقا على ذلك
وذلك بعـد أن تقايل الحاج محمد محمود المشـترى المذكـور

٣٥ مـع الشيـخ زين الدين عبـد الرحمن البايـع
المذكـور احكام التبايع الشرعى الصـادر فيما قبل تاريخـه

٣٦ منه له فى كامل ما ذكـر باعاليـــــــــه المعين ذلك
بالحجة الشرعية المسطرة من الصالحية النجمية بمصر المؤرخة فى

٣٧ ثانى عشر رمضـــــــان سنة مايتـــــــين وألف تقايلا
شرعياً وتفاسخا احـكام ذلك تفاسخاً مرعياً وتسـلم كل

٣٨ منهما ما وجب له تسلمـــــــــه شرعاً باعترافهما بذلك
الاعتراف الشرعى وصار العمـــــــــل والمعول على ما نص

٣٩ وشرح أعـلاه التصـــــــــــادق الشرعى المقبـول وثبت
الاشهاد بذلك لدى مولانا افنـدى المومى اليـه بشهادة

٤٠ شهوده ثبـــــــــــوتاً شرعياً وحكم بموجب ذلك حكماً
شرعياً تحريراً فى رابع عشر رمضان سنة واحد ومايتان وألف

٤١ شهـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــوده

٤٢ إمضاء إمضاء إمضاء إمضاء

صدر تقايل شرعى من الحاج محمد بن عبد الله محمود المذكور قرينه للشيخ عبد الرحمن الجبرتى المذكور قرينه فى كامل ماهو مقيد قرينه بموجب حجة شرعية مسطرة من الصالحية النجمية بمصر مؤرخة فى تاسع عشر ربيع الثانى سنة اثنين ومايتين وألف سنة ١٢٠٢ .

الوثيقة رقم (٢)

١٢ رجب سنة ١٢٩٩

ما فيه من البيع والشرا

نمقه الفقير إليه عز شانه المتشرف برتبة مكة المكرمة قيوجقلى زاداه
السيد عبد الرحمن نافذ القاضى بمصر المحروسة عفى عنهما

ختم : محكمة مصر الشرعية الكبرى   ختم : السيد عبد الرحمن نافذ

١ هو أنه بالقسمة العسكرية بمصر المحروسة بعد أن أحال حضرة سيدنا
ومولانا فخر السادة الموالى العظام قاضى قضاة الإسلام يومئذ بمصر
المحمية الموقع خطه الكريم أعلاه دام علاه آمين النظر فى شأن

٢ ما سيذكر فيه على حضرة العلامة الشيخ راشد أفندى أحد عضوى
المجلس الشرعى بهذه المحكمة فلديه بالمجلس المشار إليه بحضرة كل
من المكرم حسن أفندى عثمان الدخاخنى الساكن بدرب سعادة

٣ بثمن الدرب الأحمر ابن المرحوم عثمان محمد الدمياطى ابن محمد
الدمياطى والمكرم السيد على عاشور العطار بخط الأزهر الساكن
بحارة الدويدارى بثمن الجمالية بمصر ابن المرحوم محمد عاشور ابن عمر عاشور

٤ دام كما لهم آمين . اشترى المكرم الحاج منلا محمد حسين الاصفهانى
الساكن بالمكان الآتى ذكره فيه ابن المرحوم عبد الهادى الاصفهانى
ابن المرحوم الحاج على بماله لنفسه من بايعيه الثلاثة هم

٥ المكرم خليل خيرى المستخدم بالسكة الحديد سابقاً الساكن بخط
الواجهة ببولاق ابن المرحوم محمد خليل الجبرتى ابن المرحوم خليل
الجبرتى ابن المرحوم الشيخ عبد الرحمن الجبرتى الحنفى نجل المرحوم

٦ الشيخ حسن أفندى الجبرتى الحنفى شيخ رواق السـادة الجبرت
بالرواق داخل الجـامع الأزهر هو كوالده كان والمكرم حسين
رجب الدلال بسوق النحاسين بمصر الساكن بوكالة الوش بخط وثمن الجمالية

٧ ابن المرحوم حمودة رجب ابن المرحوم عمر رجب والحرمة فاطمة أم فرج
الساكنة بحارة الجودرية بثمن الدرب الأحمر بنت المرحوم الشيخ محفوظ الجبرتى
المتوفى الآتى ذكره فيه ابن المرحوم الشيخ عبدالرحمن الجبرتى المذكور أعلاه

٨ الثابت معرفة المتبايعين المذكورين اسماً وعيناً ونسباً بشهادة من ذكر
معرفة شرعية فباعوه على الحكم الآتى بيانه فيه جميع ملك كامل بناء
المكان الكائن بمصر المحروسـة بخط الخراطين المعروف

٩ الآن بخط الصنادقية(١) تجـاه جامع الأزهر بالقرب من مدرسة
السنانية بثمن الجمالية وما تداخل بالمكان المذكور من بناء الثلاث
طباق والمكان علو احداهن والفسحة بجوارهم والحاصل وصار ذلك من جملة منافعه

١٠ وحقوقه يعرف ذلك بانشا وتجديد المرحوم الشيخ عبد الرحمن الجبرتى
المذكور والمشتمل ذلك بدلالة حجـة الأيلولة الشرعية المسطرة من
هذه المحكمة المؤرخة فى حادى عشرين القعدة سنـة ستين ومايتين

١١ والف على مساكن علوية وسفليـة ومنافع ومرافق وتوابع ولواحق
وحقوق وجميع بنـاء الحانوت التى بواجهة للمكان المذكور المشتملة
بالدلالـة المذكورة عـلى داخـل

١٢ ودرفتى باب ومنـافع وحقـوق التى كانت أدخلت بالمكان المذكور
ثم أخرجت منه وصارت الحانوت المذكورة كما كانت أولا المحدود
المكان المذكور مع ما تداخل به من الثـلاث طباق والمكان

(١) الخطط الجديدة — جـ ٢ ص ٨٤ — ٨٥ .

١٣ علو احداهن والفسحة والحانوت بواجهته المذكورين أعلاه الآن
بحدود أربعة بدلالة الاملا والكشف المشمول باسم وختم حسن
أفندى تايب المهندس بهذه المحكمة الحد القبلى ينتهى سفلا لطريق

١٤ الشارع وفيه بابى المكان والحانوت المذكورين وعلوا للشارع
المرقوم وطوله عشرة أمتار وثلاثون سانتى متر والحد الغربى
ينتهى سفلا وعلوا للوكالة المعروفة بوكالة القفاصين(١) الجارية

١٥ فى وقف المرحومة الست زينب البارودية بنت اسماعيل بن
على والحد الشوقى ينتهى سفلا لحانوت وحاصل بوكالة النشارين
الجاريين فى وقف السلطان أينال نظارة سعادة مولانا خديو مصر

١٦ وعلوا ينتهى لوكالة النشارين المذكورة الجارية فى وقف السلطان
أينال المذكور وطول كل من الحدين المذكورين اثنى عشر مترا
وخمسة وعشرون سانتى متر والحد البحرى ينتهى سفلا وعلوا لوكالة

١٧ النشارين المذكورة وطوله عشرة أمتار وعشرون سانتى متر
فجملة مسطح أرض ذلكماية واحدة وأربعة وعشرون متراً وخمسة
وسبعون سانتى متر وجميع أرض المكان المبتاع المذكور

١٨ المحدود بحدود أربعة بدلالة الاملا والكشف المذكورين الحد القبلى
ينتهى لطريق الشارع المرقوم وفيه باب المكان المذكور وطوله
ستة أمتار وثمانين سانتى متر والحد الشرقى ينتهى

١٩ بعضه سفلا للحانوت المذكورة أعلاه وباقيه ينتهى سفلا
للحانوت والحاصل الذين بوكالة النشارين المذكورة المذكورين
وعلواً لوكالة النشارين المذكورة وطوله مبتدا من قبلى ومبحر بقدر أربعة أمتار

---

(١) الخطط الجديدة جـ ٢ ص ٧٦ عطفة القفاصين .

٢٠ ثم يميل شرقاً بقدر ثلاثة أمتار ونصف متر ثم يعتدل مبحراً
حتى يتلاقا بالحد البحرى بقدر ثمانية أمتار وخمسة وعشرون
سانتى متر والحد البحرى ينتهى سفلاً وعلواً لوكالة النشارين المذكورة وطوله عشرة

٢١ أمتار وعشرين سانتى متر والحد الغربى ينتهى سفلا وعلوا لوكالة
القفاصين المذكورة وطوله اثنى عشر متراً وخمسة وعشرون سانتى متر
فجملة مسطح أرض المكان المذكورة ماية متر واحدة وعشرة أمتار

٢٢ وخمسة وسبعون سانتى متر وبالحد الشرقى من المكان المذكور ركوب
من حقوق المكان المبتاع المذكور علو بنا الحانوت المبتاعة والحانوت
والحاصل الجاريين فى وقف السلطان اينال المذكور المرقومين التى

٢٣ عبرة الركوب المذكور طولاً من الجهة الغربية مبتدا من قبلى
ومبحراً بقدر أربعة أمتار ثم يميل مشرقاً بقدر ثلاثة أمتار ونصف
متر ثم يعتدل مبحراً حتى يتلاقا بالحد البحرى بقدر ثمانية أمتار وخمسة وعشرون

٢٤ سانتى متر وطولا من الجهة البحرية ثلاثة أمتار ونصف متر وطوله
من الجهة الشرقية اثنى عشر متراً وخمسة وعشرون سانتى متر وطوله
من الجهة القبلية سبعة أمتار ومسطحه ستة وخمسون متراً وسبعة وثمانون

٢٥ سانتى متر وبالحد البحرى المذكور ركوب من حقوق ذلك أيضاً علو
وكالة النشارين المذكورة الجارية فى وقف السلطان اينال
المذكور التى عبرة طول كل من جهته البحرية والقبلية ثمانية

٢٦ أمتار وسبعون سانتى متر وعرض كل من جهتيه الشرقية
والغربية ثلاثة أمتار ونصف متر ومسطحه ثلاثين متر
وخمسة وأربعون سانتى متر وبالحد الغربى المذكور ركوب من حقوق ذلك أيضاً

٢٧ علو وكالة القفاصين المذكورة التى عبرة طوله من الجهة الشرقية

تسعة أمتار وثمانون سانتى متر وطوله من الجهـــة البحرية مبتدا
مشرق مغرب بقدر خمسة أمتار ثم يميل مبحراً بقدر مترين ثم يعتدل حتى
٢٨ يتلاقا بالحد الغربى بقدر خمسة أمتار وطوله من الجهة الغربية مبتدا
من قبلى ومبحر بقدر سبعة أمتـــار وستين سانتى متر ثم يميل
مغربا بقدر ثلاثة أمتار وأربعين سانتى متر ثم يعتدل مبحرا بقدر
٢٩ متر واحد وثلاثين سانتى متر ثم يميـــل مشرقاً بقدر ثمانين سانتى
متر ثم يعتدل مبحرا بقدر مترين اثنين ثم يميل مشرقا بقدر سبعين
سانتى متر ثم يعتدل مبحرا حتى يتلاقا بالحد البحرى بقدر متر واحد
٣٠ وثلاثين سانتى متر وطوله من الجهة القبلية ثمـــانية أمتار وستين
سانتى متر ومسطحهماية متر واحدة وأربعة أمتار وخمسة وستين
سانتى متر وجملة مسطح الثلاث ركوبات المذكورة ماية متر واحدة
٣١ وتسعون مترا وسبعة وتسعون سانتى متر كل ذلك مقاس وحساب
المهنـــدس المذكور كما ذلك معين بالكشف المرقوم وشهرة
ذلك فى محله تدل عليـــه للعلوم ذلك عندهم
٣٢ شرعاً والجارى ذلك فى ملك البايعين الثلاثة المذكورين أعلاه
وأيديهم وحوزهم وتصرفهم الشرعى بمفردهم إلى تاريخه بيان الحكم
الموعود بذكره أعـــلاه فما باعه خليل وفاطمة
٣٣ المذكورين أعلاه سوية بينهما الحصة التى قدرها اثنان وعشرون
قيراطاً وسدس قيراط من كل من ذلك آل ذلك إليهما إرثاً من
قبل مورثهما المرحوم محفوظ الجبرتى الموعود بذكره أعلاه
٣٤ المتوفى قبل تاريخه عن ابنته فاطمة وابن ابن أخيه لوالده المذكور
أعلاه هو خليل خيرى البايعين المذكورين أعلاه من غير شريك
ومخلف عن المتوفى المذكور الحصة المذكورة أعلاه من كل من ذلك

٣٥ يشهد له إلى حين وفاته بالحصة التى قدرها أربعة عشر قيراطاً
من كل من ذلك حجة الأيلولة المحكى تاريخها أعلاه وآلت إليه
الحصة التى قدرها ثمانية قراريط وسدس قيراط باقى حصته

٣٦ المخلفة عنه المذكورة أعلاه بالإرث الشرعى من قبل والدته المرحومة
شوق بنت المرحوم نصار أبو نجم ابن المرحوم نجم نصار والمرحومة
أمان بنت المرحوم الشيخ عبد الرحمن الجبرتى والمرحوم حسن

٣٧ ابن المرحوم حموده رجب المذكور أعلاه المتوفية المرحومة شوق
المذكورة عن كل من أولادها الثلاثة هم محفوظ الجبرتى المتوفى
المذكور وحسن وحسين البايع المذكور ابنى المرحوم حموده رجب

٣٨ المذكور أعلاه ثم توفى المرحوم حسن الابن المذكور عن كل من
أخيه لوالدته المرحومة شوق المتوفية المذكورة هو محفوظ الجبرتى
المرقوم أعلاه وأخيه شقيقه حسين رجب المذكور ثم توفيت

٣٩ المرحومة أمان المذكورة أعلاه عن أخيها لوالدها المذكور أعلاه
هو محفوظ المتوفى المرقوم من غير شريك ومخلف عن المرحومة
شوق والمرحومة أمان المتوفيتين المذكورتين أعلاه

٤٠ الحصة التى قدرها عشرة قراريط من كل من ذلك على ما يتبين
فيه ما هو مخلف عن المرحومة شوق المتوفية المذكورة الحصة
التى قدرها ثلاثة قراريط من كل من ذلك وما هو مخلف

٤١ عن المرحومة أمان المتوفية المرقومة الحصة التى قدرها سبعة
قراريط باقى حصتها المخلفة عنهما المذكورة أعلاه يشهد لهما إلى
حين وفاتهما بذلك الحجة المذكورة وما باعه

٤٢ حسين رجب المذكور الحصة التى قدرها قيراط واحد ونصف

و ثلث قيراط باقى كل من ذلك آل ذلك إليـــــــــــه إرثاً من
قبل أخيـــــــــــه شقيقه المرحوم حسين رجب ووالدته

٤٣ المرحومة شوق المتوفيين المذكورين على الوجه المسطور ويشهد
لكل من المتوفيين المذكورين بوضع يده على ماهو مخلف عنـــــــه
من كل من ذلك بطـــــــــــريق الملك الشرعى إلى حين وفاته

٤٤ وبانتقال ذلك من بعـــــــــــده لورثته المذكورين وبجريان ذلك
فى ملك البايعين المذكورين إلى تاريخه على الوجه المسطـــــــــــور
كل ممن سمى أعلاه المخصوم على هامش الحجة المذكورة أعلاه بمعنى ذلك

٤٥ وللبـــــــــــايعين المذكورين ولاية بيع ذلك بالطريق
الشرعى بدلالة ما شرح أعلاه وبالتصـــــــــــادق
على ذلك اشترا(ء) صحيحـــــــــــا شرعيا و بيعاً بتاً لازما

٤٦ ناجزاً معتـــــــــــبرا محرراً مرعيا خالياً عن رهن ووعد ووفا انعقد
بينهم فى ذلك يوم تاريخه بإيجاب وقبول شرعيين بثمن قدره عن ذلك

٤٧ من الجنيهات الذهب ضرب مصر التى عبرة الواحد منها ماية غرش
صاغ جنيه واحدة وأربعون جنيها على ما يبين فيـــــــــــه ماهو عن
ثمن حصـــة خليـــــــــــل وفاطمـــة المذكورين

٤٨ سوية بينهما ماية جنيه واحدة وثلاثون جنيهـــــــــــا من ذلك
وما هو عن ثمن حصـــــــــــة حسين رجب المذكور عشرة جنيهات
باقى ذلك قاص المشـــــــــــترى المذكور خليل

٤٩ وفاطمة المـــــــــــذكورين أعلاه بمبلغ ثمن حصتهما المعينة لهما أعلاه
نظير ما يستحقه بذمة مورثهما المرحـــــــــــوم محفوظ الجبرتى
المتوفى المذكور من الدين الشـــــــــــرعى الواجب الادا شرعاً

٥٠ الموافق لذلك قدراً وعدداً وصفة حسب تصديقهما على ذلك
التصديق الشرعى بريت بذلك ذمة المتوفى المذكور ووارثيه
المذكورين من مبلغ الدين المرقوم وبريت بذلك

٥١ ذمة المشترى المذكور من مبلغ المماية والثلاثون
جنيها المذكور لخليل وفاطمة المذكورين وقبض حسين رجب
البايع المرقوم ثمن حصته المعينة له أعلاه من المشترى المرقوم

٥٢ قبضاً شرعياً بتمام ذلك وكماله باعترافه بذلك بحضرة من ذكر
أعلاه فى يوم تاريخه الاعتراف الشرعى
واعترف المشترى المذكور بتسلم ذلك وحيازته

٥٣ لنفسه تسلماً وحيازة شرعيين بعد النظر والمعرفة والإحاطة
بذلك علماً وخبرة نافيين للجهالة شرعاً وبمقتضى ذلك وبما شرح أعلاه

٥٤ صار المكرم الحاج منلا محمد حسين المشترى المذكور أعلاه يستحق ملك
كامل بناء المكان وما تداخل به على الوجه المسطور وبناء الحانوت

٥٥ المذكورة ثانياً وأرض المكان المذكور آخراً الصادر له فى ذلك التبايع
المشروح أعلاه بالصفة التى عليها كل من ذلك الآن يتصرف فى ذلك لنفسه بمفرده

٥٦ خاصة بساير وجوه التصرفات الشرعية دون البايعين المذكورين ودون
كل أحد وعليه القيام بما يقابل طبقتين من الثلاث طباق والمكان علو إحداهما

٥٧ والفسحة والحانوت والحاصل المذكورين من الحكر لجهة وقف السلطان
اينال حكم المعتاد الجارى به العادة وبما على الطبقة
باقى الثلاث طباق المذكورة من الحكر لجهة وقف

٥٨ المرحوم أحمد بن السلطان اينال حكم المعتاد الجارى به العادة كما
ذلك معين بالحجة المذكورة التصرف والقيام

الشرعيـــــين وتصادقوا على ذلك كله تصــــــادقا

٥٩ شرعياً ثم عرض ذلك مفصلا على حضرة مولانا أفندى المشار إليه أعلاه فلما

أن أحاط علمه الكريم بذلك أمر بكتابته وقيـــده بالسجل المحفوظ

٦٠ ضبطاً للواقع ورسم ذلك وقدره ألف غرش وأربعون قرشاً صاغا

ورد بخزينة هـــــذه المحكمة بموجب علم خبر مؤرخ

فى تاسع عشرين شهر مايو ســـــنة اثنين وثمانين

٦١ وثمانماية وألف أفرنكية بنمرة خمسة وستين يومية تحريراً فى ثانى عشر

شهر رجب الفرد الأصم الذى هو من شهور سنة تسع وتسعين ومايتين وألف

٦٢ قيدت بنمرة ٣ سجل القسمة العسكرية

حرف و عدد

٤ ٣

صار العمل والمعول فيما هو معين قرينه على الحكم المعين والمشروح بحجة التبايع الشرعية المسطرة من الباب العالى بمصر المؤرخة فى خامس شهر جماد أول سنة ١٣٠١ المسجلة بنمرة ١٦ حرف ٤ عدد ١٩ .

الوثيقة رقم (٣)

٢٦ جماد آخر سنة ١٢٣٣

كما ذكر فيه الأمر

نمقه الفقير إليه عز شأنه محمد مريمى القاضى بمصر القاهرة

غفر له

١ سبـــــــــــــب تحرير حروفه

٢ هو أنه بالقسمة العسكرية بمصر المحروسة المحمية لدى سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الاســــــلام علامة الأنام قاموس البلاغة ونبراس الأفهام الناظر فى الأحكام الشرعية قاضى القضاة يومئذ بمصر المحمية الموقع خطه

٣ الكريم أعلاه دام علاه بحضرة كل من الأمثل المكرم محمد جاويش المجلد بخط الجامع الأزهر ابن المرحوم سليمان جاويش والسيد الشريف عبد الله الخياط بن المرحوم السيد خليل والمكرم

٤ محمد طايل البنان بالخط المذكور ابن المرحوم الشيخ حسن والمكرم على الكشاف ببيت المال ابن المرحوم الحاج ابراهيم المقدم والمكرم

٥ حسن طاها السايس بن المرحــــــوم طاها واطلاعهم وشهادتهم على ما سيذكر فيه دام كمالهم آمين . أشهد على نفسه الأمثل المكرم الحاج حسين الغالبى ابن المرحوم الحاج حسن

٦ ابن المرحوم الحاج أحمد بن المرحوم نصر الدين الآتى ذكره فيه شهوده الاشهاد الشرعى وهو بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً

أنه صـــــدق على صحـــــة البيع الصحيح الشرعى

٧ الخالى عن الرهن والرهن والوعد والوفا الصادر فيما قبل تاريخه
من قبل ولد عم والده المذكور هو المرحوم الحاج حموده البنان
كان بن المرحوم الخواجا الحاج أحمد بن المرحوم الحاج ناصر

٨ الدين المذكور أعـــــلاه حال حياته ونفوذ تصرفاته لفخر
الفضلا العظام عمدة البلغا الكرام فخر المدرســـــين
الفخام مفيد الطالبين بافهام زين الشريعـــــة والملة والدين

٩ مولانا العـــــلامة الحبر البحر الفهامة عبد الرحمن الشهير
بالجبرتى بن خاتمة المحققين المتدرج إلى أعـــــلا
عليين للمغفور العـــــلامة الشيخ حسن أفندى
الجبرتى الحنفى من أعيـــــان

١٠ أهل الافادة والتـــــدريس بالجامع الأزهر هو حالا
كوالده المذكور كان تغمـــده الله بالرحمـــة والرضوان آمين فى
جميع المكان الكائن بمصر المحروسة بخط الخراطين قريباً من مدرسة

١١ السنانية والجـــــامع الأزهر على يسرة السالك طالباً للأشرفية
وسوق العقـــــادين البلدى الجارى أصل ذلك فى وقف
المرحوم جوهر القنقبـــــاى المشتمل ذلك بدلالة حجتى الاستبدال

١٢ الشرعيتين المسطرتين من البـــــاب العالى بمصر المؤرخـة إحداهما
فى عاشر شعبان سـنة خمســـين ومايه وألف والثـانية مؤرخة
فى عاشر جماد الثانى سنة إحدى وخمسين ومايه وألف على باب بالشارع

١٣ الأعظم يمنة الطالب لمدرسة الســـنانية يدخل من الباب المذكور
إلى دهليز به باب استثنى يدخل منه حـــــوش به يمنه

قنطرة سفلها معالم منظرة تقابلها واجهة البنـــا سفلها بير الدهليز
١٤ والقنطرة والسبيل المركب على القنطرة وحايط البير كامل علو ذلك
من حقوق الغـــير ولم يكن داخلا فى عقد ذلك فيما بين
المنظرة وواجهة البير باب يدخل منه إلى اسطبل علوه مقعد يتوصل
١٥ إليه من سلم علو ذلك من حقوقه وبالحـــوش يسرة الطالب
للاسطبل باب يدخل منـــه إلى دهليز علوه من حقوق الغير
وبالدهليز باب يدخل منه إلى رحاب مفروش بالرخام القديم به باب
١٦ يدخل منـه إلى قاعـة تحـوى إيوانين ودور قاعـة بهـا بابان
أحدهما يدخل منه إلى مجاز به كرسى راحـــة وسلم يتوصل
منه إلى أغانى والسطح العالى على ذلك وهو علو المقعـــد المذكور
١٧ والبـــاب الثانى يدخل منه إلى مطبخ تجاهه قاعة صغيرة وسلم
يتوصل منه إلى طبقـــة وإلى سطح صغير وما لذلك من المنافع
والمرافق والحقوق الداخلة فيه والخارجة عنـــه خلا
١٨ العلو المرقوم فإنه من حقـــوق الغير وجميع الحانوت الكائنة
بمصر المحروسة بخط الخراطين المذكور تجـــاه الوكالة
المعروفة بخان البلاط المشـــتمل ذلك بالدلالة المذكورة
١٩ على مســـطبة وداخل ودرفتى باب خشبا نقيا
ومنافع ومرافق وحقوق معـــلوم ذلك عندهما شرعا
وله شهرة فى محله تدل عليه فى نظير مبلغ الثمن عن ذلك حين ذاك
٢٠ وقدره من الريالات المصرية التى عبرة كل ريال منهـــا تسعون
نصفا فضة سبعمائة ريـــال معاملة مصرية وعلى
صحة ما قبضه المتوفى البايع المـــذكور

٢١ حالة التبايع لذلك من أصـــــــــل مبلغ الثمن المرقوم وقدره عشرة ريالات مصرية وعلى صحة ما قبضـــــــــه هو يوم تاريخه بحضرة شهوده ومن ذكر أعـلاه باقى الثمن المرقوم

٢٢ وقدره ســـــتماية ريال وتسعون ريالا مصرية مع ما تبرع به مولانا الشيخ عبـد الرحمن المشهـد له المشـترى المشـار إليه أعـلاه للمكرم الحاج حسين الغالبى المشهد المذكور

٢٣ على سبيل الصلة والمعروف وقطعاً لمادة الخصام والنزاع ونظير التصديق المذكور وقدره ثلاثماية ريال مصرية ليصير جملة ما قبضه الحاج

٢٤ حسين المذكور عن باقى ثمن المكان والحانوت ومبلغ التبرع المشروحين أعلاه مبلغاً قدره تسعمائة ريال وتسعون ريالا مصرياً المتوفى المرحوم الحاج حمودة

٢٥ البنان البائـع المذكور إلى رحمـة الله سبحانه وتعـالى عن ولد ولد عمه المشهد المذكور أعـــــــلاه من غير شريك ولا حاجب شرعى والآيل المكان للحاج حمودة المذكور بالارث الشرعى

٢٦ من قبـــــــل والده المرحوم الخواجا الحاج أحمد بن المرحوم الحاج ناصر الدين المذكور أعـلاه المتوفى إلى رحمـة الله تعالى قبل تاريخه عن ولده المرحوم الحاج حمودة المذكور ومخلفاً عنه

٢٧ كامل المكان المذكور أعـــــــــلاه يشهد له إلى حين وفاته بذلك الحجتين المحكى تاريخهمـا أعلاه ويشهد للمـــــــــرحوم الحاج حمودة المذكور بكامل الحانوت المذكورة أعلاه الحجج الشرعية

٢٨ المسطرة من الباب العالى بمصر المؤرخـــة فى عاشر ربيع أول سنة ست وثمانين ومايه وألف الدعى ضياعهـــــــــــا المنبه على تاريخها بهامش الحجة الشرعية المسطرة من الباب العالى بمصر المؤرخة

٢٩ فى عاشر رمضـــــــــان سنة أربع وستين وماية وألف وكل

من المكرم محمد جاويش والسيد عبد الله الخياط والمكرم
محمد طايل المذكورين أعلاه الشهادة الشرعية المخصوم على هامش

٣ الحجج المذكورة بمعنى ذلك وعلى صحة جريان ذلك فى ملك
مولانا العـــــــلامة المشهد له المذكور من حين
صدور البيع المذكور من المكرم الحاج حمودة المذكور والى تاريخه

٣١ بدون منازع له فى ذلك ولا مدافع وعلى أن لاحق له فى ذلك بملك ولا
بشبهة ملك ولا باستحقـــــاق ولا بشبهة استحقـــــاق
ولا بتصرف ولا بشبهة تصرف ولا ببيـــــع ولا بشراء

٣٢ ولا بحصة ولا بنصيب ولا بوضع يد ولا بقبض أجرة
ولا بارث ولا بموروث ولا بغـــــير ذلك مطلقاً
وان الحق والاستحقاق والملك والتصرف فى المكان والحانوت

٣٣ المذكورين لمولانا العلامـــــــة الشيخ عبد الرحمن الجبرتى
المشهد له المـــــــذكور بمفرده خاصة بمقتضى ما نص
وشرح باعاليه تصـــــــديقاً شرعياً لا دافع له فى ذلك ولا

٣٤ فى بعضـــــــه ولا فى شىء منه بوجه من الوجوه ولا
بطريق من الطرق ولا بحـــــــال من الأحوال
الشرعية كلها ولا مطعناً شرعياً باعترافه بذلك بشهوده ومن ذكر أعلاه فى

٣٥ يوم تاريخه الاعتراف الشرعى وصدقه على ذلك مولانا المشهد
له المذكور وقبل ذلك منه لنفسه تصـــــــديقا وقبولا
شرعيين وبمقتضى ذلك وبما شرح أعـــــــلاه

٣٦ صار مولانا العـــــــلامة الشيخ عبد الرحمن الجبرتى
المشهد له المشار إليـــــه أعلاه يستحق ملك كامل المكان

والحانوت المذكورين بأعاليه الصادر فى ذلك التبايع والتصديق المشروحين

٣٧ أعلاه يتصرف فى ذلك لنفسه بمفرده خاصة بساير وجوه
التصرفات الشرعية دون كل من المشهد المذكور وكل أحد
وعليه القيام بما على ذلك من الأحكار لمستحقيها شرعا الصيرورة والاستحقاق

٣٨ والتصرف والقيام الشرعيات بالطريق الشرعى للمقتضى المشروح
أعـــلاه وتصادقا على ذلك كلـه تصـــادقاً شرعياً
وثبت الإشهـــاد بذلك لدى مولانا أفنـــدى المومى إليه

٣٩ أعلاه بشهـــادة شهوده ثبوتاً شرعياً وحكم بموجب
ذلك حكماً صحيحاً شرعياً وبه شهـــد وحرر فى سادس
عشرين جمـــاد آخر سنة ثلاث وثلاثين ومايتين وألف

٤٠ شهـــــــــــــوده

٤١ إمضاء إمضاء إمضاء إمضاء إمضاء إمضاء إمضاء

صدر أيلولة شرعية من بعد المرحوم مولانا العلامة الشيخ عبد الرحمن الجبرتى المذكور قرينه الورثته من بعده على الحكم المعين بحجة الأيلولة الشرعية المسطرة من هذه المحكمة مؤرخة فى سابع شهر جماد أول سنة ١٢٥٧ .

الوثيقة رقم (٤)

٩ جماد أول سنة ١٢٥٧

الأمر كما ذكر فيه

نمقه الفقير إليه عز شأنه عبد الملك بيك . . . السيد أحمد نجيب

القاضى بمصر المحروسة غفر لهما

ختم : السيد أحمد نجيب

١ بالبيت العالى أعلاه الله سبحانه وتعالى وشرفه إلى يوم
الدين بمصر المحروسة بين يدى نايب حضرة سيدنا ومولانا
٢ شيخ مشايخ الإسلام علامة الأنام قاموس البلاغة
ونبراس الافهام الناظر فى الأحكام الشرعية قاضى القضاة
٣ يومئذ بمصر المحمية الموقع خطه الكريم أعلاه دام علاه آمين
بحضرة كل من المكرم السيد الشريف مصطفى البنان
٤ برأس خان الخليلى ابن المرحوم السيد حمودة الخلوتى
والشيخ العمدة الفاضل حاوى الكمالات والفضايل مكاوى
٥ الفيومى ابن المرحوم الحاج أحمد سعد الفيومى
والسيد الشريف محمد السقطى العطار بخط المشهد ابن المرحوم السيد
٦ محمد السقطى القبانى والعمدة الشيخ محمد جودة العدوى
ابن المرحوم حمودة والمكرم الحاج سليمان
٧ الشايب ابن المرحوم عبد الكريم الشايب والمكرم على
عطية ابن المرحوم الحاج محمد حميدة والمكرم حسين

٨ حميدة ابن المرحوم الشيخ حميدة والمكرم أحمد عبد الحق
ابن المرحوم عبد الحق العدوى كل منهم بوكالة الجلابة دام
٩ كما لهم آمين . اشترى المكرم السيد الشريف
العمدة الفاضل حاوى الكمالات والفضايل شهاب الدين أحمد
١٠ وهو الوكيل الشرعى عن والده المكرم السيد الشريف
موسى أبو النصر ابن المرحوم السيد أحمد أبو النصر العدوى أحد
١١ التجار بوكالة الجلابة هو التوكيل الشرعى بالطريق
الشرعى بمال والده موكله المذكور أعلاه من كل من بايعيه
١٢ هما الشيخ العمدة الأكمل محفوظ نجل المغفور له الشيخ
عبد الرحمن الشهير بالجبرتى الحنفى القايم عن نفسه وبطريق
١٣ وكالته الشرعية عن والدته المصونة شوق خاتون
بنت المرحوم الشيخ نصار الثابت معرفتها وتوكيله عنها
١٤ فى شأن ما سيذكر فيه بين يدى مولانا أفندى الموصى
إليه أعلاه وبشهادة كل من المكرم السيد مصطفى البنان المذكور
١٥ أعلاه والمكرم على الرملى العلاف ابن الحاج محمود ثبوتاً
شرعياً وفخر أمثاله المكرمين يحيى أفندى الشهير بالحكيم
١٦ ابن عبد الله وهو الوكيل الشرعى عن زوجته فخر
المخدرات المصونة أمان خاتون بنت المرحوم الشيخ
١٧ عبد الرحمن الجبرتى المذكور الثابت معرفتها وتوكيله عنها
فى شأن ما سيذكر فيه بين يدى مولانا أفندى
١٨ الموصى إليه أعلاه بشهادة كل من السيد الشريف
محمد السقطى العطار والشيخ مكاوى الفيومى المذكورين

١٩ أعلاه ثبوتاً شرعياً فباعاه كل من البائع الوكيل عن
نفسه وعن موكلته والوكيل عن موكلته المذكورين أعلاه

٢٠ لوالده موكله المذكور أعلاه على الحكم الآتى بيانه فيه
وجميع ملك كامل بنا المكان الكاين بمصر المحروسة بخط

٢١ الخراطين قريباً من مدرسة السنانية والجامع الأزهر على
يسرة السالك طالباً للأشرفية وسوق العقادين

٢٢ البلدى المشتمل ذلك بدلالة ما يأتى ذكره فيه على
باب بالشارع الأعظم يمنة طالب المدرسة

٢٣ السنانية يدخل من الباب المذكور إلى دهليز به باب
استثنى يدخل منه إلى حوش به يمنة قنطرة سفلها

٢٤ معالم منظرة يقابلها واجهة البنا سفلها بير ماء معين
علو الدهليز والقنطرة والسبيل المركب على المنظرة

٢٥ وحايط البير كامل علو ذلك من حقوق الغير ولم يكن
داخل فى عقد ذلك فيما بين المنظرة وواجهة البير

٢٦ باب يدخل منه إلى اسطبل علوه مقعد يتوصل إليه من
سلم علو ذلك من حقوقه وبالحوش يسرة الطالب باب

٢٧ يدخل منه إلى دهليز علوه من حقوق الغير بالدهليز باب
يدخل منه إلى رحاب مفروش بالرخام القديم يدخل

٢٨ منه إلى قاعة تحوى إيوانين ودور قاعة بها بابان
أحدهما يدخل منه إلى مجاز به كرسى راحة وسلم يتوصل منه

٢٩ إلى أغانى والسطح العالى على ذلك وهو علو المقعد المذكور

والبـاب الثانى يدخل منه إلى مطبـخ تجـــــــــــاهه قاعة صغيرة
٣٠ وسلم يتوصل منه إلى طبقة وإلى سطـــــــــــح صغير وما لذلك
من المنافع والمرافق والحقوق الداخلة فيــــــــــه والخـارجة عنـه خلا
٣١ العلو المرقوم فانه من حقـــــــــــوق الغير وجميع الحانوت الـكائنة
بمصر المحروســـــــــــة بخط الخراطين المذكور تجاه الوكالة المعروفة
٣٢ بخان البـــــــــــلاط المشتمل ذلك بالدلالة المذكورة أعلاه على
مسطبة وداخل ودرفتى باب خشباً نقياً ومنـــــــــــافع
٣٣ ومرافق وحقـــــــــــوق ولـكل من ذلك شهرة فى محله تدل
عليه المعلوم ذلك عنـــــــــــدهم شرعاً والجارى أصل ذلك فى وقف
٣٤ المرحوم جوهر القنقبائى وملك بنـــــــــــا ذلك فى ملك كل من
البايع الوكيل والموكلتين المذكورين أعلاه ويدهم وحـــــــــــوزهم
٣٥ وتصرفهم واختصـــــــــــاصهم الشرعى بمفردهم إلى تاريخه بيان
الحـكم الموعود بذكره أعلاه ما هو فى ملك المـكرم الشيـــــخ محفوظ
٣٦ البـــــــــــايع الوكيل المذكور خاصة نفسه الحصة التى قدرها
أربعة عشر قيراطـــــــــــاً من ذلك وما هو فى ملك المصونة
٣٧ شوق الموكـلة المذكورة خاصة نفسها الحصـــــــــــة التى قدرها
ثلاثة قراريط من ذلك وما هو فى ملك المصـــــــــــونة أمان
٣٨ الموكلـــــــــــة المذكورة أعلاه الحصة التى قدرها سبعة قراريط
باقى المـكان المبتاع المذكور أعلاه يشهـــــــــــد لهم بذلك على
٣٩ الوجه المسطـــــــــــور حجة الايلولة الشرعية المسطرة من
القسمة العسكرية بمصر المؤرخـــة فى سابع شهر تاريخـــه أدناه وهى

٤٠ الدلالة الموعود بذكرها أعـــــلاه المخصوم على هامشها بمعنى
ذلك وكل ممن سمى أعلاه الشهادة الشرعيـــــــة بالطريق

٤١ الشرعى ولهما ولاية بيـــــــع ذلك عن نفسه وعن موكلته
والوكيل عن موكلته المذكورين أعلاه وقبض ثمنــــــه بالطريق

٤٢ الشرعى بدلالة ماشرح أعـــــــلاه وبالتصادق على ذلك
اشتراء صحيحاً شرعياً وبيعاً بتاً لازما ناجزاً معتـــــــبراً

٤٣ محرراً مرعيـــــــا خاليا عن رهن ووعد ووفا انعقد بينهم
فى ذلك يوم تاريخه بايجاب وقبـــــــول شرعيين

٤٤ بثمن قدره عن ذلك من الغروش الروميـــــــة التى عبرة
كل غرش منها أربعـــــــون نصفا فضة ستة آلاف غرش

٤٥ وثلاثماية غرش روميا نصفها حفظا لأصلهـــــــا وضبطا
وبيانا لجملتهـــا ثلاثة آلاف غرش ومايه غرش وخمسون

٤٦ غرشا روميا ثمنا حالا مقبوض ذلك من الوكيـــــــل
المشترى المذكور من مال والده موكله المذكور الخاص به شرعاً

٤٧ بيد كل من البـــايع الوكيل له ولموكلته والوكيل لموكلته
المذكورين أعلاه كل منهم بما يقابل حصته من ذلك قبضاً شرعياً

٤٨ بتمام ذلك وكاله نقـــــــداً بالمجلس بحضرة شهوده ومن
ذكر أعلاه فى يوم تاريخه واعـــــــترف الوكيل المشترى

٤٩ المذكور أعـــــلاه بتسلم ذلك وحيازته لوالده موكله المذكور
أعلاه التسلم والحيـــــــازة الشرعيين بعد النظر والمعرفة

٥٠ والاحاطة بذلك علماً وخـــــــبرة نافيين للجهالة شرعاً

وبمقتضى ذلك وبما شرح أعـــــــــلاه صار السيد الشريف

٥١ موسى أبو النصر العـدوى الموكل المـــــــذكور يستحق ملك
كامل بنا المـكان والحانوت ســـــــقله المبتاعين المذكورين

٥٢ يصرف فى ذلك لنفسه بمفـــــــــرده خاصـة بسائر وجـوه
التصرفات الشرعية دون كل من البايع الوكيـــــــل والموكلتين

٥٣ المذكورين أعلاه ودون كل أحـــــد وعليه القيام بمـا على ذلك
من الحـكر لجهة وقف أصـــــــــله المذكور حكم المعتاد الجارى

٥٤ به العـادة كما ذلك معين بالحجة المحـكى تاريخها أعلاه الصيرورة
والاستحقاق والتصرف الشرعيات بالطريق الشـــــــــــــرعى

٥٥ للمقتضى المشروح أعـــــــــلاه وتصادقوا على ذلك كله تصادقاً
شرعياً وثبت الاشهاد بذلك بين يدى مولانا أفنــــــــــــدى

٥٦ المومى إليه أعلاه بشهادة شهوده ثبوتاً شرعيـــــــاً وحكم حضرة
مولانا شيخ الاســـــــــــلام المشار إليـــــه أعلاه بموجب

٥٧ ذلك حكماً صحيحاً شرعيـاً تحريراً فى تاسع شهر جمـــــاد أول
سنة سبع وخمسين ومايتين وألف .

٥٨ شهـــوده

٥٩ إمضاء إمضاء إمضاء إمضاء إمضاء إمضاء إمضاء

الوثيقة رقم (٥)

٧ جماد أول سنة ١٢٥٧

الأمر كما ذكر فيه

نمقه الفقير إليه عز شأنه السيد نجيب أحمد نجيب القاضى بمصر المحروسة

ختم : السيد نجيب أحمد

١ سبـــــــب تحرير حروفه

٢ هو أنه بالقسمة العسكرية بمصر المحروســـة المحمية بين يدى
حضرة سيدنا ومولانا شيخ مشـــــــايخ الإسلام
علامـة الأنام قاموس البلاغـــــــة ونبراس

٣ الافهام الناظر فى الأحكام الشرعية وأمور القسمـــــــة
العسـكرية قاضى القضـــــــاة يومئـذ بمصر
المحمية الموقع خطـــــــه الـكريم أعلاه دام علاه

٤ آمين بحضرة كل من المكرم على الرمالى العـــلاف ابن المرحوم الحاج محمود
الرمالى والمـكرم حســـــين العـــــدوى ابن المرحوم

٥ عبد الرحمن العدوى والمـكرم على السقا ابن المرحوم حسن غانم دام
كمالهم آمين بعد أن توفى إلى رحمـــــة الله سبحانه وتعالى

٦ قبل تاريخه مولانا العلامـــــة الشيخ عبد الرحمن الشهير
بالجبرتى ابن المغفور له الشـــيخ حسن أفندى الجبرتى الحنفى

٧ وانحصر ميراثه الشرعى فى كل من زوجتـــــه المصونة
شوق بنت المرحوم الشيخ نصـــــار وولديها هما العمدة الفاضل

٨ الشيخ محفوظ من الزوجـــــــــــة المذكورة والمصونة أمان
المرأة من غير الزوجــــــة المذكورة من غير شريك ولا مانع

٩ شرعى وكان المخلف عن المتــــــــــوفى المذكور مما يورث
شرعاً جميع ملك كامل بنا المكان الكائن بمصر المحروســـــة

١٠ بخط الخراطين قريباً من مدرسة السنانية والجــــــــامع الأزهر
على يسرة السالك طالباً للأشرفية وســـــــــوق العقادين

١١ البـــــــــلدى المشتمل ذلك بدلالة مايأتى ذكره فيه على
باب بالشارع الأعظم يمنة الطـــــــــــــالب لمدرســة

١٢ السنانية يدخل من البـــــــــاب المذكور إلى دهليز به
باب استثنى يدخل منه إلى حوش به يمنة منظرة ســـــــفلها

١٣ معالم منظرة يقابلها واجهــــــــة البنا سفلها بير ماء معــــين
علو الدهليز والقنطرة والسبيـــــــــــــــل المركب على القنطرة

١٤ وحايط البير كامل علو ذلك من حقوق الغـــــــــــــــــير
ولم يكن داخــلا فى عقد ذلك فيما بين المنظرة وواجهــة

١٥ البير باب يدخل منـــــه إلى اسطبل علوه مقعد يتوصـل
إليه من ســلم علو ذلك من حقوقه وبالحوش يسرة الطــالب

١٦ باب يدخل منه إلى دهليز علوه من حقوق الغـــــــــــير
بالدهليز باب يدخل منـــــــــــه إلى رحاب مفروش بالرخام

١٨ القـــــــــــديم يدخل منه إلى قاعة تحوى إيوانين ودور
قاعة بها بابان أحــدهما يدخــل منــه إلى مجاز به كرسى

١٨ راحة وسلم يتوصل منه إلى أغانى والسطح
العالى على ذلك وهو علو المقعد المذكور والباب الثانى يدخل
١٩ منه إلى مطبخ تجاهه قاعة صغيرة وسلم يتوصل
منه إلى طبقة وإلى سطح صغير وما لذلك من المنافع
٢٠ والمرافق والحقوق الداخلة فيه والخارجة عنه خلا
العلو المرقوم فانه من حقوق الغير وجميع
٢١ الحانوت الكاينة بمصر المحروسة بخط الخراطين
المذكور تجاه الوكالة المعروفة بخان البلاط المشتمل ذلك بدلالة
٢٢ ما يأتى ذكره فيه على مسطبة وداخل ودرفتى
باب خشباً نقياً ومنافع ومرافق وحقوق ولكل من ذلك
٢٣ شهرة فى محله تدل عليه المعلوم ذلك
عند الورثة المذكورين العلم الشرعى النافى للجهالة
٢٤ شرعاً والجارى أصل ذلك فى وقف المرحوم
جوهر القنقباى وبنا ذلك فى ملك المتوفى المذكور ويده
٢٥ وحوزه وتصرفه الشرعى بمفرده إلى تاريخه يشهد
له بذلك إلى حين وفاته الحجة الشرعية المسطرة من القسمة
٢٦ العسكرية بمصر المؤرخة فى سادس عشرين
جماد آخر سنة ثلاث وثلاثين ومايتين وألف المخصوم على
٢٧ هامشها بمعنى ذلك وكل ممن سمى أعلاه
الشهادة الشرعية بالطريق الشرعى وآل ذلك من بعد المتوفى
٢٨ المذكور لورثته المذكورين وقسم ذلك بينهم

بالفريضة الشرعية فكان ماخص المصـــــــــونة
٢٩ شـوق الزوجـــــــــة المذكورة بحق الثمن فرضاً
من قبل زوجها المتوفى للذكور الحصـة التى قدرهـا ثلاثة قراريط
٣٠ من ذلك وما خص المعـــــــــدة الفاضل الشيخ محفوظ
الابن المذكور من قبل والده المتوفى المذكور الحصـــــــة
٣١ التى قدرها الثلث والربع أربعــــــــة عشر قيراطا من ذلك
وماخص المصـــــــــونة أمان البنت المذكورة
٣٢ من قبــــــــل والدها المتوفى المذكور الحصـة التى قدرها
السدس والثمن سبعـــــــــة قراريط باقى ذلك الأيلولة والقسمة
٣٣ الشرعيـــــــــين بالطريق الشرعى وبمقتضى
ذلك وبمـا شرح أعلاه صـار كل من المصـــــــــونة
٣٤ شـــــــــوق وولدها الشيخ محفوظ والمصونة أمان
يستحقون على الوجـــــــــه المسطور ملك كامل حصصهم
٣٥ المعينـــــــــة لهم أعلاه يتصرف كل منهم
فى حصتـــــــــه المعينة أعلاه بساير وجوه
٣٦ التصرفات الشرعيـــــــــة دون غيرهم ودون
كل أحد وعليهم القيام بما على ذلك من الحكر لجهـــــــــة
٣٧ وقف أصلهما المذكور حكم المعتـــــــــاد الجارى به
العـــــــــادة كما ذلك معين بالحجة المحكى تاريخها
٣٨ أعلاه الصيرورة والاستحقـــــــــاق والتصرف
والقيـام الشرعيـــــــــات بالطريق

٣٩ الشرعى للمقتضى المشروح أعـــــــــــــلاه وكتب ذلك عنـــــــــــد الطلب والالتمـــــــــــــاس ليراجع

٤٠ به عند الاحتياج اليه والاحتجـــــــــاج به تحريراً فى سابع شهر جماد أول ســــــــــــــنة سبع وخمسين ومايتين وألف

٤١ شهـــــــــــــــــــــــــــــــــــوده

إمضاء إمضاء إمضاء إمضاء إمضاء

صدر تبايع شرعى من كل من المكرم الشيخ محفوظ المذكور قرينه القايم عن نفسه وبطريق وكالته عن والدته المصونة شوق والمكرم يحيى أفندى ابن عبد الله الحكيم وهو الوكيل الشرعى عن زوجته المصونة أمان المذكورين قرينه فى جميع ما هو معين قرينه بعد ثبوت معرفتهما شرعاً الى السيد الشريف موسى ابو النصر ابن المرحوم السيد أحمد ابو النصر العدوى المشمول بوكالة والده السيد الشريف العمدة الفاضل أحمد بموجب حجة شرعية من الباب العالى بمصر مؤرخة فى تاسع شهر تاريخه المذكور بأعاليه .

الضرورة تغيير الوزارة فهناك من المصريين سواء من شغل منهم من قبل منصب الوزارة أو شغل مناصب أقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى يصدرها إليهم الخديو بناء على نصائح حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة .

« وفى استطاعتكم أن تعتمدوا على مؤازرة حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة لكم المؤازرة كلها فى جميع ما تريدون توجيهه من التعليمات لتنفيذ ما سبق من الآراء »(١) .

وقد آثر شريف باشا الاستقالة واختتم بها حياته السياسية ، وكان مما جاء فى خطاب استقالته « . . . إن حكومة مصر لا تقبل مطلقاً تلغراف اللورد جرانفل القائل بوجوب كل نصيحة إنجليزية بدون تردد ما دام جيش الاحتلال موجوداً فى مصر ،وأن كل ناظر لا يكون مشربه إنجليزياً لا يلزم وجوده فى النظارة ... » .

وقد عرض الخديو توفيق الوزارة على مصطفى رياض باشا على أساس قبول «النصيحة» الإنجليزية بإخلاء السودان ، فرفض تشكيل الوزارة وأقر شريف باشا على موقفه المشرف ، وكان مما صارح به الخديو أنه كان يتمنى أن يكون عضواً فى وزارة شريف حتى يكون له نصيب من شرف هذا الموقف الوطنى .

وراجت فى الدوائر السياسية فى القاهرة شائعات تقول إنه لن يقبل مصرى واحد تأليف الوزارة على أساس التخلى عن السودان ، واعتقد السير ايفلن بارنج أن الساسة المصريين يستهدفون من هذه السياسة السلبية الضغط على انجلترا حتى تعدل عن سياسة إخلاء السودان وتعود بذلك وزارة شريف باشا إلى الحكم ، فأذاع أنه إذا ظلت البلاد بدون وزارة فإنه سيتسلم بنفسه زمام الحكومة ويعين وزراء انجليز . وانزعج الخديو توفيق انزعاجاً شديداً واستدعى السير بارنج ليلا ، وصرح له بقوله إنه يقبل باخلاص إخلاء السودان كله ، وإنه يعتقد بعد تفكير عميق أن هذه السياسة هى خير ما يكون لصالح البلاد ، وإنه يثق ثقة تامة فى أن أية نصيحة تسديها حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة إنما هى لصالح مصر(٢).

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٢١٠ .
(٢) الكتاب الأزرق رقم ١ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٢٢١ .

وأرسل السير بارنج برقية فى مساء ٨ يناير ١٨٨٤ إلى اللورد جرانفل يخطره بهذا التصريح(١) ، ثم أبرق إليه مرة أخرى فى نفس الليلة يبلغه أن نوبار قد وافق على تأليف الوزارة ، وأن الرأى قد استقر على أن يكون جميع أعضاء الوزارة من المصريين ، وأن نوبار ارتضى تماماً تنفيذ السياسة «الحكيمة» القائلة بالتخلى عن السودان واستبقاء سواكن(٢) . وفى ١٠ يناير ١٨٨٤ تم تشكيل وزارة نوبار ولم يدخلها أحد من أعضاء وزارة شريف(٣) . وقد تصدى نفر من الإنجليز للدفاع عن موقف نوبار فقالوا إنه بقبوله تأليف الوزارة قد أنقذ مصر ، لأنه لو نفذ السير بارنج خطته وعين وزراء إنجليز لضمت مصر ضماً صريحاً إلى الممتلكات البريطانية .

فى مثل هذه الملابسات ، وعلى أساس إخلاء السودان ، وعلى ضوء المبدأ السياسى الخطير الذى تضمنته برقية اللورد جرانفل والمؤرخة فى ٤ يناير ١٨٨٤ والخاصة بضرورة تنفيذ النصائح التى تقدمها الحكومة البريطانية إلى الخديو ، تألفت وزارة نوبار الثانية . وأوجس الرأى العام فى مصر خيفة منها . وقد تحققت مخاوفه بأسرع مما كان يتصور : غدت هذه الوزارة منذ أيامها الأولى أداة طيعة لينة فى يد الاحتلال ، وازداد على عهدها تغلغل النفوذ البريطانى فى مرافق البلاد ، وعينت الوزارة فى ١٥ من يناير ١٨٨٤ — قبل أن ينقضى أسبوع واحد على تأليفها — أحد الإنجليز وهو كليفورد لويد Clifford Lloyd وكيلا لوزارة الداخلية بدلا من على رضا باشا ، فكان أول إنجليزى يشغل هذا المنصب ، وجعلت راتبه

---

(١) المصدر السابق .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١ لسنة ١٨٨٤ الوثيقة رقم ٢٢٢ .

وأنظر أيضاً تقريراً ضافياً عن الحالة السياسية الداخلية فى مصر فى ذلك الوقت ، وضعه باريز Barrère قنصل عام فرنسا فى مصر وأرسله فى ٧ يناير ١٨٨٤ إلى جول فرى Jules Ferry وزير الخارجية الفرنسية . ونشرته الحكومة الفرنسية فى وثائقها الدبلوماسية Documents Diplomatiques Français. (1871-1914) 1ère Série Tome V Doc. no. 185

(٣) تم تأليف وزارة نوبار باشا الثانية على النحو الآتى : نوبار باشا للرياسة والحقانية والخارجية ، مصطفى فهمى باشا للمالية ، محمد ثابت باشا للداخلية ، عبد القادر حلمى باشا للحربية والبحرية ، محمود الفلكى باشا للمعارف ، عبد الرحمن رشدى بك للأشغال .

٢٥٠٠ جنيه مصرى فى العام ، وهو مرتب ضخم بالنسبة لقيمة النقد فى ذلك الوقت من ناحية ، و بالنسبة للارتباكات المالية الخطيرة التى كانت تواجهها وقتئذ الحكومة المصرية(١) . وكان لويد متغطرساً مستهتراً مغروراً لا يقيم وزناً لأقدار الناس ولا يحترم تقاليد المصريين وعاداتهم . وسنلتقى به فى أكثر من موضع فى هذا البحث . ويكفى أن نذكر هنا أنه سيطر على وزارة الداخلية سيطرة تامة ، وتعالى على وزيرها محمد ثابت باشا الذى لم يحتمل غطرسته فقدم استقالة مسببة من منصبه فى مارس ١٨٨٤ قبلها نوبار وتولى هو وزارة الداخلية بجانب وزارتى الخارجية والحقانية ورياسة الوزارة(٢) ، ومع ذلك لم يكترث وكيل الداخلية بنوبار باشا بل اصطدم به أكثر من مرة ، وغدا يصدر الأوامر بدون إقرارها من نوبار أو اطلاعه عليها ، كما اصطدم مع بنسون مكسويل Benson Maxuell النائب العام لدى المحاكم الأهلية الذى أراد التحقيق فى حوادث التعذيب التى كانت تتم بأمر وكيل الداخلية داخل السجون المصرية، فأصدر وكيل الداخلية أمراً إلى مدير سجن الإسكندرية بمنع النائب العام من دخول السجن ، ووصل أمر هذا الخلاف بين هذين الموظفين الإنجليزيين الكبيرين إلى وزارة الخارجية البريطانية ، وبلغ الاستهتار بوكيل وزارة الداخليـة أن ذهب يوماً إلى مسرح زيزنيا برمل الإسكندرية لشهود إحدى التمثيليات وجلس فى مقصورة الخديو الخاصة . وقوبل هذا التصرف وقتئذ باستياء ودهشة(٣). وقد أثيرت عدة مناقشات فى مجلس العموم البريطانى بخصوص كليفورد لويد . كانت إحداها ، بجلسة ٨ أبريل ١٨٨٤ ، خاصة بتصرفاته، إذ استفسر جورلى Gourley أحد أعضاء المجلس عن الملابسات

---

(١) أبلغ السير ادجار فنسنت Sir Edgar Vincent المستشار المالى للحكومة المصرية مجلس الوزراء المصرى بجلسة ١٢ مايو ١٨٨٤ أن الحكومة قد تعجز عن دفع مرتبات موظفيها. أنظر :

الكتاب الأزرق رقم ٢٥ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٨٢ من إجرتون Egerton إلى اللورد جرانفل . القاهرة فى ١٣ مايو ١٨٨٤ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٠ مارس ١٨٨٤ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال . الطبعة الثانية ص١٥٩ .

التى تم فيها تعيين كليفورد لويد وكيلا لوزارة الداخلية فى مصر ، وهل كانت لديه قبل تعيينه أية معلومات عن عادات الشعب المصرى وتقاليده ولغته، كما سأل عضو آخر فى المجلس هو : ريلاندز Rylands عما إذا كان عزله من منصبه يتطلب الحصول أولا على موافقة الحكومة البريطانية ، أو يعزل بقرار من الحكومة المصرية مباشرة . وقد تهرب اللورد ادموند فتزموريس Lord Edmond Fitzmaurice وكيل وزارة الخارجية من الإجابة عن هذين السؤالين ، واكتفى بأن قال إن الحكومة المصرية هى التى قامت بتعيينه بناء على توصية من اللورد سبنسر واللورد دوفرين(١) .

وأخذت وزارة نوبار تستجيب « للنصائح » البريطانية التى كانت تقدم لها تباعاً ، فعينت فى ٢٢ من يناير ١٨٨٤ ـ خلال الأسبوع الثانى لتأليفها ـ إنجليزياً آخر هو السير كولن سكت مونكريف Sir Colin Scott Moncrieff وكيلا لوزارة الأشغال وكان يشغل من قبل منصب مفتش عام الرى المصرى، وقد سيطر هو الآخر على شئون وزارة الأشغال سيطرة تامة وطغى نفوذه على نفوذ الوزير ، وعين عدداً كبيراً من الإنجليز فى مناصب مفتشى الرى ومنحهم سلطات واسعة حتى عظم النفوذ الإنجليزى فى وزارة الأشغال إلى حد بعيد ، وكان يتجاهل الوزير إذ كان

---

(١) الجزء ٢٨٧ من محاضر جلسات مجلس العموم واللوردات البريطانيين . جلسة مجلس العموم فى ٨ من أبريل ١٨٨٤ ص ٢٨ Hansard's Parliamentary Debates

أنظر أيضاً :

الجزء ٢٩٤ ص ص ٢٣٧ — ٢٣٨ جلسة مجلس العموم فى ٢٤ من نوفمبر ١٨٨٤ .

والجزء ٢٩٤ ص ٣٥٩ جلسة مجلس العموم فى أول ديسمبر ١٨٨٤ .

ويلاحظ أن لويد هذا كان يشغل وظيفة قاض مقيم فى إيرلندا Resident Magistrate in Ireland ثم جىء به إلى مصر بعد الاحتلال وعين فى ١٥ سبتمبر ١٨٨٣ مفتشاً عاماً للاصلاحات فى وزارة الداخلية بمرتب قدره ألفان من الجنيهات فى السنة ثم زيد راتبه إلى ٢٥٠٠ جنيه حين رقى وكيلا للداخلية . وقد منح فى أول يونيو ١٨٨٤ أجازة قدرها ثلاثة أشهر ثم انقطعت صلته رسمياً بالحكومة المصرية فى أول سبتمبر ١٨٨٤ وعاد إلى وظيفته الأولى فى إيرلندا وخلفه فى منصبه فى مصر محمود حمدى باشا . أنظر ما كتبه اللورد كرومر عنه فى كتابه Modern Egypt 2nd éd vol. II pp. 482-488

يصدر القرارات ويوقع عليها بالنيابة عن وزير الأشغال تارة(١) ، أو بوصفه وكيلا للوزارة تارة أخرى .

يضاف إلى ذلك مبادرة وزارة نوبار إلى اتخاذ التدابير الخاصة بإخلاء السودان فوراً وقبولها القرار الذى اتخذته الوزارة البريطانية فى ١٨ من يناير ١٨٨٤ بإرسال الجنرال غوردون إلى السودان للتقرير عن الحالة العسكرية هناك وعن الوسائل الفعالة للتمكين من إخلاء هذه البلاد ، ثم ما لبثت أن ارتضت وزارة نوبار تحوير مهمة الجنرال غوردون من مهمة تقريرية استشارية إلى مهمة تنفيذية صريحة تقوم على تدبير إخلاء السودان وإنشاء حكومة وطنية نظامية تتولى شئون الحكم فى هذه البلاد بعد إخلائها من الحاميات المصرية وبعد التخلى عنها ، على أن تكون هذه الحكومة الجديدة من سلالة الملوك الذين كانوا يحكمون السودان قبل الفتح المصرى فى مستهل القرن التاسع عشر . وقد تم هذا التحوير فى سرعة مذهلة : وصل غوردون إلى القاهرة فى ٢٤ من يناير ١٨٨٤ وهو فى طريقه إلى السودان ، وفى نفس اليوم تم الاتفاق بينه وبين السير ايفلن بارنج على إدخال هذا التعديل الجوهرى . وفى اليوم التالى تسلم الجنرال غوردن التعليمات الجديدة من السير بارنج . وفى ٢٦ يناير استصدر نوبار من الخديو توفيق مرسوماً بتعيين غوردون حكمداراً للسودان أى حاكماً عاماً له ، وفى نفس اليوم أصدر توفيق أمراً يحدد مهمة غوردون على ضوء التعديل الذى رسمه السير بارنج والجنرال غوردون(٢) . وهكذا تقرر سحب القوات المصرية من أرجاء السودان ، وكان عدد أفرادها نحو ٢٥ ألف مقاتل لديهم

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٤ ص ٩ والوقائع المصرية عدد ٧ أغسطس ١٨٨٤

(٢) أنظر بخصوص هذا الموضوع :

الكتاب الأزرق رقم ٢ لسنة ١٨٨٤ وثائق رقم ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦

الكتاب الأزرق رقم ٦ لسنة ١٨٨٤ تعليمات من بارنج إلى غوردون بتاريخ ٢٥ يناير ١٨٨٤

الكتاب الأزرق رقم ٧ لسنة ١٨٨٤ وثيقتان رقم ١ ، ٢

محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان . تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر . طبعة ثانية ص ص ٣٤٩ — ٣٦١

من الأسلحة والذخائر والشكنات والحصون والترسانات والبواخر النيلية الحربية ما يجعلهم قوة لا يستهان بها تستطيع إذا أحسن استخدامها توجيه ضربات قوية إلى الثوار من أتباع المهدى . فكان إخلاء السودان أشد ضربة أصيبت بها مصر بعد الاحتلال البريطانى .

على هذه الصورة استشرى النفوذ الإنجليزى على عهد وزارة نوبار وأصبح التوجيه الإنجليزى الإجبارى هو السمة البارزة فى تصرفات هذه الوزارة . وقد لمس تلك الحقيقة مراسل جريدة التايمز Times فى القاهرة فأبرق فى ٢٧ من فبراير ١٨٨٤ إلى جريدته يقول إن الحكومة المصرية لا تستطيع البت فى أية مسألة مهما كانت تافهة بدون أن ترجع إلى السير ايفلن بارنج الذى غدا الحاكم الأوحد فى مصر .

وكان نشر هذه البرقية فى جريدة التايمز مثار سؤال وجهه أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى وهو لابوشير Labouchere إلى وكيل وزارة الخارجية بجلسة ٢٩ من فبراير ١٨٨٤ استفسر فيه عن حقيقة النبأ الذى ورد فى تلك البرقية، واستطرد العضو فتساءل أيضاً إذا كان هذا النبأ صحيحاً فهل يعتبر السير بارنج قد تصرف فى نطاق التعليمات الصادرة إليه ، أو أنه قد تجاوز حدود منصبه ، وفى هذه الحالة الأخيرة يجب استدعاؤه فوراً . وقد أجاب اللورد فتزموريس وكيل وزارة الخارجية بقوله إن الحكومة البريطانية لا يساورها أدنى شك فى أن السير بارنج يتصرف فى حدود سلطات وظيفته ، وهو يقدم النصائح للحكومة المصرية فى كل مسألة يرى أنها هامة ، ويتعين على الحكومة المصرية الأخذ بنصائحه طالما كان الاحتلال البريطانى المؤقت المسلح قائماً(١).

* * *

وجدت بعض الصحف العربية فى ذلك الوقت فى تصرفات وزارة نوبار مادة

---

(١) الجزء ٢٨٥ من محاضر جلسات مجلسى العموم واللوردات البريطانيين . جلسة مجلس العموم فى ٢٩ من فبراير ١٨٨٤ ص ٢٢٠ Hansard's Parliamentary Debates

خصبة لمهاجمتها والتنديد بخضوعها لسياسة الاحتلال البريطانى . وضاقت وزارة نوبار ذرعا بالحملات الصحفية ، فعمدت إلى اضطهاد الصحافة : ألغت جريدة الوطن ثم منعت جريدة العروة الوثقى من دخول مصر ومعاقبة كل من تضبط عنده بغرامة لاتقل عن خمسة جنيهات ولاتتجاوز خمسة وعشرين جنيها . وكانت هذه الجريدة يصدرها فى باريس السيد جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ، وكانت تدعو الشعوب الشرقية إلى مقاومة الاستعمار الأوربى والجهاد فى سبيل الحرية والاستقلال ، وظفرت بإقبال شديد فى مختلف البلاد حتى منع الإنجليز دخولها فى الهند أيضاً . ثم تابعت وزارة نوبار اضطهادها للصحافة فعطلت جريدة الأهرام لمدة شهر ، وكانت تصدر وقتئذ فى الإسكندرية ، واستندت الوزارة فى أسباب تعطيلها إلى أنها « نشرت جملة مواد سياسية من شأنها خدش سلطة واعتبار الحكومة الخديوية » ثم ألغت الوزارة تباعا جرائد مرآة الشرق ، والزمان ، والصادق .

وقد حاولت وزارة نوبار أن تنهج نفس النهج مع الصحافة الفرنسية المحلية . وكانت تصدر فى مصر صحف أجنبيــة عديدة ، كان أكثرها عدداً الصحف الفرنسية ثم الإيطالية ثم الإنجليزية (١) . فقررت الوزارة إلغاء جريدة فرنسية

---

(١) كان يصدر فى مصر ، فى الفترة من ٢٥ مايو ١٨٨٠ إلى ١٥ مايو ١٨٨٤ مالا يقل عن خمس عشرة جريدة بلغات أجنبية . ومن أهم الصحف الفرنسية أو التى تصدر باللغة الفرنسية :

La Réforme
L'Union Egyptienne
Le Courrier Egyptien
L'Echo d'Orient
Le Phare d'Alexandrie
Le Télégraphe
L'Egypte
La Gazette des Tribunaux
Le Progrès Egyptien
Le Moniteur Egyptien

والجريدة الأخيرة كانت الصحيفة الرسمية الفرنسية للحكومة المصرية .
ومن أهم الجرائد الإيطالية :

Messagiere Egiziano
La Finanza
La Trombetta
L'Italia

ثم الجريدة الإنجليزية :

The Egyptian Gazette

تسمى Le Bosphore Egyptien وإغلاق مطبعتها ، واحتجت القنصلية العامة لفرنسا على هذا القرار واعتزمت منع تنفيذه ولو أدى الأمر إلى استخدام العنف . فوقع صدام بين ضباط الشرطة الذين عهد إليهم بتنفيذ القرار وبين بعض موظفى قنصلية فرنسا بالقاهرة الذين وقفوا إلى جانب مواطنهم صاحب الجريدة . وثارت ثائرة باريس — حكومة وشعبا وصحافة — على هذا التصرف . وقدمت وزارة الخارجية الفرنسية مطالب محددة إلى الحكومة المصرية وأصرت على تنفيذها فى خلال ثمان وأربعين ساعة . ولما وقفت الحكومة المصرية موقفاً سلبياً من تلك المطالب تهددت وزارة الخارجية الفرنسية بقطع العلاقات بين الحكومتين المصرية والفرنسية ، وقد غادر فعلا القاهرة القائم بأعمال قنصل فرنسا العام إلى الإسكندرية . وتبودلت المكاتبات بين القاهرة ولندن و باريس والآستانة بشأن هذه الأزمة .

وقد قام بدور بارز فى تسوية الأزمة كل من اللورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية واللورد ليونز Lyons السفير البريطانى فى باريس ، ولما تحرجت الأزمة عرض جرانفل موضوعها على مجلس الوزراء البريطانى بجلسة ٢٥ أبريل ١٨٨٥ واتخذ المجلس قرارات اتخذت شكل توصيات قدمت إلى الحكومة المصرية لتنفيذها . وكان تدخل الحكومة البريطانية بهذه الصورة فى الأزمة بين مصر وفرنسا مظهراً من مظاهر الوصاية البريطانية على الحكومة المصرية . أما تدخل الباب العالى فى هذه الأزمة فلم يؤد إلى نتيجة ذات بال ، لأن الحكومة الفرنسية أنكرت على الباب العالى حقه فى التدخل فى هذه الأزمة ، كما قبل الباب العالى شاكراً التسوية التى اقترحتها وزارة الخارجية البريطانية لإنهاء الأزمة . ويلاحظ أيضاً أن الحكومة البريطانية قد أيدت نوبار باشا فى موقفه فى مستهل الأزمة ثم عادت فتخاذلت عنه ونصحته بقبول معظم مطالب الحكومة الفرنسية ترضية لفرنسا وقام نوبار بصفته رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية بزيارة دار القنصلية العامة لفرنسا فى القاهرة زيارة رسمية وتقديم الاعتذار .

***

إذا طرحنا جانباً المآخذ على وزارة نوبار ، وما أكثرها ، فإن حادث تلك الجريدة الفرنسية ، وهى البوسفور اجيبسيان ، يعتبر مثلا صارخاً لاستخفاف الأجانب بالحكومة المصرية واحتمائهم بنظام الامتيازات الأجنبية الذى كان قائماً وقتئذ فى مصر ، كما يعتبر هذا الحادث مظهراً لتأزم العلاقات الفرنسية البريطانية قبيل وقوع الأزمة من ناحية ، ومظهراً لنظرة الفرنسيين إلى نوبار باشا بالذات من ناحية ثانية .

أسست هذه الجريدة فى سنة ١٨٧٨ فى أواخر عهد الخديو اسماعيل ، وكانت فى أول أمرها جريدة محلية تصدر فى بورسعيد باللغة الفرنسية تحت اسم Le Bosphore de Suez وكان صاحبها والمسئول عنها رجلا فرنسياً يسمى سريير Serrière تعهد بأن يخضع دون أى استثناء للقوانين واللوائح المنظمة لشئون الصحافة والمطبوعات فى مصر ، وأن تكون الجريدة مقصورة على معالجة الموضوعات التجارية والأدبية ونشر الأنباء الأجنبية دون أن تتعرض إلى أية مسألة خاصة بالسياسة الداخلية المصرية إلا إذا حصلت على تصريح خاص بنشرها من الحكومة المصرية .

ومنذ ١٥ مايو ١٨٨٠ ظهرت الجريدة باسم جديد هو البوسفور اجيسبيان Le Bosphore Egyptien ثم أذنت الحكومة المصرية لصاحب الجريدة ، فى يناير ١٨٨١ ، فى أن يوسع نطاق جريدته بأن يعالج على صفحاتها مسائل السياسة المصرية وكذلك موضوعات الاقتصاد السياسى الخاص بمصر ، وذلك أسوة بسائر الصحف الأجنبية التى كانت تصدر وقتئذ سواء فى القاهرة أو فى الاسكندرية ، على أن يلتزم صاحب الجريدة بالخضوع التام للقوانين المصرية الخاصة بالصحافة والمطبوعات (١).

---

(١) أنظر مذكرة وضعتها الحكومة المصرية بتاريخ ٢٢ أبريل ١٨٨٥ وقدمتها إلى الحكومة البريطانية فنشرتها الأخيرة فى الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٦ . أنظر مرفقاتها رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ . ومما يذكر أن الاسم الذى اختاره صاحب الجريدة لها كان Courrier de l'Isthme ثم استبدل بهذا الاسم اسماً جديداً هو Bosphore de Suez وما لبث أن غيره إلى Bosphore Egyptien .

والظاهرة الجديرة بالملاحظة أن تاريخ هذه الجريدة ، منذ تأسيسها إلى قيام الأزمة موضوع هذا البحث ، ينقسم إلى فترتين متمايزتين بعضهما عن بعض . وتبدأ الفترة الأولى من تاريخ إنشائها فى سنة ١٨٧٨ إلى استقالة وزارة شريف باشا الرابعة فى ٧ يناير ١٨٨٤ وكانت الجريدة تستجيب خلالها لقرارات الحكومة المصرية وتخضع لأوامرها . أما الفترة الثانية فتبدأ من تأليف وزارة نوبار فى ١٠ يناير ١٨٨٤ حتى قيام الأزمة بين مصر وفرنسا فى أبريل ١٨٨٥ وكانت الجريدة خلالها تتحدى وزارة نوبار تحدياً سافراً وتضرب بقراراتها عرض الحائط .

وفى غضون الفترة الأولى نشرت هذه الجريدة ـ بمناسبة وفاة اسكندر الثانى قيصر الروسيا — مقالا احتجت عليه رسمياً القنصلية العامة للروسيا فى مصر لدى وزارة الخارجية المصرية ، فأصدرت الحكومة المصرية قراراً مؤرخاً فى ٢١ مارس ١٨٨١ بتعطيل الجريدة شهراً ، ورضخت الصحيفة لهذا القرار .

وفى يونيو سنة ١٨٨٢ كان الموقف السياسى فى مصر متجهما ينبىء باحتمال وقوع أحداث خطيرة ، فمنذ يوم ١٩ مايو ١٨٨٢ تتابع وصول وحدات من الأسطولين الإنجليزى والفرنسى إلى ميناء الإسكندرية ، ثم أرسلت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية مذكرة مشتركة مؤرخة فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ تطلبان فيها إبعاد أحمد عرابى باشا مؤقتاً عن القطر المصرى مع احتفاظه برتبته العسكرية ومرتباته وأوسمته ، وتحديد إقامة كل من على فهمى باشا وعبد العال حلمى باشا داخل مصر فى أماكن فى الأرياف لا يغادرانها مع احتفاظ كل منهما برتبته العسكرية ومرتباته ، واستقالة وزارة محمود سامى البارودى باشا ، وتأزم الموقف السياسى تأزماً أدى إلى استقالة الوزارة فى ٢٦ مايو وبقاء البلاد بدون وزارة .

فى هذا الموقف الدقيق دأبت جريدة البوسفور على مهاجمة سلطان تركيا ،

فتقرر توجيه إنذار أول إليها فى ٦ يونيو ١٨٨٢ . ولما تشكلت وزارة اسماعيل راغب باشا فى ٢٠ يونيو ١٨٨٢ شنت عليها جريدة البوسفور حملة عنيفة ، فصدر قرار بإلغاء الجريدة وإغلاق مطبعتها فى بور سعيد ، وتم تنفيذ قرار الإلغاء والإغلاق فى ٦ يوليو ١٨٨٢ — أى قبل ضرب الإسكندرية بستة أيام . وكان ذلك بحضور كارابيه Carabet رئيس الإدارة القانونية بمحافظة بور سعيد وسيبولارو Cipollaro مفتش الشرطة وايشن Eychenne مندوباً عن قنصلية فرنسا .

وقد أذنت الحكومة المصرية بعد ذلك للجريدة فى أن تستأنف ظهورها بنفس الشروط السابقة وأن تنقل إدارتها ومكاتبها من بور سعيد إلى القاهرة . وكان ذلك بناء على التماس تقدم به سريير Serrière إلى الخديو توفيق فى ٧ سبتمبر ١٨٨٢ . ولكنها ما لبثت أن اتخذت موقف المعارضة من وزارة شريف باشا التى كانت وقتئذ فى الحكم . فوجهت الحكومة إليها إنذاراً فى ١٧ أكتوبر ١٨٨٣ وإنذاراً ثانياً فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨٣ . وظل الموقف على ذلك حتى قدمت وزارة شريف استقالتها فى ٧ يناير ١٨٨٤ وتألفت وزارة نوبار الثانية فى ١٠ يناير . وهنا تبدأ الفترة الثانية فى تاريخ جريدة البوسفور . كانت وزارة نوبار — كما أشرنا — من أكثر الوزارات المصرية خضوعاً لسياسة الاحتلال وإسراعاً لتنفيذ مطالبه . واشتدت الجريدة فى لهجتها ونددت بسياسة وزارة نوبار وتفريطها فى حقوق مصر ، وركزت حملتها الصحفية على نوبار باشا والسير ايفلن بارنج معاً . وقد تذرعت وزارة نوبار بأن الجريدة نشرت أنباء غير صحيحة عن حوادث وقعت فى السودان وفى الوجه القبلى ، واستندت إلى أن وزارة شريف قد سبق

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ الوثيقة رقم ٤٦ .

(٢) أنظر محضر الشرطة الخاص بالغاء جريدة الدستور واغلاق مطبعتها المرفق رقم ٧ للوثيقة رقم ٤٦ سالفة الذكر بعنوان

Procès-verbal de Suppression du Journal le "Bosphore Egyptien" et Fermeture de l' Imprimerie.

أن أنذرت تلك الجريدة مرتين ، فأصدرت قراراً مؤرخاً فى ٢٩ فبراير ١٨٨٤ بإلغاء صحيفة البوسفور وإغلاق مطبعتها .

غير أن الجريدة الفرنسية لم تكترث بهذا القرار وظلت توالى صدورها ، وأرادت الحكومة المصرية الاستعانة بقنصلية فرنسا فى القاهرة لحمل جريدة البوسفور على قبول تنفيذ القرار ، ولكن القنصلية الفرنسية رفضت الاستجابة لطلب الحكومة وساندت الصحيفة الفرنسية فى موقفها[1] . وهكذا بقى قرار إلغاء الجريدة معطلا ، ووقفت الحكومة المصرية مكتوفة الأيدى إزاء هذا التحدى السافر من الجريدة الفرنسية التى احتمت بنظام الامتيازات الأجنبية من ناحية ، ومساندة قنصلية فرنسا لها من ناحية ثانية .

وقد أثيرت مناقشات عديدة فى مجلس العموم البريطانى بجلسات ٤ ، ١٠ ، ١٧ مارس ١٨٨٤[2] وتتضح من هذه المناقشات عدة حقائق منها : أن كليفورد لويد وكيل وزارة الداخلية المصرية قد لعب دوراً بارزاً فى إصدار قرار إلغاء الجريدة وإغلاق مطبعتها ، وأن الحكومة البريطانية لا تعتبر نفسها مشتركة أو مسئولة عن صدور هذا القرار لأن كليفورد لويد قد تصرف بصفته وكيلا لوزارة الداخلية المصرية ، وأن قرار إلغاء الجريدة لا غبار عليه من الناحية القانونية لأنه يدخل فى صميم اختصاص الحكومة المصرية ، ولأن هذا القرار

---

(١) يلاحظ أن إلغاء جريدة البوسفور لم يكن أول إلغاء من نوعه لجريدة فرنسية تصدر فى مصر على عهد الخديوى توفيق فقد حدث أن صدر قرار بإلغاء جريدة La Réforme وإغلاق مطبعتها الكائنة فى شارع قنطرة الدكة بقسم الأزبكية . وقد نفذ قرار الإلغاء والإغلاق فى أول يونيو ١٨٨٠ بحضور مندوب من قنصلية فرنسا فى القاهرة .

وفى ٢٦ أكتوبر ١٨٨١ صدر قرار بإلغاء جريدة L'Egypte وهى جريدة فرنسية تصدر فى الإسكندرية وكان صاحبها فرنسيا يدعى جوستاف لافو Gustave Laffon ونفذ القرار فى اليوم التالى بحضور مندوب قنصلية فرنسا . أنظر :

الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ المرفقان رقم ١١ ، ١٢ للوثيقة ٤٦ .

(٢) أنظر محاضر هذه الجلسات فى الجزء ٢٨٥ جلسة ٤ مارس ١٨٨٤ ص ص ٥٠٥—٥٠٦ وجلسة ١٠ مارس ١٨٨٤ نفس الجزء ص ص ١٠٣٥ — ١٠٣٦ وجلسة ١٧ مارس ١٨٨٤ الجزء ٢٨٦ ص ص ٤٥ — ٤٦ .

يستند إلى قانون الصحافة المصرى الصادر فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ ، وعلى ذلك فالحكومة البريطانية لا تعتزم التدخل للاعتراض على هذا القرار .

وحاول أحد أعضاء مجلس العموم وهو ماكون M'Coan أن يثير ظلالا من الشك حول قانونيـة القرار الذى أصدرته الحكومة المصرية بإلغاء جريدة البوسفور ، فقال إن الحكومة المصرية لم تلتزم بحرفية قانون المطبوعات المشار إليه، لأن هذا القانون ينص على وجوب توجيه ثلاثة إنذارات إلى أية جريدة قبل إلغائها ، وإن قرار الإلغاء قد صدر من وزارة الداخلية التى يقوم بوكالة الوزارة فيها كليفورد لويد ، وكان يجب أن يصدر من وزارة الخارجية . فتصدى له اللورد ادموندز فتزموريس Lord Edmonds Fitzmaurice وكيل وزارة الخارجية البريطانية قائلا إن قانون الصحافة فى مصر ينص على أن إلغاء الجريدة يصدر بقرار من وزير الداخليـة بعد توجيه إنذارين إليها ، وأنه يجوز تعطيل الجريدة بقرار من مجلس الوزراء دون إنذار سابق، وإن هذا القانون يسرى على الصحف والمطابع الأجنبية . وتلا أهم مواد هذا القانون بما لا يخرج عن نصوصه الأصلية التى كانت الحكومة المصرية قد نشرتها فى جريدتها الرسمية بعد صدوره بثلاثة أيام(١) .

وبعد مضى أكثر من أربعة أشهر على هـذه المناقشات أثير من جديد

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر ١٨٨١

وكانت وزارة شريف باشا الثالثة قد أصدرت فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ قانوناً للصحافة والمطبوعات يفرض عليها قيوداً شتى . وكان إصدار هذا القانون من المآخذ على وزارة شريف . ومن أهم ماتضمنه من قيود تخويل الحكومة الحق فى إنذار الصحف وتعطيلها « محافظة على النظام العمومى أو الدين أو الآداب » وذلك بقرار من وزير الداخلية . وفى حالة إلغاء الجريدة يصدر القرار بذلك بعد توجيه إنذارين إليها ، ويجوز إلغاء الجريدة بقرار من مجلس الوزراء دون إنذار سابق . كما نص هذا القانون على إيداع تأمين قدره مائة جنيه بالنسبة للصحف التى تصدر أكثر من ثلاث مرات فى الأسبوع وخمسون جنيها بالنسبة للصحف التى تصدر أقل من ذلك . وعدم جواز إنشاء مطبعة إلا بترخيص من وزارة الداخلية بعد دفع تأمين قدره مائة جنيه . وقررت الحكومة تطبيق هذا القانون على الصحف والمطابع الأجنبية .

موضوع جريدة البوسفور فى مجلس العموم البريطانى بجلسة ٤ من أغسطس عام ١٨٨٤(١) وكان ذلك على أثر ما نشر فى مجلة The Fortnightly Review فى عددها الصادر فى أول أغسطس عام ١٨٨٤ من أنباء حول تلك الجريدة الفرنسية . وجه هيلى Healy العضو بالمجلس إلى وكيل وزارة الخارجية سؤالا يتكون من أربع فقرات : استفسر فى الفقرة الأولى عن حقيقة ما أذيع مؤخراً من أن سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر قد طلبت من نوبار باشا إصدار قانون جديد يفرض مزيداً من القيود على حرية الصحافة فى مصر ، وأن نوبار قد استجاب لذلك الطلب وأنه منهمك فى تلك الآونة فى إعداد القانون الجديد ، كما سأل النائب فى الفقرة الثانية عن البواعث التى دفعت نوبار إلى إرسال منشور إلى قناصل الدول فى مصر بخصوص موقف الصحافة الأجنبية التى تصدر فى مصر ، وتساءل النائب فى الفقرة الثالثة من سؤاله عن الجرائد المقصودة من إصدار القانون المقترح وهل هى جريدة البوسفور اجبسيان وجريدة الأهرام. وأخيراً طلب النائب إيضاحاً عن النبأ الذى نشرته مجلة The Fortnightly Review من أن السير بارنج قد رفض الأخذ برأى كليفورد لويد وكيل وزارة الداخلية المصرية فى أن يبذل السير بارنج نفوذه الأدبى لدى باربر Barrère القائم بأعمال القنصلية العامة لفرنسا فى مصر حتى يقبل الأخير تنفيذ القرار الصادر بإلغاء جريدة البوسفور اجيبسيان و إغلاق مطبعتها .

وقد أجاب اللورد ادموندز فتزموريس وكيل وزارة الخارجية فقال إن الحكومة المصرية قد عرضت على الحكومة البريطانية طرفاً من الصعاب التى تصادفها تلك الحكومة كلما أرادت تطبيق قانون الصحافة على الجرائد الأجنبية التى تصدر فى مصر ، فإن أصحاب هذه الجرائد يستغلون قيام نظام الامتيازات الأجنبية فى مصر أسوأ استغلال ، و يرفضون الخضوع لأحكام قانون الصحافة ، كما أن بعضاً من قناصل الدول فى مصر يؤيدون أصحاب الجرائد من رعايا دولهم

(١) العدد ٢٩١ ص ص ١٥٥٧ — ١٥٥٨ من Hansard's Parliamentary Debates.

فى مثل تلك الحالات ويرفضون التعاون مع الحكومة المصرية لحمل أصحاب الجرائد على قبول القرارات التى تصدرها الحكومة المصرية فى هذا الصدد. ثم ختم وكيل وزارة الخارجية إجابته بقوله إنه إزاء هذا الموقف أرسلت الحكومة البريطانية فى يوليو ١٨٨٤ منشوراً إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية البريطانية فى الدول الكبرى ليتصلوا بحكومات هذه الدول للقضاء على المصاعب التى تلاقيها الحكومة المصرية من أصحاب الجرائد الأجنبية التى تصدر فى مصر(١).

وقد ظل على ضراوته موقف جريدة البوسفور العدائى من الاحتلال ونوبار، ويلاحظ أن هذه الجريدة لم تكن الوحيدة فى ميدان المعارضة، فقد شاركتها فى ذلك الوقت وبدرجات متفاوتة الصحافة الفرنسية التى كانت تصدر وقتئذ فى مصر. ولكن كانت جريدة البوسفور هى زعيمة الصحف الفرنسية المحلية بلا مراء، غير أن أهدافها لم تكن مصرية خالصة، إذ كانت تنادى بتدويل حكومة مصر، ونذكر هنا على سبيل المثال مقتطفات من مقال نشرته فى عددها الصادر فى ٦ من فبراير ١٨٨٥ (٢) ذهب فيه كاتبه إلى أن المصريين لا يستطيعون أن يحملوا وحدهم عبء حكم بلادهم، ولا بد من وجود سلطة تشريعية لحكم مصر وإدارتها، ولا يمكن أن يعهد بهذه السلطة إلى الإنجليز أو الأتراك أو المصريين، فهذه السلطة يجب أن تنبثق مباشرة من أوربا، ثم تمضى الجريدة فتقول إنه ليس فى استطاعة أوربا أن تجتمع كل يوم فى هيئة مؤتمر دولى لحكم مصر، ولذلك كان أمراً لا مناص منه أن تعهد أوربا إلى وكلاء عنها

---

(١) المصدر السابق.

(٢) Pourêtre gouvernée et administrée, l'Egypte a besoin d'un pouvoir législatif. Ce pouvoir ne peut être donné ni aux Anglais, ni aux Turcs, ni aux Egyptiens, il doit émaner directement de l'Europe.

Mais l'Europe ne peut se réunir chaque jour en congrès pour gouverner ou administrer l'Egypte; il est donc indispensable que l'Europe délègue à des mandataires investis de sa confiance le soin de gouverner et d'administrer l'Egypte. Pour être gouvernée et administrée l'Egypte a besoin d'un pouvoir législatif, limité aux questions de finance, de justice, d'administration proprement dite et de sécurité publique.

أنظر العدد ١٠٠١ الصادر فى ٦ فبراير ١٨٨٥ مجموعة السنة السابعة.

يتمتعون بثقتها للقيام على حكم مصر وإدارة شئونها ثم تنتهى إلى رأى غريب فتقول إن هذه السلطة التشريعية يجب أن تكون مقصورة على مسائل المال والقضاء والإدارة والأمن العام !!! ونحن نتساءل ماذا تركت الجريدة للمصريين من ميادين داخلية ينفردون بإدارتها والإشراف عليها !!

فهذه الجريدة كانت ترمى من وراء تدويل حكومة مصر ومن وراء مناوئة الاحتلال وأعوانه إلى هدف سياسى هو عدم انفراد الإنجليز بحكم مصر(١) . ومنذ أن تحرج مركز الجنرال غوردون فى الخرطوم عملت جريدة البوسفور على إبراز خطورة موقفه بطريق خفى ، فقالت إن حالة الذعر قد بلغت أشدها فى القاهرة من جراء شائعات مزعجة انتشرت بين الجماهير عن الموقف فى السودان ، ومضت الجريدة تقول إن لديها أخباراً خطيرة للغاية لا تستطيع إذاعتها إلا عندما تجد السلطات المصرية والبريطانية أن الوقت قد حان لنشرها ، وخلصت الجريدة من ذلك إلى أنها ستلتزم الصمت التام المطبق إزاء الأنباء المزعجة الخطيرة التى تحتفظ بها لنفسها ، ومع ذلك نشرت الجريدة فى نفس العدد سلسلة من الأنباء المثيرة عن المعارك فى السودان(٢) . وعلى هذا النهج مضت الجريدة فى الأعداد التالية .

وفى نفس الوقت شنت جريدة البوسفور حملة عنيفة على السير بارنج لأنه قابل الخديو وقدم له « نصيحة » بألا تثير الحكومة المصرية اعتراضاً أو احتجاجاً على نزول القوات الإيطالية فى مصوع ، وقالت الجريدة إن رد الخديو توفيق على السير بارنج لا بد أنه كان حاسماً ، فالخديو لا يستطيع أن يتنازل أو يتخلى للغير عن جزء من الخديوية المصرية طبقاً للفرمان الصادر إليه من سلطان تركيا

---

(١) دكتور محمود نجيب أبو الليل : الاحتلال البريطانى والصحف الفرنسية من سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٩٠٤ — الطبعة الأولى — القاهرة ١٩٥٣ . وقد عالج المؤلف هذه النقطة فى الباب الرابع تحت عنوان «الصحف تعطى المسألة المصرية طابعا دوليا ... » ص ص ٥٧ — ٦٦ .

(٢) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ٩٩٠ الصادر فى ٢٦ من يناير ١٨٨٥ مجموعة السنة السابعة .

فى ٧ من أغسطس ١٨٧٩ . وأولت الجريدة موضوع إنزال القوات الإيطالية فى مصوع عناية بالغة فقالت إنه ليس إلا نتيجة اتفاق إنجليزى إيطالى ، وإن هذا الاتفاق أخذ شكل نصيحة بريطانية قدمها بارنج إلى الخديو ، وطالبت الجريدة الحكومة الفرنسية بأن تحذو هذا الحذو فتعمل على نشر النفوذ الفرنسى وتوطيده فى البحر الأحمر (١) .

ولما سقطت الخرطوم فى ٢٦ يناير ١٨٨٥ فى أيدى الدراويش أتباع المهدى وقتلوا الجنرال غوردون أظهرت الصحافة الفرنسية المحلية فى مصر ـ وفى مقدمتها جريدة البوسفور ـ شماتتها فى الإنجليز الذين فقدوا أعصابهم فى ذلك الوقت العصيب . وتدارس نوبار والسير بارنج موقف تلك الصحافة ، ثم مالبث أن أرسل السير بارنج مذكرة بطريق البرق مؤرخة فى ٢٨ يناير ١٨٨٥ إلى اللورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية تناول فيها موضوع الصحافة الفرنسية فى مصر إزاء الاحتلال البريطانى ، وقال إن المقالات التى تنشرها هذه الصحافة تجعل فى حكم المستحيل إقامة علاقات ودية بين الفرنسيين والإنجليز المقيمين فى مصر ، وإنها تنشر بصورة مستمرة أخباراً غير صحيحة عن السودان ، وتثير هذه الأنباء قلقاً بالغاً لأصدقاء وأقارب الأفراد الذين يخدمون أو يعملون وقتئذ فى السودان ، واختتم برقيته بقوله إن هذه الصحف يمكن إلغاؤها بالطريق الإدارى بدون صعوبة إذا وجدت الحكومة المصرية تأييداً من القنصل العام لفرنسا فى مصر ، واقترح بارنج فى هذه المذكرة أن تقوم وزارة الخارجية البريطانية بالاتصال بالحكومة الفرنسية فى هذا الصدد (٢) .

واستجاب اللورد جرانفل لرغبة السير بارنج فأرسل فى ٣ فبراير ١٨٨٥ إلى اللورد ليونز Lyons السفير البريطانى فى باريس يطلب إليه الاتصال بجول فرى

---

(١) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ٩٩٢ الصادر فى ٢٨ من يناير ١٨٨٥ والعدد ١٠٠١ الصادر فى ٦ فبراير ١٨٨٥ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١ .

Jules Ferry رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية يوضح له موقف الصحافة الفرنسية فى مصر من الاحتلال البريطانى ، وأنها دأبت على مهاجمة كل نصيحة تقدمها الحكومة البريطانية إلى الخديو ، وأنها تضع العراقيل فى طريق الحكومة المصرية . وخرج اللورد جرانفل من ذلك إلى أنه فى استطاعة الحكومة المصرية أن تضع حداً لهذه الحالة بإلغاء الصحف التى تسلك هذا النهج إذا وجدت الحكومة المصرية مساندة لها فى هذا الإجراء من قنصل فرنسا العام فى مصر . وطلب جرانفل فى ختام رسالته أن يوضح السفير البريطانى لوزير الخارجية الفرنسية أن انجلترا وقد أخذت على عاتقها تبعة حفظ النظام العام فى مصر تثق أنها لن تجد عقبات فى طريقها من ممثل دولة صديقة لها(١) .

وسارع اللورد ليونز السفير البريطانى فى باريس إلى مقابلة جول فرى رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية فى ٥ فبراير ١٨٨٥ وشرح له الموضوع على النحو الذى أوضحه اللورد جرانفل فى رسالته ، فأبدى وزير الخارجية الفرنسية أسفه لموقف الصحافة الفرنسية فى مصر وما تثيره من شعور غير ودى نحو سلطات الاحتلال ونحو الحكومة المصرية وبخاصة فى الوقت الذى تقاربت فيه الحكومتان الفرنسية والبريطانية وكادتا تصلان إلى شبه اتفاق على المسائل الخاصة بمصر ، وقال إنه سيرسل تعليمات عاجلة إلى قنصل فرنسا فى القاهرة كى يبذل كل ما فى استطاعته للقضاء على أسباب الشكوى وليجعل الصحافة الفرنسية فى مصر تعالج المسائل المصرية بروح ودية ، وأكد وزير الخارجية أنه لا توجد فى مصر أية صحيفة فرنسية تكتب بتوجيه من المصادر الفرنسية المسئولة أو تتلقى إعانات مالية من الحكومة الفرنسية . فلما أبان السفير البريطانى لوزير الخارجية الفرنسية وجهة النظر البريطانية فى معالجة هذا الموضوع ، وذلك بأن تجد الحكومة المصرية تأييداً من قنصل فرنسا العام عند اتخاذ الإجراءات الإدارية المناسبة ضد مثل هذه

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٢ .

الجرائد رفض وزير خارجية فرنسا الأخذ بهذا الرأى وقال إنه ليس فى مقدوره أن يحرم المواطنين الفرنسيين فى مصر من حماية المحاكم المختلطة ، ولكنه وعد بأن يخطر قنصل فرنسا لاتخاذ التدابير المناسبة والتى فى استطاعته للاقلال من هذا الضرر to abate the evil (١) .

وقد بر بوعده جول فرى فأبرق فى منتصف الساعة التاسعة من مساء نفس اليوم إلى باريز Barrère القائم بأعمال القنصلية العامة لفرنسا فى مصر يقول له إن الحكومة البريطانية تشكو شكوى مريرة من الحملات الصحفية العنيفة التى تقوم بها الجرائد الفرنسية فى القاهرة ، وإن هذه الصحف تعمل على خلق جو من العداء العنيف بين أعضاء الجاليتين الفرنسية والبريطانية فى مصر . واعترف وزير الخارجية الفرنسية فقال إنه وجد أن هـــذه الصحف قد تجاوزت حقاً الحدود فى حملتها ، وقد أطلق فرى على هذه الحملة « حرب القلم » Guerre de Plume وطلب من باريز أن يبذل نفوذه لوقف هذه الحرب . وكان أهم ماجاء فى برقيته قوله إن كارثة الخرطوم تثير العطف وتتطلب بوجه خاص التحفظ فى التعليق عليها . ونعت الفرنسيين الذين يبدون ابتهاجهم بوقوع هذه الكارثة بأنهم بعيدون عن التعقل والحصافة والحكمة ، وقال إن هؤلاء الفرنسيين لا يفكرون فى أن مثل هذا الحادث قد يؤدى إلى ضم مصر إلى انجلترا نهائياً (٢) .

وقد رد باريز Barrère برقياً فى ٦ من فبراير ١٨٨٥ يقول إنه اتصل برؤساء تحرير الصحف الفرنسية فى القاهرة وذلك قبل أن يتلقى برقية وزير الخارجية ، وطلب إليهم صراحة أن يمتنعوا عن الخوض فى موضوع سقوط الخرطوم ومقتل

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ ، وثيقة رقم ٣ .

(٢) كان مما جاء فى برقية وزير الخارجية الفرنسية

Je vous serai reconnaissant d'intervenir avec autorité pour apaiser cette guerre de plume. Le désastre de Khartoum commande particulièrement la réserve et la sympathie. Bien imprudents les Français qui s'en réjouissent, sans songer que *cet événement peut avoir pour conséquence de livrer pour toujours l'Egypte à l'Angleterre.*

أنظر Doc. Dipl. Fr. 1ère série, Doc. No. 561

الجنرال غوردون والتعرض للأحداث الأخيرة التى وقعت فى السودان إلا بما يتطلبه الموقف من إظهار الشعور الطيب(١) . ولكن جريدة البوسفور بالذات لم تلق بالا لهذه الخطوة الدبلوماسية أو هذا التوجيه الحكومى الفرنسى فمضت فى خطتها تهاجم الاحتلال وسياسته . ففى عدد ٨ فبراير ١٨٨٥ ناقشت فى مقالها الافتتاحى موضوع سقوط الخرطوم ونصحت الجريدة الحكومة البريطانية بالدخول فى مفاوضات مع محمد أحمد المهدى زعيم الحركة المهدية من أجل تسوية سلمية ودية . وقالت الجريدة إن الاستمرار فى العمليات الحربية إنما هو ضرب من ضروب الحماقة وأمر عديم الجدوى ، لأن التضحيات التى تبذل والدماء الغزيرة التى تراق لا تتناسب مطلقاً مع المكاسب التى قد تحصل عليها من العمليات الحربية . ومضت الجريدة تذكر فى مقالها أنه كان يقال دائماً إنه طالما كانت الخرطوم خارجة عن سلطان المهدى فمن المستحيل الدخول معه فى مفاوضات ، ولكن الأوضاع فى السودان قد انقلبت رأساً على عقب بعد سقوط الخرطوم ، فقد سمت فى نفوس السودانيين مكانة المهدى « النبى الذى ظهر فى مدينة الأبيض » وتوطد مركزه فى أرجاء السودان وخلصت من ذلك إلى القول بأن الوسائل السلمية هى خير طريق للوصول إلى تسوية المسألة السودانية ، أما العمل الحربى فلن يحقق أهدافه (٢) .

واشتدت فى العدد التالى وطأة هجوم الجريدة على الحكومة الإنجليزية وعلى موظف انجليزى كبير ترك خدمة الحكومة المصرية . هاجمت فى مقال افتتاحى الحكومة الإنجليزية وركزت هجومها عليها لتأخرها فى تسوية المسألة المصرية ونعت عليها مسلكها تجاه موضوع السودان ، وقالت الجريدة إن حملة الإنقاذ بقيادة الجنرال ولزلى Wolseley لم تحرز أى نجاح وهى لا تزال فى موقف دفاعى ولا تستطيع مواصلة الزحف إلى الخرطوم . وأفاضت الجريدة فى نشر الأنباء عن السودان وسير المعارك الحربية وهزيمة القواد الإنجليز فى السودان

---

(١) ibid.

(٢) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ١٠٠٣ الصادر فى ٨ فبراير ١٨٨٥ ص ١ مجموعة السنة الشابعة .

وحرج مركزهم . وفى نفس العـدد شنت الجريدة هجوماً على فتز جيرالد Fitzgerald مدير عام الحسابات بوزارة المالية بمناسبة سفره نهائياً من مصر ، فقالت إنه يغادر البلاد غير مأسوف عليه فقد ارتكب كثيراً من الآثام والشرور ، وسيظل اسمه فى تاريخ مصر مقروناً جنباً إلى جنب مع اسم كليفورد لويد Clifford Lloyd وكيل وزارة الداخلية السابق(١).

وهذا الإصرار على مهاجمة الاحتلال من جانب جريدة البوسفور يدل على أن بول جيرو Paul Giraud رئيس تحرير هذه الجريدة وغيره من القائمين على أمرها لم يكونوا يعتقدون فى صواب السياسة التى أبرق وزير خارجية فرنسا باتباعها ، وأنهم كانوا يرون وجوب المضى فى إثارة المتاعب أمام الاحتلال وأمام وزارة نوبار وفى ضرورة الاستمرار فى حرب القلم على أساس أن أسباب هذا العداء وهذه الحرب الصحفية كانت أعمق من أن تنهيها برقية وزير خارجية فرنسا ، كما يدل هذا الإصرار على أن بارير Barrere القائم بأعمال القنصلية العامة لفرنسا فى مصر لم يشأ أن يذهب فى تدخله إلى أبعد من هذا المدى فى تبليغ وجهة نظر وزير خارجية فرنسا إلى أصحاب الصحف الفرنسية المحلية اعتقاداً منه أن تجاوزه هذا المدى يتنافى مع حرية الرأى وحرية الصحافة (٢) .

وإزاء هذا الإمعان فى مهاجمة الاحتلال أبرق السير ايفلن بارنج فى ٩ من فبراير ١٨٨٥ إلى اللورد جرانفل يكرر الشكوى من الموقف العدائى الذى دأبت عليه الصحافة الفرنسية فى مصر(٣) . وقد رد عليه وزير الخارجية

---

(١) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ١٠٠٤ الصادر فى ٩ فبراير ١٨٨٥ .

(٢) سنرى فى نهاية هذا البحث أن G. St. René Taillandier القنصل العام لفرنسا بالنيابة قد اتخذ خطوات إيجابية لإيقاف جريدة البوسفور عند حدها وأخطر الجريدة رسمياً بأنه اعتزم اتخاذ إجراءات قضائية ضدها بسبب المقالات التى تنشرها واعتبر أن الخطة التى درجت عليها الجريدة تعوق عمله الدبلوماسى وتسىء إلى المصالح الفرنسية فى مصر .

(٣) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٥ .

البريطانية ببرقية مؤرخة فى ١١ فبراير ١٨٨٥ قال فيها إنه لا يرى سبباً يمنع نوبار باشا من اتخاذ إجراءات قانونية ضد الصحف الفرنسية (١) .

وفى خلال هذه الفترة ازداد الموقف تدهوراً فى السودان على أثر سقوط الخرطوم ومصرع غوردون ، كما كان السخط لا يزال منتشراً فى أوساط الأجانب فى مصر — لأسباب ستتعرض لها بعد حين — وكان من أثر هذين العاملين أن اشتدت جريدة البوسفور فى حملتها . وإذ ذاك استقر رأى نوبار و بارنج على ضرورة إلغاء هذه الجريدة وأرسل بارنج فى ٢٩ مارس ١٨٨٥ مذكرة مسببة بطريق البرق إلى اللورد جرانفل قال فيها إن نوبار باشا قد أفضى إليه بأن الحكومة المصرية قد قر رأيها على إلغاء جريدة البوسفور منعاً لإثارة الرأى العام فى مصر ، وإن رئيس الوزارة قد أكد له أن قانون الصحافة الصادر فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ يخول الحكومة المصرية الحق المطلق فى إلغاء أية جريدة ، وأنه تأسيساً على هذا الحق سوف تخطر الحكومة المصرية جريدة البوسفور بقرار إلغائها ، فاذا استمرت هذه الصحيفة فى الظهور وتجاهلت أمر الحكومة الصادر إليها فى هذا الصدد ، فان نوبار يعتزم استخدام القوة الجبرية فى تنفيذ قرار الإلغاء . ولكنه قبل أن يلجأ إلى هذه الخطوة فانه سيخطر قنصلية فرنسا فى القاهرة بالموعد المحدد الذى ينفذ فيه قرار الإلغاء . ومضى السير بارنج فى برقيته فقال إن نوبار قد علق على الرأى الذى أبداه جول فرى وزير خارجية فرنسا للسفير البريطانى فى باريس فى مقابلة ٥ فبراير ١٨٨٥ والخاص بحماية المحاكم المختلطة فى مصر للرعايا الفرنسيين المقيمين فيها ، فقال نوبار إن لصاحب جريدة البوسفور الحق التام فى الالتجاء إلى المحاكم المختلطة ، وإن هذه المحاكم ستصدر حكمها ضد الحكومة المصرية إذا أقدمت هذه الحكومة على إجراء غير قانونى ، ولكنه — أى نوبار باشا — مطمئن إلى قانونيـة الإجراء الذى يزمع اتخاذه

---

(١) الوثيقة رقم ٦ من المصدر السابق . وكان مما جاء فى هذه البرقية :

I see no reason why Nubar Pasha should not take any measures as to the legality of which there is no uncertainty.

وأنه لا مطمن على هذا القرار . وقال بارنج فى برقيته إن نوبار باشا قد استفسر منه عما إذا كان فى استطاعته أن يعتمد على تأييد دبلوماسى من الحكومة البريطانية . وقد نصح بارنج حكومته بوجوب تأييد نوبار فى موقفه من الصحافة الفرنسية فى مصر ، ودعم بارنج رأيه لوزير الخارجية البريطانية بقوله إن حملة الصحافة الفرنسية المحلية القائمة على قلب الحقائق وتلفيق الأنباء المثيرة قد أصبحت تعرض الهدوء فى مصر لشتى الأخطار وهو أمر لا يمكن احتماله أكثر من ذلك (١) .

ومدلول هذه البرقية واضح : فإن السير بارنج يؤيد نوبار باشا قلباً وقالباً فى ضرورة إلغاء جريدة البوسفور ، وقد أقام بارنج من نفسه محامياً عن نوبار لدى الحكومة البريطانية ، وذلك قبل أن يصدر قرار الإلغاء وبعد صدوره ، فهو ينقل إليها وجهات نظر نوبار ويضيف إليها مزيداً من عنده . فقرار إلغاء هذه الجريدة يصدر من الحكومة المصرية بإيعاز من بارنج وبموافقته وبعلمه .

هذه هى حقيقة موقف سلطات الاحتلال فى مصر . وقد أدرك هذه الحقيقة أقطاب الحزب المعارض لوزارة الأحرار فى ذلك الوقت وهو حزب المحافظين . فكانت أسئلتهم التى وجهوها تارة إلى جلادستون Gladstone رئيس الوزارة، وتارة أخرى إلى جرانفل وزير الخارجية ، تدور حول دور السير بارنج فى استصدار قرار من نوبار بإلغاء جريدة البوسفور ، نذكر منهم اللورد سالسبورى Salisbury العضو بمجلس اللوردات (٢) ، وهو الذى قدر له أن يؤلف وزارة المحافظين وكانت وزارته الأولى فى يونيو ١٨٨٥ (٣) بعد سقوط وزارة جلادستون. ونذكر

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٧ .

(٢) محضر جلسة مجلس اللوردات فى ٤ مايو ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٧ ص ص ١٤٧٠ — ١٤٧٤ .

Hansard's Parliamentary Debates

(٣) ألف اللورد سالسبورى الوزارة ثلاث مرات : فى يونيو ١٨٨٥ ، وفى أغسطس ١٨٨٦ ، وفى يونيو ١٨٩٥ .

منهم أيضاً راندلف تشرشل Randolph Churchill العضو بمجلس العموم(١)، وهو الذى دخل وزارة المحافظين فى يونيو ١٨٨٥ وزيراً للهند . بل إن أحد أعضاء مجلس اللوردات ، وهو اللورد جرسى Gersey ، اقترح أن تسحب الحكومة البريطانية السير ايفلن بارنج من مصر لأنه قد جانبه التوفيق فى إسداء النصيحة للحكومة المصرية بإلغاء جريدة البوسفور(٢) .

أما موقف الوزارة البريطانية من إلغاء جريدة البوسفور فلم يكن واضحاً تماماً ، وسنرى أن رسائلها وتصريحاتها خلال مراحل الأزمة قد اتسمت بالتناقض البين : فهى حيناً تتحفظ ، وحيناً ثانياً تتنصل من قرار الإلغاء ، ثم ينتهى بها الأمر إلى أن تعلن أن الحكومة المصرية لم تتصرف بمفردها فى إصدار قرار الإلغاء بل أنها أصدرته بموافقة الحكومة البريطانية ، ولكنها تحاول فى نفس الوقت أن تلقى المسئولية على عاتق الحكومة المصرية بمقولة إنها جانبت القانون فى الطريقة التى نفذت بها قرار الإلغاء .

وكان مرد هذا التناقض تأرجح وزارة الخارجية البريطانية بين رغبتين لم يكن من الأمر الهين التوفيق بينهما تماماً . فوزارة الخارجية كانت تحدوها رغبة قوية فى إيقاف الحملة المثيرة التى تشنها الصحافة الفرنسية فى مصر على الاحتلال ، و بذلك تقضى انجلترا على إحدى المضايقات التى تصادفها فى مصر . وفى نفس الوقت كانت وزارة الخارجية حريصة على الإبقاء على التقارب الفرنسى البريطانى الذى تم إلى حين بعقد اتفاق لندن فى ١٨ مارس ١٨٨٥ وتقرر بمقتضاه تقديم القرض المضمون للحكومة المصرية ومقداره تسعة ملايين جنيه إنجليزى بفائدة لا تزيد

---

(١) محضر جلسة مجلس العموم فى ٢٠ أبريل ١٨٨٥ .
الجزء ٢٩٧ ص ١٦٣ .
Hansard's Parliamentary Debates

(٢) محضر جلسة مجلس اللوردات فى ٨ مايو ١٨٨٥ .
الجزء ٢٩٨ ص ص ٤ — ٥ .
Hansard's Parliamentary Debates

عن ثلاثة ونصف فى المائة وتضمنه ست دول هى انجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا والروسيا . وكان الغرض من هذا الاتفاق هو إنهاض مالية مصر من عثرتها (١) .

نعود بعد ذلك إلى سياق الموضوع بعد أن حددنا موقف كل من سلطات الاحتلال فى مصر والوزارة البريطانية ، فنقول إن نوبار باشا كان قد استفسر — كما مر بنا — عما إذا كان فى استطاعته أن يعتمد على تأييد دبلوماسى من الحكومة البريطانية إذا هو أصدر قراراً بإلغاء جريدة البوسفور ، فجاء رد اللورد جرانفل ينم عن حذر عميق ، إذ قال فى برقية مؤرخة فى أول أبريل ١٨٨٥ إن الحكومة البريطانية لن تعترض على القرار الذى تعتزم الحكومة المصرية اتخاذه بإلغاء جريدة البوسفور ، ولكنه قال فى نفس البرقية إنه لما كان لصاحب الجريدة الحق فى الطعن فى ذلك القرار أمام المحاكم المختلطة فإن الحكومة البريطانية لن تتدخل فى هذا النزاع (٢).

وفى نفس الوقت واصل اللورد جرانفل بذل مساعيه الدبلوماسية لدى باريس حتى يتم إلغاء تلك الجريدة دون ضجة ، فأرسل مذكرة مؤرخة فى ٢ من أبريل ١٨٨٥ إلى اللورد ليونز السفير البريطانى فى باريس يطلب إليه توجيه نظر الحكومة الفرنسية إلى خطورة موقف الصحافة الفرنسية فى مصر ، وأن يبلغها أن الحكومة المصرية قد اعتزمت إلغاء جريدة البوسفور أجيبسيان ، وأنه من المرغوب فيه أن تلقى الإجراءات التى تتخذها الحكومة المصرية فى هذا الصدد تأييداً من القنصلية الفرنسية فى القاهرة ، كما عهد إلى السفير أن يطلب إلى وزارة الخارجية الفرنسية إرسال تعليمات بهذا المعنى إلى قنصلية فرنسا فى القاهرة (٣).

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ٧ لسنة ١٨٨٥ بعنوان

Convention between the Governments of Great Britain, Germany, Austria — Hungary, France, Italy, Russia and Turkey, relative to the Finances of Egypt, signed at London, March, 18, 1885,

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٨ .

(٣) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١٠ .

وبينما كانت هذه الاتصالات الدبلوماسية دائرة بين القاهرة ولندن وباريس كانت جريدة البوسفور سادرة في خطتها لا تعرف ليناً أو هوادة أو حدوداً ، واشتدت وطأة حملتها وأفسحت أعمدتها لنشر كل نبأ مثير ولو كان نشره يتعارض مع المصالح الحقيقية لمصر طالما كان هذا النبأ يثير المتاعب أمام السير بارنج والصعاب أمام نوبار . كانت الحركة المهدية في السودان تنتقل من نصر إلى نصر وانتهى الأمر بجريدة البوسفور إلى أنها نشرت في عددها الصادر في ٤ من أبريل ١٨٨٥ تحت عنوان أنبـاء من الخارج Nouvelles de l'Extérieur ترجمـة فرنسية لمنشور أذاعه محمد أحمد المهدى قال فيه إنه حمل راية الجهاد الدينى لا يبتغى من وراء ذلك تحقيق أطماع دنيوية مثل إقامة امبراطورية تـكون وسيلة لجمع الثروات أو لامتلاك القصور الفخمة ، ولـكنه يعمل جاهداً على الأخذ بيد المسلمين المؤمنين وتخليصهم من حالة الرق التى أوجدهم فيها الاستعمار الأوربى المسيحى الزاحف نحو الشرق الإسلامى ، ووعد المهدى المسلمين بأنه سيعمل على بعث الامبراطورية الإسلامية وسيعيد إليها مجدها التليد .

وكان أخطر ما جاء في منشور المهدى قوله إنه صحت عزيمته على أن يحمل سيفه من الخرطوم إلى بربر ودنقلة ثم يمضى قدماً إلى القاهرة فالإسكندرية ويقيم في كل مدينة يمر بها أركان الشريعة الإسلامية ويؤسس الحـكومة الإسلامية الصحيحة ، ثم استطرد المهدى فقال في هذا المنشور إنه بعد أن يتم له الاستيلاء على مصر فسوف يتجه شطر الأراضى الإسلامية المقدسة في بلاد العرب ويطرد الأتراك ، وقد نعت حكومتهم بأنها ليست بأفضل من حكومة الـكفار غير المؤمنين ووعد سكان المدينتين الإسلاميتين المقدستين : مكة المـكرمة والمدينة المنورة ، بأنه سيكون بين ظهرانيهم في وقت قريب ، وقال إن الله سبحانه وتعالى قد أمده بروح من عنده وزوده بسلاح الإيمان الصحيح (١) .

(١) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ١٠٥٨ الصادر في ٤ من أبريل ١٨٨٥ ص ٢ مجموعة السنة السابعة . هذا وقد نشرت الحكومة البريطانية أيضاً هذا المنشور في الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ المرفق رقم ٨ للوثيقة رقم ٤٦ .

والحق أن نشر هذا المنشور لا يمكن تبريره بأنه معارضة نزيهة استهدفت منها جريدة البوسفور خدمة مصر ، أو أنه نوع من النقد الإيجابى البناء ، بل إن نشره يؤدى حتما إلى الإضرار بمصالح خديوية مصر ، لأن الحركة المهدية قد أدى نجاحها إلى تقلص الحكم المصرى فى السودان ، والى أن غرق السودان وأهله فى لجج من الدماء . ويطلق محمد شفيق غربال ، أستاذ المؤرخين فى الجمهورية العربية المتحدة ، على الحركة المهدية اسم « نكبة » الحركة المهدية « لأنها حاولت ما لا تصلح له وما لا تطيقه وما لا ينبغى لها ، فكانت حركة تحطيم وتخريب ، وجنت على نفسها وعلى السودان وعل مصر . وذهبت البسالة فى وجه الموت التى أبداها آلاف الدراويش فى شتى المواقع ، وذهبت القدرة على التنظيم وصفات الزعامة الحقيقية التى كان يملكها المهدى فى سبيل الهدم لا فى البناء . ذلك أن تلك الدعوى فتحت الباب للعصبيات المتفرقة والشياخات المتنافرة وجماعات تجار الرقيق وكارهى مقومات الحضارة الحديثة . . . فكان الانحلال والبوار والخراب (١) » .

وما كان ينبغى لتلك الجريدة الفرنسية ، ورئيس تحريرها فرنسى مسيحى ، هو بول جيرو Paul Giraud ، أن تزج بنفسها فى غمار الحركة المهدية ، لأنها حركة دينية إسلامية متعصبة . وعلى ذلك فالترويج للحركة المهدية على صفحات جريدة البوسفور بنشر منشور المهدى لم يكن ايماناً من بول جيرو بمبادىء الحركة المهدية وسلامة أهدافها .

واهتزت دوائر الوزارة فى مصر ودار المعتمد البريطانى لإذاعة الجريدة الفرنسية منشور المهدى وتلاقت وجهات النظر فى ضرورة إلغاء جريدة البوسفور . فأصدرت الحكومة المصرية قراراً بإغلاق المطبعة للحيلولة دون طبع أعداد

---

(١) محمد شفيق غربال : السياسة البريطانية والوطن المصرى السودانى . ص ٨٧ وهو أحد الموضوعات التى تضمنها كتاب أصدرته رياسة مجلس الوزراء المصرى بعنوان «وحدةوادى النيل— أسسها الجغرافيا ومظاهرها فى التاريخ » . المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٤٧ .

الجريدة . وجاء هذا القرار مسبباً فأشار إلى قرار سبق أن أصدرته الحكومة فى ٢٩ من فبراير ١٨٨٤ بإلغاء جريدة البوسفور ، وأن الحكومة قد قامت بإبلاغ ذلك القرار بطريقة رسمية إلى الجريدة ولكنها تجاهلته واستمرت فى الظهور ، وأنها مضت فى خطتها تعرض النظام العام للخطر طوال تلك الفترة وذلك بنشر أنباء غير صحيحة تثير الفزع والاضطراب فى صفوف الجماهير . ثم سجل القرار على الجريدة أنها نشرت فى عددها الصادر فى ٤ من أبريل ١٨٨٥ فقرات من منشور للمهدى وصفها القرار بأنها تثير النفوس وتهيج الخواطر بدون داع وتعرض أمن البلاد للاضطراب . ثم مضى القرار يقول إن العدد الصادر فى ٥ من أبريل ١٨٨٥ يحتوى على نفس هذه الفقرات من منشور المهدى باللغة العربية .

« وحيث إن جريدة البوسفور اجيبسيان تصدر أيضاً باللغة العربية دون أن يكون مرخصاً لها بذلك .

« وبناء على قانون الصحافة الصادر فى ٢٦ من نوفمبر ١٨٨١ .

« يعهد إلى محافظ القاهرة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإغلاق مطبعة جريدة البوسفور لكى يمنع طبع الجريدة(١) »

ومما يلفت النظر أن قرار الحكومة المصرية قد ذكر صراحة أن جريدة البوسفور قد نشرت فى عدد ٥ أبريل ١٨٨٥ نفس تلك الفقرات من منشور المهدى باللغة العربية . فقد جاء فى هذا القرار العبارة الآتية :

Et que le numéro du 5 avril contient ces mêmes passages en langue arabe.

ولكن هذه الواقعة — أى نشر منشور المهدى باللغة العربية — لا وجود لها على الإطلاق فى عدد ٥ أبريل ولا غيره من أعداد الجريدة .

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٢١ .

وتوجد فى مخازن دار الكتب المصرية بالقلعة بالقاهرة تحت رقم Pér. 920 مجموعة لأعداد جريدة البوسفوراجيبسيان التى صدرت فى سنة ١٨٨٥ وفى السنوات السابقة واللاحقة لها . ومن المصادفات أن سنة ١٨٨٥ تتميز بوجود مجموعتين لأعداد تلك الجريدة : المجموعة الأولى تضم الأعداد من أول يناير ١٨٨٥ وتنتهى بالعدد المؤرخ فى ٩ من أبريل ١٨٨٥ عندما حيل بين الجريدة وبين ظهورها تنفيذاً لقرار الحكومة المصرية . والمجموعة الثانية أتم وأشمل من المجموعة الأولى فهى تضم الأعداد من أول يناير ١٨٨٥ إلى ٩ من أبريل ١٨٨٥ ثم من ٢١ من مايو ١٨٨٥ عندما عادت للظهور حتى ٦ من سبتمبر ١٨٨٥ حين احتجبت على أثر موقف القنصلية العامة لفرنسا من هذه الجريدة .

والفحص الدقيق لعدد ٥ أبريل ١٨٨٥ والأعداد السابقة واللاحقة فى هاتين المجموعتين يدل على أن الجريدة لم تنشر باللغة العربية منشور المهدى . لقد صدر حقيقة فى عدد ٥ أبريل إعلان باللغة العربية عن بيع عقارات مرهونة تنفيذاً لأحكام صدرت من المحاكم المختلطة فى مصر . ولم يكن هذا النشر باللغة العربية أمراً جديداً ، فمعظم أعدادها تحتوى على إعلانات قضائية باللغة العربية عن بيوع جبرية لعقارات ومنقولات محجوزة تنفيذاً لأحكام المحاكم المختلطة(١) كما كانت هذه الجريدة تنشر أيضاً باللغة العربية إعلانات تجارية ، وكان جيش الاحتلال الإنجليزى يعلن فيها باللغة العربية عن حاجته لشراء خيول لسلاح الفرسان فيه(٢) كما كانت فى بعض الأوقات تنشر أنباء سياسية باللغة العربية(٣).

---

(١) أنظر أعداد الجريدة على سبيل المثال الصادرة فى ٥ ، ١٠ ، ١١ ، ١٧ ، ١٨ من فبراير ١٨٨٥ وفى ٢ ، ٣ ، ١٢ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٠ من مارس ١٨٨٥ وفى ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ — ٨ ، ٩ من أبريل ١٨٨٥ .

(٢) العدد رقم ١٠٥١ والعدد رقم ١٠٥٢ .

(٣) خصصت الجريدة الصفحة الرابعة بأكملها من العدد رقم ١٠٤١ الصادر فى ١٨ من مارس ١٨٨٥ لنشر أنباء داخلية وخارجية باللغة العربية . وكتبت فى أعلا الصفحة بالحروف الكبيرة « البوسفور جريدة سياسية وأدبية » . ولكنها عادت فى الأعداد التالية إلى وضعها الأول إذ اقتصرت على نشر الإعلانات القضائية باللغة العربية .

وفى سنة ١٨٨٤ كانت تنشر باللغة العربية تحت عنوان « أخبار البرق » أنباء سياسية داخلية =

وهناك احتمال هو أن تكون جريدة البوسفور قد عمدت إلى إصدار طبعة خاصة نشرت فيها منشور المهدى باللغة العربية . ونستقى هذا الاحتمال من وثيقتين صدرتا عن الحكومة المصرية ووثيقة ثالثة صدرت عن الحكومة العثمانية .

(الوثيقة الأولى) هى مذكرة ضافية مؤرخة فى ٢٢ من أبريل ١٨٨٥ وضعتها الحكومة المصرية عن موضوع جريدة البوسفور وأرسلتها إلى السير ايفلن بارنج . وقد جاء فيها ما ترجمته :

« ولو أن الترخيص الصادر بداءة كان مقصوراً على إصدار جريدة باللغة الفرنسية إلا أنها أصدرت منذ عهد قريب طبعة خاصة تضم فى صفحتها الرابعة مقالات باللغة العربية ، وأدرجت من بين هذه المقالات فى ٥ من أبريل باللغة العربية منشوراً مزعوماً للمهدى سبق أن نشر أيضاً باللغة الفرنسية فى ٤ من أبريل[١] » وقالت المذكرة إنه جاء فى هذا المنشور أن المهدى يعتزم الزحف بقواته من الخرطوم إلى القاهرة فالإسكندرية ثم يتقدم بعد ذلك إلى الأراضى المقدسة الإسلامية فى الحجاز لطرد الأتراك منها .

(الوثيقة الثانية) وهى مذكرة مستفيضة مؤرخة فى ٢٠ من أبريل ١٨٨٥ أرسلتها الحكومة المصرية إلى الصدر الأعظم ، وهى تحتوى على نفس المعنى السابق ولكن فى إيجاز نسبي[٢] .

= وخارجية نقلا عن وكالتى الأنباء رويتر Reuter وهافاس Havas ، وكان ذلك إعتباراً من العدد ٩٠٠ الصادر فى ٢٨ من أكتوبر ١٨٨٤ فنشرت تحت عنوان رزيئة مروى سقوط الكولونيل ستيوارت ومن كان قادماً معه من الخرطوم فى أيدى أتباع المهدى . وفى العدد ٩٠١ الصادر فى ٢٩ من أكتوبر ١٨٨٤ اتسع نطاق الجزء العربى ونشرت « بسم الله الرحمن الرحيم . نقدم لسادتنا القراء صحيفتنا هذه مزدانة بقلائد ... وأنه قد صحت عزيمة الجريدة على نشر الأنباء باللغة العربية وهى لا تخاف لومة لائم . . . ولكن هذه المحاولة لم تستمر طويلا .

(١) “Bien que l'autorisation primitive se bornât à la publication d'un journal en langue française il publia, dans ces derniers temps, une édition spéciale portant à la quatrième page des articles en langue arabe. Parmi ces articles il insérait, le 5 avril, en Arabe, une prétendue Proclamation du Mahdi qu'il avait d'ailleurs publiée, le 4, en français”.

الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ١ للوثيقة ٤٦ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ٢ للوثيقة رقم ٤٥ .

(الوثيقة الثالثة) وهى برقية أرسلها عاصم باشا وزير الخارجية العثمانية فى ٢٥ من أبريل ١٨٨٥ إلى أسعد باشا السفير التركى فى باريس وقد جاء فيها أن جريدة البوسفور تؤيد الحركة المهدية وتنشر فى أنهرها وفى طبعة عربية غير مرخص بها إذاعات تستهدف إثارة الاضطرابات فى مصر وتعريض مصالح الإمبراطورية العثمانية فى الحجاز للأخطار(١).

نخرج من هذا العرض السريع بأن الأمر الثابت الصحيح هو أن جريدة البوسفور نشرت فعلا منشور المهدى باللغة الفرنسية فى عدد ٤ أبريل ١٨٨٥ ، وأن على الباحث أن يتقبل بتحفظ واقعة النشر باللغة العربية ما لم يعثر على دليل قاطع يبدد هذا التحفظ . أما المكاتبات الدبلوماسية التى تبودلت بين وزارة الخارجية البريطانية وبين السفارة البريطانية فى باريس فهى لا تجزم — كما سنرى فى سياق البحث — بحدوث واقعة إذاعة منشور المهدى باللغة العربية .

* * *

وحرصت الحكومة على أن يتم إغلاق مطبعة الجريدة فى نفس اليوم ، وهو ٨ من أبريل ١٨٨٥ وتمهيداً لذلك قام وكيل وزارة الخارجية المصرية بزيارة تاياندييه G. St René Taillandier القائم بأعمال القنصل العام لفرنسا فى مصر وأبلغه قرار الحكومة ، كما أرسل محافظ القاهرة فى نفس اليوم خطاباً إلى ليكيه Liqueux قنصل فرنسا فى القاهرة يطلب إليه إرسال مندوب عن القنصلية ليحضر عملية إغلاق مطبعة جريدة البوسفور وقد حدد لإغلاقها الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر .

---

(١) (Ce journal) insérait dans ses colonnes et dans une édition en Arabe non autorisée, des publications destinées à troubler la tranquillité en Egypte, et contraires aux intérêts de l'Empire au Hedjaz.

الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤١ .

وبدلا من الاستجابة إلى طلب الحكومة المصرية عمدت القنصلية العامة لفرنسا إلى تصرفات اتسمت بالتهور والاندفاع والبعد عن الحكمة . كان أولها الإجراء التقليدى الذى كانت تجرى عليه وقتئذ معظم القنصليات إن لم تكن جميعها فى مثل هذه الأحوال، وهو المسارعة إلى إبلاغ الشخص الذى تعتزم الحكومة اتخاذ إجراء ضده بنوع هذا الإجراء وموعده والهدف منه حتى لا يؤخذ على غرة ويستطيع أن يفلت من قبضة القانون. وفى الحالة التى نحن بصددها أبلغت القنصلية الفرنسية العامة سريير Serrière صاحب جريدة البوسفور بقرار الحكومة وبالموعد الذى حددته محافظة القاهرة لإغلاق المطبعة فعمل هذا على سرعة إنجاز طبع أعداد الجريدة قبل أن تصل قوات الشرطة ، وفعلا ظهر العدد ١٠٦٣ يحمل تاريخ ٩ أبريل ١٨٨٥ مبكراً عن موعد صدوره .

ولكن كان أخطر التصرفات التى لجأت إليها السلطات القنصلية الفرنسية هى أنها أرسلت بعض حراسها « القواصة » المنوط بهم حراسة دار القنصلية الفرنسية العامة إلى دار المطبعة ، فأحكموا إغلاق أبوابها وقاموا على حراستها من الخارج شاهرى السلاح . ثم عهدت إلى بعض موظفيها بالتوجه إلى دار المطبعة ليعملوا على عرقلة تنفيذ قرار الحكومة إن استطاعوا إلى ذلك سبيلا، وإيجاد فرصة للاحتكاك بقوات الشرطة ليسجلوا على الحكومة اتجاهها إلى العنف فى اقتحام دار أحد الرعايا الفرنسيين . ولم تقف تصرفات المسئولين فى القنصلية العامة عند هذا الحد ، بل عملوا على إثارة الجاليات الأجنبية فى القاهرة ضد الحكومة المصرية ، فأذاعوا قرار الحكومة فى الأوساط الأجنبيـة وقرنوه بمختلف الأراجيف ، ونجم عن ذلك أن تجمعت حشود كبيرة من الأجانب وبخاصة من الفرنسيين أمام دار المطبعة جريدة البوسفور ، وكانت تقع فى جهة الموسكى عند حديقة روستى Rosetti ، وأخذت هذه الجموع تهتف هتافات عدائية صاخبة ضد نوبار والاحتلال والسلطات المصرية .

وتلقى نوبار فى نفس اليوم خطاباً من رينيه تاياندييه René Taillandier

القائم بأعمال القنصل العام لفرنسا فى مصر احتج فيه على قرار الحكومة بإغلاق المطبعة و إلغاء الجريدة ، وحمل الحكومة المصرية مسئولية النتائج التى تترتب على تنفيذ قرارها ، وقد نعته بأنه قرار تعسفى . وطعن بالبطلان فى هذا القرار بشقيه : الإلغاء والإغلاق . أما الإلغاء فقال إن الحكومة الفرنسية لم تعترف مطلقاً بقانون الصحافة الذى أصدرته الحكومة المصرية بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ كما لم تعترف به الدول الكبرى الأخرى . وخرج من ذلك إلى أن هذا القانون لا يسرى على الرعايا الفرنسيين فى مصر . أما إغلاق المطبعة فقد ذهب القائم بأعمال القنصل العام إلى أن هذا الإجراء عمل ينطوى على اقتحام دار يشغلها أحد الفرنسيين ، وهو إجراء باطل لأنه لا يكفى أن يصدر بشأنه قرار إدارى من الحكومة المصرية ، بل يتطلب صدر حكم قضائى من المحاكم المختصة ، وهذا ما لم يحدث فى حالة مطبعة جريدة البوسفور . ومضى القائم بأعمال القنصل العام فى احتجاجه فقال إنه بدلا من أن يوفد مندوبا عن قنصلية فرنسا لحضور إجراء إغلاق المطبعة ، كما طلب ذلك محافظ القاهرة من قنصل فرنسا فى القاهرة ، فإنه قد عهد إلى تايبه Taillet مستشار القنصلية الفرنسية بالذهاب بنفسه إلى دار المطبعة ليعترض — ولو أدى الأمر الى استخدام القوة — على اقتحام الشرطة لدار المطبعة(١) .

لم يأبه نوبار لهذا الاحتجاج الفرنسى ومضت الحكومة المصرية تنفذ قرارها مطبقاً للخطة المرسومة . ففى منتصف الساعة السادسة من بعد ظهر ٨ أبريل ١٨٨٥ وصل إلى دار مطبعة الجريدة فنويك بك Fenwick حكمدار العاصمة على رأس قوة من ضباط وجنود الشرطة مسلحين بالمسدسات . كما وصلت إلى دار المطبعة فى نفس الوقت من طريق آخر قوة ثانية من فرسان الشرطة تحت قيادة ضابط إنجليزى يسمى تشرشل Churchill وحاصرت القوتان دار المطبعة ومنافذ الشوارع المؤدية إليها ومنعت المرور فيها .

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣٤ مرفق رقم ١ .

ورأى الحكمدار أن جموعاً أخرى من الأجانب تتوافد بكثرة وتتجمع عند رءوس الشوارع المؤدية إلى دار المطبعة ، وأنها ثائرة صاخبة متحفزة تردد هتافات عدائية ، فأرسل قوة من الخيالة لتفريق المتظاهرين ولكنها لم تستطع مواجهتهم ، وأدرك أن الموقف حد خطير ، وأن صداماً مسلحاً على وشك الوقوع بين الأجانب وبين الشرطة وخشى عواقب مثل هذا الصدام ، فالأجانب متفوقون تفوقاً ظاهراً من حيث العدد ، بل كان عددهم يتزايد باستمرار ، وكان معظمهم مسلحين بالمسدسات ، فأرسل الحكمدار يطلب نجدات أخرى من فرسان الشرطة ومشاتها ، وقد جاءوا على عجل إلى مكان التجمهر .

وفى ذلك الوقت وصل إلى أول شارع الموسكى تاييه Paul Taillet مستشار القنصلية الفرنسية يحرسه اثنان من قواصة القنصلية ، فالتف حوله الأجانب المتجمعون فى تلك المنطقة ، وحاول دخول الشارع فمنعه فرسان الشرطة فانتحل أمامهم شخصية قنصل فرنسا ، ولكن رجال الشرطة لم يأبوا به ولم يفسحوا له الطريق ، وأبلغوه أن الأوامر الصادرة إليهم تقضى بعدم السماح لأى فرد بدخول الشارع . فهجم المتظاهرون على فرسان الشرطة يضربون الخيول التى اضطربت اضطراباً شديداً ، وزاد فى حرج الموقف أن شهر الحارسان سلاحيهما ، وتعالت صيحات المتظاهرين متوعدين مهددين ، ورأى الحكمدار إزاء خطورة الموقف أن يصدر الأمر للجند بتركيب السونكى للدفاع عن أنفسهم إذا أقدمت الجموع الثائرة من الأجانب على الاعتداء على قوات الشرطة . ووصلت النجدات التى كان قد طلبها الحكمدار فكان لظهورها واستعدادها أكبر الأثر فى سيطرة قوات الحكومة على الموقف .

وعلم الحكمدار أن مستشار قنصلية فرنسا موجود فى مكان الحادث ، فذهب إليه وأبلغه أن لديه أوامر واجبة التنفيذ بإغلاق المطبعة ، وأوضح له أنه ليست هناك جدوى من الاحتجاج الذى أخذ المستشار يردده كأنه قد حفظه عن ظهر قلب . وقال المستشار إنه لا يرضخ إلا للقوة ، فضربه الحكمدار على كتفه ،

وسأله عما إذا كانت هذه الضربة تكفى لتسجيل استخدام العنف ، فأجاب المستشار بالإيجاب ، ومن ثم اتجه الحكمدار إلى دار المطبعة ، ولكنه فوجىء أمام بابها بموظف آخر من موظفى القنصلية يسمى Josslin يتصدى للحكمدار ، وكان يحرس هذا الموظف اثنان من القواصة أحدهما عن يمين والآخر عن شمال ، وقال الموظف للحكمدار إنه لن يسمح لأحد بدخول المطبعة إلا إذا لجأ رجال الشرطة إلى استخدام القوة ، فدفعه الحكمدار بيده ورده إلى الخلف . ولما رأى الحارسان ما حل بموظف القنصلية آثرا السلامة وابتعدا عن مكانيهما ، وتقدم الحكمدار إلى مدخل المطبعة وأمر النجار الذى كان يصحب قوة الشرطة بتحطيم الباب ، واقتحم الضباط والجنود دار المطبعة ، وهناك وجدوا سريير Serrière قابعاً فيها مع مستخدميه وعماله . وقد أراد الحكمدار أن يقوم بجرد محتويات المطبعة بحضور سريير ومعاونته ، ولكن الأخير رفض رفضاً باتاً أن يشترك أو يتعاون مع الشرطة فى هذا العمل . ورأى الحكمدار أنه من الحكمة الانتهاء فى أسرع وقت ممكن من تنفيذ قرار إغلاق المطبعة خشية وقوع صدام بين الشرطة وبين الفرنسيين الذين ازداد تجمهرهم فى المنطقة التى توجد بها دار المطبعة . وقد أمر الحكمدار صاحب المطبعة بمغادرتها فوراً مع مستخدميه وعماله ، وانصاعوا للأمر ، وأغلق رجال الشرطة المطبعة وختموا أبوابها بالشمع الأحمر ووضعوا عليها حراسة مسلحة .

تضاف إلى هذه الوقائع المادية حالة نفسية هامة : فكما أن نوبار وبارنج كانا ناقمين على جريدة البوسفور كذلك كان حكمدار الشرطة حاقداً عليها . كانت هذه الجريدة تنتقد تصرفات الحكمدار وتطلق عليه شتى الألقاب التهكمية ، ونذكر على سبيل المثال أنها قد علقت ، قبل إغلاق المطبعة بأيام قليلة ، على تصرفاته بقولها إنه بطل الشرطة الإنجليزية المغوار الذى جاء ذكره فى الأساطير ، وإنه العميل المخلص لخالد الذكر كليفورد لويد ، وكانت الجريدة تحذره من المضى

فى تصرفاته وتقول له إن للصبر حدوداً(١) . وعلى ذلك فإن حكمدار الشرطة كانت تجيش فى نفسه رغبة قوية فى التشفى من جريدة البوسفور ومطبعتها والقائمين على شئونها .

وقد طيرت وكالة الأنباء الفرنسية هافاس Havas تفاصيل هذا الحادث إلى فرنسا فهاجت الخواطر فيها وساد السخط دوائر الحكومة الفرنسية والصحافة والرأى العام . ورأت صحافة باريس أن ماحدث يعتبر إهانة لحقت بكرامة فرنسا على يد ضباط الشرطة الإنجليز يتصرفون بوحى من نوبار باشا ، وأنه ما كان يجرؤ على هذا الإجراء التعسفى لولا أنه وجد تأييداً فى هذا الصدد من الحكومة البريطانية ومن ممثلها فى مصر السير ايفلن بارنج . وانصب سخط باريس على الحكومة البريطانية وعلى نوبار معاً .

* * *

ولا يستطاع بحث هذه الأزمة السياسية الطارئة بين مصر وفرنسا وتفهم تطوراتها دون التعرض للأسباب التى حملت الصحافة الفرنسية فى مصر على أن تنهج نهجاً عدائياً إزاء السياسة الإنجليزية فى مصر و إزاء وزارة نوبار . فهناك :

أولا — أسباب عامة تتصل بموقف فرنسا من الاحتلال البريطانى لمصر ومن تصرفات الإنجليز فيها .

ثانياً — أسباب خاصة تتعلق بنظرة الفرنسيين إلى نوبار باشا .

ثالثاً — موقف وزارة نوبار من مصالح الأجانب الذين اعتقدوا أن نوبار يهددها أو لا يرعاها كما ينبغى إرضاء للانجليز . وكانت المصالح الفرنسية تمثل قطاعا كبيراً فى مصالح الأجانب .

رابعاً — الحالة النفسية الثائرة لدى الفرنسيين فى مصر .

---

(١) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ١٠٥٧ الصادر فى ٣ من أبريل ١٨٨٥ . وانظر أيضاً ما نشرته عنه هذه الجريدة فى العدد ١٠٥٦ الصادر فى ٢ من أبريل ١٨٨٥ .

(أولا) موقف فرنسا من الاحتـلال البريطانى ومن تصرفات الإنجليز فى مصر :

كانت فرنسا من أول الأمر تنقم على انجلترا استئثارها باحتلال مصر والانفراد بالنفوذ فيها ، إذ كانت فرنسا أول دولة أوربية فى العصر الحديث غزت مصر غزواً عسكرياً ، وكانت ترى أنها أسهمت بنصيب موفور فى إدخال الحضـارة الأوربية الحديثة إلى مصر طيلة القرن التاسع عشر ، وتعتقد أن لها مصالح حيوية فى مصر . فمشروع قناة السويس ، وهو أعظم مشروع نفذ فى العالم فى ذلك القرن ، مدين بوجوده إلى العبقرية الفرنسية إلى العلم الفرنسى ، وفرنسا تشرف إشرافاً فنياً وإدارياً على القناة ، ولها أكبر نصيب فى أسهم شركة قناة السويس ، ولها شطر كبير من الدين المصرى ، والجالية الفرنسية فى مصر كثيرة العدد موفورة النشاط واسعة الثراء ، ولها مؤسسات مصرفية وتجارية وثقافية . فكانت ترى أن فى مصر مجالاً لازدهار نفوذها السياسى والحضارى والأدبى . وكانت تود أن يكون هذا النفوذ لا يدانيه نفوذ أوربى آخر .

واعتقدت فرنسا من ناحية أخرى أن احتلال الإنجليز لمصر قد أطاح بالتوازن الدولى فى منطقة الشرق الأدنى ، فقد سيطر الإنجليز على جزيرة قبرص ثم على مصر وأصبحوا يشرفون على الحوض الشرقى للبحر المتوسط وعلى قناة السويس ، وأحست فرنسا أن الإنجليز يتلـكأون فى تنفيذ وعودهم المكرورة بالجلاء عن مصر ، وشعرت أن تصرفاتهم لا توحى بأن احتلالهم لمصر سيكون احتلالا مؤقتاً ، كما كان يصرح وزراؤهم فى ذلك الوقت ، فقد أشرفوا على الجيش المصرى الجديد وعلى قوات الشرطة وعينوا عدداً من الإنجليز فى المناصب الرئيسية فى وزارات الحكومة ومصالحها ، ثم سرعان ما تبين الفرنسيون أن الإنجليز لم يكتفوا بذلك بل عملوا على إقصاء النفوذ الفرنسى من مصر .

وكانت أهم مسألة أثارت الفرنسيين وأدت إلى تأزم العلاقات الفرنسية البريطانية إلغاء نظام الرقابة الثنائية على المالية المصرية . وهو نظام كانت قد

فرضته الحكومات الأوربية على مصر وصدر به مرسوم خديوى مؤرخ في ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ فى أواخر حكم اسماعيل ، وكان يقضى بتعيين رقيبين أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى للاشراف على إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية . وقد أوقف العمل بهذا النظام بعض الوقت حين تألفت وزارة نوبار الأولى فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ودخلها وزيران أجنبيان أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى . وظل نظام الرقابة الثنائية معطلا حتى أعيد العمل به فى مستهل حكم الخديو توفيق بمقتضى مرسومى ٤ سبتمبر و ١٥ نوفمبر ١٨٧٩ . وقد زادت الحكومة المصرية إذ ذاك فى اختصاصات المراقبين الأجنبيين بحيث أصبح كل منهما أمنع مركزاً وأوسع سلطة من الوزراء المصريين، فخولت لهما حق حضور جلسات مجلس الوزراء والاشتراك فى مداولاته على أن يكون لهما فيه صوت استشارى، ومع ذلك لم يصدر أمر يتصل بالشئون المالية دون موافقتهما ،وقررت لكل منهما مرتباً يفوق مرتب الوزير ، وألزمت الوزراء وجميع موظفى الحكومة بتقديم البيانات التى يطلبها الرقيبان ، كما كان على وزير المالية أن يقدم كل أسبوع للرقيبين كشفاً بإيرادات الحكومة ومصروفاتها . ونص أيضاً على عدم جواز عزل الرقيبين إلا بموافقة حكومتيهما .

فلما جاء الاحتلال عصف بهذا النظام الثنائى واستبدل به نظاماً انفرادياً تمثل فى إنشاء وظيفة مستشار مالى للحكومة المصرية و إسناد هذا المنصب الجديد الخطير إلى أحد الإنجليز وهو السير أوكلند كولفن Sir Auckland Colvin الرقيب المالى الإنجليزى السابق فى ظل نظام المراقبة الثنائية الملغاة . وقد صدر مرسوم خديوى بتعيينه فى هذا المنصب فى ٤ فبراير ١٨٨٣ . وثارت ثائرة الحكومة الفرنسية على هذا الإلغاء واحتجت عليه احتجاجاً شديداً عنيفاً . وحذر دكلرك Duclerc رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية إذ ذاك اللورد جرانفل ووزير خارجية بريطانيا من عواقب ذلك التصرف على العلاقات الفرنسية البريطانية . وتبودلت مكاتبات عديدة بين باريس ولندن كان فيها عنف وتهكم من جانب

الفرنسيين وتمسكت إنجلترا بموقفها وانفرادها بالإشراف على المالية المصرية إشرافاً تاماً ، ولم تكن للاحتجاجات نتيجة سوى أنها زادت الهوة اتساعا بين الفرنسيين والإنجليز (١) .

وكرد فعل لتصرفات انجلترا فى مصر عملت الدبلوماسية الفرنسية على إثارة الدول الكبرى على انجلترا ، فأيدت الباب العالى فى احتجاجاته العديدة على انجلترا بسبب استمرار الاحتلال البريطانى لمصر ، وأيدت الروسيا فى سياستها التوسعية الاستعمارية فى البلقان وأواسط آسيا والشرق الأقصى ، وأيدت ألمانيا فى السياسة الاستعمارية فى البلقان وأواسط آسيا والشرق الأقصى ، وأيدت ألمانيا فى السياسة الاستعمارية التى انتهجتها ابتداء من سنة ١٨٨٤ وأثارت مخاوفها من انجلترا وصورت لها انجلترا بمظهر الدولة الطامعة فى السيطرة على العالم . وحدث فعلا تقارب فرنسى ألمانى سنة ١٨٨٤ على عهد وزارة جول فرى ، واستهدفت هذه الوزارة من التقارب الفرنسى الألمانى فى تلك السنة تكوين جبهة من دول أوربا الغربية ضد إنجلترا حتى تضطر هذه الدولة آخر الأمر إلى الجلاء عن مصر جلاء ناجزاً غير مشروط .

وهكذا أدى الاحتلال البريطانى لمصر إلى زوال التفاهم الفرنسى الإنجليزى ، وهو التفاهم الذى ظل قائماً فى ميادين السياسة من ١٨٥٢ إلى ١٨٨٢ وزالت إلى حين الكتلة الغربية الديمقراطية التى نشأت ونمت سنة ١٨٧٥ كرد فعل لاتحاد القياصرة الثلاثة **Dreikaiser Bund** فى سنة ١٨٧٢ .

أما فى مصر فقد عمدت فرنسا إلى خلق الصعاب أمام انجلترا وساعدها على ذلك عاملان : أولهما وجود أنظمة وقيود دولية تمثلت فى الامتيازات الأجنبية

(١) أنظر بخصوص هذا الموضوع .
الكتاب الأزرق رقم ٦ لسنة ١٨٨٣ وثائق رقم ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٧ .

Doc. Dipl. Fr. 1ère Serie. t. IV
وثائق رقم ٥٤٦ — ٥٤٨ — ٥٥١ — ٥٦٤ — ٥٧٦ — ٥٧٩ — ٥٨٠—٥٨٨—٥٩٤— ٦٠١ — ٦٠٤ — ٦٠٨ .

والمحاكم المختلطة وصندوق الدين العمومى وقانون التصفية وما إلى ذلك فضلا عن قيود تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ . أما العامل الثانى فإن الاحتلال البريطانى لمصر قد اقترن خلال السنوات الثلاث الأولى بوقوع ارتباكات مالية عنيفة تعرضت لها الحكومة المصرية(١) وأوقعت الحكومة البريطانية فى حرج أمام الحكومات الأوربية والرأى العام الأوربى ، لأن انجلترا بعد أن بسطت سيطرتها الحربية والإدارية والمالية على مصر سيطرة دقيقة محكمة اعتبرت نفسها مسئولة عن مصالح الدائنين الأجانب ، كما كانت تعلل بقاءها فى مصر أمام الدول الأوربية بأنها تحمى قناة السويس وتسعى جاهدة لإعادة الأمن والنظام إلى ربوع البلاد وتوطيد سلطة الخديو وترقية النظم الحكومية والنهوض بالحياة الاقتصادية وما إلى ذلك ، فمهمتها فى مصر — على حد قولها — مهمة حضارية .

ولكن الأزمة المالية فى مصر ازدادت تفاقماً وتراكم العجز فى ميزانية الحكومة المصرية سنة بعد أخرى حتى قفز فى سنة ١٨٨٤ إلى ٨٫١٠٧٫٠٠٠ جنيه(٢) . ورأى اللورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية أنه لا مناص من عقد مؤتمر دولى لإصلاح المالية المصرية بالترخيص لمصر بعقد قرض خارجى وتعديل بعض القيود التى وردت فى قانون التصفية ، وكان هذا القانون أساس النظام المالى للحكومة المصرية منذ صدر فى ١٧ يوليو ١٨٨٠ وقد وضعته لجنة دولية مثلت فيها

(١) كان من بين أسباب الضائقة المالية العنيفة التى مرت بها الحكومة المصرية وقتئذ أن الاحتلال البريطانى أضاف أعباء ثقالا على عاتق الخزانة المصرية فكان عليها أن تدفع نفقات جيش الاحتلال كل عام ، وأن تؤدى مرتبات باهظة تقررت للموظفين الإنجليز الذين شغلوا المناصب الكبرى فى وزارات الحكومة ومصالحها ، ثم التزام مصر بدفع أربعة ملايين وربع مليون جنيه بمثابة تعويضات لمن أصيبوا بخسائر وأضرار إبان حوادث الثورة العرابية ، تضاف إلى ذلك الخسائر التى تكبدتها أثناء الحرب العرابية ، ونفقات الحملات العسكرية التى أرسلت للقضاء على الثورة المهدية ، ثم نفقات إخلاء السودان بعد ذلك ، والأضرار التى نجمت عن انتشار وباء الكوليرا فى مصر منذ شهر يونيو ١٨٨٣ انتشاراً مروعاً .

(٢) مذكرة اللورد جرانفل إلى حكومات فرنسا وألمانيا ، والنمسا والمجر ، وإيطاليا والروسيا وتركيا مؤرخة فى ١٩ من أبريل ١٨٨٤ .
الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١ .

انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا ومثل مصر فيها بطرس غالى بك (باشا)(١) .
وقد نص هذا القانون على أنه إذا أريد إدخال أى تعديل عليه فلا بد من الحصول على موافقة الدول التى اشتركت فى وضعه(٢) . فوجه اللورد جرانفل فى ١٩ من أبريل ١٨٨٤ الدعوة إلى حكومات ست دول لعقد مؤتمر إما فى لندن وإما فى القسطنطينية لعلاج المسألة المالية(٣) . وقد وافقت حكومات الدول على الاشتراك فى المؤتمر ما عدا تركيا وفرنسا . أما تركيا فطالبت بألا يكون بحث المؤتمر مقصوراً على الناحية المالية فحسب ، بل يشمل البحث المسألة المصرية من جميع نواحيها فى ضوء منشور وزير الخارجية البريطانية الصادر فى ٣ من يناير ١٨٨٣ وبخاصة وعد انجلترا بالجلاء عن مصر حالما يعود الأمن والنظام إلى ربوعها ، كما طلبت أن يعقد المؤتمر فى القسطنطينية(٤).

أما فرنسا فقد انتهزت هذه الفرصة وشددت من ضغطها السياسى على انجلترا لتحملها على الجلاء عن مصر . فقبلت الاشتراك فى المؤتمر من حيث المبدأ ، ولكنها طلبت أولا وقبل كل شىء أن تتبادل الحكومتان فيما بينهما وجهات النظر بخصوص « مسائل معينة تتصل بقانون التصفية يكون فى حكم الاستحالة إغفالها(٥) » وكان لهذا الضغط السياسى أثره فتمت اتصالات دبلوماسية

---

(١) صدر مرسوم خديوى فى ٣١ مارس ١٨٨٠ بتكوين لجنة دولية سميت لجنة التصفية وفى ٥ من أبريل ١٨٨٠ صدر مرسوم خديوى بتعيين أعضاء هذه اللجنة . أنظر :
الوقائع المصرية عدد ٤ من ابريل ١٨٨٠ .
الوقائع المصرية عدد ٧ من ابريل ١٨٨٠ .
(٢) تجد النص الرسمى لقانون التصفية فى الوقائع المصرية عدد ١٩ يوليو ١٨٨٠ .
(٣) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١ السابق الاشارة إليها .
(٤) الكتاب الأزرق رقم ٢٣ لسنة ١٨٨٤ وثائق رقم ٧ ومرفقها ٨ ، ٩ .
وأنظر أيضاً بخصوص موقف تركيا من الدعوة التى وجهت إليها للاشتراك فى هذا المؤتمر
Doc. Dipl. Fr. 1ère Série t. V
الوثائق رقم ٢٦١ ، ٢٧٩ ، ٢٨٤ ، ٣١٦
(٥) Doc. Dipl. Fr. 1ère Série t. v, doc. no. 254
وأنظر أيضاً الكتاب الأزرق رقم ٢٣ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٤ من جولفرى رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية إلى الكونت دى أوبينى Count d'Aubigny القائم بأعمال السفارة الفرنسية فى لندن ومؤرخة فى ٢٩ من أبريل ١٨٨٤ . وقد أبلغها الأخير إلى اللورد جرانفل فى ٣٠ من أبريل .

بين الحكومتين الفرنسية والإنجليزية(١) أسفرت عن تبادل مذكرتين سياسيتين هامتين للغاية ، سجلت فيها الحكومتان المسائل التى اتفقنا عليها . صرحت الحكومة الفرنسية فى مذكرتها المؤرخة فى ١٥ يونيو ١٨٨٤(٢) أنها لا تبغى إعادة نظام المراقبة الثنائية على الرغم من أن هذا النظام قد عاد بنتائج طيبة على مصر ، ونفت الحكومة الفرنسية أنها تعتزم احتلال مصر بعد جلاء القوات البريطانية عنها ، ولكنها طالبت بتحديد موعد الجلاء تنفيذاً للوعود المكرورة التى بذلتها الحكومة البريطانية فى هذا الصدد .

وقد ردت الحكومة البريطانية على المذكرة الفرنسية بمذكرة مؤرخة فى ١٦ يونيو ١٨٨٤(٣) أبدت فيها اغتباطها لتصريحات الحكومة الفرنسية ، وسجلت على هذه الحكومة ماورد فى مذكرتها من تخليها عن فكرة إعادة نظام المراقبة الثنائية فى مصر وتصريحها بأنها لا تعتزم احتلال مصر بعد جلاء القوات البريطانية عنها ، ثم قررت الحكومة البريطانية فى مذكرتها أنها لا تزال عند وعدها الذى التزمت به فى منشور اللورد جرانفل المؤرخ فى ٣ من يناير ١٨٨٣ بجلاء قواتها عن مصر حالما تسمح بهذا الجلاء حالة البلاد و بعد اتخاذ الوسائل لتدعيم سلطة الخديو ، ولكنها ذهبت إلى أن تحديد تاريخ معين لسحب قوات الاحتلال أمر من

(١) Doc. Dipl. Fr. 1ère Serie. t. v.
الوثائق رقم ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١١ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ٢٣ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١١ من ودانجتون Waddington السفير الفرنسى فى لندن إلى جرانفل .

(٣) Doc. Dipl. Fr. 1ère série. t. v. Doc. no 311 annexe I
والكتاب الأزرق رقم ٢٣ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١٢ .
هذا وقد أبلغت وزارة الخارجية البريطانية نص المذكرتين المتبادلتين بينها وبين الحكومة الفرنسية بتاريخ ١٥ ، ١٦ يونيو ١٨٨٤ إلى الحكومات الألمانية ، والنمساوية المجرية ، والإيطالية ، والروسية ، والتركية وذلك فى يوم ١٦ يونيو ١٨٨٤ أى فى نفس اليوم الذى أرسلت فيه الحكومة البريطانية مذكرتها إلى الحكومة الفرنسية . أنظر :
الكتاب الأزرق رقم ٢٣ لسنة ١٨٨٤ . الوثائق رقم ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .

الصعوبة بمكان ، لأن الوقت الذى يحدد لتنفيذ الجلاء قد يبدو أقصر أو أطول بما ينبغى على ضوء ما قد يقع من حوادث فى مصر . ثم مضت الحكومة البريطانية تقول إنها ، أمام الرغبة التى تحدوها فى تبديد أى شك قد يخامر الحكومة الفرنسية عن مرامى السياسة البريطانية نحو مصر من ناحية ، وتقديراً منها للتصريحات التى صدرت عن الحكومة الفرنسية من ناحية أخرى ، ترغب فى الجلاء عن مصر فى مستهل عام ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول وقتئذ ، أى فى مطلع سنة ١٨٨٨ ، أن جلاء القوات البريطانية لا يعرض الأمن والنظام فى مصر للخطر .

ومع ذلك فقد احتاطت الحكومة البريطانية فى مذكرتها لذلك الوعد بالجلاء وهذا التوقيت المشروط له ، فأردفت ذلك بفقرة جاء فيها أنها ترجو أن تتم الضمانات الضرورية لتنظيم الأمور فى مصر بشكل مرض فى خلال السنوات الثلاث والنصف سنة ، وهى الفترة الباقية على موعد الجلاء . ولكن إذا ثبت أن الحالة على النقيض من ذلك ، أى أن الأمور فى مصر لا تسير على النحو المرتجى « ورأت الحكومة البريطانية أنه لا مناص من إطالة أمد الاحتلال فالمفروض أن الدول الأوربية لن تعارض مثل هذا الإجراء الذى تتطلبه سلامة مصر ، لأن بقاء مصر بمنأى عن كل خطر أمر يهم جميع الدول بدرجات متفاوتة . » وانتهت من ذلك إلى القول بأنها ستقترح على الدول الكبرى والباب العالى ، وذلك قبل جلاء القوات البريطانية عن مصر أو عند رحيلها ، مشروعاً يقرر حيدة مصر حيدة دائمة على غرار الحيدة المقررة لبلجيكا(١) ، كما أنها ستقدم فى نفس الوقت مقترحات خاصة بقناة السويس على ضوء المبادىء الواردة فى منشور جرانفل

---

(١) نسد اللورد كرومر فى سنة ١٩٠٨ بالفكرة القائلة بتقرير حيدة مصر على غرار حيدة بلجيكا ، فقال إن المقارنة بين البلدين غير محكمة ، فبلجيكا يقطنها شعب على حظ موفور من الحضارة ، وتدير على حكم نفسه ، بينما لا يستطيع الشعب المصرى الاضطلاع بمهمة الحكم ، وخرج من ذلك إلى القول بأن الاحتلال الأجنبى كان ولا يزال إلى سنة ١٩٠٨ أمراً لامناص منه إذا أريد منع الفوضى فى مصر ! أنظر :

Cromer, ouvr, cit., vol II. pp. 382 — 383.

المؤرخ فى ٣ من يناير ١٨٨٣ . وعلقت الحكومة البريطانية تنفيذ ذلك كله على تسوية المسألة المالية تسوية مرضية تتمشى مع المقترحات التى ستتقدم بها إلى المؤتمر الذى دعت إليه .

وعلى أثر تبادل هاتين المذكرتين قبلت الحكومة الفرنسية الاشتراك فى المؤتمر الذى افتتح فى مقر وزارة الخارجية بلندن فى ٢٨ يونيو ١٨٨٤ واقترح مندوب تركيا أن تكون رياسة المؤتمر للورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية ، وهذا الاقتراح يتمشى مع التقليد الدبلوماسى الذى يقضى بأن يتولى رياسة المؤتمر رئيس وفد الدولة المنعقد فى إقليمها من باب المجاملة والرعاية للدولة المضيفة (١) .

غير أنه ما لبث أن خبا وشيكا ذلك التحسن الجزئى الطفيف فى العلاقات الفرنسية البريطانية(٢) وعارضت فرنسا فى المؤتمر المقترحات البريطانية لعلاج الأزمة المالية ، وحملت حملة عنيفة على اقتراح انجلترا بتخفيض فوائد الديون المصرية على اختلاف أنواعها ومسمياتها بمقدار نصف فى المائة ، وأقحمت فى مناقشات المؤتمر الجانب السياسى للمسألة المصرية(٣) ، ووقعت مشادة بين ممثل فرنسا فى المؤتمر وبين جرانفل رئيس المؤتمر ، وسجل ممثل فرنسا احتجاجه على مسلك

---

(١) على صادق أبو هيف : القانون الدولى العام . طبعة رابعة . ص ص ٤٦١ — ٤٦٢ .

(٢) قابل أعضاء البرلمان الفرنسى بالتحفظ الشديد وعد إنجلترا بالجلاء المشروط عن مصر والذى سجلته على نفسها فى مذكرتها المؤرخة فى ١٦ يونيو ١٨٨٤ وذلك حين عرض جول فرى رئيس الوزارة ووزير الخارجية على البرلمان فى جلسة ٢٣ يوليو ١٨٨٤ ما وصلت إليه المفاوضات الفرنسية البريطانية بشأن مصر ، وصرح فرى يومئذ أن «مصر ليست أرضاً إنجليزية ولا أرضاً فرنسية ، وإنما هى أرض دولية أوربية» فوزير الخارجية الفرنسية كان يرى أن المسألة المصرية هى مسألة أوربية دولية . أنظر
محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه . ص ٨١ .

(٣) أنظر محضر الجلسة الرابعة التى عقدها المؤتمر فى ٢٨ يوليو ١٨٨٤ :
الكتاب الأزرق رقم ٢٩ لسنة ١٨٨٤ البروتوكول الرابع ص ص ١٤ — ٢٤ .

إنجلترا(١) ، وتعذر على ممثلى الدول الأخرى فى المؤتمر التقريب بين فرنسا وإنجلترا(٢) ومن ثم باء المؤتمر بفشل ذريع (٣) وأنهى جلساته فى ٢ من أغسطس ١٨٨٤ إلى أجل غير مسمى *Sine die*(٤) وازدادت العلاقات الفرنسية البريطانية سوءاً كما ازدادت الحالة المالية المصرية تفاقماً .

(ثانياً) نظرة الفرنسيين إلى نوبار

كان نوبار شخصية سياسية لا يرتاح إليها الفرنسيون كثيراً ، لأنه ذو ميول إنجليزية، وقد وضحت اتجاهاته السياسية من زمن بعيد سابق إبان أزمة التنظيمات العثمانية (مارس ١٨٥٠ — أغسطس ١٨٥٢) فكان لنوبار دور بارز فى وضع وتنفيذ الخطوط الرئيسية التى سار عليها عباس الأول من الاستعانة بالنفوذ الإنجليزى لتأييد وجهة نظره إزاء السلطان العثمانى من ناحية ، ولإحباط الدسائس التى كانت فرنسا تحيكها فى دوائر القسطنطينية ضده من ناحية ثانية . وقد سافر

---

(١) وقعت هذه المشادة فى الجلسة الأخيرة التى عقدها المؤتمر فى ٢ من أغسطس ١٨٨٤ وقد أبرق وادنجتون إلى فرى فى مساء نفس اليوم يقول له إن جرانفل قد فقد السيطرة على أعصابه وبدا ثائراً : ووصف ما حدث فى الجلسة ، فتلقى وادنجتون برقية من وزير خارجية فرنسا يهنئه فيها على مسلكه وما أبداه من رباطة جأش فى الجلسة الختامية للمؤتمر ، أنظر

Doc. Dipl. Fr. 1ère Série, t. V. Doc. no. 350.

وأنظر أيضاً ملحوظة رقم ٣ على هذه الوثيقة ، وتضم هذه الملحوظة برقيتين متبادلتين بين وادنجتون وبين جول فرى

وأنظر أيضاً محضر الجلسة التى وقعت فيها هذه المشادة فى

الكتاب الأزرق رقم ٢٩ لسنة ١٨٨٤ البروتوكول السابع ص ص ٣٥ — ٣٩ .

(٢) Doc. Dipl. Fr. 1ère Série, t. V.

الوثائق رقم ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ .

(٣) الوثائق رقم ٣٥٦ ، ٣٨٤ ، ٣٩١ ، ٣٩٩ ، ٤٠٤ من المرجع السابق .

(٤) أنظر المحاضر الرسمية لجلسات هذا المؤتمر فى

الكتاب الأزرق رقم ٢٩ لسنة ١٨٨٤ باللغة الفرنسية وهو يتضمن سبعة بروتوكولات بملحقاتها .

الكتاب الأزرق رقم ٣٠ لسنة ١٨٨٤ باللغة الإنجليزية وهو يتضمن سبعة بروتوكولات بملحقاتها .

نوبار وقتئذ إلى لندن ، كما أنه وقع نيابة عن الحكومة المصرية الاتفاق الذى أبرم فى ١٢ من يوليو ١٨٥١ مع روبرت استيفنسن لمد خط حديدى من الإسكندرية إلى القاهرة (١) . وكان إنشاء هذا الخط هو الثمن الذى تقاضته إنجلترا فى مقابل تأييدها لعباس فى أزمة التنظيمات . وكانت إنجلترا تعارض مشروع حفر قناة السويس ، وتفضل عليه إنشاء خط حديدى يمتد من الإسكندرية إلى القاهرة فالسويس .

وفى مستهل حكم اسماعيل كان لنوبار جولات عنيفة فى باريس ضد شركة قناة السويس ، ونظم فى أواخر سنة ١٨٦٣ وأوائل ١٨٦٤ حملة صحفية واسعة النطاق ضد شركة القناة ، وأطلق عليها دى لسبس وقتئذ الحملة الصليبية ، نشرت الذعر فى صفوف حملة الأسهم ، وأوقعت الارتباك فى دوائر الشركة وهبطت أسعار أسهمها فى بورصة باريس هبوطاً كبيراً (٢) . وقاد نوبار المفاوضات المضنية الخاصة بإنشاء المحاكم المختلطة ، وكانت فرنسا تعارض إنشاءها أشد المعارضة ولم توافق عليها إلا مضطرة فى ديسمبر ١٨٧٥ . وفى أواخر حكم اسماعيل شد نوبار رحاله إلى لندن فى أبريل ثم يونيو ١٨٧٧ يقترح على الحكومة البريطانية أن تبسط إنجلترا حمايتها على مصر . وعزز اقتراحه بأن الحرب الروسية التركية ، وكانت قد اندلعت فى ٢٤ أبريل ١٨٧٧ سوف تنتهى بالقضاء على الدولة العثمانية (٣) ،

---

(١) أنظر نص هذا الاتفاق منشوراً فى
Wiener L.: L'Egypte et ses Chemins de fer. Bruxelles. 1932. pp. 641—644.

(٢) أنظر تفاصيل هذا الموضوع فى
عبد العزيز محمد الشناوى : السخرة فى حفر قناة السويس — عصر اسماعيل . رسالة دكتوراه . الفصل الثامن بعنوان : حملة نوبار الصحفية ص ص ٢٣٣ — ٢٦٦ .

(٣) كان من رأى نوبار أن الحرب الروسية التركية سيتسع نطاقها ، وستمد الروسيا العمليات الحربية إلى أرمينيا وتتجه إلى جنوب فارس ثم العراق وتهدد مناطق الخليج الفارسى . وفضلا عن ذلك فإن الروسيا تريد السيطرة على البحر الأسود ومنافذه إلى البحر المتوسط سيطرة كاملة غير مشروطة . وفى هذه الحال ستدخل إنجلترا فى صراع دام مع الروسيا . وخرج نوبار من هذه المقدمة بأن مصر بموقعها الجغرافى لن تكون بمنأى عن هذا الصراع . ومن مصلحة مصر ومصلحة واليها — الخديو اسماعيل — أن تعلن إنجلترا الحماية عليها .

وأن أسرة محمد على قد غدت ضعيفة ، وأن الطبقة الحاكمة فى مصر قد تطرق إلى الفساد ، وأن الإشراف الأوربى على مصر أمر لا مفر منه ، ثم زعم نوبار أن المصريين يفضلون الإنجليز على الفرنسيين ، لأن الإنجليز ينهضون ماديًا بالبلاد على عكس الفرنسيين الذين يرتكبون أعمال التخريب كما حدث فى بلاد الجزائر . وخلص من ذلك إلى جوهر فكرته : فتقوم إنجلترا بشراء مصر من تركيا بمعنى أنها تعوض تركيا عن الجزية السنوية التى تدفعها مصر إلى الباب العالى ويتنازل السلطان عن سيادته على مصر(١) .

وقد ساء نوبار أن وجد أعضاء الوزارة البريطانية — وهى وزارة بنيامين دزرائيلى الثانية Benjamin Disraeli — متحفظين إزاء هذه المسألة(٢) .

---

(١) كان نوبار يعتقد أن الخديو اسماعيل لا يعارض فى إعلان الحماية البريطانية على مصر إذا ردت إليه أملاكه وأعطى قناطير مقنطرة من الذهب والفضة ، وأكد نوبار أن اسماعيل سيكون فى هذه الحال قرير العين . وفى استطاعة الإنجليز أن يضمنوا له هذا الأمر بشقيه : الأملاك والأموال الوفيرة . وقال نوبار إن الخديو اسماعيل ما انفك يدمن الشراب منذ مقتل اسماعيل صديق باشا وزير ماليته .

أنظر بخصوص سعى نوبار كى تبسط إنجلترا حمايتها على مصر :

Seton — Watson R. W.: Disraeli, Gladstone and the Eastern Question. A Study in Diplomacy and Party Politics. London. 1935. p. 309

محمد مصطفى صفوت : مؤتمر برلين وأثره فى البلاد العربية . مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة ١٩٥٧ . تقرير من الكونت مونستر Count Münster السفير الألمانى فى لندن إلى وزير الخارجية الألمانية ومؤرخ فى ٢١ أبريل ١٨٧٧ ص ص ٣—٥ فى القسم الإنجليزى من الكتاب ، وتقرير من مونستر إلى الأمير بسمارك ومؤرخ فى ٢٨ يونيو ١٨٧٧ ص ٥ — ٦ .

(٢) شكا نوبار فى يونيو ١٨٧٧ إلى الكونت مونستر السفير الألمانى فى لندن من أنه على الرغم من الاستقبال الودى الذى قوبل به فى دوائر العاصمة الإنجليزية وفى وزارة الهند ووزارة الخزانة فإن اللورد دربى Derby وزير الخارجية لا يعير خطواته اهتمامًا كى يتفهم فكرته ، بل صرح هذا الوزير بقوله إنه إذا احتلت إنجلترا مصر فإنه لا يلوم الروس إذا نهجوا نفس النهج وانتزعوا لأنفسهم أجزاء من الدولة العثمانية . ومما يذكر أن الأمير بسمارك رحب بمشروع نوبار ، وعلق عليه بقوله إن من مصلحة السلام الأوربى أن تقبل إنجلترا هذا المشروع . انظر

Hallberg Charles: The Suez Canal. Its History and Diplomatic Importance. New York. 1931 p. 270.

Seton Watson, ouvr. cit., p. 309.

وقال إنهم يعوزهم بعد النظر والنشاط والحصافة السياسية ، وإن أولئك الوزراء هم الذين ينفردون عن سائر الشعب الإنجليزى فى عدم تقديرهم لأهمية مصر بالنسبة إلى انجلترا ، ثم تهكم قائلا إن الأسد البريطانى يغط فى نوم عميق إلى حد أنه غدا فى الاستطاعة نزع أسنانه ومخالبه من جسمه دون أن يستيقظ[١] .

فإذا جاء نوبار بهذا الماضى رئيساً للوزارة على عهد الاحتلال البريطانى ، كان للفرنسيين أن يتوجسوا منه شراً . وكان نوبار يدرك شعور الفرنسيين نحوه وأنهم لا يرتاحون إليه . وقبل أن يفرغ من تشكيل وزارته الثانية نهائياً استفسر فى ٨ يناير ١٨٨٤ من باريرBarrère القائم بالأعمال فى القنصلية العامة لفرنسا فى مصر عن موقف فرنسا منه ومن وزارته . فرد عليه بارير رداً دبلوماسياً حصيفاً قائلا إن فرنسا لا تضمر عداوة نحوه ولا تجاهر بالعداء طالما كان ينهج فى حكمه نهجاً يقوم على مراعاة مصالح مصر واحترام المصالح الفرنسية[٢] .

وجاءت تصرفات وزارة نوبار من التمكين للنفوذ البريطانى على عهدها فأثبتت أن الفرنسيين كانوا على حق فى تخوفهم من وزارة نوبار .

(ثالثاً) موقف وزارة نوبار من مصالح الأجانب

ا) قرار ١٨ سبتمبر ١٨٨٤

كان من أبرز التصرفات التى أثارت الاستياء العميق فى دوائر الأجانب قرار ١٨ سبتمبر ١٨٨٤ . اشتدت الضائقة المالية بالحكومة المصرية فى النصف

---

(١) تقرير الكونت مونستر السفير الألمانى فى لندن والمؤرخ فى ٢٨ يونيو ١٨٧٧ والسابق الإشارة إليه .

(٢) جاء فى الملحوظة رقم ١ للوثيقة رقم ١٨٦ فى الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ما يلى :

Nubar Pacha avait desiré connaître les dispositions de la France à son égard. "Je lui ai fait répondre, télégraphiait M. Barrère le 8 janvier, que nous n'éprouvions pas d'hostilité pour lui et que nous n'en manifesterions aucune, s'il dirigeait les affaires selon les intérêts du pays et en respectant les nôtres."

Doc. Dipl. Fr. 1ère Série. t. V. p. 203.

الثانى من سنة ١٨٨٤ ، وخشيت أن تضطر ، إزاء العجز المضطرد فى ميزانيتها شهراً بعد شهر ، إلى وقف أداء مرتبات الموظفين أو التوقف عند دفع الجزية إلى تركيا . وقد عقد اجتماع فى ١٣ سبتمبر ١٨٨٤ لبحث الموقف ، وضم هـذا الاجتماع نوبار باشا ومصطفى فهمى باشـا وزير المـالية واللورد نورثبروك Northbrook « المندوب السامى لحضرة صاحبة الجلالة الملـكة فيـكتوريا(١) » والسير ايفلن بارنج . ورؤى تجنب وقوع أى من هذين الاحتمالين لأسباب أقرها الحاضرون(٢)

---

(١) لما أخفق مؤتمر لندن ١٨٨٤ قررت الحـكومة البريطانية إيفاد اللورد نورثبروك وزير البحرية إلى مصر وطلبت منه أن يقرر ويشير عليها بالنصائح التى يجدر بها أن تقدمها إلى الحكومة المصرية فى الموقف الراهن فى مصر ، والإجراءات التى يجب اتخاذها فى هذا الصدد . وجاء فى المرسوم الصادر من الملـكة فيكتوريا المؤرخ فى ١٢ أغسطس ١٨٨٤ بتعيينه لهذه المهمة منحه لقب المندوب السامى لحضرة صاحبة الجلالة الملـكة فيكتوريا .

Her Majesty's High Commissioner

وقد بلغ اللورد نورثبروك مصر فى ٩ سبتمبر ١٨٨٤ وأقام بها قرابة ستة أسابيع عكف خلالها على دراسة المسألة المصرية من نواحيها المختلفة ، ووضع بعد أن عاد إلى إنجلترا تقريرين مؤرخين فى ٢٠ من نوفبر ١٨٨٤ تناول فى أحدهما الجانب المالى للمسألة المصرية واقترح عدة حلول للنهوض بالمالية المصرية . وتناول فى التقرير الثانى الجانب السياسى للمسألة المصرية ، واقترح فيه تخفيض جيش الاحتلال إلى أربعة آلاف جندى ، وطالب بعدم تحديد موعد لجلاء القوات البريطانية عن مصر وتحمس لهذا الرأى تحمساً بالغاً، وقال إن تحديد موعد الجلاء إنما هو عمل بعيد عن الحـكمة والأمان .

أنظر

الكتاب الأزرق رقم ٣٣ لسنة ١٨٨٤ الوثيقة رقم ٢ ومرفقيها .

الكتاب الأزرق رقم ٣٥ لسنة ١٨٨٤ الوثيقة رقم ٣٦ ومرفقيها ثم الوثائق رقم ١ ، ٢ ، ٣٨ ، ١١٣ .

الكتاب الأزرق رقم ١ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٨٩ .

الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ مرفق الوثيقة رقم ٢٥ .

(٢) كان من رأى الحـكومتين المصرية والبريطانية أن التوقف عن دفع مرتبات الموظفين يؤدى إلى زيادة الكساد فى المعاملات التجارية . وينشر جواً من الاضطراب وبلبلة الأفـكار بين الجماهير . أما التوقف عن أداء الجزية لتركيا فيعبر نقضاً للفرمان الذى يستمد منه الخديو توفيق سلطته . وكانت انجلترا حريصة على أن تؤدى مصر الجزية بانتظام إلى تركيا حتى لاتثير أمامها مزيداً من المتاعب .

أنظر الـكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ .

وثيقة رقم ٣٩ من جرانفل إلى السير باجت Paget سفير بريطانيا فى فينا ومؤرخة فى ٢٩ سبتمبر ١٨٨٤ .

ووثيقة رقم ٦٥ من نورثبروك إلى جرانفل مؤرخة فى ٥ أكتوبر ١٨٨٤ .

وقرروا علاج الأزمة علاجاً مؤقتاً بصورة أخرى تتلخص فى وقت استهلاك الدين العام واستيلاء الحكومة على الإيرادات التى كانت مخصصة ، طبقاً لقانون التصفية، لصندوق الدين(١) . وفى ١٨ سبتمبر ١٨٨٤ أخطرت وزارة المالية مديرى صندوق الدين العمومى بهذا الإجراء ، وقالت إنه إجراء أملته الضرورة القصوى و ينتهى يوم ٢٥ أكتوبر ١٨٨٤ ، وهو نهاية السنة المالية لصندوق الدين . كما أصدرت الحكومة أوامرها إلى المديريات والمصالح المخصص إيرادها للدين بالتوقف عن إرسال إيراداتها إلى صندوق الدين العمومى فيما يزيد عما هو ضرورى لتكملة قسط الدين الممتاز وفائدة الدين الموحد ، و إرسال حصيلة هذه الإيرادات إلى خزانة وزارة المالية(٢) . أما هذه المديريات والمصالح فكانت القليوبية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، والجمارك والسكك الحديدية والتلغرافات وميناء الإسكندرية .

وأرادت الحكومة البريطانية مساندة مصر فى هذا الإجراء ، فأرسلت مذكرة مؤرخة فى ١٩ سبتمبر ١٨٨٤ إلى رؤساء بعثاتها الدبلوماسية فى كل من الروسيا وتركيا وفرنسا وألمانيا و إيطاليا والنمسا شرحت فيها الأسباب التى حملت الحكومة المصرية على اتخاذ ذلك الإجراء المالى، ثم طلبت إليهم الاتصال بحكومات تلك الدول بغية الموافقة عليه(٣) . ولكن لم تجد هذه المحاولة نفعاً ، إذ قابلت الحكومات الأوربية باستهجان شديد استيلاء الحكومة المصرية على الإيرادات المخصصة لخدمة الدين . وصبت جام غضبها على الحكومتين المصرية والبريطانية على السواء ، بل لعلها كانت أشد عنفاً فى هجومها على الحكومة البريطانية منها على الحكومة المصرية . ألقت وزارة الخارجية الألمانية مسئولية ذلك الإجراء

---

(١) وجدت الحكومة المصرية أن لدى صندوق الدين العمومى وقتئذ مبالغ فائضة قدرت إحتى يوم ٢٥ أكتوبر ١٨٨٤ بما يقرب من ٢٣٠,٠٠٠ جنيه ومن ثم رأت الاستيلاء على هذا المبلغ كفلاح مؤقت للأزمة المالية .

(٢) للحصول على معلومات وافية عن هذا الموضوع أنظر :
الكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ الوثائق رقم ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ .

(٣) الكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١٠ .

على عاتق إنجلترا ، وقالت عنه إنه محاولة منها لإعفاء الخزانة البريطانية من نفقات العمليات الحربية التي قامت بها إنجلترا لاحتلال مصر أولا ، ثم من نفقات جيش الاحتلال الرابض في مصر بعد ذلك ، ووضع هذه الأعباء على عاتق أصحاب الديون الأمر الذي يلحق به ضرراً بليغاً بمصالحهم،فالأمر لا يعدو قيام الحكومة البريطانية باستخلاص نفقات جيش الاحتلال من الحكومة المصرية على حساب أصحاب الديون(١) .

وقد احتجت فرنسا وألمانيا والنمسا والروسيا و إيطاليا لدى الحكومة المصرية على ذلك الإجراء(٢) ولكن كان صندوق الدين العمومي أسبق من الحكومات الأوربية في الاحتجاج على قرار الحكومة المصرية ، إذ أرسل مذكرة مؤرخة في ١٩ سبتمبر ١٨٨٤ إلى نوبار باشا سجل فيها احتجاجه على قرار ١٨ سبتمبر وقرر أنه يحتفظ بكافة حقوقه(٣) ، ولم يلبث أن نقل احتجاجه من المجال النظري إلى

---

(١) المصدر السابق وثيقة رقم ٢٧ عبارة عن تبليغ شفوى سرى
a verbal and confidential communication
مؤرخ في ٢٧ سبتمبر ١٨٨٤ قدمه القائم بأعمال السفارة الألمانية في لندن إلى جرانفل.

(٢) استندت هذه الدول في احتجاجها إلى أن قرار ١٨ سبتمبر ١٨٨٤ يعتبر نقضاً لقانون التصفية ، وأن هذا القانون هو اتفاقية دولية مثلت فيها خمس حكومات أوربية ، وأن أى تعديل في هذا القانون يجب أن تسبقه موافقة صريحة من الحكومات صاحبة الشأن . وأن نقض أى اتفاق دولى يزعزع الثقة في قيمة المعاهدات ويشيع جوا من القلق على استمرارها .ومن الأسس الأخرى التي بنت عليها الدول احتجاجها أن هذا النقض لقانون التصفية يعتبر سابقة خطيرة إذ يجيز لمصر أن تتحلل من تلقاء نفسها بعد ذلك من نظام الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة وغيرها من الأنظمة الدولية : كما قالت الدول إنه ليست هناك أية ضمانات تجعل الدول تطمئن إلى أن قرار ١٨ سبتمبر ١٨٨٤ ، إنما هو قرار مؤقت ينتهى العمل به في ٢٥ أكتوبر ١٨٨٤ . وقد تلجأ الحكومة المصرية إلى هذا الإجراء مستقبلا كلما أعوزها المال لمواجهة أزمة طارئة .
أنظر بخصوص موقف الحكومات الأوربية من قرار ١٨ سبتمبر ١٨٨٤ واحتجاجاتها عليه
Doc. Dipl. Fr. 1ère Série t. V. Docs. nos. 403, 408 et 409
والكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ الوثائق رقم ١٠، ١١، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ١٩، ٢٠ ومرفقها و ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٥ ومرفقها و ٢٦ ومرفقها ، ٢٧، ٢٩، ٣٢، ٣٤ ومرفقها ، ٣٥ ومرفقها ، ٣٨، ٣٩، ٤٠ ومرفقها ، ٤٢ ، ٤٤ ومرفقها ، ٤٥ ومرفقها و ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦ ومرفقها ، ٥٨، ٥٩، ٧٠، ٨٢، ٨٣ .

(٣) الكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١٢ ومرفقها .

المجال العملى ، فأقام قضية على الحكومة المصرية[١] أمام المحكمة المختلطة بالقاهرة طلب فيها الحكم على الحكومة المصرية برد المبالغ التى استولت عليها من الأموال المخصصة لصندوق الدين مع فوائد المبالغ المستولى عليها[٢] .

وشنت جريدة Le Bosphore Egyptien هجوماً عنيفاً على وزارة نوبار وعلى الإنجليز بسبب صدور قرار ١٨ من سبتمبر ١٨٨٤ وقد وصفته بأنه « انقلاب مالى وسياسى أقدمت عليه الحكومة البريطانية فى مصر »[٣] . وأخذت تنشر أنباء برقية من الخارج يعبر مرسلوها عن استنكارهم الشديد لقرار الحكومة المصرية[٤] .

وشعر الخديو توفيق أن مركزه قد غدا حرجاً أمام الشعب المصرى لأنه نظر إلى الموضوع نظرة شخصية بحتة ، فأبدى للورد نورثبروك Northbrook ، فى مقابلة تمت يوم ٥ من أكتوبر ١٨٨٤ ، استياءه وقلقه من الموقف بعد أن أخذ النزاع طريقه إلى المحاكم المختلطة . وقال الخديو إن هذه الخطوة ستكون لها نتائج بعيدة فى نفسية الجماهير فمصر ليست بلداً أوربية ، والجهل ينتشر بصورة ساحقة بين أفراد الشعب المصرى ، ولذلك يتأثر المصريون بالحوادث التى من هذا القبيل أكثر من تأثر الجماهير فى أوربا بها . وخرج الخديو من ذلك إلى أن قيام جماعة من الأجانب برفع دعوى على الحكومة المصرية والزج فى هذه القضية

---

(١) رفعت الدعوى على كل من نوبار باشا ومصطفى فهمى باشا وزير المالية ومصطفى صبحى باشا مدير الغربية ومحمد زكى باشا مدير أسيوط وأحمد شكرى بك مدير المنوفية ومحرز بك مدير البحيرة وكيار Caillard مدير عام مصلحة الجمارك وعلى رضا باشا رئيس مجلس إدارة السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الإسكندرية وميسورييه Mesurier عضو مجلس إدارة السكك الحديدية بصفتهم الشخصية وبالتضامن مع الحكومة المصرية . وقد أعلنوا بعريضة الدعوى فى ٤ من أكتوبر ١٨٨٤ وحددت لنظر القضية جلسة ٢٠ من أكتوبر ١٨٨٤ .

(٢) أنظر صورة طبق الأصل من عريضة الدعوى فى الكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ مرفق الوثيقة رقم ٥١ .

(٣) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ٨٦٤ الصادر فى ٢١ سبتمبر ١٨٨٤ .

(٤) جريدة Le Bosphore Egyptien الأعداد ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ .

برئيس الوزراء ووزير المالية وعدد من كبار موظفى الحكومة لهو أمر بالغ الخطورة إذ يعصف بهيبة الحكومة فى نظر المصريين[١] .

وسرعان ما أصدرت المحكمة المختلطة حكمها فى ٩ من ديسمبر ١٨٨٤ لمصلحة صندوق الدين الذى أعلن الحكومة المصرية بصورة من الحكم فى ٢٩ من ديسمبر ١٨٨٤ تمهيداً لتنفيذه[٢] ، فاستأنفته الحكومة فى ٣٠ من ديسمبر كوسيلة لإيقاف تنفيذ الحكم حتى يفصل فى الاستئناف[٣] ، وحدد لنظره ١٤ من يناير ١٨٨٥ أمام محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية ، وبذل اللورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية جهوداً دبلوماسية متصلة لتأخير الفصل فى هذا الاستئناف أطول مدة ممكنة حتى تتم تسوية للمسألة المالية للحكومة المصرية[٤] .

(ب) مسألة التعويضات :

حقيقة إن هذه المسألة سابقة لقيام وزارة نوبار ولكنها تطورت تطوراً خطيراً على عهد هذه الوزارة ، كما سنرى ، إذ لجأ أجانب الاسكندرية إلى الأمير بسمارك ثم حددوا موعداً لتنظيم مظاهرات تسير فى شوارع الإسكندرية تهتف ضد الإنجليز وضد نوبار .

بدأت هذه المسألة فى أواخر عام ١٨٨٢ حين تم الاتفاق بين وزارة شريف والحكومات الأوربية على تشكيل لجنة دولية تفصل فى قضايا التعويضات التى ترفع ضد الحكومة المصرية عن الخسائر والأضرار التى وقعت إبان حوادث الثورة

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٦٥ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ مرفق الوثيقة رقم ٧٢ عبارة عن صورة طبق الأصل من حيثيات الحكم . كما يوجد موجز لحيثيات الحكم فى نفس المرجع مرفق الوثيقة رقم ٣٨ .

(٣) انظر صورة طبق الأصل من عريضة دعوى الاستئناف فى الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٧٥ ومرفقها .

(٤) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ وثائق رقم ٨١ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ . والكتاب الأزرق رقم ٥ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٢٣ .

العرابية وبخاصة مذبحة الإسكندرية فى ١٠ من يونيو ١٨٨٢ وحريق الإسكندرية فى ١٢ يوليو ١٨٨٢ بحيث لا تختص المحاكم المختلطة أو المحاكم الأهلية بنظر هذه القضايا. وأصدر الخديو توفيق مرسوماً فى ١٣ من يناير ١٨٨٣ بتكوين اللجنة الدولية(١). وقد بلغت جملة التعويضات التى حكمت بها هذه اللجنة أكثر من أربعة ملايين من الجنيهات ٤٫١٣٠٫٠٠٠ جنيه مصرى. وقد دفعت وزارة شريف من هذا المبلغ ٤٧٠٫٠٠٠ جنيه هى مجموع التعويضات التى كان كل منها يبلغ مائتى جنيه أو أقل. وبقى مبلغ ٣٫٦٦٠٫٠٠٠ جنيه واجب الأداء. وكان الأجانب يتقاسمون هذا المبلغ على النحو الآتى مقدراً بالجنيهات المصرية (٢) :

---

(١) شكلت اللجنة من رئيس ووكيل تعينهما الحكومة المصرية ومن أعضاء تعينهم الحكومات الأوربية فيكون لكل من إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا والولايات المتحدة واليونان عضو. ويعين عضو واحد يمثل جميع الدول الآتيـة : بلجيكا والدانمرك وأسبانيا والبرتغال وهولندا والسويد والنرويج ؛ على أن يتفق على تعيين هذا العضو. وقد عين عبد الرحمن رشدى بك (باشا) رئيساً للجنة ويعقوب أرتين بك (باشا) وكيلا لها ، أنظر :

الوقائع المصرية عدد ٥ نوفمبر ١٨٨٢ .

الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر ١٨٨٢ .

الوقائع المصرية عدد ١٨ يناير ١٨٨٣ .

مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ٣٥ وص ٤٩ .

(٢) استقينا هذه الأرقام من تقرير عن الموقف المالى للحكومة المصرية فى سنة ١٨٨٤ وكانت الحكومة البريطانية قد استدعت السير ايفلن بارنج إلى لندن وعهدت إليه مع بعض الخبراء بوضع هذا التقرير لتقديمه إلى مؤتمر لندن الذى دعت إليه لإصلاح المالية المصرية. وقد جاء التقرير ضافياً ويحمل تاريخ ٢٨ يونيو ١٨٨٤ وهو يوم افتتاح المؤتمر. وقدمه اللورد جرانفل رئيس المؤتمر للأعضاء فى الجلسة الأولى فطلبوا ترجمته إلى اللغة الفرنسية لدراسته. وقد نشرت الحكومة البريطانية النص الإنجليزى لهذا التقرير فى الكتاب الأزرق رقم ٢٨ لسنة ١٨٨٤ بعنوان :

Report by Sir Evelyn Baring, Sir R. E. Welly, Sir C. Rivers Wilson and Sir J. Carmichael on the Financial Situation of Egypt, dated June 28, 1884.

الإيطاليون	٦٩٢٠٠٠
الفرنسيون	٦٣٥٠٠٠
النمساويون	٢٢٠٠٠٠
الإنجليز	٢١٤٠٠٠
الروس	١١٨٠٠٠
الألمان	٦٦٠٠٠
مجموع مبالغ التعويضات المتبقية لرعاية الدول الكبرى	١ر٩٤٥ر٠٠٠
مصريون	٦٦٨ر٠٠٠
يونانيون	٨٦٠ر٠٠٠
أرمن وبلجيكيون وبرازيليون ودانمركيون وأسبان وهولنديون وإيرانيون وبرتغاليون وسويديون ونرويجيون	١٦٦ر٠٠٠
تعويضات قررتها الحكومة المصرية بدون تدخل من لجنة التعويضات	٢١ر٠٠٠
	٣ر٦٦٠ر٠٠٠

ولما جاءت وزارة نوبار توقفت عن دفع التعويضات نظراً لتفاقم الأزمة المالية ونضوب موارد الحكومة ، فاشتد سخط الأجانب على وزارة نوبار ونعوا عليها هذا التصرف ، ونظروا إلى مسألة التعويضات من زاوية واحدة هى مصلحتهم الشخصية ، ولم يريدوا أن يقتنعوا بسوء الحالة المالية للحكومة المصرية ، ورأوا أن الوزارة تسرف فى تعيين الإنجليز فى المناصب الرئيسية وتسخو عليهم فى المرتبات

وتدفع بانتظام نفقات جيش الاحتلال وقد بلغت فى سنة ١٨٨٤ مبلغ ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه(١) .

وتبنت فرنسا مسألة التعويضات نظراً لضخامة المبالغ المحكوم بها للرعايا الفرنسيين ، وأثارت هذه المسألة مرتين فى مؤتمر لندن ، مرة فى الجلسة الرابعة(٢) وأخرى فى الجلسة السابعة(٣) وطالبت بالعمل على أداء التعويضات لذويها على أساس أنها مسألة إنسانية و بغض النظر عن النتيجة التى ينتهى إليها المؤتمر من نجاح أو إخفاق ، ولكن كان اللورد جرانفل رئيس المؤتمر أحرص من أن ينظر إليها نظرة إنسانية فحسب بل اعتبرها مسألة مالية إنسانية وأنها تعدو أن تكون جانباً من جوانب المسألة المالية التى يجب أن تبحث من جميع نواحيها المختلفة فى وقت واحد ، فلا يجوز الفصل بين مسألة التعويضات و بين التسوية العامة لمالية الحكومة المصرية .

و بعد أن أخفق مؤتمر لندن انتشرت فى أوساط أجانب مصر شائعات تقول إن الدول تعتزم تأجيل تسوية المسألة المالية المصرية إلى ما بعد انفضاض مؤتمر برلين الأفريقى الذى كان قد بدأ جلساته فى أكتوبر ١٨٨٤ لبحث مسألة الكونغو وغيرها من مشكلات الاستعمار فى أفريقيا . وثارت خواطر الأجانب وطالبوا بتنظيم اجتماعات عامة ومظاهرات خاصبة احتجاجاً على عدم أداء التعويضات لأربابها .

وكانت قد تكونت فى الاسكندرية لجنة قوامها سبعة من الأجانب يرأسهم محام مشاغب يسمى مانوزردى Manusardi هدفها مواصلة السعى

(١) الكتاب الأزرق رقم ٢٨ لسنة ١٨٨٤ . تقرير السير بارنج وزملائه ص ٥٣ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ٣٠ لسنة ١٨٨٤ بروتوكول رقم ٤ ص ص ١٤ — ٢٤ .

(٣) بروتوكول رق ٧ ص ص ٣٥ — ٣٩ من المصدر السابق .

للحصول على التعويضات(١) . وقد رأت اللجنة أن تطلب إلى قنصل ألمانيا العام فى مصر أن يبعث إلى الأمير أوتو بسمارك مستشار الإمبراطورية الألمانية بصفته رئيساً لمؤتمر برلين الأفريقى برقية باسم اللجنة ومن وضعها تطلب فيها إلى الأمير بسمارك أن يعرض على المؤتمر مشكلة عدم دفع التعويضات لأصحابها بغية أن يجد المؤتمر سبيلا لتسويتها .

وقد اعتذر القنصل العام لألمانيا عن إرسال البرقية ، وقال إن مركزه الرسمى لا يسمح له فى مثل تلك الحال أن يقوم بدور الوسيط بين المؤتمر و بين اللجنة ؛ كما أن المؤتمر غير مختص ببحث مسألة التعويضات ، ولكنه أشار على اللجنة بأن تبعث البرقية رأساً إلى الأمير بسمارك إذا رأت أن هذا الإجراء مناسب(٢) .

وتلقى الأمير بسمارك البرقية وهى مؤرخة فى ١٩ ديسمبر ١٨٨٤(٣) من مانوزردى رئيس لجنة الأجانب . وقد وجد بسمارك أن مسألة التعويضات خارجة عن اختصاص المؤتمر فلم يعرضها عليه ، ولكنه اطلع كلا من سفراء انجلترا وفرنسا وايطاليا عليها ثم أرسل نسخة منها الى كل منهم(٤) .

(١) هذه هى أسماء أعضاء اللجنة

A. Manusardi
Gilly
G. Marcus
Antonio Caprara
G. Brociner
E. Stross
G. Norsa

أنظر الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ٨٨٥ وثيقة رقم ٧٨

(٢) الوثيقة رقم ٧٩ فى المصدر السابق .

(٣) هذا هو نص البرقية :

"Souffrances créées par retard paiement indemnités devenues intolérables; menacent ruine complète population. Le Comité des indemnitaires profitant réunion Puissances en Conférence implore Votre Altesse, son Président, provoquer solution de cette question urgente, osant espérer que son caractère éminemment humanitaire lui permettra franchir limites programme Conférence. C'est un cri de détresse que nous vous adressons. Manusardi"

نظر الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ٨٨٥ وثيقة رقم ٥٩ مرفق رقم ٢

٤) الوثيقة رقم ٥٩ ومرفقها رقم فى المصدر السابق . وأنظر أيضاً :

Doc. Dipl.. Fr. 1ère Série t. V. Docs. nos. 493, 495 et 530

وقد امتدح اللورد جرانفل مسلك الأمير بسمارك بعدم عرض البرقية على المؤتمر ، وقال إنه تصرف قانونى سليم لأن مسألة التعويضات ليست مدرجة فى جدول أعمال المؤتمر . ومع ذلك فقد استغل جرانفل تلك البرقية استغلالا ماليا سياسيا ، إذ صرح لمونستر Münster السفير الألمانى فى لندن فى ٦ من يناير ١٨٨٥ بأن تلك البرقية دليل جديد على وجوب الإسراع بتسوية المالية المصرية دون أى تأخير (١) .

وكان اللورد جرانفل يدرك تماما فى ذلك الوقت أن الموقف فى مصر يتدهور تدهورا سريعا . فقد تلقى من السير بارنج رسالتين مؤرختين فى ٢٧ و ٢٩ ديسمبر ١٨٨٤ وكانتا على جانب كبير من الخطورة . كانت الرسالة الأولى عبارة عن برقية(٢) يخطره فيها بأن الأجانب فى الإسكندرية قد أعدوا العدة لتنظيم مظاهرات تسير فى شوارع الإسكندرية احتجاجا على تأخر الحكومة المصرية فى أداء التعويضات المحكوم بها لذويها . وأضاف السير بارنج الى هذا النبأ قوله إن القنصل العام لليونان قد صرح له بأنه بذل جهده لمنع الرعايا اليونانيين من القيام بمظاهرات من هذا النوع ، ولكنه لا يستطيع بعد ذلك أن يكبح جماح مواطنيه . وتوقع بارنج أن المظاهرات ستكون صاخبة الى حد بعيد ، وقال إنه قد اتخذت الاحتياطات لمنع المتظاهرين من استخدام العنف .

أما الرسالة الثانية التى تلقاها جرانفل فكانت تقريرا يصور الموقف الداخلى فى مصر فى صورة قاتمة(٣) . قال بارنج فى هذا التقرير فى الأزمة المالية تتفاقم يوما بعد يوم ، والتأخير الذى حدث إلى ذلك الوقت فى تسوية المسألة المالية قد أسخط الرأى العام وزعزع ثقة الكثيرين فى الحكومة البريطانية ، والجو السياسى

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ الوثائق رقم ٦١ ، ٧٢ ، ٧٧ .

(٢) الوثيقة رقم ٦١ سالفة الذكر .

(٣) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٧٤ تقرير من بارنج إلى جرانفل مؤرخ فى ٢٩ ديسمبر ١٨٨٤ .

فى مصر مفعم بالدسائس على اختلاف أنواعها و صورها ، والآلام مبرحة بسبب عدم دفع التعويضات لمستحقيها ، والتجارة فى حالة كساد ، وخلص من ذلك إلى أن الموقف فى مصر ينذر بوقوع كوارث . واختتم تقريره بقوله إذا سويت المسألة المالية على أساس مرض فإن الأمور ستسير سيراً حسناً ، وتعتبر المسألة المصرية قد حلت حلا جزئياً .

وكان تقدير السير بارنج للموقف الداخلى فى مصر سليماً ، وتحقق ما توقعه ، فقد حدد الأجانب يوم ١٨ يناير ١٨٨٥ موعداً لمسير المظاهرات فى شوارع الإسكندرية وطبعوا منشورات تدعو ، فى عبارات نارية ثورية ، جميع الأجانب المقيمين بها إلى الاشتراك فيها (١) .

وأحرجت مسألة المظاهرات الحكومة البريطانية ، لأنه قد مضى عامان وبعض عام على الاحتلال البريطانى والفشل، يلاحقها فيما كانت تبذله من محاولات لتنظيم البلاد . ولذلك لقيت مسألة المظاهرات اهتماماً عميقاً من السلطات البريطانية ، العسكرية والمدنية ، فى مصر . قابل كوكسن Cookson قنصل بريطانيا فى الإسكندرية محافظ المدينة وطلب إليه أن يستميل لجنة حماية مصالح أصحاب التعويضات لإصدار إعلان مضاد تنصح فيه الأجانب بالإخلاد إلى السكينة ، وأشار على المحافظ بأن يستصدر من قناصل الدول المقيمين فى الإسكندرية إعلاناً يوجهونه إلى مواطنيهم يدعونهم فيه إلى الامتناع عن الاشتراك فى المظاهرات . أما بارنج فقد اتصل بالقناصل العامين لفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا واليونان وطلب إليهم أن يبرقوا إلى قناصلهم فى الإسكندرية كى يتعاونوا مع كوكسن قنصل بريطانيا فى الإسكندرية لمنع رعايا دولهم من الاشتراك فى المظاهرات (٢) .

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٩٦ برقية من بارنج إلى جرانفل ومؤرخة فى ١٧ يناير ١٨٨٤ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ مرفق الوثيقة رقم ٩٦ . وانظر أيضاً فى نفس المصدر الوثيقة رقم ١٢٢ ومرفقاتها رقم ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ .

ومنذ الصباح الباكر من ١٨ يناير ١٨٨٥ اتخذت القوات البريطانية من مدينة الإسكندرية بقيادة الجنرال لينوكس Lennox التدابير لمنع المتظاهرين من الالتجاء إلى أعمال العنف. واشتركت معها قوة من الشرطة. وزار الجنرال لينوكس في الساعة التاسعة من صباح ذلك اليوم قنصل بريطانيا فى الإسكندرية وأطلعه على التدابير التى اتخذها والأماكن التى احتشدت فيها قواته العسكرية .

واجتمع المتظاهرون فى صباح ذلك اليوم فى ميدان المنشية وشارع البورصة وكان عددهم ، كما جاء فى تقرير قنصل بريطانيا فى الإسكندرية ، يتراوح بين خمسمائة وستمائة . وألقى خطباؤهم كلمات ثورية حملوا فيها على وزارة نوبار ونددوا بالسياسة الإنجليزية فى مصر وطعنوا فى المحاكم المختلطة التى وقفت موقفاً سلبياً من مسألة التعويضات . ولما بدأت المظاهرات سيرها تعرضت لها القوات البريطانية واستخدمت معها القوة فى تفريقها . ورأى المتظاهرون إرجاء القيام بالمظاهرات بعض الوقت وأذاعوا بياناً جاء فيه أن السلطات استخدمت القوة المسلحة لمنع المظاهرات التى كان مقرراً قيامها ، وأنه قد رؤى تأجيل كل البرنامج بصفة مؤقتة ، ثم قال البيان إن تسوية المسألة هى الحل الوحيد الذى يمنع مدينة تعيش فى الفاقة من انتزاع الحق بالقوة . وإن الحق فوق القوة .

وكان موضوع مظاهرات الإسكندرية مادة خصبة لجريدة Le Bosphore Egyptien إذ هاجمت سلطات الاحتلال فى مصر ونددت بنزول القوات

---

(١) هذا هو نص بيان المتظاهرين :

Colonies Européennes,

Les autorités ayant même par la force armée mis obstacle à la manifestation qui devait avoir lieu.

Il a été décidé que l'exécution de tout le programme soit remise provisoirement.

La solution de la question seule pourra empêcher une ville en détresse d'exiger justice.

Le droit primera la force.

الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ١ بالوثيقة رقم ١٢٢ وانظر أيضا جريدة Le Bosphore Egyptien. العدد ٩٨٤ الصادر فى ٢٠ يناير ١٨٨٥ ص ١ مجموعة السنة السابعة .

البريطانية فى شوارع الإسكندرية وقالت إن منظر فرسان الجيش الإنجليزى ومشاته وهم جميعاً مدججون بالسلاح يجوبون شوارع الإسكندرية كان يزيد من استفزاز سكان هذه المدينة (١) .

(رابعاً) الحالة النفسية

تضاف إلى هذه الأسباب الحالة النفسية الثائرة الصاخبة التى كان يعيش فى دوامتها الفرنسيون فى مصر . فقد كانوا أكثر شعوراً بمرارة موقفهم من مواطنيهم فى فرنسا . وكان الفرنسيون عامة يعتقدون — كما سبق أن ذكرنا — أن فى مصر مجالا لتفوق نفوذ فرنسا السياسى والاقتصادى والأدبى . ولما وقع الاحتلال البريطانى لمصر وتغلغل النفوذ الإنجليزى فى وزارات الحكومة ومصالحها وزحف إلى شتى مرافق البلاد هال الفرنسيون أن يجدوا نفوذهم يتضاءل بين عشية وضحاها وهم الذين قضوا السنين فى بنائه والتمكين له .

والفرنسيون قوم عاطفيون تهزهم العاطفة أكثر مما تفزعهم العاصفة . وكانوا هم والإنجليز يتصارعون النفوذ فى مصر . وعانى ولاة مصر فى القرن التاسع عشر كثيراً من مظاهر هذا الصراع . كان إذا قام أحد الولاة حفلا رسمياً كبيراً لشخصية انجليزية ثار الفرنسيون ، وإذا بالغ وال فى الاحتفاء بشخصية فرنسية تذمر الإنجليز . ومن الأمثلة التى تساق فى هذا الصدد حادث السير هنرى بلور Henry Bulwer السفير البريطانى فى القسطنطينية حين قدم مصر فى نوفمبر ١٨٦٢ (١) .

---

(١) أنظر مقالا ضافياً بعنوان Les Manifestations des Indemnitaires فى جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ٩٨٣ الصادر فى ١٩ يناير ١٨٨٥ ص ١ مجموعة السنة السابعة .

(١) جاء هذا السفير إلى مصر بإيعاز من وزارة الخارجية البريطانية ليتصل بسعيد باشا والى مصر فى ذلك الوقت ويسبر غوره فى معرفة ميوله نحو الاستقلال بولايته ، كما جاء السفير ليقف بنفسه على مدى ما حققته شركة قناة السويس فى حفر القناة وليتحقق من الشائعات =

وقد رأى الفرنسيون فى مصر أن اللورد نورثبروك Northbrook وزير البحرية يفد إلى مصر فى ٩ سبتمبر ١٨٨٤ يحمل لقب « مندوب سام لحضرة صاحبة الجلالة الملكة فيكتوريا » وقد حيته السفن الحربية الإنجليزية الراسية فى ميناء الإسكندرية ومنها Hellicon, Invincible بإطلاق المدافع ، كما أطلقت السفينة محمد على — من البحرية المصرية — مدافعها تحية له .

وكان نوبار باشا رئيس الوزارة المصرية قد حضر من القاهرة إلى الإسكندرية ليشترك فى استقباله ، فلما ألقت السفية Iris مراسيها صعد نوبار إلى ظهرها لتحية اللورد ، كما صعد إليه أيضا عثمان عرفى باشا محافظ الثغر وقواد الأسلحة فى جيش الاحتلال . وأعدت له الحكومة المصرية قطاراً خاصا استقله اللورد نور ثبروك ومعه نوبار وسائر مستقبليه إلى القاهرة . فلما بلغ القطار محطة العاصمة عزفت موسيقى الجيش الإنجليزى نشيد « أحكمى يا بريطانيا » Rule Britannia وكانت المحطة قد زينت أروع زينة ورفعت عليها الأعلام البريطانية ومدت الأبسطة الحمراء من رصيف القطار حتى الباب الخارجى للمحطة حيث كانت عربات القصر الخديوى

= التى كان يرددها البعض وقتئذ من أن تحصينات عسكرية تشيد فى جهات مختلفة من منطقة البرزخ . وقد أذاع السفير أنه جاء إلى مصر تبديلا للهواء وانتجاعاً للصحة .

ولما علم قنصل فرنسا بقرب وصول السفير إلى مصر سعى كى يكون استقباله خاليا من مظاهر التكريم . ووقف قنصل إنجلترا على مسعى زميله قنصل فرنسا فأوفد على أغا ترجمان القنصلية إلى خورشيد باشا محافظ الإسكندرية يستفسر عن حقيقة الموضوع وطلب عرض المسألة على الوالى شخصياً فصدر « نطق كريم » بابلاغ قنصل إنجلترا أن استقبال السفير البريطانى سيكون على غرار استقبال الأمراء الأوربيين الذين يفدون إلى مصر ، وأن المدافع ستطلق إحدى وعشرين طلقة عند وصوله ، وأنه سيخصص لإقامته القصر رقم ٣ ، وأن الوالى سيكون فى استقباله ، وأن « ذو الفقار » باشا ناظر الخارجية المصرية سيقوم بزيارته بعد ذلك ، أنظر :

محفوظات عابدين : دفتر ٥٣٤ معيـة سنية تركى وارد . خطاب بدون رقم وارد من خورشيد باشا محافظ الإسكندرية إلى المعية السنية ١٠ جمادى الأولى ١٢٧٩ (٣ من أكتوبر ١٨٦٢) ص ٢٥ وانظر أيضاً دفتر ٥٣٠ معية سنية تركى صادر . إفادة صادرة بدون رقم من المعية السنية إلى خورشيد باشا محافظ الإسكندرية فى ١١ جمادى الأولى ١٢٧٩ (٤ من أكتوبر ١٨٦٢) ص ٤٧ .

فى انتظاره هو وأفراد حاشيته ، وسار فى موكب رسمى تحف به كوكبة من فرسان الجيش الإنجليزى . وأقام له الخديو مأدبة عشاء فى قصر عابدين ، وتعددت مقابلات اللورد للخديو والوزراء وكبار الموظفين وأخذ يتردد على الوزارات والمصالح ويجوب الأقاليم ويستقبل الأعيان وينتقل فى قطارات خاصة ، وكأنه أصبح صاحب السلطة الفعلية فى مصر (١) .

ومن قبله جاء اللورد دوفرين Dufferin السفير البريطانى فى الآستانة ، فى ٧ من نوفمبر ١٨٨٢ وأعد له استقبال رسمى فى الإسكندرية اشترك فيه أحمد رأفت باشا محافظ المدينة وعثمان عرفى بك حكمدارها ونزل فى قصر رأس التين ، ولما سافر إلى القاهرة أعد له قطار خاص ، وكان فى استقباله بمحطة العاصمة على ذو الفقار باشا رئيس التشريفات نائبا عن الخديو توفيق ، ومحمد شريف باشا رئيس الوزراء وسائر الوزراء وكبار موظفى الحكومة وكذلك قادة جيش الاحتلال . وأعد لإقامته قصر النزهة فى شبرا — مقر المدرسة التوفيقية الثانوية الآن — وفى صبيحة اليوم التالى لوصوله توجه فى موكب رسمى يحف به فرسان الجيش البريطانى إلى سراى الجزيرة لزيارة الخديو ، وأطلقت له المدافع عند خروجه من قصر النزهة وعند عودته إليه ، وفى نفس اليوم رد له الخديو الزيارة فى قصر النزهة (٢) .

ورأى الفرنسيون أيضا أن السير ايفلن بارنج المعتمد البريطانى فى مصر قد غدا له من النفوذ والسلطان أكثر مما كان لحكام المستعمرات البريطانية والفرنسية . وتبدو هذه الحقيقة واضحة فى كتابات الصحف الفرنسية المحلية فى مصر بوجه خاص ، فقد نشرت جريدة le Bosphore Egyptien

---

(١) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ٨٥٤ الصادر فى ١١ من سبتمبر ١٨٨٤ والعدد ٨٥٩ الصادر فى ١٦ من سبتمبر ١٨٨٤ .

(٢) Le Moniteur Egyptien, 8 novembre 1882
وأنظر أيضاً الوقائع المصرية عدد ٩ نوفمبر ١٨٨٢ .

فى عددها الصادر فى ٦ من نوفمبر ١٨٨٣ مقالا جاء فيه أن الوالى الحقيقى لمصر هو السير بارنج وأن وزراءه هم كبار الموظفين الإنجليز فى مصر ، فوزير المالية هو السير ادجار فنسنت Sir Edgar Vincent (١) ووزير الأشغال هو مونكريف Scott Moncrief (٢) ، ووزير العدل ماكسويل Benson Maxuell (٣) ، ووزير الحربية والبحرية هو السير وود Eveyln Wood (٤) ، أما رئيس الوزارة فقد تهكمت الجريدة الفرنسية وقالت إنه كليفورد لويد Clifford Lloyd (٥) .

*

نخرج من هذا بأن الفرنسيين كانت تعتمل فى أعماق نفوسهم أحاسيس شتى من الاستياء والسخط والحقد والغيرة والأسى على ضياع نفوذهم فى مصر . وكانت هذه المشاعر المختلفة تجد لها متنفساً على صفحات الجرائد الفرنسية التى كانت تصدر فى مصر بوجه خاص ، فتهاجم وزارة نوبار وسياسة الاحتلال وتشتط فى هجومها وتظهر شماتتها وتشفيها إذا ألمت بالانجليز فاجعة وطنية كمقتل الجنرال غوردون فى الخرطوم . فإذا حاولت الحكومة المصرية تطبيق قانون المطبوعات على تلك الصحف احتمت بنظام الامتيازات الأجنبية ووقفت القنصلية الفرنسية تساندها وتذود عنها .

*

كانت مسألة جريدة البوسفور من أولى المشكلات التى واجهتها الوزارة

---

(١) المستشار المالى للحكومة المصرية وقد عين فى هذا المنصب فى ٤ من نوفمبر ١٨٨٣ على أثر استقالة السير أوكلن كولفن Sir Auckland Colvin .

(٢) المفتش العام للرى فى وزارة الأشغال ثم عين فى ٢٢ من يناير ١٨٨٤ وكيلا للوزارة كما سبق أن ذكرنا .

(٣) النائب العام لدى المحاكم الأهلية .

(٤) سردار الجيش المصرى .

(٥) دكتور محمد نجيب أبو الليل : مصدر سبق ذكره ص ١٨ .

الفرنسية الجديدة بعد تأليفها ، وهى وزارة بريسو Brisson[1] وقد تولى فيها دى فريسينيه de Freycinet منصب وزارة خارجية ، وكانت هذه هى المرة الثالثة التى يشغل فيها هذا المنصب[٢] . وتعددت بشكل ملحوظ المقابلات بينه وبين اللورد ليونز Lyons السفير البريطانى فى باريس . ولما تفاقمت المشكلة وأخذت صورة الأزمة كانت تتم فى اليوم الواحد مقابلتان بينهما إحداهما فى الصباح والأخرى فى المساء بغية الوصول إلى تسوية لها .

كانت وجهة نظر دى فريسينيه de Freycinet تتلخص فى عبارة صرح بها للسفير البريطانى فى باريس جاء فيها « إن الحكومة المصرية قد تصرفت فى مسألة جريدة البوسفور اجيسيان تصرفاً جعل منها حقاً مسألة خطيرة جداً »[٣] وقال إن تصرفات حكومة مصر خاطئة تتنافى مع القانون وأنه مضطر لأن يولى هذه المسألة مزيداً من عنايته وقد بحثها من كافة نواحيها بحثاً مستفيضاً مع كبار رجال القانون وغيرهم من المختصين فى وزارة الخارجية الفرنسية ومنهم بيللو Billot مدير الشئون السياسية بالوزارة وأحد الثقاة فى موضوعات القانون الدولى العام ، وباريير Barrére القائم بالأعمال فى القنصلية العامة لفرنسا فى مصر ، وكان فى ذلك الوقت فى باريس ، وقال عنه دى فريسينيه إن له دراية واسعة وعميقة بالمسائل القانونية المتصلة بالنظم والأوضاع القائمة فى مصر . وقد استقر رأى جميع الخبراء الفرنسيين على أن تصرفات الحكومة المصرية كانت مشوبة بالإخلال بنظام الامتيازات الأجنبية وبالخروج على مبادىء القانون الدولى العام . وذكر دى فريسينيه أنه ، من بين تصرفات الحكومة المصرية

---

(١) تألفت وزارة بريسو Brisson فى ٦ من أبريل ١٨٨٥ وشغل بريسو فيها منصب وزير العدل بجانب رياسة مجلس الوزارة . وقد بقيت هذه الوزارة فى الحكم إلى ٧ من يناير ١٨٨٦ وخلفتها وزارة دى فريسينيه ، الذى شغل فيها منصب وزير الخارجية بجانب رياسة مجلس الوزراء . وبقيت هذه الوزارة فى الحكم حتى ١١ من ديسمبر ١٨٨٦ .

(٢) Doc. Dipl. Fr. lére Série t IV avant-propos. p. V

(٣) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١٢ .

إزاء الجريدة الفرنسية ، يهتم بنوع خاص بتصرفين نعتهما بأنهما خطيران ، وأنه يطلب أن تقدم الحكومة المصرية الترضية اللازمة لفرنسا عن هذين التصرفين وهما :

أولا — اقتحام رجال الشرطة فى مصر داراً يقيم فيها أو يعمل بها أحد الرعايا الفرنسيين دون أن يكون لدى رجال الحكومة المصرية تصريح من السلطات القنصلية الفرنسية بدخول تلك الدار كما يقضى بذلك نظام الامتيازات الأجنبية ، ولذلك فالحكومة الفرنسية ترى أن هذا الاجراء باطل وتم بطريقة تعسفية وتطالب بإعادة فتح دار المطبعة ومكاتب الجريدة .

ثانياً — الاعتداء على موظفى القنصلية الفرنسية بالقاهرة ، إذ أن ضباط الشرطة قد دفعوا هؤلاء الموظفين بأيديهم وأظهروا لهم الاحتقار الشديد وبهذا تكون قد لحقت بهم إهانة وسوء معاملة مما يتنافى مع مبادى القانون الدولى العام ، ولذلك فالحكومة الفرنسية تطلب عزل ضباط الشرطة الذين ارتكبوا هذا الحادث ونفذوا إجراءات إغلاق المطبعة .

وقد رفض وزير الخارجية الفرنسية أن يأخذ برأى الحكومة البريطانية بوجوب التريث بعض الوقت حتى تقدم الحكومة المصرية وجهة نظرها فى هذه المسألة : من حيث الأسباب التى حملتها على إلغاء الجريدة وإغلاق المطبعة والملابسات التى أحاطت بتنفيذ هذا القرار . وكانت حجة دى فريسينيه فى هذا الرفض أنه قرر تقديم مطالب الحكومة الفرنسية إلى نوبار بطريقة غير رسمية officieusement وبأسلوب لا يشتم منه العنف أو التشامخ والصلف . وأن هدفه من اتباع هذه الطريقة هو إتاحة الفرصة أمام الحكومة المصرية لتسوية الأزمة تسوية ودية هادئة سريعة تلقائية (١) !

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١٢ وأنظر أيضاً الوثيقة رقم ٢٢ .

وفى صباح ١١ أبريل ١٨٨٥ قابل جورج سان رينيه تاياندييه G. Saint René Taillandier القائم بأعمال قنصل فرنسا العام فى مصر نوبار باشا وأبلغه أنه تلقى تعليمات من وزارة الخارجية الفرنسية تطلب فيها :

أولا — أن تسحب الحكومة المصرية القرار الذى أصدرته بإلغاء جريدة البوسفور وإغلاق مطبعتها .

ثانياً — أن تعزل ضباط الشرطة الذين نفذوا قرارها من مناصبهم .

وقال القنصل العام بالنيابة محذراً نوبار باشا إنه إذا لم تنفذ الحكومة المصرية هذين المطلبين حتى صباح يوم الجمعة ١٧ من أبريل ١٨٨٥ فإن المسألة ستغدو جد خطيرة . وقد اعتذر نوبار فوراً عن قبول هذين المطلبين على أساس أن قرار إلغاء الجريدة وإغلاق مطبعتها إنما هو قرار قانونى أصدرته الحكومة فى حدود السلطات المخولة لها . كما أنه لا يستطيع عزل ضباط الشرطة لأنهم تصرفوا تنفيذاً للأوامر التى صدرت إليهم فى هذا الشأن(١) .

وفى نفس الوقت كان اللورد ليونز Lyons السفير البريطانى فى باريس يوافى حكومته بأنباء ضافية عن صدى إلغاء جريدة البوسفور فى دوائر باريس ، وتوالت تقاريره فى هذا الصدد إلى لندن بكثرة ملحوظة . وكتب فى ١١ من أبريل ١٨٨٥ إلى اللورد جرانفل يقول له إن الصحافة فى باريس ثائرة صاخبة ساخطة على الحكومة المصرية بسبب القرار الذى قد أصدرته بإلغاء جريدة البوسفور . وجاء فى هذا التقرير أنه لاحظ أن صحف باريس نشرت برقيات وردت من القاهرة وكان مما جاء فيها أن السبب المباشر لإلغاء الجريدة هو ما عمدت إليه من إذاعة منشور ثورى للمهدى باللغة العربية . وعلق السفير على ذلك بقوله إنه إذا كانت هذه الواقعة صحيحة وأمكن إثباتها وإذاعتها بصفة عامة فإن تلك الموجة من السخط

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١٣ .

العام لا تلبث أن تخبو وشيكا إذ يدرك الجميع فى فرنسا أن جريدة البوسفور كانت مغرقة فى خطة عدائيه تستهدف إشاعة الاضطرابات فى مصر وتهدد أمن البلاد الداخلى إلى الحد الذى لم يكن فى استطاعة الحكومة المصرية أو أية حكومة أخرى فى العالم أن تتحمله(١) .

وقد استجاب اللورد جرانفل لهذا الرأى الذى أبداه السفير البريطانى فأرسل إليه فى ١٥ من أبريل ١٨٨٥ نسخة من القرار المسبب الذى أصدرته الحكومة المصرية بإلغاء الجريدة وإغلاق مطبعتها ، وطلب إليه أن يرسل بطريقة رسمية صورة منه إلى الحكومة الفرنسية ، وأن يوضح لوزير الخارجية الفرنسية أنه من بين الأسباب التى حملت الحكومة المصرية على إصدار ذلك القرار هو ما عمدت إليه جريدة البوسفور من إذاعة منشور ثورى خطير باللغة العربية للشيخ محمد أحمد المهدى(٢) .

وسارع السفير البريطانى إلى مقابلة وزير خارجية فرنسا ، وكانت المقابلات تتكرر بينهما يومياً بخصوص موضوع جريدة البوسفور ، وأطلعه على صورة من قرار الحكومة المصرية ولكن ظل دى فريسينيه عند رأيه فقال إنه يفصل تماماً بين مسألتين هما : إلغاء جريدة البوسفور ، واقتحام دار أحد الرعايا الفرنسيين بدون تصريح من السلطات القنصلية الفرنسية فى مصر ، واستطرد فقرر أن الحكومة الفرنسية تدع جانباً موضوع إلغاء جريدة البوسفور ، لأنه ليست لديه اطلاقاً الرغبة فى الدفاع عن أية جريدة تعمل على إثارة الاضطرابات والفوضى فى أى جزء فى العالم . وأضاف دى فريسينيه إلى ذلك قوله إنه إذا كان هذا هو الطابع الذى تتسم به خطة جريدة البوسفور فإنها لن تجد منه أى عطف أو تأييد ، كما صرح بأنه لا شأن للحكومة الفرنسية بموضوع تعويض الجريدة مالياً عن

---

(١) الكتاب الأزرق رقم١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١٦ .
(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٢٥ .

إلغائها وتعطيل مطبعتها ، وقال ان لصاحب الجريدة اذا شاء أن يلجأ الى المحاكم المختلطة لمقاضاة الحكومة المصرية . وخرج من ذلك الى أن إلغاء جريدة البوسفور موضوع منفصل تماماً عن الأزمة السياسية التى أثارتها الحكومة المصرية بتصرفاتها غير القانونية ، وأنه قد قرر أن يعطى الحكومة المصرية مهلة لتقديم الترضية التى تطلبها الحكومة الفرنسية بطريقة ودية ، وأن هذه المهلة تنتهى فى صباح يوم الجمعة ١٧ من أبريل ١٨٨٥ وأبدى وزير الخارجية الفرنسية للسفير البريطانى رجاءه فى أن تستفيد الحكومة المصرية من هذا العرض السلمى الودى ، أما إذا لم تتم التسوية المطلوبة حتى ذلك الوقت فإنه سوف يقدم إنذاراً رسمياً إلى الحكومة المصرية إذ أن الموقف عندئذ لن يتحمل أى تسويف أو تأخير لمواجهة هذه الأزمة(١) .

وقدمت وزارة الخارجية البريطانية تباعاً عدة مقترحات لتسوية الأزمة ، فاقترح اللورد جرانفل فى ١٥ من أبريل ١٨٨٥ أن تعيد الحكومة المصرية فتح دار المطبعة دون أن تسمح لجريدة البوسفور باستئناف ظهورها(٢) . ولكن رفض دى فريسينيه هذا الحل ، وأوضح للسفير البريطانى فى باريس أن الترضية التى تطالب بها فرنسا هى أن تعود الأمور إلى الوضع الذى كانت عليه قبل أن تقع الإجراءات التى أقدمت عليها الحكومة المصرية ، وعاد يؤكد أنها إجراءات باطلة وقال إن الحكومة الفرنسية تصر على إعادة فتح دار المطبعة بدون قيد أو شرط .

ومضى وزير خارجية فرنسا يقول للسفير البريطانى إنه كى يقيم الدليل على أن الحكومة الفرنسية تفصل تماما بين مسألة إلغاء جريدة البوسفور وبين اقتحام دار المطبعة و إغلاقها بطريقة تعسفية فإنه يعتزم أن يعهد إلى قنصل فرنسا

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣١ وأنظر أيضاً الوثيقة رقم ٢٤ .
(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقتان رقم ٢٤، ٢٦ .

فى القاهرة بأن يتفق مع الحكومة المصرية على تعطيل هذه الجريدة لمدة أسبوع أو عشرة أيام ، وذلك بعد أن يتم فتح دار المطبعة بدون قيد أو شرط ، فإذا عادت هذه الجريدة بعد إنتهاء فترة تعطيلها إلى نشر مقالات تحض على الاستخفاف بالسلطات الحكومية فى مصر وعلى نشر الاضطراب فى البلاد فإن وزارة الخارجية الفرنسية تخطر حينئذ القنصل الفرنسى ليتفق مع الحكومة المصرية على إلغاء جريدة البوسفور بالطريق القانونى(١).

وعملت الحكومة البريطانية على تخفيف حدة الأزمة فعهدت فى ١٥ من أبريل إلى السفير البريطانى فى باريس أن يبلغ وزير الخارجية الفرنسية أسف الحكومة البريطانية العميق إذا كان موظفو قنصلية فرنسا فى القاهرة قد لحقتهم أية إهانة وأنها لا تؤيد إطلاقا أى تصرف غير قانونى وأنها تعتقد تماما أن الحكومة المصرية لا ترغب هى الأخرى فى الإقدام على أى تصرف من هذا القبيل(٢) . ويلاحظ أن قوات الشرطة التى نفذت قرار إغلاق مطبعة جريدة البوسفور كانت بقيادة فنويك Fenwick حكمدار العاصمة وهو ضابط انجليزى كما أن معظم ضباط هذه القوة كانوا أيضاً من الإنجليز ، فالإهانة التى ترى الحكومة الفرنسية أنها لحقت بعض موظفى قنصليتها فى القاهرة قد وقعت على أيدى ضباط إنجليز فى خدمة الحكومة المصرية .

وطلب السفير البريطانى تحديد موعد لمقابلة ثانية تتم فى نفس اليوم — ١٦ من أبريل ١٨٨٥ — مع وزير الخارجية وكانت قد تمت مقابلة بينهما فى صباح هذا اليوم . فأجيب إلى طلبه . ولما نقل السفير رأى حكومته إلى وزير الخارجية الفرنسية نعى دى فريسينيه على قوات الشرطة فى مصر مسلكها فى ذلك الحادث

---

(١) وثيقة رقم ٣١ فى المصدر السابق .
(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٢٧ .

الذى أسفر عن قيام الأزمة بين مصر وفرنسا ، وصرح للسفير البريطانى برأى قد يبدو غريباً فى الوقت الحاضر ولكنه كان أمرا مألوفا فى ذلك الوقت ويصور مساوىء نظام الامتيازات الأجنبية الذى كان قائماً وقتئذ فى مصر وتضاؤل نفوذ الحكومة المصرية فى ظل هذا النظام وكيف أن ولايتها لم تكن تمتد إلى الأجانب المقيمين فى مصر . قال دى فريسينيه إنه كان يجب على قوات الشرطة أن تنسحب بمجرد أن رأت مستشار القنصلية الفرنسية واقفا أمام باب دار المطبعة ومعه اثنان من القواصة لمنع اقتحام دار يقيم فيها أو يعمل بها أحد الرعايا الفرنسيين . ولكن قوات الشرطة — فى رأى دى فريسينيه — قد إرتكبت أمراً إداً منكراً ، إذ لجأت إلى استخدام القوة فى إرتكاب عمل غير قانونى مخالف أشد المخالفة لنظام الامتيازات الأجنبية ، وأضاف وزير الخارجية الفرنسية إلى ذلك قوله إن إغلاق المطبعة لا يكفى أن تصدر الحكومة المصرية بشأنه قراراً إداريا بل يجب أن يصدر به حكم قضائى من سلطة قضائية مختصة وإن هذه السلطة القضائية المختصة هى قنصلية فرنسا (١)!!! ولا شك أن دى فريسينيه كان مغرقا فى التمسك بنظام المحاكم القنصلية وكان يتجاهل قيام المحاكم المختلطة فى مصر ويتناسى اختصاصاتها ، لأنه إذا افترضنا أن لصاحب الجريدة الحق فى أن يطعن بالبطلان فى قرار الحكومة المصرية فإن هذا النزاع يخرج عن اختصاص المحاكم القنصلية وتكون المحاكم المختلطة هى المختصة بالفصل فى هذا النزاع .

وخرج دى فريسينيه من هذه الآراء التى بسطها للسفير البريطانى فى باريس إلى أنه إزاء الملابسات التى أحاطت بإغلاق مطبعة جريدة البوسفور فإنه يصر

---

(١) M. de Freycinet must maintain that the forcible closing of a French establishment by an administrative measure was illegal and a violation of the Capitulations. The Egyptian Government ought to have applied to the proper legal jurisdiction, and the proper legal jurisdiction in the case was the French Consulate.

أنظر الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣١ .

على أن تكون الترضية التى تقدمها الحكومة المصرية هى عزل ضباط الشرطة من مناصبهم . وصرح أنه كان يرضيه فى مستهل الأزمة أن يرسل نوبار باشا مذكرة إلى قنصل فرنسا العام فى مصر يقول فيها إن الحكومة المصرية تعتزم إجراء تحقيق فى حادث الإعتداء على موظفى قنصلية فرنسا وإنزال العقاب على من تثبت إدانته . واختتم دى فريسينيه المقابلة بقوله إنه قد أظهر فى علاج هذه الأزمة ألوانا من التريث والصبر والمصابرة ، وإذا لم تصله أنباء مرضية من القاهرة حتى صباح اليوم التالى فإنه سوف يضطر آسفا إلى أن يرسل دون أدنى تأخير جديد إنذاراً إلى الحكومة المصرية يطلب منها بصفة رسمية تقديم الترضية التى تطلبها الحكومة الفرنسية .

غير أن نوبار باشا لم يتزحزح عن موقفه أول الأمر ورفض أن يقدم الترضية التى طلبتها الحكومة الفرنسية لسببين : أنه كان يرجو خيراً من تأييد دبلوماسى يظفر به من الحكومة البريطانية . والباحث فى الوثائق الإنجليزية المنشورة فى الكتاب الأزرق يلمس حقيقة واضحة هى أن السير ايفلن بارنج كان يساند نوبار باشا قلبا وقالبا فى موقفه من جريدة البوسفور ، وكان يشاطره السخط العميق على هذه الصحيفة ، ورسائل السير بارنج إلى وزارة الخارجية البريطانية تفيض بالشكوى المريرة من المقالات التى كانت تنشرها الصحافة الفرنسية فى مصر وكان يوصى حكومته بوجوب تأييد نوبار فى موقفه من جريدة البوسفور . أما السبب الثانى فإن قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ كان يسرى على الصحف والمطابع الأجنبية فى مصر(١) ، وفى ظل هذا القانون أصدرت الحكومة المصرية عدة قرارات مختلفة بإنذار أو تعطيل أو إلغاء عدد من الجرائد الفرنسية

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ من نوفمبر ١٨٨١ .

وغيرها من الجرائد الأجنبية التى تطبع فى مصر(١) ولم تحرك الحكومة الفرنسية ساكنا ، وأكثر من ذلك كانت الحكومة المصرية تباشر هذا الحق قبل صدور قانون المطبوعات المشار إليه ، فأصدرت قرارات إدارية عديدة مماثلة بتعطيل أو إلغاء عدد من الجرائد الأجنبية فى مصر(٢) . يضاف إلى ذلك أن السلطات المصرية قد أخطرت القائم بأعمال القنصل العام لفرنسا فى مصر وكذلك قنصل فرنسا فى القاهرة بقرار الحكومة بإلغاء جريدة البوسفور وإغلاق مطبعتها ، وحددت فى خطاب الاخطار موعد تنفيذ القرار ، وطلبت إلى القنصلية الفرنسية إيفاد مندوب عنها ليحضر إجراءات التنفيذ . ولا تثريب على الحكومة المصرية إذا كانت السلطات القنصلية الفرنسية قد رفضت التعاون مع الحكومة المصرية فى تنفيذ قرار أصدرته فى حدود السلطات المخولة لها . وكان لدى الحكومة المصرية إقرار كتابى سجل فيه سريير Serrière صاحب المطبعة موافقته على أن يعامل على قدم المساواة مع المصريين فى كل شأن يتصل بقانون

---

(١) من بين هذه الجرائد نذكر :

Gazette des Tribunaux انذار فى ٨ يناير ١٨٨٢ وانذار ثان فى ١١ يناير ١٨٨٢ وقرار فى ٧ إبريل ١٨٨٢ بتعطيلها ثلاثة شهور وقرار فى ٢٧ إبريل ١٨٨٢ بالغائها وإغلاق مطبعة التجارة Imprimerie de Commrce

وجريدة Phare d'Alexandrie انذار فى ٢٦ ابريل ١٨٨٢ وانذار فى ١٩ يونيو ١٨٨٢ وانذار فى ١٠ اكتوبر ١٨٨٢

وجريدة L'Union Egyptienne انذار فى ١٥ فبراير ١٨٨٣ وانذار ١٨ فبراير ١٨٨٣

وجريدة L'Echo d'Orient انذار فى ٢٩ نوفمبر ١٨٨٣ وانذار فى ١٣ فبراير ١٨٨٤

وجريدة Le Télégraphe انذار فى ٢ مارس ١٨٨٤

وكذلك جريدتى L'Italia و La Trombetta

انظر كشفا بأسماء الجرائد الأجنبية التى صدرت ضدها قرارات من وزارة الداخلية فى الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ٩ الوثيقة رقم ٤٦

(٢) من هذه الجرائد :

La Réforme — L'Egypte — Le Courrier Egyptien — Phare d'Alexandrie.

الصحافة فى مصر وعلى أن يخضع دون أدنى استثناء فيما يختص بجرائم الصحافة والمطبوعات لولاية السلطات المصرية والمحاكم المصرية دون سواها (١) .

وفضلا عن ذلك فإن الحكومة المصرية كانت تدرك تماماً أن إغلاق المطبعة هو الوسيلة السليمة لتنفيذ قرارها بإلغاء جريدة البوسفور . وكانت هناك وسيلة أخرى هى مصادرة أعداد الجريدة ، ولكن هذه الوسيلة كانت تؤدى إلى وقوع مصادمات بين رجال الشرطة وبين عدد من الأجانب من جنسيات مختلفة قد يعهد إليهم صاحب الجريدة بتوزيع أعدادها فى شوارع القاهرة وبذلك تتسع دائرة النزاع فلا يكون مقصوراً على أحد الرعايا الفرنسيين فقط بل يشمل رعايا عدة دول أجنبية (٢) وقد أرادت الحكومة المصرية أن تفوت على صاحب الجريدة هذه الفرصة ومن ثم عمدت إلى إغلاق المطبعة .

* * *

ولما انقضت المهلة التى حددتها الحكومة الفرنسية لتسوية الأزمة تسوية ودية — فى نظرها — قابل جورج سان رينيه تاياندييه G. Saint René Taillandier القنصل العام لفرنسا بالنيابة فى صباح ١٨ أبريل ١٨٨٥ نوباريباشا وقدم إليه فى صورة رسمية طلبات الحكومة الفرنسية وكان قد سبق أن قدمها له فى صورة مقترحات . وانحصرت المطالب الفرنسية فى :

---

(١) جاء فى هذا العهد وتاريخه ٤ مايو ١٨٧٨

Je consens formellemert à ête assimilé aux indigènes en ce qui concerne la Loi régissant la presse en Egypte, et à être soumis, sans exception aucune, à la juridiction exclusive des autorités et Tribunaux Egyptiens en matière de délits de presse et d'imprimerie.

أنظر الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٤ مرفق رقم ٢ للوثيقة رقم ٢٩ ومرفق رقم ٣ للوثيقة رقم ٤٦ .

(٢) أثار هذه النقطة السير بارنج مع وزارة الخارجية البريطانية . أنظر مذكرة له فى هذا الموضوع مؤرخة فى ٢١ إبريل ١٨٨٥ أرسلها إلى اللورد جرانفل وزير الخارجية . الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣٨ .

أولا : إعادة فتح مطبعة جريدة البوسفور بدون قيد أو شرط وفق ترتيبات يتفق على وضعها فيما بعد .

ثانيا : إعادة صدور جريدة البوسفور .

ثالثاً : عزل ضباط الشرطة الذين اشتركوا فى إغلاق مطبعة الجريدة .

رابعاً : إعطاء الحكومة المصرية مهلة قدرها ٤٨ ساعة لتنفيذ هذه المطالب، فإذا إنقضت هذه المهلة دون تنفيذها فإن الحكومة الفرنسية « تعرف كيف تتصرف على ضوء ما يمليه عليها شعورها بكيانها وكرامتها » :

ودارت مناقشة أثناء تلك المقابلة صرح فيها القائم بأعمال القنصل العام أن الحكومة الفرنسية تدع جانبا المناقشة فى مسألة حق الحكومة المصرية فى إصدار تشريع للصحافة دون موافقة الدول . ويلاحظ أنه كان قد مضى ما يقرب من ثلاث سنوات ونصف سنة منذ صدر قانون للصحافة المصرى فى ٢٦ من نوفمبر ١٨٨١ . ومضى القنصل العام بالنيابة يقول لنوبار إن الحكومة الفرنسية تحصر النزاع فى موضوع واحد هو اقتحام السلطات المصرية دارا يقيم فيها أو يعمل بها أحد من الرعايا الفرنسيين دون أن يكون لدى الحكومة المصرية تصريح بذلك من القنصلية الفرنسية فى القاهرة(١).

وقد أجاب نوبار إجابة تشف عن حصافة سياسية ومقدرة على مقارعة الحجة بالحجة ، إذ قال إنه لا يمكن فصل هذين الموضوعين بعضهما عن بعض ، لأن حق الحكومة المصرية فى إصدار قانون الصحافة هو الأصل وهو الذى يشكل

---

(١) كانت هذه الدار عبارة عن مبنى يتكون من دورين : دور أرضى توجد به مطبعة الجريدة ومكاتبها ، أما الدور العلوى فكان يسكنه فرنسيان هما Julien و Poilray والمبنى كله يملكه بوغوص بك Boghos Bey وكان إيطالى الجنسية . أنظر الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣٣ .

موضوع النزاع . أما الحادث الذى تلا بعد ذلك فهو موضوع تبعى فرعى ، وإذا لم تكن الحكومة الفرنسية قد ناقشت هذا الحق وأنكرته على الحكومة المصرية لما أثيرت معارضة للقرار الذى أصدرته الحكومة المصرية بإلغاء جريدة البوسفور وإغلاق مطبعتها وبالتالى لما وقع هذا النزاع . ولما ذكر القائم بأعمال القنصل العام أن الحكومة الفرنسية تستند إلى نظام الإمتيازات الأجنبية رد نوبار على الفور بأن الإمتيازات الأجنبية ليست سوى معاهدات عقدت بين الباب العالى وبين الدول الأجنبية ، ولما كان الباب العالى هو أحد الأطراف فى تلك المعاهدات فيتعين أن يقوم الباب العالى بتفسيرها ولا تقوم الحكومة المصرية بهذا التفسير(١) .

ومرت المهلة التى حددتها الحكومة الفرنسية لإجابة مطالبها الرسمية والموقف فى مصر فى حالة ركود وتجميد . نوبار يرفض الإذعان للمطالب الفرنسية ويأمل خيراً من لندن حيث يرجو أن تضغط الحكومة البريطانية على وزارة الخارجية الفرنسية ضغطا يؤدى إلى سحب المطالب الفرنسية وإنهاء الأزمة. ولكن انقضت المهلة فى ٢٠ أبريل ١٨٨٥ ولم يكن قد طرأ على الموقف جديد . وعمل نوبار على كسب الوقت فأخطر القنصل العام لفرنسا بالنيابة بأن الحكومة المصرية قد اتصلت بكل من الحكومتين العثمانية والبريطانية فى صدد هذه المسألة . وقد قام اتصال الحكومة المصرية بالباب العالى على أساس أنه أحد الأطراف الموقعة على المعاهدات المنشئة لنظام الإمتيازات الأجنبية فى الولايات العثمانية وبالتالى فى مصر .أما إتصال الحكومة المصرية بالحكومة البريطانية فللأهمية التى اتخذها النزاع بين الحكومتين المصرية والفرنسية ، وخلص نوبار من ذلك إلى أنه لما كانت هذه الاتصالات الدبلوماسية لا تزال قائمة بين القاهرة والآستانة ولندن فإنه يطلب مهلة أخرى من الحكومة الفرنسية(١) .

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣٦ .

والواقع أن اتصال الحكومة المصرية بالباب العالى بخصوص هذه الأزمة لم يبدأ إلا فى ٢٠ إبريل ١٨٨٥ أى عند انقضاء الأجل الذى حددته الحكومة الفرنسية لمطالبها الرسمية . ففى هذا اليوم أرسلت الحكومة المصرية برقيتين مؤرختين فى ٢٠ إبريل ١٨٨٥ باسم الخديو توفيق إلى الصدر الأعظم وقد جاء فى البرقية الأولى أن حادثاً مؤسفاً قد وقع بين الحكومة المصرية وبين القنصلية العامة لفرنسا فى مصر بسبب إلغاء جريدة البوسفور وقال إن الحكومة الفرنسية تقدمت بثلاث مطالب هى : فتح مطبعة الجريدة ، والسماح بأن تستأنف الجريدة ظهورها ، وعزل ضباط الشرطة الذين نفذوا تعليمات الحكومة المصرية .

ومضى الخديو توفيق فى برقيته فقال إن تقديم الترضية على هذه الصورة ينطوى على إقرار من الحكومة المصرية بأنه ليس لها الحق فى تنظيم شئون الصحافة والمطبوعات واعتراف منها بأن هذا الحق مرده إلى القنصلية الفرنسية ، وهو أمر يتعارض مع نصوص المعاهدات من ناحية ، ويخالف ما جرى عليه العرف والعادة والسوابق فى مصر من ناحية ثانية . واختتم الخديو توفيق برقيته بقوله إن الحكومة الفرنسية قد حددت مهلة قدرها ٤٨ ساعة لتنفذ حكومة مصر تلك الطلبات ، وإن المهلة قد انتهت فى ذلك اليوم وإنه قد طلب مهلة جديدة حتى يستطيع عرض الموضوع على الباب العالى لابداء الرأى إذ أن هذه المسألة تمس المعاهدات(١) .

أما البرقية الثانية التى أرسلها الخديو توفيق إلى الصدر الأعظم فكانت ضافية جداً ولن نتعرض لها لأنها تناولت تاريخ جريدة البوسفور منذ تأسيسها فى سنة ١٨٧٨ حتى قيام الأزمة فى إبريل ١٨٨٥(٢) .

كان التجاء الحكومة المصرية إلى الباب العالى خلال هذه الأزمة ظاهرة جديرة بالتأمل ، لأنه بعد أن تم الاحتلال الانجليزى لمصر لم تكن انجلترا لتسمح للخديو توفيق بأن يرجع إلى الباب العالى فى المسائل الهامة أو غير الهامة يستطلع

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ١ الوثيقة رقم ٤٥ .
(٢) المرفق رقم ٢ للوثيقة رقم ٤٥ سالفة الذكر .

رأى الحكومة العثمانية فيها . حقيقة إن انجلترا لم تغير فى مركز مصر القانونى بعد الاحتلال فظلت مصر من ناحية القانون الدولى العام ولاية عثمانية ، وظلت انجلترا وسائر الدول تعترف بالسيادة العثمانية على مصر ، وظلت مظاهر السيادة العثمانية قائمة ، فالحكومة المصرية تدفع الجزية إلى الباب العالى ، والعملة تسك باسم السلطان العثمانى ، ويذكر اسمه فى خطبة الجمعة فى مساجد مصر ، والسلطان يعين قاضى القضاة ، والعلم التركى الأحمر هو الذى تستخدمه الجهات المصرية الرسمية فى مصر . ولكن على الرغم من هذه المظاهر الشكلية فإن سيطرة الإنجليز على مصر وحكومتها كانت كاملة دقيقة محكمة ، فوجهوا الحكومة المصرية فى مسائل السياسة الداخلية والخارجية التوجيه الذى يبتغونه تحت ستار عبارة دبلوماسية هى « النصائح البريطانية » ووضح هذا الإشراف وهذا التوجيه بوجه خاص منذ يناير ١٨٨٤ حتى أن باريز Barrère القائم بالأعمال فى القنصلية العامة لفرنسا فى مصر قد ذكر فى تقرير رفعة إلى جول فرى Jules Ferry وزير الخارجية الفرنسية فى ٧ يناير ١٨٨٤(١) بعد استقالة وزارة شريف باشا الرابعة فى ٧ يناير ١٨٨٤ — أن الموقف فى مصر قد تغير تغيراً أساسياً وأخذت الأمور فيها إتجاها مقلقا بالنسبة للمصالح الدولية التى تهم فرنسا ، وأن انجلترا قد قررت فى عناد وأصرار أن تضع على عاتقها دون سواها من الدول تصريف الأمور وأنها قد أخلت بالالتزامات التى أعلنتها أمام أوربا عند ما احتلت مصر ثم خلص باريز من ذلك إلى قوله إن الطريق الذى تسير فيه انجلترا فى ذلك الوقت سينتهى بها إلى إعلان الحماية البريطانية على مصر(٢) .

---

(1) Doc. Dip. Fr. 1ère Sèrie. t. v. doc. No. 185 .

(2) ... à partir d'aujourd'hui la situation en Egypte change de face et prend pour les intérêts primordiaux que nous avons à y Défendre une tournure inquiétante. L'Angleterre, par sa résolution d'assumer ostensiblement la direction exclusive des affaires, viole les engagements qu'elle a contractés vis-à-vis de l'Europe quand elle entreprit l'expédition d'Egypte; elle s'engage dans une voie qui aboutira fatalement au protectorat.

نخرج من هذا بأنه ليس هناك سوى أحد تفسيرين لهذا التطور الذى حدث فى الأزمة بين مصر وفرنسا بالتجاء الخديو توفيق إلى الباب العالى . ويتلخص التفسير الأول فى أن نوبار قد استشعر تراخيا من لندن فى تأييده فى موقفه من فرنسا ، وأنه لم يلمس نتائج عملية سريعة للتأييد الدبلوماسى الذى كان يطمع فيه من انجلترا ، ورأى أن الأزمة قائمة تتطور وتتفاقم ، والحكومة الفرنسية شامخة مصرة على أن تنفذ الحكومة المصرية الترضية التى طلبتها ، فعول نوبار على أن يلجأ إلى الباب العالى ليؤيد الحكومة المصرية فى موقفها . أما التفسير الثانى فيقوم على أن التجاء الحكومة المصرية إلى الباب العالى قد تم بايعاز من السير بارنج لأنه كان شديد الرغبة فى أن تخرج الحكومة المصرية منتصرة على فرنسا من هذه الأزمة . وكان له دور كبير فى إصدار قرار إلغاء الجريدة وإغلاق مطبعتها وكان شديد الحنق على الجريدة الفرنسية لحملاتها العنيفة عليه شخصياًوعلى سياسته فأراد بارنج تكوين جبهة إنجليزية تركية تقف فى وجه فرنسا فى هذه الأزمة حتى تتزحزح الحكومة الفرنسية عن موقفها وتخفف من غلوائها . والتفسير الثانى هو الأرجح بدليل أن اللورد جرانفل وزير خارجية بريطانيا قد أبلغ — كما سنرى — موصيرس باشا سفير تركيا فى لندن شكر الحكومة البريطانية للباب العالى على تأييده للحكومة المصرية إبان الأزمة التى قامت بين مصر وفرنسا .

وقد رد الصدر الأعظم برقيا فى ٢١ إبريل ١٨٨٥ على الخديو توفيق وأبلغه أنه يقر وجهة نظر الحكومة المصرية ويعتبر أن تصرفها كان سليما وفى حدود القانون ، وأنه لاتثريب عليها طالما أنها أخطرت قنصل فرنسا فى القاهرة بالقرار الذى أصدرته وبالموعد الذى حددته لتنفيذه وبذلك انتفت المسئولية عن الحكومة المصرية فهى ليست مسئولة عن رفض قنصل فرنسا إرسال مندوب عنه يحضر تنفيذ القرار ، كما نعى الصدر الأعظم على قنصل فرنسا تصرفه الشاذ حين قرر منع تنفيذ قرار الحكومة المصرية ولو أدى الأمر إلى الإلتجاء إلى استخدام القوة .

وقال الصدر الأعظم فى برقيته أنه عهد إلى السفير العثمانى فى باريس بأن يتصل بوزارة الخارجية الفرنسية ويبلغها تأييد الباب العالى للحكومة المصرية فى موقفها واستياءه العميق من التصرفات التى أقدم عليها قنصل فرنسا فى القاهرة(١) .

ولكن لم تكن هناك نتيجة عملية لهذه الخطوة الدبلوماسية التى قامت بها الحكومة العثمانية لدى حكومة باريس . ففى صباح ٢١ إبريل ١٨٨٥ قابل جورج سان رينيه تاياندييه G. St. René Taillandier القنصل العام لفرنسا بالنيابة نوبار باشا وأبلغه رسالة وردت من دى فريسينيه de Freycinet وزير خارجية فرنسا يقول فيها أنه لم يفهم مدلول الرد الذى أدلى به نوبار فى ٢٠ إبريل ١٨٨٥ عند انتهاء المهلة المحددة بأنه فى صدد الاتصال بالحكومتين العثمانية والبريطانية وأكد القنصل العام بالنيابة لنوبار باشا بأن دى فريسينيه يصر إصراراً تاماً على أن تقدم الحكومة المصرية الترضية بالصورة التى طلبتها الحكومة الفرنسية وأنه ينتظر من نوبار رداً فى فترة تنتهى فى الساعة الرابعة بعد ظهر نفس اليوم(٢) . وفى الموعد المحدد أبلغ نوبار قنصل فرنسا العام بالنيابة فحوى البرقية التى تلقاها الخديو توفيق من الصدر الأعظم والمؤرخة فى ٢١ من إبريل ١٨٨٥ وأضاف نوبار إلى ذلك أن الحكومة المصرية لا تزال على اتصال بالحكومة البريطانية وأنه لذلك يطالب بمهلة جديدة قبل أن يقدم رداً نهائيا على طلبات الحكومة الفرنسية(٣) .

أدرك دى فريسنيه وزير خارجية فرنسا أن نوبار يعمد إلى المماطلة وأنه غير جاد فى تقديم الترضية التى طلبتها الحكومة الفرنسية ، ومن ثم قرر رأيه على

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ٣ للوثيقة رقم ٤٥
(٢) الوثيقة رقم ٤٥ من المصدر السابق
(٣) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٥ .

اتخاذ خطوة تالية . ففى ٢٤ أبريل أخطر جورج سان رينيه تاياندييه G. St. René Taillandier القنصل العام لفرنسا بالنيابة نوبار باشا بأن الحكومة الفرنسية سوف تقطع علاقاتها مع الحكومة المصرية حتى يتم تقديم الترضية التى طلبتها الحكومة الفرنسية و بالكيفية التى تصر عليها ، وأنه سيغادر القاهرة إلى الإسكندرية ، وأنه سيخطر قناصل الدول بأمر قطع العلاقات ، وأن الوزارة الفرنسية قد قررت إرجاء تقديم الاتفاق المالى الخاص بالقرض المضمون(١) الى البرلمان الفرنسى انتظاراً لما قد يسفر عنه الموقف من تطورات . (٢)

وسرعان ماطيرت أسلاك البرق هذه الأنباء إلى أوربا. ولا شك أنها أزعجت الوزارة البريطانية إزعاجا شديدوبخاصة النبأ الأخير ، لأن الوزارة البريطانية كانت تبدى ، فى ذلك الوقت بالذات ، اهتماما بالغا بأن تتم فى أمد وجيز موافقة مجلس النواب والشيوخ الفرنسيين على اتفاق لندن حتى يستطاع تقديم القرض المضمون فى أسرع وقت ممكن للحكومة المصرية التى كانت حالتها المالية تتفاقم سوءا أسبوعا بعد أسبوع . وأى باحث يتعمق فى دراسة الكتاب الأزرق الخاص بالمالية المصرية لسنة ١٨٨٥ يلحظ الضغط والالحاح الشديدين اللذين بذلهما من أجل هذا القرض اللورد ليونز Lyons السفير البريطانى فى باريس لدى وزارة الخارجية الفرنسية(٣). وقد قام السفير بمساعيه لدى الوزارتين اللتين تعاقبتا على حكم فرنسا منذ صدور تصريح لندن فى ١٧ من مارس ١٨٨٥ الى قيام الأزمه موضوع البحث

---

(١) هو اتفاق لندن المؤرخ فى ١٨ مارس ١٨٨٥

(٢) برقية من الخديو توفيق إلى الباب العالى مذكورة فى الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ فى ثنايا الوثيقة رقم ٤١

(٣) أنظر الكتاب الازرق رقم ١٧ لسنة ١٨٨٥ وثائق رقم ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٢ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٩ ، ١٢٧ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٤ . ونذكر على سبيل المثال فقرة من مذكرة أرسلها السفير البريطانى فى باريس الى اللورد جرانفل ومؤرخة فى ٨ من إبريل ١٨٨٥ يتضح فيها لون من هذا الضغط

I succeeded in obtaining an interview with M. de Freycinet this afternoon, and *I pressed very strongly upon his attention the great importance* it was that the Convention of London of the 18th March relative to the finances of Egypt should be ratified by France *with the least possible delay.* '

فى أبريل ١٨٨٥ وهما وزرها جول فرى Ferry ووزارة بريسو Brisson ولما تألفت الوزارة الأخيرة ذهب السفير البريطانى الى دى فريسينيه وزير الخارجية فيها يرجوه العمل على سرعة تقديم اتفاق لندن الى البرلمان فأجابه دى فريسينيه بأنه لم يحضر إلى ديوان الوزارة لأول مرة إلا فى صباح ذلك اليوم وأنه لم يكن لديه من الوقت متسع لبحث المسائل المعلقة التى خلفتها الوزارة السابقة (١) .

وقد أثير هذا الموضوع فى نفس اليوم فى مجلس العموم البريطانى وانهالت الأسئلة من أعضاء المجلس على جلادستون رئيس الوزراء وعلى ادموند فتز موريس Lord Edmond Fitzmaurice الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية . وكانت الأسئلة تدور حول ثلاث مسائل : قطع العلاقات بين الحكومتين المصرية والفرنسية ، ومغادرة قنصل فرنسا العام بالنيابة لمدينة القاهرة ، وانسحاب الحكومة الفرنسية من الاتفاق المالى . وحاول الوكيل البرلمانى التهرب من الإجابة على أسئلة النواب ولما ضيقوا الخناق على جلادستون رئيس الوزارة أعلن أنه تلقى برقية من السير ايفلن بارنج يقول فيها إن قنصل فرنسا العام بالنيابة قد غادر القاهرة فى صباح ذلك اليوم . وتحفظ جلادستون ولم يشأ أن يضيف إلى ذلك شيئاً (٢) . ومدلول هـذا التحفظ واضح وهو أن الخبر صحيح فى جملتـه وتفصيله . وكان جلادستون يرمى من هـذا التحفظ إلى خلق الجو الصالح لتسوية الأزمة تسوية ودية .

وقد أبرق الخديو توفيق فى نفس اليوم إلى الصدر الأعظم يخطره بهذا التطور

---

(١) أنظر الوثيقة رقم ٣٨ فى الدفتر رقم ١٧ لسنة ١٨٨٥

(٢) محضر جلسة مجلس العموم البريطانى فى ٢٤ أبريل ١٨٨٥ .
الجزء ٢٩٧ ص ٦٦٠ ، ص ص ٦٦١ — ٦٦٣ ، ٧٩٣ — ٧٩٤ .
Hansard's Parliamentary Debates.
وانظر أيضاً محضر جلسة مجلس العموم فى ٢٧ أبريل ١٨٨٥ .
الجزء ٢٩٧ ص ص ٨١٨ — ٨١٩ .
Hansard's Parliamentary Debates.

الذى وصلت إليه الأزمة السياسية بين مصر وفرنسا . وعادت الحكومة العثمانية تبذل مساعيها الدبلوماسية لدى حكومة باريس . فأرسل عاصم باشا وزير خارجية تركيا برقية مؤرخة فى ٢٥ من أبريل ١٨٨٥ إلى أسعد باشا السفير التركى فى باريس يبلغه أن دوائر الباب العالى قد قابلت بدهشة بالغة هذا التطور السريع لموضوع جريدة البوسفور ، فالإجراء الذى اتخذته الحكومة المصرية ضد هذه الصحيفة كان إجراء عادلا ويتمشى مع نصوص القانون وليس هناك ما يدعو إلى أية شكوى من جانب فرنسا . ومضى وزير خارجية تركيا يقول فى برقيته إن الأهمية التى أضفيت على مسألة البوسفور لم تكن إلا نتيجة لمسلك قنصل فرنسا الذى أيد تأييداً مطلقاً جريدة تنشر أنباء مثيرة ، وأشارت البرقية إلى علاقات الصداقة الأكيدة التى تربط بين فرنسا وبين مصر وإلى أن الحكومة الفرنسية تبدى فى كل حين وآن شعوراً من الود والإخلاص نحو الحكومة العثمانية وأنها تظهر نوايا طيبة للغاية نحو مصر وخلص وزير خارجية تركيا من ذلك إلا أنه إزاء هذه المشاعر الطيبة التى تبديها الحكومة الفرنسية نحو مصر لا تسمح الحكومة العثمانية لنفسها بأن تعتقد أن فرنسا تجيز لممثليها فى مصر وبخاصة فى الظروف التى تمر بها مصر فى تلك الفترة أن يقدموا على أعمال تنال من كرامة ومركز خديوية مصر . واختتم عاصم باشا برقيته بقوله إنه يرجو من الوزارة الفرنسية أن تطلب من قنصلها أن يتخلى عن مطالبه وأن تعيد العلاقات مع الحكومة المصرية بدون إبطاء(١) .

ولكن حدثت فى هذه الاتصالات الدبلوماسية مفاجأة غير سارة بالنسبة لتركيا ، فقد أنكر دى فريسينيه وزير خارجية فرنسا على الباب العالى حقه فى التدخل فى موضوع جريدة البوسفور على أساس أنها مسألة داخلية بحتة وأن هذه المسألة يجب أن تسوى رأسا بين الحكومتين الفرنسية والمصرية وذلك طبقاً لسوابق كثيرة (٢) .

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤١ .

(٢) المصدر السابق .

وثارت ثائرة الباب العالى لهذا الرأى وهو الذى كان حريصاً على أن يؤكد فى كل مناسبة تبعية مصر للدولة العثمانية وقد غدت مسألة التبعية حساسة جداً لدى الباب العالى وبخاصة بعد الإحتلال الإنجليزى لمصر، وسرعان ما خاض الباب العالى فى جدل فقهى حول حقوق الباب العالى وحقوق الخديوية المصرية باعتبارها ولاية تابعة للدولة العثمانية، فأرسل عاصم باشا وزير الخارجية العثمانيسة برقية مؤرخة فى ٢٥ إبريل ١٨٨٥ إلى أسعد باشا السفير التركى فى باريس لتبليغها إلى وزير خارجية فرنسا وقد جاء فيها أن خديوية مصر تتمتع حقاً باستقلال داخلى ، ولكن يخرج عن اختصاص الحكومة المصرية بحث أو معالجة أى نزاع له طابع سياسى يقع بين هذه الحكومة و بين ممثل دولة أجنبية ، لأن الباب العالى وحده هو الذى يختص ببحث مثل هذا النزاع مع الحكومة الأجنبية المختصة . ومضى عاصم باشا يؤكد فى برقيته أنه عن طريق الباب العالى سويت جميع المسائل الخاصة بالعلاقات الأجنبية لمصر ، وأن هذا الإجراء فى تسوية المسائل الخارجية لمصر إنما هو نتيجة حتمية لمبدأ الاستقلال الداخلى . وفى موضوع جريدة البوسفور قال عاصم باشا إن الباب العالى كان محقاً فى أن يشكو تصرفات قنصل فرنسا الذى لم يقنع بأنه تدخل تدخلا غير قانونى ليعوق تنفيذ قرار أصدرته الحكومة المصرية ولم يقنع بأنه طلب الترضية من امن الحكومة المصرية بل ذهب إلى حد قطع العلاقات لا لسبب سوى أن الحكومة المصرية قد اتخذت إجراء لتنفيذ إلغاء جريدة تخضع للقوانين المصرية والمحاكم المصرية وهى جريدة أيدت تأييداً سافراً الثورة المهدية ونشرت على صفحاتها وفى طبعة عربية غير مرخص بها منشوراً يستهدف فى لحمته وسداه الإخلال بالهدوء والأمن والنظام ، كما أن مثل هذا النشر يؤدى إلى أخطار جسيمة تحيق بالسلطات العثمانية فى الحجاز (١) .

---

(١) المصدر السابق .

وعهد عاصم باشا فى نفس الوقت إلى موزوروس باشا Musurus سفير الدولة العثمانية فى لندن بمقابلة اللورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية وتقديم صورة من البرقيات التى تبودلت بين الحكومة العثمانية و بين سفيرها فى باريس وقد شكر اللورد جرانفل الباب العالى لأنه أيد الحكومة المصرية فى موقفها[١] .

على أنه فى لندن وليس فى باريس أو الآستانة أو القاهرة قد تم وضع أسس تسوية هذه المسألة . وقام وادنجتون Waddington السفير الفرنسى فى لندن بدور بارز فى هذه التسوية . وقد كان فى باريس خلال بعض مراحل تلك الأزمة فأسرع بالعودة إلى العاصمة البريطانية ، وخف لمقابلة اللورد جرانفل صباح ٢٥ أبريل ١٨٨٥ وأبلغه أنه قد عاد مبكراً إلى لندن لأنه يعتقد أن وجوده فى مقر منصبه يساعد على تسوية الأزمة التى أثارتها الحكومة المصرية بإلغاء جريدة البوسفور و إغلاق مطبعتها . واستطرد السفير الفرنسى فقال إن هذه المسألة يجب ألا تكون سبباً فى قيام خلاف بين فرنسا وبريطانيا ، وقرر أنه قد وقف تماما خلال إقامته فى باريس على آراء دى فريسينيه فى هذه الأزمة ، ونعت السفير آراء وزير خارجية فرنسا بأنها «معتدلة بقدر ما تسمح به الظروف» وذكر أن وزير الخارجية مستاء من الملابسات التى أحاطت بإلغاء الجريدة ومنها أن نوبار قد اختار للاقدام على هذا الإجراء الوقت الذى كانت فرنسا فيه بدون وزارة[٢] .

ولا شك أن هذا الزعم لا يقوم على أساس سليم لأن وزارة جول فرى قدمت استقالتها إلى جريفى Grévy رئيس جمهورية فرنسا فى ٣٠ مارس ١٨٨٥ حين رفض مجلس النواب الفرنسى النظر فى الاعتمادات المالية التى طلبها جول فرى للانفاق منها على الحملة العسكرية فى تونكين Tonkin فى الصين ، وطلب

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٢ .

(٢) الوثيقة رقم ٣٩ فى المرجع السابق .

المجلس أولا وقبل كل شيء مناقشة الوزارة فى سياستها التوسعية فى بلاد الصين والتى انتهت بهزيمة الجنرال Brière وسقوط لانج صن Lang Son ، وقد عهد رئيس الجمهورية على أثر ذلك إلى دى فريسينيه تأليف وزارة تخلفها ، ولكنه عجز عن ذلك ، فعهد جريفى إلى كونستانس Constans ولكنه فشل هو الآخر ، وأخيراً ألف بريسو Brisson الوزارة فى ٦ من أبريل وطيرت وكالة الأنباء الفرنسية هافاس Havas هذا النبأ ونشرته الصحف فى مصر فى اليوم التالى(١) . أما إلغاء جريدة البوسفور وإغلاق مطبعتها فقد تم فى ٨ أبريل أى فى تاريخ لاحق لقيام الوزارة الفرنسية .

وانبرى اللورد جرانفل للدفاع عن تصرف نوبار باشا فقال إن الحادث الذى أثار رئيس الوزارة المصرية هو ما عمدت إليه جريدة البوسفور من نشر منشور المهدى ، وإن هذا النشر لم يكن إلا إمعاناً منها فى الخطة التى دأبت عليها هذه الجريدة . و يلاحظ أن جرانفل لم يشر إطلاقاً فى حديثه مع السفير الفرنسى إلى مسألة إذاعة منشور المهدى باللغة العربية . وقد رد السفير بقوله إن وزير خارجية فرنسا لا يعتزم حماية جريدة البوسفور أو يمنع الحكومة المصرية من أن تتصرف معها التصرف القانونى السليم . ومضى السفير يقول إن صدور هذه الجريدة يمكن أن يكون موضع سرور وتسلية للقراء الذين يغرمون بالمهاترات والأقاويل ، ولكن مما لا شك فيه أن خطة هذه الجريدة تشكل ضرراً على سياسة الحكومة الفرنسية . وانتقل السفير إلى موقف حكومته من تصرفات الحكومة المصرية فقال إن هذه التصرفات تنطوى على مسألتين : اقتحام مسكن فرنسى ، و إهانة لحقت بممثل فرنسا . وقرر أن الحكومة الفرنسية تصر على ترضية معينة ، وهى لا تحب

---

(١) أنظر أعداد جريدة Le Bosphore Egyptien اعتباراً من العدد ١٠٥٥ الصادر فى أول أبريل ١٨٥٥ إلى ١٠٦٢ الصادر فى ٨ أبريل ١٨٥٥ .

أن تذهب إلى أكثر مما يتطلبه الموقف ، فهى تطالب بإعادة فتح المطبعة وتوقيع نوع من العقوبات على الموظفين المسئولين(١) .

وقد حاول اللورد جرانفل أن يثنى الحكومة الفرنسية عن طلبها الثانى فقال إن طلب توقيع عقوبات أمر جد خطير ، لأنه من المحتمل جداً أن يأخذ نوبار المسئولية على عاتقه ، وتغدو المسألة حينئذ فى غاية الخطورة إذ تطالب الحكومة الفرنسية بتوقيع عقوبات على رئيس وزارة ، فأجاب السفير بأن الحكومة الفرنسية لا تحدد أشخاصاً معينين بالذات . وأضاف إلى ذلك أنه إذا تمت الترضية التى تطلبها الحكومة الفرنسية فإنها على استعداد لأن تتبادل وجهات النظر مع الحكومة البريطانية بخصوص تنظيم شئون الصحافة الأجنبية فى مصر ومدى الحقوق التى تباشرها الحكومة المصرية إزاء هذه الصحف .

ولما كان مجلس الوزراء البريطانى على وشك الاجتماع وقتئذ فقد صرح وزير الخارجية للسفير الفرنسى بأنه لا يريد أن ينفرد بإبداء رأى فى مسألة الترضية التى تطلبها الحكومة الفرنسية دون أن يتباحث بشأنها مع زملائه الوزراء ، ووصف الوزير هذه المسألة بأنها شائكة ودقيقة ، ولكنه قال إنه على ثقة من أن رغبة زملائه أعضاء الوزارة تتلاقى مع رغبته ورغبة دى فريسينيه فى وجوب الوصول إلى تسوية سريعة لهذه المسألة(٢) .

وبعد أن انفض اجتماع مجلس الوزراء قابل السفير الفرنسى فى لندن فى مساء نفس اليوم وزير الخارجية البريطانية الذى أبلغه المقترحات الآتية لتسوية الأزمة :

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣٩ .
(٢) المصدر السابق .

أولا : تسجل الحكومتان الفرنسية والبريطانيــة اتفاقهما على ألا تثير الحكومة الفرنسية أى اعتراض على إلغاء جريدة البوسفور .

ثانياً : ترى الحكومة البريطانية — بخصوص الطريقة التى نفذ بها إلغاء الجريدة ، و بعد أن أخذت فى اعتبارها كافة الحقائق المتصلة بهذا الموضوع — أن إغلاق مطبعة الجريدة قد تم بطريقة منافية للقانون وأنه يتعين لذلك إعادة فتح دار المطبعة فوراً .

ثالثاً : إن مسلك رئيس الشرطة (حكمدار شرطة القاهرة وهو ضابط انجليزى يسمى فنويك) لا غبار عليه من كافة النواحى لأنه كان مقيداً بأوامر صدرت إليه . وتعتقد الحكومة البريطانية أن الحكومة الفرنسية توافق على أنه لا تقع على هذا الضابط مسئولية دفع موظف القنصلية الفرنسية .

رابعاً : لما كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت أنها لا تتنصل من مسئولية إلغاء جريدة البوسفور فإنها لا تتردد فى أن تشترك مع الحكومة المصرية فى إبداء الأسف الذى نصحت هى الحكومة المصرية بإبدائه بسبب الحوادث العارضة التى اكتنفت إلغاء الجريدة .

وذكر جرانفل بأن هذه المقترحات لا تعتبر نهائية ولن تقدمها الحكومة البريطانية بصفة رسمية إلا إذا تلقت تأكيداً من الحكومة الفرنسية بأن هذه المقترحات قد لقيت موافقة منها(١) .

ودارت اتصالات دبلوماسية بين السفارة الفرنسية فى لندن و بين وزارة الخارجية الفرنسية أسفرت عن نتائج هامة فقد أخطر وادنجتون السفير الفرنسى فى ٢٧ أبريل سنة ١٨٨٥ اللورد جرانفل وزير الخارجيه بأن الحكومة الفرنسية و إن كانت

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٠ .

توافق على المقترحات البريطانية لتسوية هذه الأزمة وتتنازل عن مطلبها الخاص بتوقيع العقوبة على ضباط الشرطة إلا أنها تطلب فى مقابل ذلك أن يقوم نوبار باشا بصفته رئيساً للوزارة بزيارة رسمية لممثل فرنسا فى مصر ويقدم له اعتذاراً رسمياً عما حدث(١) .

وقد حاول جرانفل أن يثنى الحكومة الفرنسية عن هذا الطلب ، فقال إنه ليس فى مقدوره أن يذهب إلى هذا الحد وأن يأخذ على عاتقه تنفيذ هذا الطلب فيجعل الحكومة البريطانية تقدم النصح لحكومة مصر بأن تفعل أكثر من إبداء الأسف . ورفض السفير الفرنسى الأخذ بوجهة نظر جرانفل وصرح بأنه سيرجع إلى حكومته فى هذا الشأن(٢) . وسرعان ما تراجع جرانفل فأرسل فى نفس اليوم إلى اللورد ليونز Lyons السفير البريطانى فى باريس يقول له «إن حكومة جلالة الملكة مستعدة لأن تنصح نوبار باشا بأن يقدم أسفه بطريقة تنم على أسمى مراتب المجاملة وذلك بأن يقوم نوبار بزيارة ممثل فرنسا لهذا الغرض » . عن أن تعتبر هذه الزيارة إيذاناً بانتهاء الموضوع(٣) .

أما الحكومة المصرية فقد تلقت التعليمات اللازمة فى صورة « نصائح بريطانية » واجبة التنفيذ . فقد أرسل اللورد جرانفل إلى السير بارنج مذكرة مؤرخة فى ٢٨ أبريل ١٨٨٥ أنهى إليه فيها أسس التسوية التى تم الاتفاق عليها بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية لإنهاء الأزمة وطلب وزير الخارجية إلى بارنج أن يبلغ هذه الأسس إلى نوبار باشا وان يوصيه بقبولها « كتسوية عادلة ومرضية للمسألة » كما طلب بالنيابة عن حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة أن ينصح سعادته بأن يقوم بزيارة رسمية لممثل فرنسا الذى سيعود إلى القاهرة لهذا الغرض(٤) .

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٤ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٣ .
(٤) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٧ .

وعلى ضوء رغبات الحكومة الفرنسية رسم جرانفل أهداف زيارة نوبار لممثل فرنسا فى مصر ، وكانت هذه الأهداف هى تقديم أسف الحكومة المصرية واعتذارها : الأسف لاقتحام مسكن أحد الرعايا الفرنسيين فى مصر ، والاعتذار عن الإهانة التى لحقت بموظفى السلك القنصلى الفرنسى فى القاهرة .

أما جريدة البوسفور فقد ذكر جرانفل فى ختام مذكرته أنه على الرغم من أن إعادة فتح دار المطبعة سيكون بلا قيد ولا شرط إلا أن الحكومة البريطانية ترى أن هذه الجريدة يجب أن تحتجب عن الظهور فترة من الزمن ، وأن الحكومة الفرنسية على استعداد خلال تلك الفترة لأن تتبادل وجهات النظر فى مسألة تطبيق قوانين الصحافة على الجرائد التى يصدرها الرعايا الفرنسيون فى مصر(١) .

* * *

وقد أذعن نوبار « للنصيحة » البريطانية فتوجه فى ٣ من مايو ١٨٨٥ بملابسه الرسمية إلى دار قنصلية فرنسا بالقاهرة وقدم إعتذاراً رسمياً بالصورة التى حددتها الحكومتان الفرنسية والبريطانية ، وأزال رجال الشرطة الاختام عن باب المطبعة وسلمت إلى مندوب قنصلية فرنسا .

وفى اليوم التالى لهذه الزيارة ألقى كل من اللورد جلادستون رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم(٢) ، واللورد جرانفل وزير الخارجية فى مجلس اللوردات(٣)، بياناً ضافياً عن مسألة جريدة البوسفور والتطورات التى مرت بها .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) محضر مجلس العموم جلسة ٤ مايو ١٨٨٥ ـ ن الجزء ٢٩٧ ص ص ١٥٠٦ – ١٥٠٨ .

Hansard's Parliamentary Debates.

(٣) محضر مجلس اللوردات جلسة ٤ مايو ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٧ ص ص ١٤٧٠ – ١٤٧٤ من

Hansard's Parliamentary Debates.

وكان أهم ما جاء فى هذين البيانين — وهما متشابهان فى المعنى — أن القرار الذى أصدرته الحكومة المصرية بإلغاء جريدة البوسفور كان قراراً قانونياً لاغبار عليه وأن الحكومة البريطانية قد أقرته ووافقت عليه موافقة صريحة وأنها لا تتنصل من مسئولية صدور هذا القرار . واهتم البيان بإيضاح موقف الحكومة الفرنسية فقال إن هذه الحكومة قد امتنعت كلية عن مناقشة قانونية قرار إلغاء الجريدة ، بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك فصرحت بأنها ليست لديها الرغبة فى حماية جريدة البوسفور ، ولكنها احتجت احتجاجاً شديداً على الطريقة التى نفذ بها قرار إلغائها ، وأثارت الحكومة الفرنسية مسائل على جانب كبير من الأهمية ، فقالت إن مطبعة الجريدة كانت تباشر أعمالا تجارية أخرى بجانب طبع أعداد جريدة البوسفور ولهذا فإن إغلاق المطبعة كان فى نظر الحكومة الفرنسية عملا تعسفياً غير قانونى . وانتقل البيان إلى حادث اعتداء ضباط الشرطة على قنصل فرنسا ، ثم المطالب التى تقدمت بها الحكومة الفرنسية . وتعرض البيان إلى نقطة هامة هى أن الحكومة البريطانية قد درست هذه المسألة من نواحيها القانونية وانتهت إلى أن إغلاق مطبعة الجريدة لم يكن تصرفاً قانونياً سليما وكذلك الاعتداء الذى وقع على قنصل فرنسا ، ولذلك فقد أسدت النصح إلى الحكومة المصرية بإعادة فتح المطبعة وأن يقوم نوبار باشا (١) بزيارة قنصل فرنسا ليعتذر له عن التصرفات غير القانونية التى ارتكبت أثناء تنفيذ القرار . وقال البيان أيضاً أن

---

(١) جاء فى البيان الذى ألقاه اللورد جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم ان الحكومة البريطانية نصحت الخديو بزيارة قنصل فرنسا

They (Her Majesty's Government) also recommended that His Excellency the Khedive should visit the French Consul, and should, upon that visit convey an expression of regret for the irregularities which had been committed in the course of the proceedings.

ولاشك أن هذا خطأ مطبعى لأنه إذا كان المقصود هو الخديو لذكر جلادستون حضرة صاحب السمو الخديو His Highness the Khedive إذ كان هذا اللقب يذكر دائماً فى مجموعات الكتاب الأزرق ، كما أن البيان الذى ألقاه جرانفل فى مجلس اللوردات ذكر نوبار ولم يذكر الخديو .

الحكومة البريطانية قد أبدت استعدادها لأن تشترك فى إبداء الأسف للحكومة الفرنسية على ما وقع .

وقد تعرضت الوزارة البريطانية لنوع من التهكم من بعض أعضاء مجلس العموم بسبب ما جاء فى هذا البيان من اشتراك الحكومة البريطانية فى تقديم الأسف إلى الحكومة الفرنسية ، إذ وجهوا إليها سؤالين فى جلستى ٥ و٧ مايو ١٨٨٥ جاء فيهما أن المجلس يريد أن يقف على نصوص العبارات التى استخدمتها الحكومة البريطانية فى تقديم الأسف إلى الحكومة الفرنسية بخصوص حادث جريدة البوسفور ، كما طلب من الوزارة أن تنشر نصوص الاعتذار الذى قدمه فى مناسبة سابقة كل من رئيس الوزارة إلى النمسا واللورد جرانفل إلى ألمانيا ، لأن هذه السلسلة من الاعتذارات قد تكون ذات فائدة فى القيام بدراسة مقارنة فى فقه اللغة الإنجليزية!!؟ (١) .

وراجت شائعات تقول إن التسوية التى تمت بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية قد نصت على أن تدفع الحكومة المصرية تعويضاً قدره أربعة آلاف جنيه فى مقابل الأضرار والخسائر التى لحقت بجريدة البوسفور بسبب قرار إلغائها ، وأن الحكومة البريطانية ستسهم فى أداء هذا التعويض . وأثير هذا الموضوع فى مجلس العموم البريطانى بجلسة ١١ مايو ١٨٨٥ وقد نفى هذه الشائعة بشقيها اللورد ادموند فتزموريس **Lord Edmond Fitzmaurice** الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية(٢) .

---

(١) محضر جلسة مجلس العموم فى ٥ مايو ١٨٨٥ .
الجزء ٢٩٧ ص ١٦٥٣ .
ومحضر جلسة مجلس العموم فى ٧ مايو ١٨٨٥ .
الجزء ٢٩٧ ص ١٨٥٦ من
Hansard's Parliamentary Debates.

(٢) محضر جلسة مجلس العموم فى ١١ مايو ١٨٨٥ .
الجزء ٢٩٨ ص ١٤٣ من المصدر السابق .

بقى أن نذكر أن هذه التسوية لم تتعرض لمسألة السماح بإعادة ظهور جريدة البوسفور . وقد أكد هذه الحقيقة اللورد جلادستون رئيس الوزارة البريطانية فى إجابته على سؤال وجهه إليه السير ستافورد نورثكوت Sir Stafford Northcote العضو بمجلس العموم (١) . وفعلا ظلت هذه الجريدة معطلة فترة من الزمن ، ثم تدخلت الحكومة الفرنسية فأبلغت وزارة الخارجية البريطانية أنها قد أخذت على صاحب الجريدة تأكيدات قاطعة بأن الجريدة لن تثير المصاعب أو المتاعب وأنها ستلتزم خطة الاعتدال ، وقالت الحكومة الفرنسية إنها إذا عادت الجريدة إلى سيرتها الأولى فإن قنصل فرنسا لديه تعليمات بوجوب تقديم المساعدة للحكومة المصرية فى إلغاء الجريدة (٢).

وعلى هذا الأساس عادت الجريدة للظهور فى ٢١ من مايو ١٨٨٥ بعد انقطاع دام واحداً وأربعين يوماً فظهر العدد ١٠٦٤ يفيض بنشوة الانتصار ووجهت الجريدة شكرها وامتنانها للمصريين وأعضاء الجاليات الأجنبية الذين ناصروها فى ساعة العسرة . وخصت المواطنين الفرنسيين فى مصر بكلمة قالت فيها إن الاهتمام العميق الذى أبداه الرعايا الفرنسيون فى مصر لم يكن من أجل جريدة البوسفور فحسب بل من أجل « النفوذ الفرنسى والشرف الوطنى اللذين زج بهما فى نزاع مؤسف عديم الجدوى » .

وعلى الرغم من المواثيق التى أخذت على الجريدة فقد استمرت فى خطتها تهاجم الاحتلال وتعارض وزارة نوبار وتتهكم على كبار الموظفين الإنجليز فى وزارات الحكومة المصرية ومصالحها وتبرز نواحى الفشل فى تصرفاتهم . فنشرت تعليقاً لاذعاً على تقرير وضعه فنويك حكمدار شرطة القاهرة عن استتباب الأمن

---

(١) محضر جلسة مجلس العموم فى ٤ مايو ١٨٨٥ الجزء ٢٩٧ ص ص ١٥٠٦ — ١٥٠٨ Hansard's Parliamentary Debates

(٢) محضر جلسة مجلس العموم فى ٢١ مايو ١٨٨٥.
الجزء ٢٩٨ ص ص ١٠٢٥ — ١٠٢٦ من المصدر السابق .

فى العاصمة فقالت إنه فى اليوم السابق لنشر هذا التقرير وقع حادث سرقة فى مسكن الجنرال ستيفنسن Stephenson قائد جيش الاحتلال. وسخرت الجريدة من البدل النقدى الذى قررته وزارة نوبار فى مقابل الإعفاء من السخرة وهو ما يسمى بدل العونة. وقالت الجريدة إن الفلاح يعيش عيشة ضنكاً وإنه لا يستطيع أن يدفع هذا البدل النقدى. ولما نشرت الحكومة البريطانية بعض أجزاء من الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٤ تناولته الجريدة بالنقد الجارح وفندت ما تضمنه من وقائع، وأسدت نصيحتها للقائمين على نشر الكتاب الأزرق بهذه الحكمة: « إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب(١) ».

ولعله من المفيد فى ختام هذا البحث أن نذكر أن جورج سان رينيه تاياندييه G. Saint René Taillandier القنصل العام لفرنسا بالنيابة الذى احتج فى إبريل ١٨٨٥ على قرار وزارة نوبار بإلغاء جريدة البوسفور وإغلاق مطبعتها قد وقف فى سبتمبر من نفس العام موقفاً عدائياً من هـذه الجريدة، إذ أرسل إليها تبليغا رسمياً قال فيه إنه فى صدد إتخاذ إجراءات قضائية ضدها بسبب مقالات نشرتها فى تلك الآونة، وقال القنصل العام لفرنسا بالنيابة إن خطة الجريدة وما تثيره من جـدل صحفى تعوق العمل الدبلوماسى لممثل فرنسا فى مصر وتضر بالمصالح الفرنسية، وإنه إذا استمرت الجريدة فى نشر مثل تلك المقالات فإن ذلك يؤدى إلى تعقيدات سياسية يؤسف لها(٢).

وعلقت الجريدة على هـذا النبأ فقالت إنه يعتبر ضربة شديدة للجريدة، لأن ذلك التبليغ قد وجه إليها باسم السلطة التى يمثلها جورج سان رينيه وهى سلطة الجمهورية الفرنسية، ومضت الجريدة فقالت إن أمامها طريقين: أما أن تمضى

---

(١) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ١١٠٣ الصادر فى ٢٩ يونيو ١٨٨٥ مجموعة السنة الثامنة.

(٢) Le Bosphore Egyptien العدد ١١٧٢ الصادر فى ٦ سبتمبر ١٨٨٥ ص ١ مجموعة السنة الثامنة.

فى خطتهـا دون أن تلقى بالا لتبليغ ممثل فرنسا وما يعتزم إتخاذه ضـدها من إجراءات ، وإما أن تعدل عن الخطة الصحفية التى التزمت بهـا وتتنازل عن حقها فى النقد وحقهـا فى حرية الصحافة ، ثم كشفت الجريدة عن أهدافها فى عبارات صريحة لا التواء فيها،فقالت إنها لم تكف عن مواصلة السعى فى سبيل تحقيق هدفين:هما إعادة نفوذ فرنسا الشرعى فى مصر إلى وضعه السابق ، ثم إنشاء نظام دولى يكفل بصفة نهائية حماية مصالح أوربا وفى نفس الوقت يعمل على تقدم ورخاء البلاد . وقالت الجريدة أيضاً إنها لم تكف عن محاربة الإحتلال الانجليزى وأنصاره لأن هـذا الإحتلال ضار ، والإبقاء عليه يشكل عقبة كأداء فى سبيل قيام نظام دولى وفى سبيل إعادة النفوذ الفرنسى .

Le Bosphore Egyptien n'a pas cessé de poursuivre un double but : la restauration de l'influence légitime de la France en Egypte et l'établissement d'un régime international qui assure définitivement les intérêts de l'Europe en même temps que le progrès et la prospérité du pays. Il n'a pas cessé de combattre l'occupation anglaise et ses partisans, parce que cette occupation a été malfaisante et que son maintien est un obstacle insurmontable à l'établissement d'un régime international comme à la restauration de l'influence française.

وقالت الجريدة إنها بعد تفكير عميق اتخذت من تلقاء نفسها قراراً بوقف صدورها لأنها لا تريد أن تعطى فى الخـارج مثلا سيئاً لنزاع سياسى يقع بين ممثلى الوطن الفرنسى فى مصر وبين جريدة البوسفور » وهى الجريدة التى

---

(١) احتجبت الجريدة عن الظهور اعتباراً من ٧ سبتمبر ١٨٨٤ ثم عادت إلى الظهور فى أول سبتمبر ١٨٨٥ تحمل نفس الاسم وتقول إنه تديرها شركة توصية بالأسهم وجنسيتها فرنسية ورأس مالها ١٠٠٠٠٠ فرنك وأن رئيس تحريرها اميل باريير Barrière واستمرت توالى صدورها حتى ٢ ديسمبر ١٨٩٤ .

كرست جهودها بدون تحفظ للدفاع عن حقوق فرنسا والجاليات الأجنبية في وداى النيل » .

فهل يمكن أن يقال بعد هذه العبارات الصريحة وما سبق ذكره فى هذا البحث أن جريدة البوسفور كانت تستهدف مصالح مصر الحقيقية من حملتها على الإحتلال الإنجليزى وعلى وزارة نوبار ؟ لقد كان من الطبيعى وقد نهجت هذه الجريدة نهجا مناوئا للاحتلال أن تتلاقى أهدافها مع مصالح مصر فى عديد المسائل وفى معظم الأوقات ، ولكنها كانت تشق لنفسها طريقاً خاصاً لحساب فرنسا ولحساب تدويل الحكومة فى مصر وكانت تعارض أى تشريع فيه مساس من قريب أو بعيد بحقوق الأجانب فى مصر ولو كان فى مثل هذا التشريع لون من ألوان المشاركة الإيجابية بين المصريين والأجانب .

إن جريدة البوسفور فى تلك الحقبة لم تكن إلا مظهراً من مظاهر الصراع السياسى السافر فى مصر بين انجلترا وفرنسا بسبب انفراد انجلترا بالنفوذ والسيطرة على الحكومة المصرية ومرافق البلاد ، فالأزمة موضوع هذا البحث كانت فى مظهرها أزمة مصرية فرنسية ولكنها كانت فى جوهرها أزمة فرنسية إنجليزية . ولا عجب إذا قرر اللورد سالسبورى Salisbury ، العضو بمجلس اللوردات وقتئذ ، فى ثنايا سؤال وجهه إلى اللورد جرانفل وزير الخارجية ، أن هذه الأزمة قد شغلت الرأى العام فى بريطانيا إلى حد بعيد(١) .

عبد العزيز محمد الشناوى

---

(١) محضر جلسة مجلس اللوردات فى ٢٨ أبريل ١٨٨٥ .
الجزء ٢٩٧ ص ٩٣٩ من
Hansard's Parliamentary Debates.

أفكار جمال الدين الأفغانى السياسية

جمال الدين الأفغانى (١٨٣٩ — ١٨٩٧) هو « حكيم الشرق » الذى كانت له آثار بعيدة المدى فى العالم الإسلامى . وليس من المبالغة القول بأن حركة التجديد التى انبعثت فى العالم الإسلامى ، وأن حركات التحرر من الظلم والاستعمار فى هذا العالم الإسلامى قد استلهمت جميعاً أفكاره الثورية المجددة ليس فقط فى الهند وإيران وأفغانستان ، بل أيضاً فى مصر وتركيا والسودان والتركستان .

وليس معنى هذا أن دعوته قد امتدت إلى جماهير الشعب فى تلك البقاع ؛ بل إنها اقتصرت إلى حد بعيد على تلك الفئة القليلة الموجهة فى كل زمان ومكان ، وهى الفئة التى تضم الصفوة المثقفة وطليعة المتحررين من قيود التقليد ورواسب الماضى بما تحمل من حقوق مكتسبة طالما ارتكزت عليها قوى الرجعية والانتفاع التى تحاول — عن وعى أو عن غير وعى — أن تعرقل التطور الطبيعى للناس والأشياء . ولا تزال هذه الرواسب ، بفعل الجهل والوخم ، تفعل فعلها فى العالم الإسلامى برغم اتساع حركة التعليم وتنبه الوعى الجماهيرى . لهذا كان التطور الطبيعى فى العالم الإسلامى ثقيل الخطى مبلبل الاتجاه وبخاصة بعد زحف المؤثرات الغربية التى تركت ردود أفعال متفاوتة لدى الناس تبعاً لاختلاف مستوياتهم الفكرية ومصالحهم الذاتية . ولا يزال المسلمون فى مجموعهم متخلفين فى المجالات الروحية والذهنية ، وأن يكونوا قد اصطنعوا من حيث لا يدرون من الأساليب المادية ما هو وليد أجيال من التقدم العلمى فى الغرب . لهذا كان الصراع بين القديم والحديث قصة متكررة فى تاريخ العالم الإسلامى الحديث .

اصطدم جمال الدين بأنصار القديم ، اصطدامه بالاستعمار ؛ وناله من الرجعية

والاستعمار بين الأذى فى كل قطر إسلامى حل به . ولكنه كان من ثابتى الإيمان ؛ فوقف كالصخرة : لا يهادن ولا يتراجع . وكان حيثما حل بركاناً صاخباً ، خالقاً للثورة أو للنهضة ، يحس بالتجاوب مع الجيل الصاعد المتفتح ، ويتجنب الميئوس من إصلاحهم . وكان بؤرة جذب لمن حركتهم الأشجان فشعروا بضرورة التجديد والإيجابية . وحياته مرتبطة أشد الارتباط بأفكاره ، شأنه فى ذلك شأن أولئك الرواد الذين يجعلون من حياتهم صورة مجسمة لأفكارهم . ولئن كنا سنحاول الربط بين حياة جمال الدين و بعض أفكاره ، فسنفرد لهذه الأفكار بشمولها مجالا خاصاً فى الحيز الأخير من هذا البحث . و إذا كان الإنسان فى معظم الأحوال رد فعل لعصره ، فإنه يجدر بنا قبل أن نتصدى لهذه الدراسة أن نلمح إلى القوى التى أحاطت بالشرق و بالغرب فى حياة جمال الدين .

شهدت هذه الفترة النهايات المنطقية لركود العالم القديم حين داهمته القوى التى حركت أوروبا منذ عصر النهضة : تفوقت أوروبا علمياً ومادياً وكشفت العالم الجديد وطرق المحيطات واتجهت إلى الاستعمار ، ونجحت فى تحقيق أهدافها إن لم يكن بالاحتلال السافر فبفرض النفوذ والتدخل فى الشئون الداخلية للبلدان الأخرى . كما شهدت أوروبا فى الوقت نفسه موجة من الشعور القومى ونمو الوعى الجماهيرى الذى طالب بالحرية ثم بالحياة الدستورية والاشتراكية . ولعبت الصحافة دوراً حيوياً فى هذه التطورات الجديدة ؛ وكان لجمال الدين فضل تنشيطها وربطها بالقضايا العامة فى بعض البلدان التى حل بها ، وبخاصة فى مصر .

أدرك خطر الاستعمار منذ نعومة أظفاره ، ولمس أساليب تغلغله فى البلدان الإسلامية ودرس الأسباب التى هيأت له النجاح . ورغم أنه من أشد من عرفناهم عداء للاستعمار ، فإنه لم يغمض عينيه عن تفوق الغرب — لهذا كان يميز بين الغرب ومقوماته وبين من برزوا من ثناياه من دعاة الفتح والاستعمار . ثم نجده ينكص مع الناكصين إلى دورات عز الشرق الإسلامى يستلهمها القوة ويوحى

بها إلى من تناساها ؛ مشدداً النكير على الحكام الأذلاء والشعوب المستضعفة ، ومهوناً من شأن القوة المادية التي انثالت من الغرب ، ومؤكداً لسحر القوة الروحية ووحدة المشاعر ، منادياً بالتآخي بين الأديان وبالعالمية والاشتراكية والدستور والعدل المطلق . وهو وإن يكن من رواد القومية في الشرق باعتبارها وسيلة لرد العدوان الغربي ، ومع أنه لم يهن لحظة في التنديد بالاستعمار ، فإنه من أولئك المفكرين الكبار الذين يخترقون الحواجز ويؤمنون بوحدة الوجود البشري والكوني في إطار القوة الشاملة التي تربط الأجزاء المتفرقة وتعلو على الوجود والعدم .

*

هنالك اختلاف حول الوطن الأصلي لجمال الدين . فالشائع أنه من مواليد أفغانستان وأنه نسل أسرة تنتسب إلى الحسين بن علي . ولكن هناك رأياً آخر يقطع بأنه إيراني المولد ، وأنه أخفى هذه الحقيقة عامداً حتى يكون انتماؤه إلى أفغانستان السنية ، لا إلى إيران الشيعية ، أدعى إلى تحقيق رسالته الدينية في البلدان التي باشر فيها نشاطه(١) .

وعلى أي حال فقد انخرط جمال الدين في سلك التعليم التقليدي . ولما ظهرت عليه مخايل النجابة أبدى والده — وكان معلماً — اهتماما بتثقيفه واصطحابه إلى خيرة المعلمين : لحفظ القرآن وتعلم العربية إلى جانب لغته الأصلية ، ثم درس العلوم الإسلامية المختلفة ، وإن يكن قد توسع في الفلسفة الإسلامية والتصوف ، ثم درس الرياضة على الطريقة العصرية . وطيلة حياته نجده واسع الاطلاع في العلوم العقلية والنقلية ، وبخاصة الفلسفة . وكان قارئاً نهما : فقد عرف في شبابه كثيراً من المؤلفات القديمة في الفارسية والعربية ، وكان على إلمام واسع بالكتب

---

(١) انظر جمال الدين الأسد آبادي المعروف بالأفغاني ، ص ٨ — ٢٩ . أيضاً تقديم مصطفى عبد الرازق لمجموعة العروة الوثقى التي جمعها محمد جمال ، ص ٢ . ولا تزال حياة جمال الدين بحاجة إلى مزيد من الدراسة أنظر Smith, Islam in Modern History, pp. 54 ff;

الحديثة المترجمة إلى اللغات الشرقية ، وكذلك بالكتب الموضوعة فى آداب الأمم وفلسفة أخلاقها(١) . وإذا أضفنا إلى ذلك اللغات التى ألم بها فى مختلف أطوار حياته ، أدركنا سر إحاطته المباشرة بأحوال أهم دول العالم فى زمانه ، وما أضفاه عليه ذلك من تعميق للمفهومات التى تصدى لنشرها: فإلى جانب اللغات الأفغانية والعربية والفارسية والتركية والفرنسية التى أتقنها جيداً ، كان على إلمام باللغتين الإنجليزية والروسية. هذا إلى أسفاره فى مختلف بلاد الشرق والغرب : فإلى جانب أفغانستان وإيران والهند ، زار مصر وشبه الجزيرة العربية والعراق وتركيا وروسيا وانجلترا وفرنسا . ثم إنه كرس حياته للعلم والعمل السياسى ؛ ومن ثم إيثاره تلك العزوبة الشاقة التى عاشها أمثال أبى العلاء المعرى ونادى بها أفلاطون فى جمهوريته بالنسبة إلى ذوى المهام الفكرية والسياسية .

من أولى الرحلات الهامة بالنسبة إلى جمال الدين الرحلة التى قام بها إلى شبه الجزيرة العربية وفيها الحجاز مهبط الرسالة الإسلامية. ولقد أتم رحلته هناك فى عام ١٨٥٧ وهو فى الثامنة عشرة ؛ وحين رجع إلى أفغانستان أمكنه أن يصل إلى مكانة بارزة فى خدمة اثنين من أمرائها ، وأبدى مهارة فى شئون الحرب والسياسة ، واصطدم بالاستعمار الانجليزى القائم فى الهند والممتد إلى أفغانستان بشكل أو آخر .

وترتب على هذا الاصطدام وانهزام الأمير الذى كان يواليه خروجه فى عام ١٨٦٩ من أفغانستان إلى الهند التى كانت تموج بالثورة ضد الإنجليز . ولما كانت السلطات الإنجليزية تخشى أن يتصل به الثوار ، فإنها عملت على إخراجه من الهند ؛ فرجع إلى أفغانستان التى ما لبث أن أقصى عنها للمرة الثانية ، فقصد الهند حيث شددت عليه الرقابة . ومع ذلك فقد أصبح محطاً للأنظار : إذ هرع إليه أكابر العلماء الهنود وراجاتها ، ولهذا أخرج من الهند للمرة الثانية . وقبل

---

(١) محمد باشا المخزومى : خاطرات جمال الدين ، ص ٧٦ .

أن يبارحها ندد بضعف السلطات الإنجليزية التى تخشى زائراً أعزل مثله ، وأثار حمية من كانوا يحيطون به من الهنود ، مظهراً لهم وفرة أعدادهم فى مقارنتها بأعداد الحاميات الإنجليزية .

وبعد خروجه من الهند مر بمصر (١٨٧٠) وأقام بها أربعين يوماً تردد أثناءها على الأزهر وخالط كثيراً من طلاب العلم الشوام وألقى عليهم بعض المحاضرات فى مسكنه . ثم قصد إلى الآستانة حيث اتصل برجال العلم والأدب ومال إليه بعض الوزراء والأمراء ، وما لبث أن عين عضواً بمجلس المعارف برعاية عالى باشا الصدر الأعظم . وكان عالى من المؤمنين بالإصلاح وتقوية الإمبراطورية العثمانية . امتاز بالأمانة والصراحة والذكاء والجد ، وكان على دراية واسعة ، ذا أفكار عميقة أتت عن طول خبرة وتجربة . وكان يعتقد أن إحياء الإمبراطورية وإنعاشها لا يتأتيان إلا بالمعونة الأوروبية ، على ألا يصحبها تدخل فى شئون الدولة الداخلية ؛ كما حرص على تأكيد سلطة الباب العالى فى أطراف الإمبراطورية حتى يمكنها أن تقف كتلة متماسكة أمام الضغط الأوربى المتزايد . وكل هذا مما يفسر تشجيعه لجمال الدين الذى أوصى بتعميم التعليم . ولكن تآمر عليه شيخ الإسلام ؛ فخرج من الآستانة قاصداً مصر .

وقد أجرت الحكومة المصرية على جمال الدين راتباً سنوياً ،فاستقر به المقام بالقاهرة لفترة تزيد على ثمانى سنوات (مارس ١٨٧١ — أغسطس ١٨٧٩) لعلها أخصب سنى حياته . وجد بها تجاوباً مع القوى الجديدة التى انبعثت فى البلاد من ثنايا الأحداث التى ألمت بها وبالشرق ، ووجد بها الجيل الجديد المتفتح لأفكاره ، فسما على ذاته وبذر بذور الثورة الوطنية ورعى جيلا ثورياً متحرراً تدين له مصر بالكثير من تطورها الحديث والمعاصر .

والذى شحذ هذا التجاوب الثورى بين جمال الدين ومريديه ما كان من أمر الأزمة المالية المترتبة على ديون سعيد وإسماعيل ، وما أدت إليه من تدخل الدول

فى شئون مصر الداخلية منذ أوائل عام ١٨٧٨. كذلك نجحت الحركة الدستورية فى تركيا ، وهى الحركة التى غذاها مدحت باشا ؛ فخلع السلطان عبد العزيز وتولى السلطان عبد الحميد الذى أعلن الدستور ؛ وكان لذلك رنة فرح فى شتى ربوع الإمبراطورية العثمانية . ولكن سرعان ما تنكر السلطان عبد الحميد للحركة الدستورية ؛ فسحب الدستور ، وأجل اجتماع المجلس النيابى إلى أجل غير مسمى . وما لبثت أن نشبت الحرب الروسية — التركية فى عام ١٨٧٧، فحركت الأشجان فى شتى بقاع العالم الإسلامى ؛ إذ تعلق بها مصير الخلافة والملك الإسلامى ، خاصة وقد توقع الكثيرون قرب انهيار الإمبراطورية العثمانية . وأخذت موجة النقد فى مصر وتركيا تندد بالحكم المطلق سبب هذه الكوارث وتمهد الطريق لعهد جديد. لهذا أثمرت دعوة جمال الدين فى مصر لأنها أتت فى وقتها ، خاصة وقد تحالف الخديو إسماعيل مع المد الوطنى الصاعد فى أواخر عهده ضد التدخل الأجنبى ، فأعطى القوى الجديدة التى تزعمها جمال الدين مجالا للتعبير عن نفسها .

لم يحاضر جمال الدين فى الأزهر خلال إقامته فى مصر ، وإنما كان أغلب لقائه وتدريسه لمن التفوا حوله فى منزله وفى المقاهى والمتنزهات العامة « حيث كان سامره مجلس علم وحكمة وأدب وسياسة » . كان يتصل بالأمراء وذوى المكانة والعلم والأدب . كما التف حوله خيرة الطلاب من مجاورى الأزهر وبعض علمائه . وقد صقل استعدادات واتجاهات كل هؤلاء ، وأحدث تحولا فى مجرى الأدب ومفهومه لديهم؛ فبدلا من تأثره بمخلفات الاستعباد والإقطاع و« الصنعة »: من مدح وهجاء وفخر وتزلف و « نوادر » ؛ وبدلا من كونه عرضا للبراعة البلاغية من سجع وجناس وطباق ، أصبح فى خدمة الشعب : يدافع عن حقه ويهاجم من اعتدى عليه أيا كان ؛ « يبين للناس سوء حالهم ومواضع بؤسهم ، ويبصرهم بمن كان سبب فقرهم ، ويحرضهم على أن يخرجوا من الظلمات إلى النور ، وألا يخشوا بأس الحاكم ، فليست قوته إلا بهم ولا غناه إلا منهم ، وأن يلحوا فى طلب حقوقهم المغصوبة وسعادتهم المسلوبة؛ فخرج على الناس بأدب

جديد ينظر للشعب أكثر مما ينظر إلى الحاكم ، وينشد الحرية ويخلع العبودية ، ويفيض فى حقوق الناس وواجبات الحاكم ، ويجعل من الأديب مشرفا على الأمراء لا سائلا يمد يده للأغنياء»(١) .

دعوة هذا شأنها لا بد أن تثير اسماعيل ذا النزعات الاستبدادية . كان اسماعيل حقيقة قد شجع الناشرين والصحفيين السوريين على الإقامة بمصر والعمل فيها . وكان يغدق عليهم فى البداية ؛ ولكن الأزمة المالية أفقدته السيطرة التى سبق له أن باشرها على الصحف عن طريق المنح والإعانات . ولما كان معظم هؤلاء الناشرين السوريين قد درسوا بالجامعة الأمريكية ببيروت حيث تلقنوا أسس الحرية والحقوق الإنسانية ، لم يكن من السهل عليهم أن يسكتوا عن الظلم والإرهاق اللذين تعرض لهما الشعب المصرى فى أواخر حكم اسماعيل . ولم يكن اسماعيل ذاته يستطيع أن ينال منهم بسبب تمتعهم بالرعوية الفرنسية و بالتالى بالحماية التى كانت تخلعها عليهم هذه الصفة طبقا للامتيازات الأجنبية .

ولم يكن جمال الدين ومريدوه يتمتعون بمثل هذه الحماية ؛ ومن ثم لجوؤهم إلى المحافل الماسونية ذات النشاط السرى والمتمتعة بالرعاية والحماية الأجنبيتين . وهناك بعض الاختلاف(٢) حول المحفل الأول الذى انتسب إليه : هل هو المحفل الإيطالى أم الإسكتلندى ؟ كما أن ثمة خلافا آخر حول المحفل الذى خرج منه الحزب الوطنى : هل هو الشرق الفرنسى أو هو مزيج من « الشرق » و « كوكب الشرق » التابع للمحفل الأكبر فى انجلترا وراعيه البرنس أوف ويلز ؟ أم هو محفل وطنى مستقل عن هذا وذاك ؟ على أى حال نظم جمال الدين العمل داخل المحفل ، فضم إليه نبهاء طلابه ومريديه : فمنهم من يعمل بالصحافة ، ومنهم بعض ضباط

(١) أحمد أمين. زعماء الإصلاح فى العصر الحديث ، ص ٦٦ .

(٢) زعماء الاصلاح ، و ص ٧٢ — تقديم مصطفى عبد الرازق للعروة الوثقى، ص ٦—٧ ؛
Sabry. La Genèse de l'Esprit National Egyptien, 142-3

الجيش علماء الأزهر وأعضاء مجلس شورى النواب ، ومنهم ولى العهد محمد توفيق و بعض كبار الموظفين .

كان جمال الدين يمرن الناشئة على الخطابة ويلهمهم مبادئه ويعدهم للعمل ويوقظ فيهم عواطف الوطنية ، ويعلمهم الشغف بحياة الحرية وبالنظم الدستورية . وقد حاول البعض فى داخل المحفل لفت نظره إلى أن الماسونية لا دخل لها فى السياسة ، فكان رده على ذلك : « أول ما شوقنى للعمل فى بناية الأحرار عنوان كبير خطير : حرية ؛ مساواة ؛ إخاء — غرضه منفعة الإنسان — سعى وراء دك صروح الظلم — تشييد معالم العدل المطلق — فحصل لى من كل هذا وصف للماسونية وهو : همة للعمل ، وعزة نفس ، وشمم ، واحتقار الحياة فى سبيل مقاومة من ظلم » ، و « إذا لم تدخل الماسونية فى سياسة الكون ، وفيها كل بناء حر ، وإذا آلات البناء التى بيدها لم تستعمل لهدم القديم وتشييد معالم حرية صحيحة وإخاء ومساواة ، وتدك صروح الظلم والعتو والجور ، فلا حملت يد الأحرار مطرقة حجارة ولا قامت لبنايتهم زاوية قائمة »(١) .

آمن إذاً بجعل المحفل الماسونى مطية للعمل السياسى : فهو ينظم شعباً مختلفة تختص كل منها بوزارة من الوزارات أو بمصلحة من المصالح ؛ تدرس شئونها وتعرف ما يقع من الظلم ووجوه الإصلاح فيها ، وتتصل بالوزير المختص وتبلغه رغباتها فى أسلوب حازم صريح . وهو يحبب الكتابة إلى من يجد فيه استعداداً لها ، ويرسم له خطتها ويوحى بالمعانى التى يكتبها ، ويشجع على إنشاء الصحف يكتب هو فيها باسم مستعار ويستكتب فيها من يتوسم فيه القدرة . شجع أديب إسحاق(٢) ، بعد أن اتصل به اتصالا وثيقاً وتتلمذ له طويلا ، على

---

(١) خاطرات جمال الدين ، ص ٤١ — ٤٢ .

(٢) كان حتى وفاته ينزل أديب إسحاق مكانة خاصة فى نفسه ويقول عنه : «كان طراز العرب وزهرة الأدب ؛ قضى نحبه فى شرخ الشبوبة وعنفوان الفتوة وترك لنا قلوباً آسفة وشجوناً فائضة » نفس المرجع ، هامش ٤٦ — ٤٧.

أن ينشىء جريدة « مصر » التى أخذت تشرح للناس مبادىء الوطنية وتدعو إلى الحرية ، وكان يرسم خطتها ويكتب بنفسه بعض مقالاتها . كما شجعه على إنشاء صحيفة يومية اسمها « التجارة » . وكان يستكتب لهاتين الصحيفتين محمد عبده وغيره . وقد كتب هو بنفسه مقالين أحدهما فى الحكومات الشرقية وأنواعها ، والثانى سماه « روح البيان فى الإنجليز والأفغان » . كما شجع محمد عبده و يعقوب صنوع على إصدار جريدة « أبو نضارة » التى رأس صنوع تحريرها وكانت أولى الصحف العربية التى تكتب بالعامية ؛ وقد امتازت بالسخرية والدعابة وانتقدت إسماعيل مما أدى إلى مصادرتها ولما يصدر منها سوى خمسة عشر عدداً . كما شجع ميخائيل عبد السيد على إنشاء جريدة « الوطن » التى كانت جريدة سياسية وأدبية تنطق بلسان الوطنيين قبل الاحتلال و بعده .

لعبت هذه الصحف دوراً حاسماً فى مقاومة التدخل الأجنبى ، وكانت تنطق بلسان الحركة الوطنية — الدستورية . ولكن انجلترا وفرنسا خلعتا إسماعيل وولتا توفيق (يونية ١٨٧٩) . ورحب جمال الدين ، كما رحب الوطنيون ، بخلع إسماعيل ، واستبشروا خيراً بتولية توفيق — بل إن جمال الدين ذاته طاف ببعض القنصليات الأجنبية يؤكد لها ترحيب المصريين بتولية توفيق وأن بمصر حزباً وطنياً إصلاحياً . وذكر جمال الدين توفيقاً بوعوده الخاصة بخلق برلمان يتمتع بسلطات كاملة . ولكن توفيقاً الذى كان يدين بعرشه للتدخل الأجنبى تنكر لوعوده وطرد جمال الدين بناء على طلب قنصل انجلترا . وخرج جمال الدين حقيقة من مصر ، ولكن بعد أن بذر بها بذور الثورة التى لم تلبث أن شبت بها بعد خروجه بعامين .

أقام بعد خروجه من مصر فى حيدر أباد . حتى إذا ما شبت الثورة فى مصر دعى من حيدر أباد إلى كلكتا ، وألزمته حكومة الهند بالإقامة فيها حتى أخمدت الثورة . حينئذ سمح له بترك الهند ، فقصد إلى لندن وأقام بها أياما قليلة ، ثم انتقل

إلى باريس منذ أوائل عام ١٨٨٣ وأقام بها ما يزيد على ثلاث سنوات لحقه بها في أثنائها الشيخ محمد عبده. وهنالك عمل جمال الدين على إنشاء جريدة عربية ترسل إلى العالم الإسلامي فتفهمه واجباته وتشعل وطنيته — لجمال الدين فيها الأفكار والمعاني، ولمحمد عبده التحرير والصياغة؛ كما كان ميرزا باقر يعرب لها عن الصحف الأجنبية كل ما يهم العالم الشرقي . ووراء المجلة جمعية سرية منبثة في جميع الأقطار الإسلامية ، وضع لها يمين يقسمها من يدخل فيها ويتعهد بأن يبذل ما في وسعه لإحياء الأخوة الإسلامية و إنزالها منزلة البنوة والأبوة الصحيحتين ،وألا يقدم إلا ما قدمه الدين وألا يؤخر إلا ما يؤخره الدين ، ولا يسعى قدماً واحدة يتوهم فيها ضرراً يعود على الدين جزئياً كان أو كلياً ، وأن يطلب الوسائل لتقوية الإسلام عقلا وقدرة،وأن يوسع معرفته بالعالم الإسلامي من كل نواحيه بقدر ما يستطيع(١).

حينئذ كانت مصر قد وقعت في براثن الاستعمار البريطاني ، وكانت الثورة قد شبت في السودان منكلة بالقوات الإنجليزية التي بعثت لإخمادها ، كما ازداد التغلغل الاستعماري في الأقطار الشرقية ، وعلى حد قول العروة الوثقى(٢) : « بلغ الإجحاف بالشرقيين غايته ، ووصل العدوان فيهم نهايته ، وأدرك المتغلب منهم نكايته . . . نعم إنهم (أي المستعمرين) غرسوا غرساً ، إلا أنهم يجنون ، أو هم الآن يجنون منه ، حنظلا ويطعمون منه زقوماً »؛ومن ثم صدرت فكرة في أغلب أنحاء المشرق داعية إلى توحيد الجهود »؛ فالكل « يطلب خلاصاً و يبتغي نجاحاً وينتحل لذلك من الوسائل والأسباب ما يصل فكره على درجته من الجودة . .. وأن العقلاء في كثير من أصقاعه يتفكرون في جعل القوى المتفرقة قوة واحدة يمكن لها العمل بحقوق الكل(٣) » . النذير الأكبر لكل ذلك هو مصير مصر

---

(١) زعماء الإصلاح ، ص ٨٠ .

(٢) صدر العدد الأول من العروة الوثقى في ١٣ مارس ١٨٨٤ ، وصدر آخر أعدادها في ١٧ أكتوبر ١٨٨٤ . وبلغ ما نشر منها ثمانية عشر عدداً .

(٣) العروة الوثقى ، ص ٢٨ — ٣٠ .

« باب الحرمين » على حد قول جمال الدين : « فإن كان هذا الباب أميناً كانت خواطر المسلمين مطمئنة على تلك البقاع ، وإلا اضطربت أفكارهم وكانوا فى ريب من سلامة ركن عظيم من أركان الديانة الإسلامية . إن كان الخطر الذى ألم بمصر نفرت له أحشاء المسلمين وتكلمت به قلوبهم ، ولن تزال آلامه تستفزهم ما دام الجرح نغاراً . وما هذا بغريب على المسلمين ؛ فإن رابطتهم الملية مع رابطة اللسان أقوى من روابط الجنسية ، وما دام القرآن يتلى عليهم ويعمل بأحكامه — وفى آياته مالا يذهب على أفهام قارئيه — فلن يستطيع الدهر أن يذلهم . إن الفجيعة بمصر حركت أشجاناً كانت كامنة ، وجددت أحزاناً لم تكن فى الحسبان . وسرى الألم فى أرواح المسلمين سريان الاعتقاد فى مداركهم . وهم من تذكار الماضى ومراقبة الحاضر يتنفسون الصعداء ، ولا نأمن أن يكون التنفس زئيراً — بل نفيراً عاماً — بل يكون صرخة تمزق مسامع من أصمه الطمع[1] » .

كانت لجمال الدين نظرية بلغت به درجة اليقين : أنه مادام الشرق شرقاً وأهله على ماهم عليه من الجمود والخمول والجهل وتفرق الكلمة وترك العمل بحكمة الدين ، وما دام الغرب غرباً وأهله فى تلك القوة من العلم والامتلاء بالمطامع ، فالحوادث والكوارث تتكرر متشابهة لا تختلف فى النتائج ، وإن اختلفت فإنما فى الأمكنة والأزمنة وأسماء الأشخاص ؛ ومن ثم كان برنامج العروة الوثقى[2] أنها « ستأتى فى خدمة الشرقيين على ما فى الإمكان من بيان الواجبات التى كان التفريط فيها موجباً للسقوط والضعف ، وتوضيح الطرق التى كان يجب سلوكها لتدارك مافات والاحتراس من غوائل ما هو آت . ويستتبع ذلك البحث فى أصول الأسباب ومناشىء العلل التى ذهبت بهم إلى جانب التفريط والبواعث التى دفعت بهم إلى مهامه وعرة عميت فيها السبل واشتبهت فيها المضارب وتاه فيها الخريت وضل المرشد حتى لا يدرى السالكون من أين تفجعهم الطوارق المفزعة والمزعجات المدهشة

(١) العروة الوثقى ص ٣١ .
(٢) العروة الوثقى ص ٣٥ — ٧ .

والمدهشات القاتلة ! وتكشف الغطاء ما استطاعت عن الشبه التى شغلت أوهام المترفين ولبست عليهم مسالك الرشد ، وتزيح الوساوس التى أخذت بعقول المنعمين حتى أورثتهم اليأس من مداواة علاتهم وشفاء أدوائهم ، وظنوا أن زمان التدارك قد فات وأن الغباية بلغت حدها . وتحاول إشراب الأفهام أن لا حاجة فى الوصول إلى نقطة الخلاص المرغوبة إلى قطع دائرة عظيمة تصورها يوجب فتور الهمم وانحطاط العزائم ، وأن تخيل تلك الدائرة الواسعة إنما عرض من الإدبار عن المطلوب وهو تحت الجناح وأمام البصر ، ويكفى فى الوصول إليه عطفة نظر وقطع بعض خطوات قصيرة . وأن الظهور فى مظهر القوة لدفع الكوارث إنما يلزم له التمسك ببعض الأصول التى كان عليها آباء الشرقيين وأسلافهم — وهى ما تمسكت به أعز دولة أوروبية وأمنعها — ولا ضرورة فى إيجاد المنعة إلى اجتماع كل الوسائط وسلوك المسالك إلى جمعها وسلكها بعض الدول الغربية الأخرى . ولا رغم للشرقى أن يقف فى بدايته موقف الأوروبى فى نهايته ؛ بل ليس له أن يطلب ذلك وفيما مضى أصدق شاهد على أن من طلبه فقد أوقر نفسه وأمته وقرا أعجزها وأعوزها . وتنبه على أن التكافؤ فى القوى الذاتية والمكتسبة هو الحافظ للعلاقات والروابط السياسية ؛ فإن فقد التكافؤ لم تكن الرابطة إلا وسيلة القوى لابتلاع الضعيف . وتنقب عن المسالك الدقيقة التى يسرى بها الطامعون فى دياجر الغفلات ، وتهتم بدفع ما يرمى به الشرقيون عموما والمسلمون خصوصا من التهم الباطلة التى يوجهها إليهم من لا خبرة له بحالهم ، ولا وقوف على حقائق أمورهم ، وإبطال زعم الزاعمين أن المسلمين لا يتقدمون إلى المدنية ماداموا على أصولهم التى فاز بها آباؤهم الأولون . ولا تهن فى تبليغ الشرقيين ما يمسهم من حوادث السياسة العمومية وما يتداوله السياسيون فى شئونهم مع اختيار الصادق وانتقاء الثابت . وتراعى فى جميع سيرها تقوية الصلات العمومية بين الأمم وتمكين الألفة فى أفرادها وتأييد المنافع المشتركة بينها ، والتنبه إلى السياسات التى تميل إلى الحيف والإجحاف بحقوق الشرقيين » .

وأنشئت لجمعية « العروة الوثقى » فروع فى البلدان المختلفة ، ربما هى التى كانت تنفق على المجلة عن طريق التبرعات ؛ فقد كانت الأعداد ترسل إلى المشتركين مجاناً « ليتداولها الأمير والحقير والغنى والفقير ؛ ومن لم يصل إلينا اسمه فما عليه إلا أن يكتب إلى إدارة الجريدة بالاسم المعروف به ومحل إقامته على النهج الذى يريده »(١) . وإلى جانب المجلة وجمعيتها استعمل جمال الدين رسلا متخفين يذهبون إلى الأقطار المختلفة مزودين بالتعليمات التى لا يستطيع نشرها فى الجريدة : فرسول إلى موسكو ، ورسول إلى الحجاز — حتى أنه أرسل مرة محمد عبده ، وهو محكوم عليه بالنفى ، إلى مصر وتونس(٢) . ونبهت المجلة إلى ضرورة تنقية الإسلام مما علق به من الشوائب وتأليف حكومة إسلامية واحدة رائدها التعاليم الإسلامية الحقة والعدل والشورى واختيار خير الناس لتولى الأمور ، ونفت أن هدف الجامعة الإسلامية يتنافى مع مصالح ومشاعر أهل الديانات الأخرى الذين يتفقون مع المسلمين فى مصالح بلادهم ويشاركونهم فى المنافع منذ أجيال طويلة . وناهضت الاحتلال فى الأقطار الإسلامية بكل قوة وألبت عليه فى غير هوادة ، وشغل هذا أكبر جزء منها ، واستعملت لهذا الغرض أشد أنواع التعبير وأعنف أساليب التهييج . واستغلت أخبار الثورة المهدية فى السودان لإثارة الشعور وإهاجة النفوس : فالإنجليز الذين فرضوا نفوذهم على البلدان المختلفة باستغلال الفرقة الناشبة فيها ، ها هم يهزمون فى السودان ؛ فهونت « العروة الوثقى » من أمرهم ، وفضحت حقيقة تقربهم من المسلمين ، ونددت بالمثقفين الذين يصطنعون أساليب الغرب فى غير روية ودون مراعاة لظروف بلادهم ، مما يترتب عليه كونهم أحياناً — عن علم أو عن غير علم — أداة لتمكين المحتل . كما أمعنت فى إعطاء العظات الأخلاقية ، ضاربة على وتر النخوة والإباء ، منددة بأخلاق التواكل والجبن والضعف والخمول ، مهونة من أمر المحتل فى كل

(١) العروة الوثقى ص ٣٧ .

(٢) زعماء الإصلاح ص ٨٤ .

مكان ، ومجسمة انتصارات أتباع المهدى والايرلنديين . ومن هنا يكون أثرها فى العالم الإسلامى شبيهاً بأثر « اللواء » فى مصر فى أوائل القرن العشرين من حيث الضرب على وتر الإحساس القومى ومحاولة نفض الخمول واليأس اللذين أشاعتهما الهزائم المتلاحقة التى أصابت الإفريقيين والآسيويين نتيجة للتوسع الغربى .

كتبت « العروة الوثقى » فى الجامعة الإسلامية والرابطة الشرقية والمسألة المصرية والسودانية والهندية ؛ بل إنها كتبت فى شئون الهند الصينية التى كانت تواجه الاستعمار الفرنسى ، وعلقت على أخبار أمريكا واليابان ؛ ونظرت إلى كل ذلك فى ضوء السياسة الدولية العامة ، فالتفتت إلى الشعوب تحركها وتثير شعورها ، وإلى الحكومات المختلفة تبين لها أضرار الاحتلال . وتداولت أفكارها الجرائد الكبرى واهتمت بها الدوائر السياسية المشتغلة بشئون الشرق .

وأدركت انجلترا أثر الجريدة فى سياستها ونفوذها فى البلاد الشرقية ، فألح بعض محررى الجرائد الإنجليزية على حكومتهم أن تمنع دخولها إلى الهند ومصر ، بل تطرفوا فنصحوها بأن تلزم الدولة العثمانية بالحجر عليها(١) . وبالفعل ضيق على الجريدة فى الهند ومصر ، فأثر ذلك فى كمية الأعداد الموزعة منها ، واضطر العاملون عليها إلى إيقافها . وبارح محمد عبده باريس إلى سوريا ؛ أما جمال الدين فبقى فى أوروبا متنقلا بين لندن وباريس حيث اتصل بالعلماء والكتاب ورجال السياسة ونشر مقالاته فى الجرائد الكبرى .

وفى عام ١٨٨٦ سافر إلى إيران بدعوة من الشاه ناصر الدين ، فاستغل الفرصة لكى يحاول أن يحدث فى إيران ما سبق أن أحدثه فى مصر من نهضة فكرية وإصلاحية ، وهنا أيضاً خلال النشاط الماسونى . وقد تجمع حوله الأمراء

---

(١) العروة الوثقى ، ص ٣٢٢ .

والشبان المتطلعون إلى الإصلاح والتحرر ، ولـكن تنكر له الشاه ؛ فغادر إيران إلى روسيا .

وربما كان اهتمام جمال الدين بالتوجه إلى روسيا راجعاً إلى وفرة عدد المسلمين فيها . ومن المعروف أن القيصر أذن له بطبع المصحف وبعض الـكتب الدينية للمسلمين الروس . كما أن روسيا كانت تناصب انجلترا العداء بصدد المسألة الشرقية والتوسع فى أواسط آسيا وأفغانستان وإيران ؛ ومن ثم ترحيب الدوائر الروسية به وسماحها له بنشر المقالات فى الصحف فى السياسة الأفغانية والإيرانية والعثمانية والروسية ونقد السياسة الإنجليزية . ولـكنه ما لبث أن اختلف مع القيصر حين أشار عليه بالحـكم النيابى ، فترك روسيا قاصداً باريس .

وفى ميونخ قابل الشـاه .ناصر الدين (عام ١٨٨٩) الذى أغراه بالعودة إلى إيران . وهناك التف حوله صفوة الإيرانيين وأخذ يروج لإصـلاح الإدارة وإقامة العدل وتقنين القوانين والحـكم النيابى ، فبدت نهضة إصلاح ألبت عليه كبير الوزراء ، فحمل إلى الحدود وهو مريض . ومن البصرة أخذ يكتب إلى أنصاره يهيجهم ضد الشاه ، وكان من أثر ذلك فسخ العقـد الخاص باحتكار شركة انجليزية للتبغ فى إيران .

وفى عام ١٨٩٢ سافر إلى لنـدن وأقام بها ثمانية أشهر وجه فيها كل قوته إلى مهاجمة ناصر الدين . وكان من مؤسسى المجـلة الشهرية « ضياء الخافقين » التى كانت تصدر بالعربية والإنجليزية ، وكان يفضح فيها حكومة الشاه وسوء الإدارة فى إيران وانتشار الرشوة وتعذيب الأهالى فيها .

وأرسل إليه السلطان عبد الحميد يستدعيه إلى الآستانة . وقبل الدعوة بعد تردد ، ولـكن بعد أن أدرك أن بإمكانه تنسيق العمل مع السلطان من أجل الوحدة الإسلامية . وقال فى ذلك : « أما ما رأيته من يقظة السلطان وشدة

حذره وإعداده العدة اللازمة لإبطال مكائد أوروبا وحسن نواياه واستعداده للنهوض بالدولة (الذى فيه نهضة المسلمين عموماً) فقد دفعنى إلى مد يدى له ، فبايعته بالخلافة والملك عالماً علم اليقين أن الممالك الإسلامية فى الشرق لا تسلم من شراك أوروبا ولا من السعى وراء إضعافها وتجزئتها . . . إلا بيقظة وانتباه عمومى وانضواء تحت راية الخليفة الأعظم »(١) . أما السلطان ذاته فقد كان يخشى انضمام جمال الدين فى أوروبا إلى جمعية « تركيا الفتاة » الثورية ، خصوصاً وأن جمال الدين قد التقى فى باريس ببعض أعضاء الجمعية ، فأطلعوه على خططهم وما يحاولونه من إصلاح الدولة العثمانية ومقاومة الاستعمار الغربى ، فراقه منهم ذلك وشجعهم . كما أن الشاه ناصر الدين كان قد وسط السلطان عبد الحميد ليكف عنه أذى جمال الدين .

ووقع جمال الدين فى الفخ : إذ أرفق عبد الحميد دعوته إليه بأنه سيشاوره فى الإصلاح ، وحين دخل العاصمة التركية لم يستطع مبارحتها ، فقضى فيها مايزيد على أربع سنوات وضع أثناءها تحت الرقابة الصارمة ولم يجد متنفساً لأفكاره . على أنه فى بداية إقامته بالعاصمة التركية حادث السلطان فى أمر الحكم النيابى ، وأصدر جريدة « البيان » العربية التى كانت تسير على خطى « العروة الوثقى » . ولاقت الجريدة نجاحاً كبيراً فى الهند وتونس ومراكش والعراق وسوريا وغيرها من البلدان ، مما زاد فى هواجس السلطان منها — فأمر بتعطيلها . ثم قتل ناصر الدين ، وكان قاتله من تلامذة جمال الدين الذى يقال إنه قد استحسن هذه الفعلة ، مما أدى إلى الإمعان فى التضييق عليه . وعبثاً حاول الإفلات من الآستانة ؛ ولكن السلطان كان يخشى نشاطه فى الخارج ، فلم يسمح له بمبارحة تركيا . وانتهت حياته بداء السرطان فى ٩ مارس ١٨٩٧ .

*

---

(١) خاطرات جمال الدين ، ص ٦٧ .

قد لا تكون لجمال الدين فلسفة متكاملة مترابطة ؛ بل قد تكون بعض أفكاره متناقضة مع بعضها الآخر . ومع ذلك فإن الجانب البارز فى حياة جمال الدين تلك الحيوية الدافقة التى لا تخمد ، وتلك الإيجابية الفعالة التى أثرت فى الكثيرين ممن أتيح لهم الاتصال به والتلمذة عليه يديه. وأهم من هذا فهمه العميق لعصره وواقعيته الواضحة فى إدراك أسباب تفوق الغرب وتأخر الشرق الإسلامى .. وتمثله أبدا بقول النبى : « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » . هدفه الأساسى إنهاض الشرق الإسلامى : فهو يعرف داءه ويشخص دواءه ؛ متقلباً بين الأمل واليأس بحسب الأحوال ، وإن كان فى شموله من التفاؤليين . جمع ما تفرق من الفكر ، ولم شعث الصور ، ونظر إلى الشرق وأهله ، ووجد أن أقتل أدوائه انقسام أهله وتشتت آرائهم واختلافهم على الاتحاد واتحادهم على الاختلاف . وجعل علاجه جمع الكلمة ، بحيث يعمل كل أمير مسلم على ترقية شعبه ، ويقويه بالتحالف والاتحاد ، إلى أن ينضوى الجميع تحت راية الخلافة . وكان يرى تحقيق هذا الأمل بعيدا ، ولكنه ما كان يراه مستحيلا ؛ بل كان يستبشر بالضغط والعسف ويقول : « بالضغط والتضييق تلتحم الأجزاء المبعثرة ؛ والأزمة تلد الهمة » ، و « لا رجاء فى المستضعف إلا إذا يئس ، ولا يتسع الأمر إلا إذا ضاق ، ولا يظهر فضل الفجر إلا بعد الظلام الحالك . وعلى ما أرى قد أوشك فجر الشرق أن ينبثق — فقد ادلهمت فيه ظلمات الخطوب ، وليس بعد هذا الضيق إلا الفرج »(١) .

وتحقيق هذا الهدف الأكبر يستلزم تنبيه الحكام من جهة ، واهتماما بتعليم الشعب من جهة أخرى . فالحاكم ذاته لا بد أن يحد من أوتوقراطيته ويلجأ إلى الحكم الشورى . والشعب لا بد أن يرجع إلى أحكام الدين الصحيحة ، فتغرس فى ناشئته مبادىء الحرية والوطنية والدين الصحيح فيرجعون إلى قواعده الأصلية ، ويأخذون بأحكامه ، وفى الوقت نفسه يسترشد العامة بمواعظه « الوافية بتطهير

(١) خاطرات جمال الدين ، ص ٨٥ و ص ١٣٨ .

القلوب وتهذيب الأخلاق ، و إيقاد ميزان الغيرة وجمع الكلمة وبيع الأرواح لشرف الأمة(١) » . وتقوم بذلك كله جمعيات يشرف عليها أناس « يأخذون على أنفسهم الأبية عهداً : ألا يقرعوا باباً لسلطان ، ولا يضعضعهم الحدثان ، ولا يثنى عزمهم الوعيد ، ولا يغرهم الوعد بالمنصب ، ولا تلهيهم التجارة ولا المكسب — بل قوم يرون فى المتاعب والمكارة بنجاة الوطن من الاستعباد غاية المغنم وفى عكسه المغرم »(٢). والتعليم إنما يقوم على سلطان قوى قاهر « يحمل الأمة على ما تكره أزمانا حتى تذوق لذته وتجنى ثمرته ، ثم يكون ميلها الصادق من بعـد نائباً عن سلطته فى تنفيذ ما أراد من خيرها ، ويلزم له ثروة وافرة تفى بنفقات تلك المدارس وهى كثيرة »(٣) .

فالدين إذن هو المقوم الأساسى الذى ترتكز عليه دعوة جمال الدين السياسية . وله فى تفسيره نظرات شاسعة لا تصل به إطلاقاً إلى حيز التعصب الذى حاربه بكل قوته ، خصوصاً وأنه لا يرى تعارضاً بين الأهداف القصوى للأديان الكبرى الثلاثة ؛ « فاذا نقص فى الواحدة شىء من أوامر الخير المطلق استكملته الثانية » ، ومن ثم يكون من الممكن اتحاد الأديان الثلاثة فى المبدأ والغاية ، فيخطو البشر نحو السلام خطوة كبيرة فى هـذه الحياة القصيرة(٤) . ففى الحرب لا يوجـد — عنده — بين القاتل والمقتول « نزاع ولا خصام ، ولا حتى تعارف بالوجوه بغير صفوف القتال — يساقون (للمجازر) لإرادة ملك مسرف مغرور أو تهويل أفراد يقبضون على زمام الأحكام ويسوقون الخلق للقتل كالأنعام — يغتنمون فرصة الحرب ليكنزوا من ورائها الذهب والفضة »(٥) .

---

(١) العروة الوثقى ، ص ٨٥ .
(٢) خاطرات جمال الدين ، ص ١٣٧ .
(٣) العروة الوثقى ، ص ٥١ .
(٤) خاطرات جمال الدين ، ص ٨٣ .
(٥) خاطرات جمال الدين ، ص ١٥٣ .

ولقد نفى عن الدين مسئولية حماقات رجال الدين ، ودعا إلى الرجوع إلى القرآن والبعد عن تفسيرات المفسرين التى أدت إلى الاختلاف والتفكك . ورأى أن الدين من المقومات الأساسية اللازمة للبشر الذين لا غناء لهم عن سلطتين ، زمنية وروحية : « كلتا السلطتين ترمى إلى غاية واحدة فى الجوهر والأصل . نعم — يمكن أن يطرأ على إحداهما خلل ليس فى أصل الوضع ؛ فهذا الخلل يجب العمل على إصلاحه والوقوف بوجه من أخل وإرغامه على الرجوع إلى الأصل » و « السلطة الزمنية بمليكها أو سلطانها إنما استمدت قوتها من الأمة لأجل قمع أهل الشر وصيانة حقوق العامة والخاصة وتوفير الراحة للمجموع بالسهر على الأمن وتوزيع العدالة المطلقة — إلى آخر ما فى الوازع والسلطان من المنافع العامة . أما إذا أودعت هذه السلطة بيد رجل غر جاهل عات اكتنفه قوم من فاسدى الأخلاق مجهولى الأعراق يلعبون بالمسلط كيف يشاءون ثم يحتجون على الشعب بقولهم « مشيئة الملك قانون المملكة » — هذا القول على تلك الحالة مما يجب على الأمة وقوفها تجاهه وأن تقاومها بما لديها من قوة . لأن الحق فى هذا أن إرادة الشعب الغير المكره والغير مسلوب حريته قولا وعملا هى قانون ذلك الشعب المتبع والقانون الذى يجب على كل حاكم أن يكون خادماً له أميناً على تنفيذه . وكل شعب تلعب به الأهواء ويتفرق شيعا وطوائف ، وتستحكم من أفراده محبة الذات والأنانية فتيجرون باسم الأمة تجاه الفرد المسلط ويستنزفون ثروة المجموع إرضاء له لينالوا بلغة من عيش — فمثل هذا الشعب يكون كالأنعام السائمة أو أضل سبيلا ...

« كذلك القول فى السلطة الروحية — وأعنى بها ما لكل دين من النفوذ المعنوى على من يدينون به ؛ وهى فى بعض مواقفها أنفذ من قوة السلاطين ويقظة الشرطة وعدل الحاكم على منصة قضائه ، وأفعل مما ينفذه فى بعض الأحيان من القصاص على بينات قد تكون أخطأت مجرما وأصابت بريئا . إذا تمكن الدين بحقيقة من نفس وضلت عن مراقبة السلطان الزمنى ، فهناك

يفعل سلطان الروح و يردعه عن سرقة مال لو سرقه لما شهد عليه أحد ، وعن نفس لو قتلها لما تمكن الحاكم الزمنى أن يقتص منه . . . أما و إذا انحرفت وتحرفت هذه السلطة المعنوية عن مواضعها واختل جوهر وضعها الأصلى ، وجب عندئذ الوقوف تجاهها والعمل بكل قوة لإرجاعها لأصلها »(١) .

و إذا كان إصلاح السلطة الزمنية يستدعى قيام الحكم الشورى ، فإن إصلاح السلطة الدينية يستدعى الاهتمام بالتعليم ، الذى هو أيضا وسيلة لإثارة الوعى القومى : « لحياة الشرقيين بالعلم الصحيح موت لحكم الغرب فيهم وفك الحجر عنهم — والعكس بالعكس . . . أما الرجال والكهول ، ومن شب منهم عن دور العلم واستقام على عوج فيما تلقنه — هؤلاء تقومونهم بالمحاضرات وفتح نواد وطنية للاجتماع واختلاط أبناء الطوائف مع بعضهم وإرادة العمل للنهوض بالوطن عن طريق الخطب والمثال الحسن والتذكير والتحذير »(٢) . وهو ينادى بمحاربة رجال الدين « أولئك المرازبة الذين جعلوا كل فرقة بمنزلة حانوت ، وكل طائفة كمنجم من مناجم الذهب والفضة ، ورأس مال تلك التجارات ما أحدثوه من الاختلافات الدينية والطائفية والمذهبية(٣) » — فما أسرع ما يتهمون من يقطع أرزاقهم بالكفر والجحود والمروق والخيانة ! ! !

والسلطة الزمنية لا بد أن يقوم عليها رجل قوى عادل يحكم الشرق بأهله ، لا عن طريق القوة المطلقة والاستبداد ؛ إذ لا عدل — فى رأيه — إلا عن طريق القوة المقيدة . ونفى جمال الدين أنه كان ينادى بالمستبد العادل ، إذ هذا من قبيل الجمع بين الأضداد ، فالعدل لا يجتمع والاستبداد ، وخير صفات الحاكم القوة والعدل : « ولا خير بالضعيف العادل ، كما أنه لا خير فى القوى الظالم(٤) » .

---

(١) خاطرات جمال الدين ، ص ٣٦ — ٣٨ .
(٢) خاطرات جمال الدين ، ص ١٤٢ .
(٣) نفس المرجع ، ٨٣ .
(٤) نفس المرجع ، ٩٠ .

والحرية والاستقلال — عنده — لا يوهبان عن طيب خاطر ، بل إن الأمم تحصل عليهما قوة واقتداراً،وإن يكن يفضل أن يتحول الحكم المطلق إلى الحكم النيابى عن طريق إرشاد الملك ونصحه من عقلاء مقربيه ؛ ومن ثم يتم التضامن وتتحقق سلامة المملكة ، وهنا يلتف الشعب حول العرش : فيكون الملك الدستورى عظمة الملك ، وعلى النواب أعباء المملكة ، وعليهم أن يذودوا عن سلامتها بالأموال والأرواح .

ومن رأيه أن الحكم الجمهورى حينئذ لا يصلح للشرق ولا لأهله(١) . فأهل الشرق حينئذ خاملون يخيم عليهم الوخم والجهل ، وقد انهارت فيه منظمات الطوائف التى كان يمكن أن تكون أساساً لقيام الحياة الديمقراطية الصحيحة — إذ الحياة النيابية دون تدريب أو تقدير للمسئولية لا تحقق الأغراض المرجوة منها ؛ بل قد تنقلب إلى عكس المقصود منها ، فتصبح مطية سهلة لذوى الأغراض من المهيجين والمشعوذين . ولقد أبدى جمال الدين تشاؤمه بهذا الصدد حين كان بمصر ، ولمس بنفسه خمول المجلس النيابى المقيد الذى أنشأه إسماعيل فى عام ١٨٦٦ ليشرك معه الأعيان فى أعبائه المالية . وكان رأيه فى الحياة النيابية فى الشرق متأثراً بهذه التجربة ، وقال فى ذلك : « فالقوة النيابية لأى أمة كانت لا يمكن أن تحوز المعنى الحقيقى إلا إذا كانت من نفس الأمة . وأى مجلس نيابى يأمر بتشكيله ملك أو أمير أو قوة أجنبية محركة لها، فاعلموا أن حياة تلك القوة النيابية الموهومة موقوفة على إرادة من أحدثها ... والتاريخ لم ينقل لنا أن ملكاً أو أميراً أو دخيلا بقوته على شعب يرضى عن طيب خاطر أن يبقى مالكاً اسماً ، وأمته هى المالكة فعلا لإدارة شئونها وزمام أمورها على مطلق المعنى ؟ . . . فمقدمات مجلس نيابى قوته المحدثة له خارجة من محيط الأمة ، والمحدث له قوة خارجة عن الأمة ومجلس يعارضها — منافع متضادة وهدفان مختلفان . فمثل هذا المجلس

(١) نفس المرجع ، ص ٩٠ .

لا قيمة له ، وكما أنه لا يعيش طويلا ، كذلك لا يغنى عن الأمة فتيلا ... سترون أن الذى سيكون نائباً عن شعب لا أعدد مصائبه ولا أنواع رزاياه لفقدان حريته بكل معناها هو الذى كان آلة صماء بيد تلك القوة التى عملت على وصول وطنه ومواطنيه إلى ما وصلوا إليه . تعرفونه إذا شئتم أن تتفكروا قليلا ،وإن شئتم وصفه فأنا أقول لكم : نائبكم سيكون على مقتضى ما مر من مهيئات مصركم فى زمانكم — هو ذلك الوجيه الذى امتص مال الفلاح بكل مساعيه ؛ ذلك الجبان البعيد عن مناهضة الحكام الذين هم أسقط منه همة ؛ ذلك الرجل لا يعرف لإيراد الحجة تجاه الحاكم الظالم معنى ولو كانت من الحجج الساطعة ؛ ذلك الرجل الذى يرى فى إرادة القوة الجائرة كل خير وحكمة ! ويرى فى كل دفاع عن وطنه ومناقشة للحساب قلة أدب وسوء تدبير ! وعدم حنكة !! وتهور ! ! وبالتالى يرى أن كل صفات العزة النفسية والمقومات الأهلية القومية مآلها الويل والثبور ، وكل ما يدعو إلى الذل واحتقار القومية وسحق ما تنمو به حرية الأمة من مجالى حكمته المصرية .... فعدم مثل هذا المجلس خير من وجوده[1]» .

ومع ذلك فقد تعدلت فكرة جمال الدين هذه حين لعب المجلس النيابى المصرى دوره القومى كاملا فى أواخر حكم إسماعيل حين تم التحالف بين الحاكم والبرلمان والحزب الوطنى ضد التدخل الأجنبى ؛ وإن يكن قد عاد إلى فكرته الأولى حين أدت الحياة النيابية — مع عوامل أخرى — إلى التعجيل بالاحتلال الأجنبى ، مما ينعكس أثره فى لعن محمد عبده للسياسة والساسة وانصرافه إلى مجال الإصلاح خلال تنوير الأذهان والتعليم . ومن ثم نظرة جمال الدين التشاؤمية إلى الأحزاب السياسية فى الشرق ، فهى — عنده — « نعم الدواء ، ولكنها مع الأسف لا تلبث حتى تنقلب إلى بئس الداء . نحسن نحن الشرقيين تأليف الأحزاب السياسية لطلب الحرية والاستقلال وكل العالم لنا أصدقاء ، ونضطر

(١) خاطرات جمال الدين ، ص ٤٧ — ٤٩ .

لتركها والكل لنا أعداء . والسبب العامل فى ذلك عدم التكافؤ فى القوى بين الأمة وأحزابها السياسية . يقوم الحزب بعنصر ضعيف أو بأفراد قلائل بينهم اللسن والحنك ، ويعلنون تفانيهم بخدمة الأمة لتحريرها من ربقة الاستبداد ويسرون خدمة أنفسهم . فتتألف على أهل الحزب القلوب وتجتمع حولهم الكلمة بسوق الضرورة وداعى الحاجة ، ويستحسن عملهم الغريب ويهوسهم الدخيل ، شأن الحوادث المستجدة فى انقلاب الأمم من طور إلى طور . فالأمة تتخيل من وراء وعود الحزب سعادة ورفاهاً وحرية واستقلالا ومساواة على أوسع شكل قد لا يمكن حصوله فى البعيد الآجل فضلا عن القريب العاجل . فيوازن الحزب بكل معانى الطاعة والانقياد والنصرة والتضحية ... الخ فإذا ما تم للحزب ما طلبه من الأمة واستحكم له الأمر ظهرت هنالك فى رؤساء الأحزاب الأثرة والأنانية ... فتتقلص من القلوب تلك الطاعة وتنكمش النفوس عن ذلك الانقياد وتحصل بالنتيجة النفرة العامة — فنضطر حينئذ لترك الحزب وينفرط بالطبيعة عقده والكل له أعداء » .

وليس معنى ذلك أنه كان ينادى بإلغاء الأحزاب قاطبة ؛ بل إنه كان يرمى إلى التدرج فى مجال العمل السياسى بما يوائم طبيعه الأمة واستعدادتها : « فإن الشرق بعد أن أخنى عليه الدهر بكلكله ومرت عليه زلازل العسف والجور وأشكال الاستعباد حتى تأصلت فى نفوس أبنائه بذور الذل والاستكانة لكل قوى اكتسح بلاده — إن هذا الشرق والشرقى لايلبث طويلا حتى يهب يوماً من رقاده ويمزق ماتقنع ونسربل به هو وأبناؤه من لباس الخوف والذل فيأخذ فى إعداد عدة الأمم الطالبة لاستقلالها المستنكرة لاستعبادها . على هذا الأساس الاجتماعى التدريجى لا مانع يمنع الشرق من الانخراط فى الحزب بعد الحزب ، ويقبل من . . [الوعود] ما يصدق ومالا يصدق ، حتى يظهر فى الشرق ما ظهر فى الغرب من أفراد يرون للموت فى حياة وطنهم مغنما والحياة فى موت وطنهم مغرماً . حينئذ يكون الشرق قد تسنى له وجود الحزب الذى هو نعم الدواء من

داء الاستعباد ، فيجمع شتات أبنائه الذين كانوا أذلة ويصيرهم — بنعمة الإخاء والاتحاد والتعاون — أعزة ؛ بلادهم لهم ، وهم لبـلادهم نعم الأمنـاء ، يعملون متضامنين على صالح مجموعهم ونصرة مظلومهم يأخذون مالهم من حق ويؤدون ما عليهم من واجب وهم لايحزنون » (١) .

*

هذه هى الخطوط العريضة لأفـكار جمال السياسية ؛ وهى الأفـكار القائمة على نهضة الشرق ووسائلها . ومع ذلك فلم يفته ما طرأ على الغرب من تقدم فحاول استـكناه هذه العوامل ومقارنتها بركود الشرق ؛ ولم يغفل عن الاتجاهات التى كانت قد أخذت تفعل فعلها فى الشرق والغرب . فهو لا يمانع فى تحرير المرأة ، وإن كان يحذر من جعل السفور « مطية للفجور » . ولـكنه لم يكن يحبذ العمل للمرأة ، إذ مكانها الطبيعى — فى رأيه — هو بيتها ورسالتها الحقيقية تربيـة النشء . ثم إنه كان معجباً بالاشتراكية متوقعاً أن تسود العالم « يوم يعم فيه العلم الصحيح ويعرف الإنسان أنه وأخاه من طينة واحـدة وأن التفاضل إنما يكون بالأنفع من المسعى للمجموع وليس بتاج أو إنتاج أو مال يدخره أو كثرة خدم يستعبدها أو بجيوش يحشدها ،وغير ذلك من عمل باطل ومجد زائل وسيرة تبقى معرة لآخر الدهر »(٢) . وهو يرى أن السبب فى قيام الاشتراكيـة الغربية هو حاسة الانتقام من جور الحكام والأحكام وشراهة أصحاب المـال والأعمال ، ومن ثم تطرف العمال فى التصدى للرأسمالية ، مما جعل أمر الغربيين — فى رأيه — فوضى . وحاول أن يدلل على أن الاشتراكية الأصيلة إنما هى فى الدين الإسلامى وفى عادات العرب وأخلاقهم قبل الإسلام حين كان النظام القبلى مبنياً على التعاون ، ثم ماجاء به الإسلام من زكاة وصدقات وما دعا إليه من التآخى

---

(١) خاطرات جمال الدين ، ٨٥ — ٨٧ .

(٢) خاطرت جمال الدين ، ص ١١٢ .

والعدل والنزاهة . وضرب بعدالة عمر ونزاهته وحزمه وتقشفه مثلا أعلى لما يمكن أن يكون عليه أمر الحكام المسلمين . حتى إذا ما اتسعت الفتوح وتدفقت على المسلمين الثروات ، وأخـذت تظهر أعراض طبقة مميزة جديدة من الحكام ومن إليهم ، قام أبو ذر الغفارى ينذر عثمان ومعاوية ؛ وكانت الفتنة الـكبرى التى قسمت المسلمين أحزاباً وشيعاً .

جمال الدين إذاً يعيد إلى الأذهان ذكرى عمالقة الفـكر الإسلامى فى عصره الذهبى بعـد كل الذى كان فى أطوار الركود من كهانات وخزعبلات . ولقد أثمرت دعوته حيثما حل لأنه كان يضم إلى ثورية التفـكير وصفائه قدرة خارقة على الجذب والإقناع . ولقد حمل تلامذته فى شتى بقاع العالم الإسلامى لواء النهضة الفـكرية والسياسية التى حركته وعملت على إلحاقه بالركب العالمى المتطور ، وعلى نفض آثار الضعف عنه ، والتصدى للتسلط الأمبريالى الغربى .

أحمد عبد الرحيم مصطفى

حركة البنـــاء والتعمير

فى عصر النـاصر

(هذا النص منقول عن القسم الثانى من الجزء الثانى من كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزى (ص ٥٣٧ – ٥٤٥) . والمجلة تقدم هـذا النص لتعرض على القراء صفحة فى حركة التعمير والبناء فى عصر السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، وهى بذلك تقدم نموذجاً لتحقيق المخطوطات كما قام به الدكتور محمد مصطفى زيادة فى نشر هذا الكتاب) .

وكان يحب العمارة ، فلم يزل من حين قدم من الـكرك إلى أن مات مستمر العمارة ؛ فجاء تقدير مصروفه كل يوم مدة هذه السنين ثمانية آلاف درهم . وكان ينفق على العمارة المائة ألف درهم ، فإذا رأى فيها مالا يعجبه هدمها كلها وجددها على ما يختار . ولم يكن من قبله من الملوك فى الانفاق على (٢٨٥ب) العمارة كذلك ، بل أراد المنصور قلاوون مرة أن يبنى مصطبة عليها رفرف يقيه حر الشمس ليجلس عليها ، فـكتب له الشجاعى تقدير مصروفها أربعة آلاف درهم ، فتناول الورقة من يد الشجاعى ومزقها وقال : « أقعد فى مقعد بأربعة آلاف ! انصبوا لى صيوانا إذا نزلت ، ولا أخرج من بيت المال لمثل هذا شيئاً » . وكذلك كان الظاهر بيبرس ومن قبله لا يسمحون بالمال ، وإنما يدخرونه صيانة وخوفاً ، ولم يعرف لأحد منهم أنه أنعم بألف دينار جملة واحدة .

واستجد فى أيامه عمائر كثيرة : منها حفر خليج الإسكندرية من بحر فوة فى مدة أربعين يوماً ، عمل فيه فوق المائة ألف الرجل من أهل النواحى ؛ فاستجد عليه عدة سواقى وبساتين فى أراضى كانت سباخاً فصارت مزارع قصب السكر والسمسم ؛ (٢٨٧ ا) وعمرت هناك الناصرية (١) ونقل إليها مقداد بن شماس بأولاده وعدتهم

---

(١) ذكر محمد رمزى بك فى ابن تغرى بردى (النجوم الزاهرة ، ج ، ص ١٨٧ ، حاشية ١) أن بلدة الناصرية التى أنشئت تخليداً لذكرى السلطان الناصر وحفر خليج الإسكندرية فى عهده ، هى القرية المعروفة فى العصر الحاضر باسم كفر نكلا العنب ، التابعة لمركز المحمودية بمديرية البحيرة .

مائة ولد ذكر؛ واستمر الماء طول السنة بخليج الإسكندرية. وأنشأ الميدان تحت القلعة وأجرى له المياه، وغرس فيه النخل والأشجار، ولعب فيه بالكرة فى كل يوم ثلاثاء مع الأمراء والخاصكية؛ وعمر فوق القصر الأبلق. وأخرب البرج الذى عمره أخوه الأشرف خليل على الأصطبل، وجعل فوقه رفرفا؛ وترك أصله من أسفله، وعمر بجانبه برجا نقل إليه المماليك. وغير باب النحاس بالقلعة، ووسع دهليزه. وعمر فى (٢٨٧ ب) الساحة قدام الإيوان طباقاً للأمراء والخاصكية؛ وغير الإيوان مرتين، وفى (المرة) الثالثة أقره على ماهو عليه الآن؛ وحمل إليه العمد الكبار من (بلاد) الصعيد، فجاء من أعظم المبانى الملوكية. وعمر بالقلعة دوراً للأمراء الذين زوجهم ببناته، وأجرى إليها المياه، وعمل بها الحمامات؛ وزاد فى باب القلة (من[1] القلعة) باباً ثانياً. وعمر حارة مختص، وعمر الجامع بالقلعة والقاعات السبع التى تشرف على الميدان وباب القرافة لأجل سكنى سراريه. وعمر المطبخ، وجعل عمائره كلها بالحجارة خوفا من (٢٨٨ ا) الحريق. وعزم أن يغير باب القلعة المعروف بالمدرج، ويعمل له دركاه، فمات قبل ذلك وعمل فى القلعة حوش الغنم وحوش البقر وحوش المعزى وجاير[2] الأوز، وغير ذلك؛ فأوسع فيها نحو خمسين فدانا. وعمر الخانكاه بناحية سرياقوس، ورتب بها مائة صوفى، لكل منهم الخبز[3] واللحم والطعام والحلوى وسائر ما يحتاج إليه. عمر القصور بالقرب منها، وعمل لها بستانا حمل إليه الأشجار من دمشق وغيرها، فصار به عامة فواكه الشام. وحفر الخليج الناصرى خارج (٢٨٨ ب) القاهرة حتى أوصله إلى سرياقوس، فعمر على هذا الخليج عدة قناطر: منها قنطرة بفمه[4] عند الميدان

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من ابن تغرى بردى (النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ١٨٠).

(٢) فى ف « حابر » أنظر ما سبق، ض ٥٣١، حاشية ٨.

(٣) فى ف « الحب » وما هنا من ب (٤٩٨ ا). أنظر أيضاً ما سبق هنا، ص ٢٦٢، حاشية ٥

(٤) فى ف « نقمة »، وما هنا من ب (٤٨٩ ا). أنظر أيضاً المقريزى (المواعظ والاعتبار، ج ٢ ص ١٤٨)، حيث ورد أن أول قنطرة بنيت على الخليج الناصرى كانت « عند فم » هذا الخليج، وأنها عرفت باسم قنطرة الفخر، نسبة إلى القاضى فخر الدين محمد بن فضل بن خروف القبطى.

أنشأها الفخر ناظر الجيش ، وقنطرة قدادار والى القاهرة ، وغير ذلك ؛ فصار بجانبى الخليج عدة بساتين ، وعمرت به أرض الطبالة بعد خرابها من أيام العادل كتبغا .

وعمرت فى أيام(١) (السلطان الناصر) جزيرة الفيل وناحية بولاق بعد ما كانت رمالا ترمى بها المماليك النشاب ، وتلعب الأمراء فيها بالكرة ؛ فصارت كلها دوراً وقصوراً وجوامع وأسواقا و بساتين (١٢٨٩) . و بلغت البساتين بجزيرة الفيل زيادة على مائة وخمسين بستاناً ، بعد ما كانت نحو العشرين (بستاناً) . وانصلت العمارة على ساحل النيل من منية الشيرج إلى جامع الخطيرى ، إلى حكر بن الأثير وزر بية قوصون إلى منشأة الكتبة ومنشأة المهرانى ، إلى بركة الحبش ؛ حتى كان الإنسان يتعجب لذلك ، فإنه كان يعهد هذا كله تلال رمل وحلفاء ، فصار لا يرى فيه قدر ذراع إلا وفيه بناء .

وعمرت فى أيامه أيضاً القطعة التى فيما بين قبة الإمام الشافعى إلى باب القرافة ، بعد ما كانت فضاء (٢٨٩ ب) لسباق خيل الأمراء والأجناد والخدام ، فتحصل(٢) به اجتماعات جليلة للتفرج عليهم ، إلى أن أنشأ السلطان تربة الأمير بيبغا التركانى . فعمر ذلك كله ترباً وخوانك ، حتى صارت العمائر متصلة من باب القرافة إلى بركة الحبش ، لا يوجد بها قدر ذراع بغير عمارة ، وتنافس(٣) (الأمراء) فى ذلك حتى بلغوا فى عمارته مبلغاً عظيما إلى الغاية .

وعمر فى أيامه أيضاً الصحراء التى فيما بين القلعة وخارج باب المحروق إلى قبة النصر ، وكان هناك ميدان القبق من عهد الظاهر بيبرس ، برسم ركوب السلطان (١٢٩٠) وعمل الموكب به ، و برسم سباق الخيل ، وأول من عمر فيه الأمير

---

(١) فى ف « أيامه » .

(٢) فى ف « فحصل » ، وما هنا من ب (٤٩٨ ب) .

(٣) فى ف « تنافسوا » .

قراسنقر تربة ، وعمل لها حوض ماء للسبيل (يعلوه[1] مسجد) ، ثم اقتدى به الأمراء والأجناد وغيرهم حتى امتلأ الميدان من كثرة العمائر .

وعمر السلطان لمماليكه عدة قصور : منها قصر الأمير طقتمر الدمشقى بحدرة البقر ، وبلغ مصروفه ثمانمائة ألف درهم ؛ فلما مات طقتمر أنعم به السلطان على الأمير طشتمر حمص أخضر ، فزاد فيه . ومنها قصر الأمير بكتمر الساقى على بركة الفيل ، فعمل أساسه أربعين (٢٩٠ ب) ذراعا ، وارتفاعه عن الأساس مثلها ، فزاد مصروفه على ألف ألف درهم . ومنها الكبش حيث كانت عمارة الملك الصالح نجم الدين أيوب ، فعمله السلطان سبع قاعات برسم نزول بناته وسراريه فيها للتفرج على ركوب السلطان إلى الميدان[2] الكبير ؛ (و) لم ينحصر ما أنفق فيها لكثرته . ومنها إصطبل الأمير قوصون بسوق الخيل تحت القلعة ، حيث كان إصطبل الأمير سنجر البشمقدار ، و إصطبل سنقر الطويل . ومنها قصر بهادر الجوبانى ، بجوار زاوية البرهان الصائغ[3] (٢٩١ ا) بالجسر الأعظم (تجاه الكبش) . و (ومنها) قصر قطلوبغا الفخرى ، وقصر ألطنبغا الماردينى ، وقصر يلبغا اليحياوى — وهو أجل ما عمره من القصور ، من صرف على أساسه خاصتنا عن ثمن جير وحجر وأجرة مائة وثلاثين ألف درهم ، وعمل نزوله فى الأرض ثلاثين ذراعا ، واحتيج فيه إلى زنة عشرة آلاف درهم لا زورد لدهان سقوفه ، ثمنها مائة ألف درهم .

وعمر الأمراء فى أيام السلطان الناصر[4] عدة دور : منها دار الأمير أيدغمش أمير آخور ، ودار آقبغا ، ودار طقزدمر ، ودار بشتاك على النيل — وهى تشتمل

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من ابن تغرى بردى (النجوم الزاهرة ، ج ٩، ص ١٨٧).

(٢) المقصود بهذه التسمية هو الميدان الناصرى نفسه . أنظر ابن تغرى بردى (النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ٩٧ ، حاشية ٢) .

(٣) فى ف « الصانع » ، وكذلك فى ب (٤٩٨ ب) ، وما هنا من ابن تغرى بردى (النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ١٨٩) ، ومنه أضيف ما بين الحاصرتين .

(٤) فى ف « وعمر فى أيامه الأمرا عدة دور » .

(٢٩١ ب) على ربع كبير فوق زربية بجوار جامع طيبرس — ، وقصر بشتاك بالقاهرة ؛ وقد ذكرت هذه القصور والدور فى كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط (والأمصار) ذكراً مستوعباً لأخبارها .

وكانت للسلطان عناية كبيرة ببلاد الجيزة ، وعمل على كل بلد (بها) جسراً أو قنطرة . وكانت أكثر بلادها تشرق لعلوها ، فعمل جسر أم دينار فى ارتفاع اثنتى عشرة قصبة ، أقام العمل فيه مدة شهرين ، فحبس الماء حتى رويت تلك الأراضى كلها ، وعم النفع بها . وقوى بسبب هذا الجسر الماء حتى حفر بحراً يتصل بالجيزة[٢] ، وخرج فى أراضيها (٢٩٢ ا) عدة مواضع زرعت بعد ما كانت شاسعة ، أخذ منها قوصون و بشتاك وغيرها عدة أراضى عمروها ووقفوها ؛ واستجد (السلطان) على بقيتها ثلاثمائة جندى .

واستجدت فى أيامه عدة أراضى بنواحى الشرقية وفوة وشباس ، وأقطعت لعدة أجناد . وعمل أيضاً جسر شيبين ، فزاد بسببه خراج الشرقية . وعمل جسراً خارج القاهرة حتى رد النيل على منية[٢] الشيرج وغيرها ؛ وعمرت بسببه بساتين جزيرة الفيل ، وكثر عددها .

وأحكم (السلطان) عامة أرض مصر قبليها و بحريها بالتراع[٣] والجسور ، حتى أتقن أمرها ؛ وكان يركب إليها برسم الصيد (٢٩٢ ب) فى كل قليل ، و يتفقد أحوالها ، و ينظر فى جسورها وتراعها وقناطرها بنفسه ، بحيث أنه لم يدع فى أيامه موضعاً منها حتى عمل فيه ما يحتاج إليه .

---

(١) فى ف « بالبحيرة » ، وما هنا من ابن تغرى بردى (النجوم الزاهرة ، ج ٩ ص ١٩٠) .

(٢) فى ف « منية السيرج » ، وما هنا من ابن تغرى بودى (النجوم الزاهرة ، ح ٩ ، ص ١٨٣ ، حاشية ١) ؛ حيث قرر محمد رمزى بك أن هذه القرية هى الآن تابعة لقسم شبرا بمدينة القاهرة .

(٣) كذا فى ف ، أكثر من مرة ، وهو جمع صحيح للفظ ترعة .

وكان له سعد فى جميع أعماله ، (فكان يقترح المنافع(١) من قبله ، بعد أن كان يزهده فيما يأمر به حذاق المهندسين ، ويقول بعضهم : « ياخوند ! الذين جاءوا من قبلنا لو علموا أن هذا يصح فعلوه » ، فلا يلتفت إلى قولهم ويفعل ما بدا له من مصالح البلاد) ، فتأتيه أغراضه على ما يحب ويختار ؛ (فزاد فى أيامه خراج(٢) مصر زيادة هائلة فى سائر الأقاليم . وكان إذا سمع بشراقى بلد أو قرية من القرى أهمه ذلك ، وسأل المقطع بها عن أحوال القرية المذكورة غير مرة ، بل كلما وقع بصره عليه ؛ ولا يزال يفحص عن ذلك حتى يتوصل إلى ريها بكل ما تصل قدرته إليه . كل ذلك وصاحبها لا يسأله فى شىء من أمرها ، فيكلمه بعض الأمراء فى ذلك فيقول : « هذه قريتى ، وأنا الملزوم بها والمسئول عنها » ؛ فكان هذا دأبه . وكان يفرح إذا سأله بعض الأجناد فى عمل مصلحة بلده بسبب عمل جسر أو تقاوى أو غير ذلك ، وينبل ذلك الرجل فى عينه ، ويفعل له ما طلبه من غير توقف ولا ملل فى إخراج المال ؛ فإن كلمه أحد فى ذلك فيقول : « فلم يجمع المال فى بيت مال المسلمين إلا لهذا المعنى وغيره ؟ » ؛ فهذه كانت عوائده . وكذلك فعل بالبلاد الشامية ، حتى إن مدينة غزة هو الذى مصرها وجعلها على هذه الهيئة ، وكانت قبل كآحاد قرى البلاد الشامية ؛ وجعل لها نائبا ، وسمى بملك الأمراء ، ولم تكن قبل ذلك إلا ضيعة من ضياع الرملة ؛ ومثلها فكثير من قرى الشام وحلب والساحل يطول الشرح فى ذكر ذلك) .

وأنشأ (السلطان الناصر) الميدان الكبير على النيل ، وخرب ميدان اللوق

(١ ، ٢) أضيف ما بين الحاصرتين من ابن تغرى بردى (النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ١٩٢ — ١٩٣) . ويلاحظ القارىء أن هاتين الإضافتين الطويلتين دخيلتان على المتن حسبما ورد فى نسخة ف ونسخة ب ، اللتين اعتمد عليهما الناشر فى عمله هنا ، غير أن ذلك لا يقطع بعدم ورودهما فى غيرهما من النسخ المخطوطة من كتاب السلوك ، بل إن ورودهما فى ابن تغرى بردى يكاد يقطع بوجودهما على الأقل فى نسخة السلوك التى استعملها هذا المؤلف فى تأليف كتابه النجوم الزاهرة ، إذ المعروف أن ابن تغرى بردى قد نقل الصفحة تلو الصفحة من كتاب السلوك فى غير تصرف أو تعديل ، وهذا فضلا عن أن عبارة المتن هنا تبدو بدون هاتين الإضافتين ناقصة مقتضبة .

الذى أنشأه الظاهر بيبرس ، وعمله بستاناً حملت إليه الأشجار من دمشق وغيرها ، فكانت فواكه تحمل إلى الشراب خاناه السلطانية . ثم أنعم به على الأمير قوصون ، فبنى تجاهه على الزريبة المعروفة بزريبة قوصون ، ووقفهما .

واقتدى به (١٢٩٣) الأمراء فى العمارة ، فأخذ قوصون بستان بهادر رأس نوبة — ومساحته خمسة عشر فداناً — وحكره للناس ؛ فبنوه دوراً ، وعرف بحكر قوصون . وحكر السلطان حول البركة الناصرية أراضى البستان ، فعمره الناس وسكنوا فيه . وحكر الأمير طقزدمر بجوار الخليج بستاناً مساحته ثلاثون فداناً ، وبنى له قنطرة عرفت به ؛ وعمل هناك حماماً وحوانيت ، فصار حكراً عظيماً للمساكين . وحكر الأمير آقبغا عبد الواحد بستاناً بجوار بركة الفيل ، فعمر عمارة كثيرة بعد ما كان مقطع طريق ، فصار قدر مدينة كبيرة ؛ (٢٩٣ ب) وأخذ بقية الأمراء جميع ما كان من البساتين والجنينات ظاهر القاهرة وحكروها . وحكرت الدادة حدق — و (هى المعروفة[١] باسم) ست مسكة القهرمانة — حكرين عرفا بها ، فجاءا من أحسن الأحكار ؛ وأنشأت لكل واحد منهما جامعاً تقام به الجمعة . فأنافت الأحكار التى استجدت فى أيامه على ستين حكراً ، حتى لم يوجد[٢] موضع يحكر ؛ واتصلت العمارات من خارج القاهرة إلى جامع ابن طولون والمشاهد[٣] ؛ وقد ذكرنا أيضاً هذه الأحكار فى كتاب المواعظ (والاعتبار) ذكراً شافياً .

و (فى أيامه) عمر الأمير (١٢٩٤) قوصون بالقاهرة وكالة حيث كانت

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين مما سبق هنا ، ص ٢٣٥ ، وقد تطلب ذلك تعديل بقية الجملة ، وهى فى ف كالآتى : « حكرين عرفا بهما فجاء من أحسن الأحكار وأنشأت كل واحدة منهما فى حكرها جامعاً تقام به الجمعة » .

(٢) فى ف « يجد » .

(٣) المشاهد جمع مشهد ، وهو هنا المكان الذى به تربة لولى أو صالح من الصلحاء ، وقد ترجمه إلى الفرنسية بالآتى (endroit qui renferme le tombeau d'un saint) (Dozy : Supp. Dict. Ar).

دار تعويل البوعانى (١). وعمر الأمير طشتمر حمص أخضر ربعاً بجوار حدرة البقر، و (هو الذى(٢)) عمر قيسارية الحريريين بجوار الوراقين من القاهرة. وعمر الأمير بكتمر الساقى بمدينة مصر ربعين، وحوانيت على النيل ودار وكالة ومطابخ سكر. وعمر الأمير طقزدمر دار التفاح خارج باب زويلة، والربع الذى فوقه.

وتجددت عدة جوامع فى أيامه أنافت على ثلاثين جامعاً: منها الجامع (الناصرى بقلعة الجبل (٣)، جدده السلطان الناصر وأوسعه؛ والجامع) الجديد الناصرى ظاهر مصر (على النيل (٤))، وجامع المشهد النفيسى، وجامع (الأمير) كراى المنصورى بآخر الحسينية، (٢٩٤ ب) وجامع (الأمير) طيبرس نقيب الجيش على النيل بجوار خانكاته، — (وهو الذى(٥)) عمر أيضاً مدرسة بجوار الجامع(٦) الأزهر بالقاهرة — وجامع الأمير بدر الدين محمد بن التركمانى بالقرب من باب البحر، وجامع الفخر ناظر الجيش على النيل فيما بين بولاق وجزيرة الفيل، —

---

(١) فى ف « طغربل النوعاى »، وما هنا من المقريزى (المواعظ والاعتبار، ج٢، ص٩٣)، حيث ورد وصف لهذه الوكالة التى بناها الأمير قوصون، ونصه: « هذه الوكالة فى معنى الفنادق والخانات، ينزلها التجار ببضائع الشام من الزيت والسيرج والصابون والدبس والفستق والجوز والخرنوب والرب ونحو ذلك وموضعها فيما بين الجامع الحاكمى ودار سعيد السعداء. (و) كانت أخيراً تعرف بدار تعويل (كذا) البوعانى، فأخربها وما جاورها الأمير قوصون، وجعلها فندقاً كبيراً إلى الغاية، وبدائره عدة مخازن، وشرط ألا يؤجر كل مخزن إلا بخمسة دراهم من غير زيادة على ذلك، ولا يخرج أحد من مخزنه؛ فصارت هذه المخازن تتوارث لقلة أجرتها وكثرة فوائدها. وقد أدركنا هذه الوكالة، وإن رؤيتها من داخلها وخارجها لتدهش، لكثرة ما هنالك من أصناف البضائع وازدحام الناس، وشدة أصوات العتالين عند حمل البضائع ونقلها لمن يبتاعها. ثم تلاشى أمرها منذ خربت الشام فى سنة ثلاث وثمانمائة على يد تيمورلنك، وفيها إلى الآن بقية. ويعلو هذه الوكالة رباع تشتمل على ثلاثمائة وستين بيتاً، أدركناها عامرة كلها، ويحزر أنها تحوى نحو أربعة آلاف نفس، ما بين رجل وامرأة وصغير وكبير؛ فلما كانت هذه المحن فى سنة ست وثمانمائة خرب كثير من هذه البيوت، وكثير منها عامر آهل ».

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين بعد مراجعة المقريزى (المواعظ والاعتبار، ج٢ ص ٩١).

(٣، ٤، ٥) أضيف ما بين الحاصرتين بعد مراجعة المقريزى (المواعظ والاعتبار، ج ٢، ص ٣٨٣)، وابن تغرى بردى (النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ١٩٨، ٢٠٢).

(٦) فى ف « جامع الأزهر ».

و(هو الذى عمر [١]) جامعاً آخر خلف خص الكيالة ببولاق وجامعاً ثالثاً بالروضة —، وجامع كريم الدين خلف الميدان [٢]، وجامع شرف الدين الجاكى بسويقة الريش، وجامع أمير حسين بالحكر [٣]، — و(قد) بنى له قنطرة على الخليج —، وجامع (الأمير) قيدان الرومى بقناطر الوز، وجامع دولت [٤] شاه مملوك العلائى بكوم الريش، (٢٩٥ ا) وجامع الأمير جمال الدين آقوش نائب الكرك بطرف الحسينية، وجامع ناصر الدين الحرانى الشرابيشى بالقرافة وجامع (الأمير) آقسنقر شاد العمائر قريبا من الميدان [٥]؛ وجامعاً خارج باب القرافة عمره جماعة [٦] من العجم؛ وجامع التوبة بباب البرقية — عمره مغلطاى أخو الأمير الماس —، وجامع بنت الملك الظاهر (بيبرس [٧]) بالجزيرة المستجدة — وعمر ما حوله أملاكاً كثيرة —، وجامع الأمير الماس بالقرب من حوض ابن هنس، وجامع الأمير قوصون خارج القاهرة، وجامعه خارج باب القرافة، وجامع الأمير عز (٢٩٥ ب) الدين أيدمر الخطيرى على النيل ببولاق، وجامع أخى صاروجا بشون القصب، وجامع الحاج آل ملك بالحسينية، وجامع الأمير بشتاك على بركة الفيل تجاه خانكاته، وجامع ست حدق فيما (بين) قنطرة

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين بعد مراجعة المقريزى (المواعظ والاعتبار، ج٢ ص ٣١١)، وابن تغرى بردى (النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٢٠١ — ٢٠٢).

(٢) ذكر محمد رمزى بك أن الميدان المقصود هنا هو الميدان الناصرى الكبير. أنظر ابن تغرى بردى (النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٢٠٠، حاشية ٢).

(٣) الحكر المقصود هنا هو حكر جوهر النوبى. أنظر ابن تغرى بردى (النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٢٠٢، حاشية ٥).

(٤) فى ف « دولة سام »، وما هنا من المقريزى (المواعظ والاعتبار، ج٢ص ٣٢٥)، حيث ورد أن هذا الجامع كان يسمى باسم جامع كوم الريش.

(٥) ذكر محمد رمزى بك أن الميدان المقصود هنا هو ميدان المهارى. انظر ابن تغرى بردى (النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٢٠٤، حاشية ٣).

(٦) عرف zetterstéen: Op. Cit. P. 226 هذا الجامع بما لا يزيد عما هنا بالمتن، ولم يورده المقريزى المواعظ والاعتبار، ج ٢، ص ٢٤٤ — ٣٣١ ضمن الجوامع التى ذكرها.

(٧) أضيف ما بين الحاصرتين من المقريزى المواعظ والاعتبار، ج ٢ ص ٣٢٥، حيث ورد هذا الجامع باسم جامع الجزيرة الوسطى، وأن الذى أنشأه مثقال الطواشى تذكاراً لابنة السلطان الظاهر بيبرس.

السد وقناطر السباع ، وجامع ست مسكة[١] قريباً من قنطرة آقسنقر ، وجامع الأمير ألطنبغا الماردينى خارج باب زويلة ، وجامع مظفر (الدين) بن الفلك[٢] بسويقة الجيزة من الحسينية ، وجامع جوهر[٣] السحرتى قريباً من باب الشعرية ، وجامع فتح الدين محمد بن عبد الظاهر بالقرافة .

واستجد بدمشق فى (٢٩٦ ا) أيام[٤] (السلطان الناصر) أيضاً جامع كريم الدين ، وجامع شمس الدين غبريال ، وجامع الأفرم ، وجامع تنكز ، وجامع يلبغا .

---

(١) تقدمت الإشارة فيما سبق هنا ص ٥٤٣ ، حاشية ١ . إلى أن الست حدق والست مسكة اسمان لمسماة واحدة ، ويظهر أن السبب فى تسمية هذين الجامعين كما هنا بالمتن ، وفى المقريزى (المواعظ والاعتبار ج ٢ ، ص ٣١٣ ، ٣٢٦) أيضاً أن الست حدق كانت تعرف أولا بهذا الاسم فقط ، وقد أنشأت الجامع المعروف باسمها هذا سنة ٧٣٧ هـ ، فلصق به ؛ ثم اشتهرت لسبب ما بعد هذا باسم الست مسكة ، فعرف الجامع الثانى بهذا الاسم الثانى ، وكان بناؤه سنة ٧٤١ هـ . أنظر المقريزى (المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٣١٣ ، ٣٢٦) ، وابن تغرى بردى (النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ١٩٧ ، حاشية ١ ، ٣) .

(٢) فى ف « الملك » ، وما هنا من المقريزى (المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٢٤٥ ، ٣٢٦) .

(٣) ذكر محمد رمزى بك أن الثابت من اللوحة التذكارية بباب هذا الجامع أنه بنى سنة ٧٤٣ هـ ، أى بعد وفاة السلطان الناصر بسنتين ، على أن ذلك لا يمنع من أن بناءه بدىء فى عهد هذا السلطان . أنظر ابن تغرى بردى (النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ٢٠٩ ، حاشية ٨) .

(٤) فى ف « أيامه » .

حوادث دمشق اليومية

١١٥٤ — ١١٧٥ هـ

١٧٤١ — ١٧٦٢ م

جمعها : الشيخ أحمد البديري الحلاق

نقحها : الشيخ محمد سعيد القاسمي

حققها ونشرها : الدكتور احمد عزت عبد الكريم

(من مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية . القاهرة ١٩٥٩)

رد على نقد

نشر الدكتور صلاح الدين المنجد كلمة فى مجلة معهد المخطوطات العربية (المجلد السادس . الجزءان الأول والثانى . مايو — نوفبر ١٩٦٠) تناول فيها بالنقد نشرى لكتاب حوادث دمشق اليومية الذى جمعه احمد البديرى الحلاق الدمشقى ونقحه الشيخ محمد سعيد القاسمى من علماء دمشق فى القرن الماضى . والدكتور صلاح الدين المنجد (يحترف) منذ زمن نشر المخطوطات القديمة ، دون تخصص واضح ، وقد مكنته وظيفته السابقة فى معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية من المضى فى هذا العمل ، وكان الدكتور المنجد قد ذكر لى بعد ظهور الكتاب أن لديه بعض الملاحظات وأنه سيبعث بها إلى لأستعين بها إذا أتيح للكتاب أن يطبع للمرة الثانية ، ثم إذا بى أفاجأ بنشر هذه (الملاحظات) وغيرها فى مجلة المعهد المذكور ، وهى المجلة التى اتخذ الأستاذ المنجد عمله بها وسيلة للهجوم أو التجريح . ولست أود أن أقف عند العبارات القاسية التى شاء الأستاذ المنجد أن يوجهها إلى وإلى جهدى فى هذا الكتاب ، فليس من طبعى المهاترة ، وأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيبقى فى الأرض .

ولكنى أود أن أعرض لأهم الملاحظات التى أوردها الأستاذ المنجد وبعض المبادىء التى قررها فى كلمته، وألزم من يتصدون للتحقيق باتباعها :

أولا : أبدأ بملاحظة على الأستاذ المنجد نفسه وهى :

أنه بدأ كلمته بوصف البديرى بأنه « طالب علم دمشقى . . . كان يعمل حلاقاً بدمشق فسمى البديرى الحلاق ، ولعله رأس أسرة الحلاق بدمشق التى نعرف اليوم بأسرة القاسمى . »

والواقع أن البديرى لم يكن طالب علم ، لم يصف نفسه بهذا الوصف ولم يصفه به أحد . وقد تحدثنا فى مقدمة الكتاب عن نشأة البديرى وثقافته الدينية ، مما جعله يشب على تبجيل العلم والعلماء والمتصوفة وأرباب الكرامات وقلنا إنه نهل من تلك الثقافة الصوفية التى كانت شائعة فى أيامه وانتمى إلى الطريقة السعدية وأصهر إلى أسرة الجباوية، وكان أفرادها يتوارثون مشيخة هذه الطريقة . وكانت للبديرى أوراد وتسابيح ذكر بعضها فى كتابه . كما أن البديرى كان أديباً (شعبياً) رقيق الشعور نظم (المواليا) فى بعض الأحداث والرجال وعرف أدباء عصره واتصل بهم .

قلنا هذا عن البديرى وإن لم نستبعد أن يكون « قد اغتنم شيئاً من الفراغ فتردد على حلقات العلم فى مسجد بنى أمية وغيره من المساجد » وليس هذا بغريب فإنا نعلم أن الصلة كانت قوية بين طوائف العلماء والمتصوفة ، وكان أكثر علماء ذلك العصر يجمعون بين العلم والتصوف ، ومنهم من أضاف إلى هذا وذاك حرفة يحترفها من صناعة أو تجارة .

ثانياً : أخذ الأستاذ المنجد على أنى اعتمدت على النسختين المخطوطتين الموجودتين بالمكتبة الظاهرية بدمشق والنسخة المخطوطة المودعة بمكتبة تيمور باشا بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، ثم علمت بوجود نسخة خطية أخرى قيل إنها

بخط المنقح بمكتبة أسرة القاسمى بدمشق ، وطلبت إلى أحد أصدقائى أن يتفضل بمراجعتها، ففعل،وخرجنا من المراجعة بأن هذه النسخة لا تكاد تختلف عن نسختى الظاهرية ونسخة تيمور .

وحقيقة الأمر — كما يعرف الدكتور المنجد حق المعرفة — أن الكتاب الأصلى الذى ألفه البديرى وجمع فيه أخباراً عما جرى بدمشق الشام فى السنوات التى ذكرناها من أواسط القرن الثامن عشر قد ضاع وأن المخطوط الموجود بين أيدينا — على اختلاف نسخه — هو « تنقيح » القاسمى لكتاب البديرى. وقد انصرف جهدنا — وجهد كثيرين من الباحثين — إلى البحث عن الكتاب الأصلى للبديرى فلم نوفق . فكان لا مفر إذا أردنا نشر هذا الكتاب القيم الذى يؤرخ لدمشق ويصف الحياة فيها فى ذلك العصر من الاعتماد على الكتاب فى صورته القائمة بعد أن تناوله قلم القاسمى بالتنقيح والتهذيب . وكان للدكتور المنجد الحق فى أن يأخذ علينا إهمالنا للنسخة الموجودة فى مكتبة القاسمى — وقيل إنها بخطه — لو أننا أهملناها.ولكنا علمنا بوجودها بعد أن أعددنا أكثر الكتاب للطبع . فطلبنا إلى صديقنا الأستاذ أبو الفرج العش محافظ المتحف الوطنى بدمشق أن يتوسط لدى السادة من أسرة القاسمى للحصول على هذه النسخة بالنسخ أو التصوير أو بأية وسيلة أخرى،فاعتذروا وأبوا إلا أن يطلع الأستاذ العش على هذه النسخة فى مكتبتهم . وأن للصديق الأستاذ أبو الفرج العش من كفاءته العلمية نزاهته وإخلاصه وصحبته للبديرى وكتابه معى هذه السنين الطوال ما يجعله موضع الثقة الكاملة فى هذه المراجعة التى قام بها لنسخة القاسمى ومقارنتها بنسختى الظاهرية .

وهكذا يتضح أننا لم نهمل الاطلاع على جميع نسخ الكتاب بدمشق والقاهرة ، وسواء اتخذنا إحدى هذه النسخ أو تلك أساساً للعمل فقد ثبت أن الاختلاف بينها جميعاً يسير لا يكاد يذكر .

ثالثا : راح الناقد يتسقط بعض الألفاظ من الكتاب ، لأبنية فى دمشق لم يحدد مكانها أو لتعبيرات مما جرت به ألسنة العامة فى دمشق فى ذلك العهد البعيد .

وقد بذلت جهدى أثناء إقامتى بدمشق نحو ثلاث سنوات (١٩٤٦ — ١٩٤٩) وعن طريق الاتصال المستمر ببعض الكرام من أبناء الشام بعد ذلك فى تحقيق وضبط وتفسير ما يحتاج إلى شىء من هذا ، والمطلع على الكتاب — إذا لم يكن متحاملا تحامل الأستاذ المنجد — سيجد من ذلك أمامه جهداً ضخماً واضحاً فى صفحاته التى زادت على المائتين ، عدا مقدمته العلمية الكبيرة وفهارسه . ويكفى أن أضع أمام القارىء مثالين لتحامل الدكتور المنجد وتجنيه :

الأول — أنه أخذ علينا إننا لم نحدد مكان سوق الدق بدمشق (ص ١٥٩) هذا مع أن سياق الكلام عنه فى النص يدل على هذا المكان ، كما قال الأستاذ المنجد نفسه . ولكن الأستاذ الناقد فاته أنه لا يقل أهمية عن تحديد مكان سوق الدق « وهو يكاد يكون محدداً فى النص) شرح معنى (الدق) نفسه وهو ما فعلنا » .

الثانى — إننا وصفنا (القرش) بأنه يطلق فى الشام على وعاء من خشب (ص ١٢٥)، فجاء الدكتور المنجد وسفه شرحنا ، وقال إن القرش : طبق واسع غير عميق من الخشب .

غير أن هناك ألفاظاً أخرى عامية ذهب الأستاذ المنجد فى تفسيرها مذاهب أخرى ، وهى مما تدق على أبناء الشام المحدثين أنفسهم، ويختلفون فيها.

رابعاً : أخذ علينا الأستاذ المنجد أننا فى شرحنا للألفاظ التركية لم نذكر المصادر التى اعتمدنا عليها فى هذا الشرح . وردنا على هذا أننا رجعنا فى ذلك إلى مصادر شتى ، من قواميس ومراجع تاريخية وأشخاص . . الخ ، ومما هو جدير بالذكر أن

كثيراً من هذه الألفاظ والمصطلحات لم تحتفظ (بتركيبها) وإنما دخلها كثير من التحريف (الكتابى) من ناحية و (الموضوعى) من ناحية أخرى، حتى لقد أصبح لها مدلولات تختلف كثيراً عن مدلولها الأصلى فشرحها لغوياً لا يفيد كثيراً.

عاب علينا الدكتور المنجد أننا « إعتمدنا » على كتاب Tresse فى الحج الشامى قائلا عنه إنه « ليس بثقة » . والواقع أننا لم (نعتمد) على هذا الكتاب، إنما رجعنا إليه عند الحديث عن الحج الشامى وأخذنا عنه ، كما فعل المنجد نفسه فى بعض ما كتب ، وهو فى رأينا مرجع هام فى موضوعه .

سادساً : أخذ علينا الأستاذ المنجد بعض ملاحظات شكلية كعدم التزام أسلوب واحد فى وضع الأقواس وعدم الإشارة إلى مكان الآيات من كتاب الله الكريم ، إلى غير ذلك من الأمور الشكلية التى يصرف فيها (محترفو) نشر المخطوطات القديمة جهدهم، دون اهتمام كبير بلب الكتاب وموضوعه . وليس هذا من العمل العلمى فى شىء .

سابعاً : وأعجب العجب ما ختم به الدكتور صلاح الدين المنجد كلمته من تقرير مبدأ خطير ، إذ نصب نفسه قيماً على المخطوطات وحارسا على باب (جنتها) يمنح من يشاء ويمنع عمن يشاء ، إذ قال فى لهجة ملؤها الاستعلاء : « وقد كنا نادينا دائماً أن لا يحقق العلماء المؤرخون إلا المخطوطات التى تتصل ببلادهم التى يعيشون فيها» . أما وقد خالفنا من أمره وتصدينا لنشر كتاب فى تاريخ دمشق ، فهذه — فى رأيه — كبيرة الكبائر لن يشفع لنا عنها الجهد الذى بذلناه فى تحقيق هذا الكتاب وضبط وقائعه والتمهيد له بمقدمة علمية طويلة عن العالم العربى — وسورية خاصة — فى العهد العثمانى، وفى القرن الثامن عشر على وجه الخصوص ، ولن يشفع لنا عنها إقامتنا فى دمشق نحو ثلاث سنوات واتصالنا المستمر بكثير من كرام أهلها ، ولن يشفع لنا عنها حبنا لهذه المدينة الجميلة الخالدة ، واعتبارنا إياها بلدنا فعلا ، لنا فيها مثل ما للمنجد وسواه .

ولكن ليقلها الأستاذ المنجد صراحة . لقد ساءه أن ينشر أحد غيره — سواء أكان من أبناء دمشق أم من أبناء القاهرة — كتاب البديرى، وقد هم هو بنشره منذ سنوات ، ولكنه لم يمض فى العمل إلى نهايته[1] .

والله يهدينا سواء السبيل .

أحمد عزت عبد الكريم

---

(١) للأستاذ المنجد غرام (بحجز) المخطوطات لنفسه حتى يصرف عنها الباحثين، ومن ذلك أنه علم بعزم بعض الباحثين على نشر (كناش المحاسنى) فما كان منه إلا أن نشر جانباً كبيراً من هذا الكناش (بعبله) فى مجلة معهد المخطوطات ، دون أى تحقيق أو ضبط مكتفيا بالوعد بتقديم دراسة مفصلة له « فى وقت قريب » .